عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت
477



اليورو

كيف تُهدِّد العملة الموحَّدة مستقبل أوروبا

(الجزء الثاني)

تأليف: جوزيف إي. ستيغلتز
ترجمة: مجدي صبحي يوسف

المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

VISIT…

LANZAROTE
Caliente.COM

عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

اليورو

كيف تُهدِّد العملة الموحَّدة مستقبل أوروبا

الجزء (الثاني)

تأليف: جوزيف إي. ستيغلتز
ترجمة: مجدي صبحي يوسف



أكتوبر 2019
477

عالم المعرفة

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:

السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص. ب: 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
هاتف: 22431704 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 648 - 5

العنوان الأصلي للكتاب

The Euro:

How a Common Currency Threatens the Future of Europe

By

Joseph E. Stiglitz

W.W. Norton & Company

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

صَفر 1441 هـ - أكتوبر 2019

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

الجزء الثالث

إساءة فهم السياسات

7

سياسات الأزمة كيـــف ضاعفـــت سياسات الترويـكا أثـر البنيـة المعيبـة لمنطقة اليورو وأكدت الركود

هؤلاء الذين يعيشون خارج أوروبا - وكثيرون ممن يعيشون فيها - شعروا بالفزع من الدراما التي تتوالى فصولها في البلدان المأزومة، خصوصا اليونان وإسبانيا والبرتغال وقبرص. فالصور الوفيرة للأفرادِ من الطبقة الوسطى الذين تعرضوا فجأة للتهلكة: المتقاعدين الذين خُفِّضت معاشاتهم إلى أدنى حد، والشبابِ خريجي الجامعات الذين بحثوا عن وظيفــة ولم يجدوها، والذين يعيشون في ملاجئ للمشردين. تخبرنا هذه القصص بأن هناك شيئا ما خطأ. وكذلك البطالة بين الشباب التي بلغت 30 في المائة أو أكثر. لم تكن الأمور تجري على هذا النحو قبل اليورو.

«على الرغم من الكم الهائل من الأدلة على أن برامج الترويكا قد خذلت شعوب البلدان التي كان من المفترض أن الترويكا تساعدها، فإن قادتها ظلوا يدّعون نجاح تقشفهم»

لقد حاولنا - أنا وزوجتي - بلطفٍ مواجهةَ رئيس وزراء أحد بلدان أوروبا الشمالية في لقاء خاص العام 2013، هل كان يعي إلى أي حد أصبحت الأمور سيئة؟ وَصَفَتْ مقالاتٌ في الصحافة في خريف وشتاء هذا العام عائلات كانت سابقا من الطبقة الوسطى في إسبانيا واليونان وهي تبحث في القمامة عن الطعام من أجل البقاء، وهم غير قادرين على تحمل تكاليف تدفئة منازلهم في الشتاء، بل يأكلون من صناديق القمامة مباشرة[1].

وكانت إجابته الباردة التي صاحبتها ابتسامة رقيقة هي أنهم كان عليهم إصلاح اقتصادهم مبكرا عن ذلك، كما أنهم كان ينبغي عليهم ألا يكونوا شديدي الإسراف. ولكن، بالطبعِ، ليس هؤلاء الأفراد هم الذين كانوا مسرفين، ولم يكونوا هم الذين فشلوا في الإصلاح. طُولِب المواطنون الأبرياء، بل أُكرِهوا في الواقع على تحمُّل آثار القرارات التي اتُّخِذت بواسطة السياسيين. والمفارقة أنهم غالبا كانوا سياسيين من الحزب السياسي نفسه المنتمي إلى اليمين والذي يبدو أن الترويكا كانت مغرمة به للغاية.

كانت قلة التعاطف ظاهرة للعيان في هذا العشاء - الافتقار إلى التضامن الأوروبي - وكان الأمر جليا على نحو متكرر. وكان الأمر السيئ بما فيه الكفاية هو التوبيخ والتهكم الموجَّهَين من قِبل هؤلاء، مثل رئيس الوزراء الذي تحدثنا إليه، إلى المواطنين الذين لم يذنبوا في أشد البلدان تضررا، والذين كانوا يعانون حرمانا حقيقيا. وعلى الرغم من ذلك يبقى أن أكبر إظهار للقسوة لم يكن في تعليقات أي من السياسيين، سواء كان بنحو خاص أو على الملأ، ولكن في السياسات الفعلية التي فرضتها الترويكا على هذه البلدان في لحظات يأسها وإحباطها. وقد ضاعفت هذه السياسات الأزمةَ، وأضعفت الروابط الأوروبية التي خُلِقت بشق الأنفس، وضخَّمت من مظاهر الضعف والقصور المتضمنة في بنية منطقة اليورو.

المثير للدهشة أنه حتى على الرغم من الكم الهائل من الأدلة على أن برامج الترويكا قد خذلت شعوب البلدان التي كان من المفترض أن الترويكا تساعدها، فإن قادتها ظلوا يدَّعون نجاح تقشفهم. وهذا الجموح في الخيال - أن إسبانيا، والبرتغال، وأيرلندا كانت تمثل قصص نجاح - يمكن تحقيقه فقط عبر ارتداء غمامات للعيون بحيث تحجب عن مجال الرؤية كل المؤشرات ماعدا مؤشرات اقتصادية محدودة للغاية. نعم لقد عمل برنامج الترويكا في الفترة بين العامين 2010 و2013 للتكيف

الاقتصادي في أيرلندا على إعادة القطاع المالي للبلاد والحكومة من حافة الانهيار الاقتصادي التام[2]. ولكن التقشف الذي فرضته الترويكا ساعد في تأكيد بقاء معدل البطالة الأيرلندي أكثر من 10 في المائة مدة خمسة أعوام، أي حتى بداية العام 2015، وهو ما سبَّب للشعب الأيرلندي معاناة يعجز عنها الوصف، وعالما من الفرص الضائعة التي لا يمكن استعادتها مطلقا. (على سبيل المقارنة بلغ معدل البطالة الذروة في الولايات المتحدة عند 10 في المائة مدة شهر واحد فقط في العام 2009 خلال الركود الكبير).

وكانت أيرلندا واحدة من أفضل الحالات. في العام 2011 أنقذ صندوق النقد الدولي حكومة البرتغال عند مواجهتها التصاعد في تكلفة الاقتراض عشية الأزمة المالية العالمية. وقد أتى ذلك مع ضخ الصندوق سيولة قدرها 78 مليار يورو مع شروط ملحقة بالطبع. وقد كان على الحكومة أن تخفض عجز الموازنة من نحو 10 في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2010 إلى 3 في المائة في العام 2013[3]. وإذا لم يحدث نمو اقتصادي قوي فقد كان السبيل الوحيد إلى تحقيق هذا الخفض هو التقشف - تخفيضات في الإنفاق الحكومي، مثل خفض أجور العاملين في وظائف الخدمة العامة، وزيادات في الضرائب. (ومن دون مثل هذه المساعدة، بالطبع، كان على البرتغال أن تعمد إلى تخفيضات أكثر حدة؛ لأنها أيضا كانت قد أقصيت خارج أسواق رأس المال). وقد ادعى صندوق النقد الدولي أيضا أن برنامج البرتغال كان ناجحا. والحقيقة لو كان كل ما يهتم به المرء هو سعر الفائدة على الإقراض للحكومة، فقد حقق برنامج الإنقاذ أهدافه. فقد تحولت البرتغال من دفع 13 في المائة فائدة على سنداتها ذات الأجل 10 سنوات عند نهاية العام 2011 إلى دفع أقل من 3 في المائة بنهاية العام 2014 (حينما انتهى البرنامج)[4]، إلى جانب تحسينات أخرى في الموقف المالي للحكومة وقدرتها على الاقتراض[5]. وعلى الرغم من ذلك فقد أبقى التقشف أساسيات الاقتصاد واهنة. فبحلول العام 2015 كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لايزال منخفضا بما يقدر بنحو 4.3 في المائة مقارنة بمستواه قبل الأزمة[6]. وكان معدل البطالة لايزال فوق 12 في المائة في بداية العام 2016. وتشير التوقعات الخاصة بالسنوات المقبلة إلى تراجع في معدلات النمو: فتقديرات صندوق النقد الدولي رأت أن الناتج المحلي الإجمالي لن يتوسع بأكثر من

1.4 في المائة سنويا عند أي نقطة خلال عدة سنوات مقبلة. وقد تستطيع الحكومة الاقتراض بسهولة أكبر، ولكن الشعب البرتغالي لم يشهد قط أي انتعاش حقيقي.

على الرغم من أن إنقاذ النظام المصرفي الإسباني في العام 2012 لم ترافقه شروط مباشرة تطالب بتخفيض الإنفاق الحكومي أو ضرائب أعلى، فقد كان البلد بعد العام 2008 لايزال يبلع «زيت ثعبان»(*) التقشف الذي يباع بجدية في القارة. ونظرة عقلانية في البيانات - ومئات الآلاف من الساخطين الذين تظاهروا في الشوارع في العام 2011 - تبين أن مخلفات هذه السياسات من عمليات الإخلاء والطرد من المساكن، وخفض الأجور، والبطالة يمكن أن يقال عنها أي شيء إلا أن يقال عنها إنها انتصار. وعلى الرغم من ذلك في منتصف العام 2015، حينما كان نحو ربع القوة العاملة الإسبانية لايزال عاطلا، كان المجلس الألماني للخبراء الاقتصاديين (إلى جانب كثيرين من مؤيدي التقشف) يزعم أن إسبانيا تعد مثالا رئيسا ممتازا لحسنات ومزايا التقشف[7].

وكان أن خطت الترويكا مع مثل هذه الانحرافات الأساسية في تعريف النجاح الاقتصادي بأخطائها إلى أسوأ مصائبها حتى الآن في اليونان. فهناك كان برنامجها

(*) يعد زيت الثعبان علاجا صينيا تقليديا، يعتمد على استخدام دهون مستخرجة من ثعبان المياه الصيني المسمى «أنهيدرس شينينسيس»، وقد يكون على هيئة مرهم أو هيئات أخرى، ويُستخدم موضعيا لتخفيف الآلام البدنية الطفيفة. وقد استُخدم زيت الثعبان في الطب الصيني التقليدي عدة قرون، ويعد دواء شائعا نسبيا يصفه الأطباء الذين يتبعون العلاج بطرق الطب التقليدي الصيني حتى الآن. وقد كانت فعاليته بوصفه دواء موضع جدال تاريخي في العالم الغربي، حيث هناك الكثير من الغموض بشأن مصدره وتركيبته، كما حكمت بذلك محكمة محلية أمريكية في قضية الحكم ضد كلارك ستانلي.

ارتبط زيت الثعبان في الثقافة الغربية بكونه دواء وهميا، على أساس أنه يُقدَّم باعتباره بلسما شافيا وعلاجا سحريا وشاملا لأمراض كثيرة. وقد ارتبط زيت الثعبان في الثقافة الغربية بانخراط العديد من رجال الأعمال الأمريكيين في القرن التاسع عشر والأوروبيين في القرن الثامن عشر في الدعاية والبيع لزيت معدني (كان غالبا ما يُخلط بأعشاب وتوابل منزلية، ومركبات أخرى لكنه لم يكن يحتوي على أي مكونات من الثعابين) على أنه «دهان زيت الثعبان»، مطلقين ادعاءات تافهة عن فعاليته باعتباره بلسما شافيا وعلاجا سحريا. وكانت العديد من الأدوية المشمولة ببراءة اختراع والتي تدعي أنها علاج لجميع الأمراض أمرا شائعا للغاية في الفترة من القرن الثامن عشر حتى القرن العشرين. ويشبه بيع زيت الثعبان ممارسة كانت شائعة خصوصا في الريف المصري حتى الستينيات من القرن العشرين لبيع دواء يطلق عليه «شَربة داود»، وكان يقدَّم أيضا باعتباره علاجا سحريا لكثير من الأمراض الشائعة.

ويشير تعبير «زيت الثعبان» الآن في السياق الغربي إلى المنتجات الوهمية المزيفة، كما أن تعبير «زيت الثعبان» أصبح يستخدم علامةً على التسويق المخادع. ويسخر مؤلف كتابنا هنا (باستخدامه تعبير «زيت الثعبان») من التقشف باعتباره يقدم علاجا لجميع المشكلات الاقتصادية في البلدان المأزومة، بينما هو - في رأيه - ليس علاجا حقيقيا. [المترجم]، انظر:

https://www.urbandictionary.com/define.php?term=snake%20oil
https://en.wikipedia.org/wiki/Sn

خاطئا ومدمرا، ويكاد يكون غير معقول من حيث ضيق أفقه. وأكثر من هذا كان يحده عدم الإنسانية. ولاتزال الترويكا، في العام 2015، تضاعف الرهان على كارثتها إنسانية الصنع.

على سبيل المثال مع دخول اليونان برنامجَها الثالث في خريف العام 2015 طالبت أوروبا بإنهاء اليونان برنامج «التسامح» ضد هؤلاء الذين يدينون بالمال لرهوناتهم العقارية: فلأجل إنقاذ عدد كبير من سكانها من التشرد والفقر المدقع، طبَّقت اليونان حظرا مؤقتا على حبس الرهن العقاري(*) عندما استفحلت الأزمة[8]. وكان الحظر لايزال ساريا في العام 2015، ولكن مع العديد من التعديلات التي خفَّضت مدى القروض التي يغطيها. (عادة ما تتظاهر الترويكا بأن «مطالبها» هي ببساطة «مقترحات»، أشياء يجب على البلد المأزوم أن يأخذها بعين الاعتبار. ولكنها تكون أكثر من مجرد مقترحات، فقد كان على اليونان أن تذعن لها. وهناك «مفاوضات»، ولكن كما توضح «مقترحات حبس الرهن العقاري»، في النهاية يكون عادةً ما «يُتَّفَق» عليه مختلفا بشكل طفيف فقط عما اقتُرِح من الأصل، على الرغم من أنه قد تكون هناك بعض التغييرات التجميلية القليلة، مجرد لفتة لحفظ ماء الوجه لتمكين حكومة البلد المأزوم من ابتلاع الدواء المر).

بدا الأمر كأن قادة الترويكا يعتقدون أن هؤلاء الذين لم يسددوا قيمة رهوناتهم أشخاص دنيئون يستغلون حظر حبس الرهن للحصول على إجازة من دفع فواتيرهم. كن قاسيا والأشخاص الدنيئون سوف يدفعون. وكانت الحقيقة، على الرغم من ذلك، على خلاف هذا. فمع الركود مع وجود مئات الآلاف من دون عمل، ومئات الآلاف الآخرين الذين كان عليهم القبول بخفض هائل في رواتبهم يصل إلى

(*) حبس الرهن (foreclosure): هو الحالة التي يتعذر معها على صاحب المنزل سداد كامل مدفوعات الأقساط والفوائد على رهنه، مما يتيح للمقرض مصادرة العقار، وإخلاء صاحب المنزل وبيع المنزل، على النحو المنصوص عليه في عقد الرهن العقاري. ففي الولايات المتحدة إذا تخلف المقترض عن دفع ديونه فإن المقرض يخطره بعد شهر أنه في حالة تخلف، وبعد ثلاثة إلى ستة أشهر من تخلف صاحب المنزل عن دفع الرهن العقاري يبدأ المقرض إجراءات حبس الرهن.

ويعتبر الرهن العقاري القضائي قاعدة سائدة في الولايات المتحدة، ما يعني أن المقرض عليه أن يذهب إلى المحاكم للحصول على الإذن بحبس الرهن من خلال إثبات أن المقترض مقصر. وعندما يُقبَل حبس الرهن تبيع السلطات المحلية العقار بالمزاد العلني لأعلى مزايد لاسترداد ما هو مستحق للبنك، أو يصبح البنك هو المالك ويبيع العقار بطريقته. [المترجم]، انظر:

https://trading-secrets.guru/الرهن - حبس/مصطلحات - forclosure-fd

40 في المائة أو أكثر، كان معظم هؤلاء الذين لا يدفعون غير قادرين على الدفع. وكانت أوروبا تراهن على أن القسوة سوف تنجم عنها طفرة بالنسبة إلى البنوك، وكمية الأموال التي ستكون أوروبا في حاجة إليها لإعادة هيكلة هذه البنوك سوف تنخفض تبعا لذلك. وكان الأكثر احتمالا، على الرغم من ذلك، هو أن الآلاف من اليونانيين الفقراء سوف ينضمون إلى صفوف المشردين، وسوف تكون البنوك مثقلة بالمساكن التي لا تستطيع بيعها[9].

وقد توسلت اليونان إلى الترويكا لكي تخفف من مطالبها شديدة القسوة. ولكن الترويكا تمسكت بمطالبها، وأمرت بأن تُخفَّف صور الحماية بشكل حاد: فقط هؤلاء الذين يقل دخلهم عن 23 ألف يورو سوف تُوفَّر لهم الحماية التامة [10]. وبالطبع لم تكن عادة العائلات بمثل هذا الدخل المنخفض أن تمتلك منازل، ولذا فهذا الإعفاء كان يعني الشيء القليل. واستسلم المسؤولون الرسميون اليونانيون وادعوا بشحوب أن أغلبية اليونانيين سوف يكونون مؤهلين للحصول على بعض الحماية - وهو ادعاء يبدو واهنا. وما لم يكن يلفه الغموض هو أن العديد ممن كانوا على شفا الفقر المدقع قد دُفِعوا بضع بوصات أخرى تجاه الحافة.

وكان التكنوقراط في منطقة اليورو لا يركزون على الإحصاءات التي تلتقط مثل هذه المعاناة. كما أنهم لم يروا أن ما كان تحت الإحصاءات الباردة أناس حقيقيون خُرِّبت حياتهم. ومثل الطائرة التي تلقي قذائفها من ارتفاع 50 ألف قدم كان النجاح يقاس بالأهداف التي أُصيبت، وليس بالأرواح التي أُزهقت.

كان التكنوقراطيون مهتمين بإحصاءات مختلفة: أسعار الفائدة وفروق العائد على السندات (ما مقدار الزيادة الذي يجب على البلدان المأزومة أن تدفعه لاقتراض الأموال؟)، وإحصاءات عجز الموازنة وعجز ميزان العمليات الجارية. ونُظِر إلى معدلات البطالة أحيانا على أنها مجرد مؤشر للأضرار الجانبية، أو، بنحو أكثر إيجابية، منبئ بأوقات طيبة آتية: فمعدلات البطالة المرتفعة سوف تدفع الأجور نحو الانخفاض، مما يجعل البلد أكثر تنافسية ومن ثم تصحح من عجز الميزان الجاري.

ربما كانت إحدى مزايا مأساة الترويكا اليونانية هي أنها قدمت مثالا نموذجيا لمشكلات استجابة سياسة منطقة اليورو للأزمة المالية العالمية وما بعدها. لكنني في هذا الفصل والذي يليه سأناقش حالة اليونان بتفصيل خاص، فما ينبغي أن يَقَر في

الأذهان طوال الوقت هو أن أخطاء السياسة التي فرضتها الترويكا على أثينا في وقت حاجتها هي ببساطة مجرد نسخ مُضخمة من هذه الأخطاء التي نشأت من خلال الضغط، والتملق، وشروط الإقراض في البلدان الأخرى المنكوبة بالأزمة.

حتمية عمل شيء

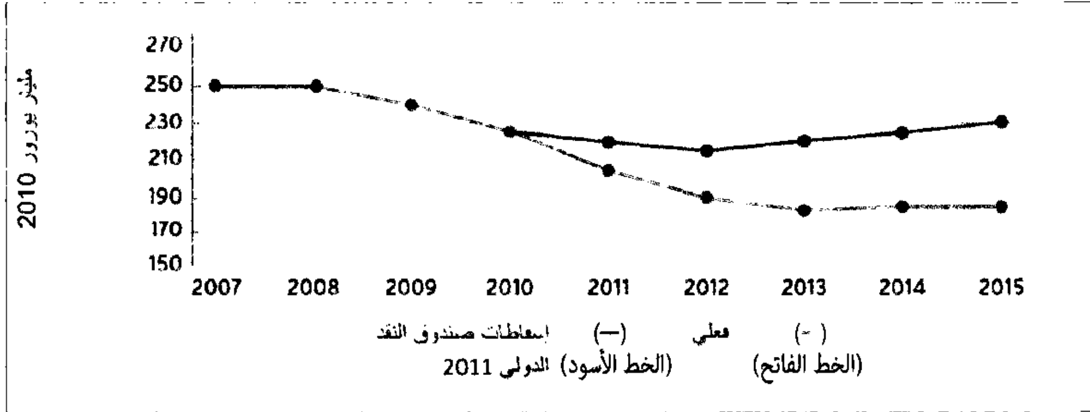
مع انتشار أزمة منطقة اليورو في بداية العام 2010 كان على قادة اتحاد العملة عملُ شيء. كانت العائدات على السندات تتصاعد بنحو حاد؛ فقد بدأت أسعار الفائدة على السندات اليونانية طويلة الأجل السنةَ عند 6 في المائة، وبحلول ديسمبر بلغت 12 في المائة[11]. وقعت الأزمة الحقيقية، على أي حال، حينما أتى الوقت الذي كان فيه على اليونان أن تقترض المزيد، لتغطية عجزها المالي الضخم (10.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2010)، ولتسدد الديون التي حلّ أجل سدادها. ولم يكن أي أحد يرغب في إقراضها. وإذا لم تستطع الحكومة الاقتراض فلن تستطيع سداد ما كانت تدين به. وكان التخلف عن السداد هو الخطوة التالية. ولكن لو تخلفت اليونان عن سداد سنداتها فهؤلاء الذين يملكون هذه السندات سوف يوضعون في موقف غير مستقر أكثر ومحفوف بالمخاطر. فالبنوك الألمانية والفرنسية فضلا عن البنوك اليونانية، التي تمتلك كميات ضخمة من هذه السندات ربما تصبح هي ذاتها معسرة. والأسوأ، وبسبب الافتقار إلى الشفافية في السوق المالية، لم يكن أي أحد يعرف بالضبط مقدار تأثر كل بنك. وبعض البنوك التي لم تكن قد أقرضت اليونان ربما تكون قد أقرضت بنوكا أخرى هي بدورها أقرضت اليونان، ولهذا كانت هذه البنوك أيضا معرضة للخطر. وكانت بعض البنوك قد اشترت تأمينا ضد الخسائر، وبعضها كانت قد قامرت، واضعةً رهانها على أن اليونان لن تتخلف عن السداد. وكانت فوضى. بل كانت فوضى يمكنها الانتشار. وكان العالم قد جرب من فوره جرعة من مثل هذا النوع من العدوى: في أعقاب انهيار بنك ليمان براذرز Lehman Brothers، دخل العالم كله في حالة ركود اقتصادي، بسبب تجمد الأسواق المالية. ولم يكن من الواضح ما إذا كانت اليونان أصغر أو أكبر بالقياس إلى ليمان براذرز، والأكثر أهمية لم يكن واضحا ما إذا كانت مهمة نظاميا Systematically Important.

لقد شرحتُ في الفصل الأول كيف دخل كل بلد في الأزمة، وقد وضعت الترويكا برنامجا كان من المفترض أنه صُمِّم لإعادة البلد مرة أخرى إلى وضع صحي، ومن أجل استعادة البلدان، التي كان قد تعذَّر عليها الوصول إلى أسواق الائتمان الدولية، إمكانيةَ الوصول إلى هذه الأسواق مرة أخرى. وكان الخلل هنا بالغ الخطورة: التركيز على وصول البلد إلى أسواق رأس المال وسداد الديون، عوضا عن استعادة النمو ورفع مستويات المعيشة لمواطني البلد. ولذا ليس مفاجأة أن يركز وزراء المالية بشكل طبيعي على الأسواق المالية. ولكن المشروع الأوروبي لم يكن مفترضا أن يكون حول الأسواق المالية - فقد كانت هذه الأسواق مجرد وسيلة لغاية. وأضحت الوسيلة غايةً في حد ذاتها.

ومع الكشف عن برنامج تلو الآخر، ومع دخول بلد إثر الآخر في الأزمة، برز أمران: الأول، دخل كل بلد باشر واحدا من هذه البرامج في تدهور اقتصادي عميق، أحيانا ركود، وأحيانا كساد، والذي كان التعافي منه في أفضل الأحوال بطيئا. والثاني، كانت كل هذه النتائج مفاجأة للترويكا، التي كانت قد تنبأت بتعافٍ سريع بعد حدوث انخفاض أولي، وحينما لم يحدث التعافي الذي تُنُبِّئ به كان أنصار الترويكا يجادلون بأن التعافي قاب قوسين أو أدنى. ويظهر الشكل(7)، على سبيل المثال في حالة اليونان، الفارق بين ما اعتقدت الترويكا أنه سيحدث نتيجة للبرنامج الأولي في مايو 2010 وما حدث بالفعل. فقد أدركوا في الترويكا أنه سيكون هناك تدهور، ولكنهم تنبأوا بتحول سريع[12]. وبحلول العام 2015، أي بعد أربعة أعوام فقط، كان الاقتصاد منخفضا بنسبة 20 في المائة تقريبا عما كانوا يعتقدون أنه سوف يكون عليه[13]. وتُبين هذه التنبؤات البائسة بكل وضوح أن: استيعاب الترويكا الأسسَ الاقتصادية التي يُرْتَكز عليها مخزٍ وبالغ السوء. وبينما قد تكون الترويكا راغبة الآن في تحويل اللوم والمسؤولية - بأن البلد لم يفعل ما طُلب منه عمله - كانت الحقيقة شيئا آخر: لم يكن الركود اليوناني بسبب أن اليونان لم تفعل ما كان يُفترَض عليها أن تفعله، ولكن بسبب أنها فعلت ذلك. وكذلك كان الأمر أيضا في البلدان المأزومة الأخرى. فالتدهور الاقتصادي فيها كان يرجع، إلى حد بعيد، إلى أن هذه البلدان كانت تتبع بإخلاصٍ تعليمات الترويكا.

ويستكشف هذا الفصل والفصل التالي بصورة أوثق ما الذي فعلته أوروبا لكي تتحقق مثل هذه النتائج السلبية. فقد نَظَرْتُ في البرامج التي فُرِضت على البلدان

المأزومة وبَينْتُ أن هذه البرامج سوف تقود - لا محالة - إلى حالات ركود عميقة وحالات كساد. وقد شرحتُ أيضا لماذا كانت النتائج سلبية حتى بأكبر مما كانت قد تنبأت به معظم النماذج الاقتصادية المعتمدة.



الشكل (7): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لليونان (مليار يورو بأسعار 2010)

كانت هناك سياسات بديلة بإمكانها وضع هذه البلدان على طريق الانتعاش - سياسة للنمو بدلا من التقشف، وعملية إعادة هيكلة عميقة للديون. وسوف يركز هذا الفصل على سياسات الاقتصاد الكلي - تلك السياسات الموجهة مباشرة إلى الموازنة، في حالة العجز والديون. وهي سياسات الاقتصاد الكلي التي نتجت عن حالات التدهور، وحالات الركود، وحالات الكساد التي ابتُليت بها أوروبا.

وسوف يستمر الفصل التالي في مناقشة البرامج، بالتركيز على السياسات الهيكلية التي فُرضت على البلدان، والسياسات التي وُجهت إلى إصلاح أسواق بعينها، في محاولة جعل البلدان المأزومة أكثر تنافسية.

وأغلب المناقشة في هذا الفصل والفصل التالي تركز على برنامج اليونان، ببساطة لأن هذا البرنامج يسلّط الضوء بنحو أوضح، مقارنة بأي برنامج من البرامج الأخرى، على مشكلات كل البرامج المفروضة على البلدان المأزومة، وبسبب أنه يُبرز بنحوٍ أكثر وضوحا عقليةَ الترويكا وأسلوب تفكيرها.

إطار الاقتصاد الكلي لبرامج الأزمة

يحب قادة أوروبا التفكير في برامج الأزمة باعتبارها تضطلع بكل من التخفيف من الأعراض - التغلب على المشكلة الملُحة - ووضع الأسس للتكيّف طويل الأجل.

وبدقة أكبر، يمكن للمرء التفكير في البرامج كآليات تضمن سداد المدينين لتكاليف التكيف كما تضمن السداد للدائنين.

وقد أُضيفت جرعة كبيرة من السياسة إلى المزيج: فبعض البلدان الدائنة، خصوصا ألمانيا، لم ترغب في أن يعرف دافعو الضرائب فيها التكاليف التي قد تُفرض عليهم، وقد أرادوا لمواطنيهم الاعتقاد بأنه سيُسدد لهم، حتى ولو كان هذا من حيث الأساس مستحيلا. وهناك ثمن عالٍ مرتبط بمثل هذه التمثيلية، بتحمل المواطنين اليونانيين أغلب التكاليف، على سبيل المثال. حتى لو كان من المحتمل أن تتحمل ألمانيا بعض التكاليف، بسبب انخفاض احتمالات السداد.

وتؤثر السياسة في كل من الدائنين والمدينين على السواء، وتقدم اليونان أفضل الأمثلة على هذا التفاعل والتأثير المتبادل. فقد فرضت ألمانيا والترويكا شروطا قاسية على حكومة جورج باباندريو George Papandreou[14] وذلك بعد الكشف والإفصاح بشفافية عن الاحتيال في الميزانية الذي ارتكبته الحكومة اليونانية السابقة. ومهد العقاب الطريق أمام عودة حكومة ساماراس Samaras إلى يمين الوسط، وهي الحكومة التي كانت قد وضعت اليونان في موقفها الحرج الذي لا تُحسد عليه[15].

عمليا، بدلا من معاقبة الحزب الذي أساء التصرف، كافأته الترويكا. بل كان الأمر حتى أسوأ من ذلك: حينما كانت حكومة باباندريو في السلطة كانت قد بدأت عملية تقليص نفوذ الأوليغاركية(*) اليونانية، والتي كانت لها مصالح حاكمة في البنوك ووسائل الإعلام، وكانت تستغل الروابط ما بين الاثنين. ولكن حزب الديموقراطية الجديدة برئاسة ساماراس كان مرتبطا بقوة بالأوليغاركية نفسها، لذا لا عجب من أنه عند عودته إلى السلطة، أُلغيت إصلاحات باباندريو، من دون أي همسة من الترويكا. وهكذا كانت برامج الترويكا تأتي بنتائج عكسية حينما يتعلق الأمر بتشجيع الإصلاحات الأكثر أساسية، التي كانْ ينظر إليها على نطاق واسع بوصفها ضرورية من أجل الرخاء المشترك طويل الأمد في اليونان.

يمكن استعادة التوازن المالي عن طريق خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات. وتعتمد الآثار الاجتماعية والاقتصادية، إلى حد بعيد، على أي مجالات الإنفاق التي سيُخفض

(*) الأوليغاركية هي حكم الأقلية، حيث توجد مجموعة قليلة للغاية من رجال الأعمال الأغنياء جدا الذين يتوافر لهم قدر هائل من النفوذ السياسي. [المترجم].

منها وكيف ستُزاد الإيرادات. وفي ظل برامج الترويكا لم يجرِ فقط التأكيد المبالغ فيه على استعادة التوازن المالي، بل وسعوا أيضا إلى استعادة التوازن بطريقة خاطئة: فقد سببت البرامج آثارا عكسية في الناتج، والبطالة، والرفاه المجتمعي بأكثر مما كان ضروريا حدوثه. وصندوق النقد الدولي خصوصا كان ينبغي أن يكون على علم بأن الإجراءات الضريبية سيئة التصميم يمكنها أن تخلف نتائج عكسية - فيمكن أن تنخفض الإيرادات الضريبية، وكذلك أيضا يمكن أن ينخفض الناتج الاقتصادي.

في الأجزاء التالية، سنتناول أوجها مختلفة من سياسات الاقتصاد الكلي التي فُرضت على البلدان المأزومة.

التقشف: أسطورة ربة المنزل الشوابية(*)

كان التقشف في مركز برامج الاقتصاد الكلي، ويُقصد بالتقشف تقليص إنفاق الحكومة وزيادة إيراداتها. وبينما بدا أن السلطات في أوروبا فوجئت بالنتائج

(*) سوابيا (SWABIA) (وباللغة الألمانية شوابيا)، منطقة تاريخية في جنوب غرب ألمانيا تشمل الآن الأجزاء الجنوبية من أراضي ولاية بادن - فيرتمبرغ وجنوب غرب أراضي بافاريا في ألمانيا، بالإضافة إلى مناطق في شرق سويسرا والألزاس. ويشير المؤلف هنا إلى التدبير والحرص فيما يتعلق بالمال وكره الديون والسعي إلى الحصول على أفضل الصفقات والذي يقال إنه أمر تاريخي لدى النساء في هذه المنطقة، لأنها كانت تُعد منطقة فقيرة للغاية حتى القرن الـ 19. والمتداول أيضا أن المرأة الشوابية تكره الإسراف وإبراز مظاهر الترف، حتى إن النساء لا يلبسن الحلي والمجوهرات خارج المنزل، ويكتفين باستعراض هذه الحلي والمجوهرات بعضهن أمام بعض داخل المنزل، وهناك تعبير يُطلَق في شوابيا على ذلك وهو «الغنى السري». واشتهر تعبير ربة المنزل الشوابية بعد أن قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في حديث لها في مدينة شتوتغارت (الشوابية) عاصمة ولاية بادن بعد تفجر الأزمة المالية العالمية في العام 2008م «إن البنوك الأمريكية التي تواجه مخاطر الانهيار، كان ينبغي عليها أن تستشير ربة المنزل الشوابية لأنه كان في وسعها إبلاغهم كيف يمكنهم التعامل مع المال».

وفي حديث لوينفرد كرتشمان رئيس ولاية بادن - فيرتمبرغ إلى مجلة «الإيكونومست» (في 12 مايو 2011م) قال بفخر: «نعم، إنها تبدو كمقولة دارجة (كليشيه) عن المرأة الشوابية، بل إنها أكثر من مجرد كليشيه» لأن «ربة المنزل الشوابية تمثل نقطة البداية» في التفكير الألماني حول اليورو والإدارة المالية. [المترجم].

انظر:

1- ENCYCLOPEDIA BRITANNICA: Swabia, HISTORICAL REGION, GERMANY https://www.britannica.com/place/Swabia.

2- The German mentality, Hail, the Swabian housewife: Views on economics, the euro and much else draw on a cultural archetype, The Economist, Feb 1st 2014. https://www.economist.com/europe/2014/02/01/hail-the-swabian-housewife

3- Phillip Inman, The Swabian housewife exemplifies everything that is wrong with Germany, The Guardian, Fri 21 Sep 2012. https://www.theguardian.com/commentisfree/2012/sep/21/swabian-housewife-wrong-with-germany

السلبية القوية التي كانت أسوأ بكثير مما تنبأت به نماذجها، أدهشني شعورُهم بالمفاجأة. فكما أوضحنا في الفصول السابقة، لم ينجح التقشف قط.

التفكير في التقشف

من بعض النواحي، لم تكن مفاجأةً أن قادة منطقة اليورو سيطلبون من اليونان خفض عجزها المالي. فالأزمة في اليونان تبدو كأنها اندلعت من حقيقة أن الحكومة لم تستطع اقتراض مزيد من الأموال، حيث كان لدى البلد عجز كبير جدا لا يمكنه تحمله سنوات طوالا. وعلى الرغم من أن هذا المنطق لا ينطبق على إسبانيا، على سبيل المثال، حيث بزغت الأزمة من القطاع المصرفي، وحيث كان لدى البلد - كما أشرنا إلى ذلك مرارا - فائض مالي قبل الأزمة، فالأزمة هي التي خلقت العجز، وليس العكس[16].

وكان خفض العجز هو الهدف المباشر الواضح، لأنه يجعل البلدان في غير حاجة إلى اقتراض مزيد، وهذا هو المكان الذي يناسب البرامج التقشفية: خفض الإنفاق وزيادة الضرائب بنحو كاف، ولن تكون هناك حاجة عندئذ إلى التمويل الخارجي. ولكن الأمور لا تجري بمثل هذه البساطة. يؤدي التقشف إلى التباطؤ الاقتصادي، ويقلل من الإيرادات ويزيد من الإنفاق الاجتماعي على بنود مثل مدفوعات تأمين البطالة والرفاه الاجتماعي، وأي تحسن في الموقف المالي للبلد يعد أقل بكثير مما كان متوقَّعا، كما كانت المعاناة أكبر بكثير مما كان متوقَّعا أيضا.

وهنا الفارق الأساسي بين ربة المنزل الشوابية، التي تحدثت عنها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في حديثها الشهير، وبين أي بلد: كان على ربة المنزل الشوابية أن تعيش في حدود ميزانيتها، نعم، ولكنها حينما تقتصد في إنفاقها، لا يفقد زوجها وظيفته. فلو حدث أن فقد وظيفته، فمن الواضح أن العائلة سوف تصبح في حال أسوأ كثيرا. ويبقى أن هذا هو ما يحدث بالضبط حينما يُفرض التقشف على أي بلد: تخفض الحكومة الإنفاق، ويفقد الناس وظائفهم.

وهناك مقارنة أفضل من المقارنة بربة المنزل الشوابية، وهي المقارنة بين أي بلد وأي مشروع. ففي حالة المشروعات، نركز على القوائم المالية للمشروع. ولن يسأل أحد عن حجم الخصوم، فهم يريدون أن يعرفوا ما الأصول وما القيمة الصافية. فلو حدث أن اقترض مشروع ما لشراء أصول تزيد من قيمته الصافية، يُعد هذا

تصرفا جيدا. والبلدان التي تقترض لتمويل الاستثمارات، فلنقل، في البنية الأساسية، والتعليم، والتكنولوجيا يمكن أن تكون أفضل حالا، ويصبح هذا صحيحا على نحو خاص إذا ما كانت هناك موارد غير مستغلة بالكامل (بطالة). وهكذا إذن فالتقشف يعد سيئا في كل من الأجل القصير - حيث يؤدي إلى بطالة أعلى - وفي الأجل الطويل - حيث يؤدي إلى خفض معدل النمو.

الفوائض الأولية

ركزت الترويكا اهتمامها على حجم الفائض الأولي في بلدان الأزمة، وهو الفائض الناتج عن زيادة الإيرادات على الإنفاق من دون حساب مدفوعات فوائد الديون. وهذا أمر مفهوم، مع وضع مصالح بلدان دائنة مثل ألمانيا في الاعتبار. فهذه البلدان الدائنة تسعى إلى استرداد ما منحته من قروض، وهو أمر طبيعي. ولكن كان من الواضح أن البلد الذي اقترض لا يستطيع السداد. والسبيل الوحيد لكي تدفع الحكومة ما تدين به هو أن تتحول إلى تحقيق فائض في الموازنة. وأن يؤدي مثل هذا الفائض في العادة إلى اقتصاد ضعيف هو أمر واضح: فحينما تحقق الحكومة فائضا، فهي تنتقص من القوة الشرائية لمواطنيها أكثر مما تعيد إضافته مرة أخرى من خلال إنفاقها. وهكذا يؤدي هذا الفائض إلى نقص في الطلب.

وأحيانا يمكن لشيء آخر أن يعوض عن النقصان. فقد كان لدى الولايات المتحدة فائض في الشطر الأخير من القرن العشرين، في ظل رئاسة الرئيس كلينتون، ولكنها كانت لديها طفرة اقتصادية مدفوعة بفقاعة التكنولوجيا. وعمل المستوى المرتفع من الاستثمارات على دعم الاقتصاد. ولكن عندما انفثأت فقاعة التكنولوجيا، دخلت البلاد بسرعة في حالة ركود.

وألمانيا، من بين جميع البلدان، يجب عليها فهم هذا. فعند نهاية الحرب العالمية الأولى، أُجبرت ألمانيا على دفع تعويضات وفقا لمعاهدة فرساي. ومن أجل تمويل هذه التعويضات، كان عليها أن تحقق فائضا. وقد تنبأ كينز على نحو صحيح بأن التعويضات الألمانية وما يترتب عليها من تحقيق فائض سوف يسبب حدوث ركود في ألمانيا أو ما هو أسوأ. وكانت للكساد الذي شهدته ألمانيا في أعقاب ذلك آثار سياسية كارثية ليس فقط في ألمانيا بل في العالم بأكمله. وكانت ألمانيا قد تجنبت الكساد لبعض الوقت

عن طريق الاقتراض من الولايات المتحدة لدعم الطلب. ولكن مع الكساد العظيم في الولايات المتحدة، انقطع هذا المصدر للتمويل، ودخلت ألمانيا بدورها في كساد.

وبالنظر إلى التاريخ، كان أمرا صادما مطالبة ألمانيا والترويكا لليونان والبلدان المأزومة الأخرى بالإبقاء على فوائض أولية كبيرة. وفي حالة اليونان أصرت ألمانيا على أن يبلغ الفائض الأولي 3.5 في المائة بحلول العام 2018م[17]. وحتى صندوق النقد الدولي يعلم أن مثل هذا الهدف سوف يؤدي فقط إلى إطالة أمد وتعميق الركود الجاري في البلد. ويسمح البرنامج الحالي بأهداف أسهل خلال الفترة 2015 - 2017م، ولكن لو التزمت اليونان بهدف الاتفاقية الأولى للفائض في العام 2018م، بغض النظر عن مدى إخلاصها في تنفيذ الإصلاح الهيكلي، وبغض النظر عن مدى نجاحها في زيادة الإيرادات أو تقليص المعاشات التقاعدية، وبغض النظر عن أعداد من سيُتركَون للموت في المستشفيات التي تعاني نقصا في التمويل، فسوف يستمر الركود.

تصميم برامج التقشف

يضع التصميم الأساسي للبرنامج أهدافا مالية، حيث يُخفض العجز الأولي وفي نهاية المطاف يجري الوصول إلى تحقيق فائض أولي. في الاتفاقية السابقة بين اليونان و«شركائها»، تقريبا لم تُحقق قط الأهداف المالية - ببساطة لأن الترويكا كانت تستخدم توقعات خيالية[18].

والآن، في المذكرة المبرمة في 19 أغسطس 2015م، إذا لم تَتَحقق الأهداف، وهو ما كان من شبه المؤكد حدوثه، تصبح جرعات إضافية من التقشف أمرا أوتوماتيكيا. وفي حين أدى التقشف إلى الانكماش، كان هناك دوما أمل باقٍ في أن الترويكا ستلين مع رؤيتها مدى فداحة الانكماش الناجم عن السياسات المتبعة. والآن يعد التقشف مزعزعا للاستقرار متضمنا داخليا، وهو ما يؤمِّن التدهور الاقتصادي العميق. ومع ضعف الاقتصاد وانخفاض الإيرادات الضريبية، يجب رفع المعدلات الضريبية، وهو ما سوف يؤدي إلى زيادة كساد الاقتصاد بنحو أوسع (حتى المحافظون في الولايات المتحدة الأمريكية جادلوا بأنه حينما يضعف الاقتصاد، يجب تخفيض المعدلات الضريبية، وليس زيادتها). وحينما يصل السوق إلى إدراك ذلك أخيرا، تكون الآثار السلبية قد أضحت أوسع نطاقا.

جداول الأعمال الخفية

حتى لو كان المرء يعـاني هوس العجز المالي، هناك سياسات مالية بإمكانها تحفيز الاقتصاد من دون زيادة العجز الجاري. وهذه السياسات تستخدم مبدأ مضاعف الميزانية المتوازنـة The Principle of the Balanced-Budget Multiplier(*)، فـلو فُرضت ضريبة ما ثم أُنفق كل الإيراد الناتج عن هذه الضريبة - إذ العجز إذا لم يتغير على الإطلاق اليوم - يتوسع الاقتصاد. فالأثر التوسعي للإنفاق يفوق الأثر الانكماشي للضريبة. ولو اُختيرت مجالات الإنفاق بعناية - لنقل، الإنفاق على المدرسين وليس على الحرب - وكذلك، أيضا، الضرائب - لنقل، على الأثرياء - يمكن لمضاعف «الميزانية المتوازنة» أن يكون كبيرا: أي أن دولار الإنفاق الإضافي يمكنه أن يستحث على زيادة تبلغ أكثر من دولار بكثير في الناتج المحلي الإجمالي. علاوة على ذلك، لو أُنفق المال على السلع الاستثمارية طويلة العمر، وهو ما يزيد من الإنتاجية، فسوف تضع الزيادة الناجمة عن الإيرادات الضريبية المستقبلية الموقف المالي طويل الأجل للحكومة في صورة أفضل.

وقد عملت بعض بلدان منطقة اليورو على العكس من ذلك. فرنسا، على سبيل المثال، خفّضت ضريبة دخل الشركات، ومن أجل تعويض الانخفاض في الإيرادات، خُفض الإنفاق: ويتنبأ مبدأ الميزانية المتوازنة بأن النتيجة في هذه الحالة سوف تكون انكماش الاقتصاد. وما كانت تراهن عليه فرنسا هو أن يؤدي تخفيض ضريبة دخل الشركات إلى استثمارات أكثر، وتحسين العرض الكلي والطلب. بل ما كان يكبح الاستثمار في فرنسا وفي كل مكان آخر في أوروبا بين الشركات الكبيرة هو الافتقار

(*) المضاعَف (multiplier) هو تغير أولي في الطلب الكلي يكون له تأثير أكبر بكثير على مستوى الدخل القومي. فالمضاعف صيغة تحدث فيها نسبة تغير أولي في الإنفاق إلى التغير الإجمالي الحادث في النشاط الاقتصادي بسبب هذا الإنفاق. وقد ابتكر هذا المفهوم الاقتصادي البريطاني كينز في كتابه العمدة «النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود». ويُعد المضاعف مفهوما مركزيا في الاقتصاد الكينزي، حيث رأى كينز أن الإنفاق الحكومي في زمن الكساد وانخفاض الاستثمار يمكنه أن يؤدي إلى زيادات متتالية في الدخل القومي، حتى يُقضى على البطالة والوصول إلى التشغيل الكامل مرة أخرى. ويقوم المضاعف على أساس أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تصبح دخلا للمستهلكين، وبعض هذا الدخل سيُدخر بينما بعضه الآخر سينفق، ويعد الإنفاق دخلا للآخرين الذين يدخرون بدورهم بعضه وينفقون بعضه الآخر، وهكذا تستمر هذه الدورة في التكرار، وهو ما تنجم عنه زيادة في الدخل تتجاوز الزيادة الأولية في الإنفاق. فإذا كان إنفاق 100 دولار مثلا قد ترتبت عليه زيادة في الدخل القومي بلغت 150 دولارا فإننا نقول إن قيمة مضاعف الإنفاق تبلغ 1.5. [المترجم].

إلى الطلب على منتجاتهم. ومن دون الطلب على منتجاتهم، فلن تستثمر الشركات، حتى لو كان معدل الضريبة قريبا من الصفر.

إضافة إلى هذا، حتى لو كان هناك طلب على منتجات الشركة، فكل من النظرية والأدلة العملية تشكك في أهمية معدلات ضريبة الشركات باعتبارها عاملا محركا لدفة الاستثمار. والسبب في ذلك بسيط. أغلب الاستثمار يُموَّل إلى حد بعيد عن طريق الاقتراض. وما تهتم لأجله الشركات هو تكلفة تمويل هذا التمويل ما بعد الضريبة. فلو كان يتعين عليهم دفع فائدة تبلغ 10 في المائة، ولو كان معدل الضريبة 50 في المائة، فسبب قدرتهم على خصم كل مدفوعات الفائدة، فستبلغ تكلفة التمويل ما بعد الضريبة في هذه الحالة 5 في المائة فقط. وفي الواقع، تُقتسم تكلفة الاستثمار مع الحكومة، والتي تدفع نصف الحساب في شكل خفض الضرائب. وكلما ارتفع المعدل الضريبي، قلَّت تكلفة التمويل للشركة. وهذا في حد ذاته سوف يشير إلى أنه كلما ارتفع المعدل الضريبي كانت الاستثمارات أكثر، ولكن، بالطبع، تقلل الضرائب المرتفعة أيضا من العائد على الاستثمار. وما يهم هو التوازن ما بين هذين الأثرين(*)، ونظرة من قرب تبين أن هناك تأثيرا ضئيلا في الاستثمار.

ولو أرادت فرنسا تحفيز اقتصادها، فسيكون عليها خفض الضرائب على الشركات التي تستثمر في بلدها وتخلق وظائف، وتزيدها على الشركات التي لا تفعل ذلك[19].

وحيث إن مضاعف الميزانية المتوازنة لم يكن قد نُوقش قط عمليا حتى فيما يخص أزمة منطقة اليورو، فإن ذلك يتضمن أجندة خفية: تقليص حجم الحكومة، وخفض دورها في الاقتصاد. وهذه الخلاصة ستُعزَّز عند نظرنا من قرب إلى تفاصيل برامج التقشف.

زيادة الإيرادات

لدى البرنامج طريقان رئيسان لزيادة الإيرادات: الضرائب والخصخصة.

تصميم زيادات الضرائب

عادةً يحذّر صندوق النقد الدولي من مخاطر الضرائب المرتفعة. فهم يقلقون في الصندوق من الأثر المثبط، من إحباط العمل والمدخرات. وعلى رغم ذلك في

(*) أي أثر المعدل الضريبي في حجم الاستثمار من جهة، وأثره في العائد من هذا الاستثمار من جهة أخرى. [المترجم].

اليونان أصرّت الترويكا على معدلات ضريبية فعالة مرتفعة حتى عند مستويات منخفضة جدا من الدخل. على سبيل المثال أصروا في الترويكا على (وأمّنوا) ضريبة قيمة مضافة تبلغ 23 في المائة على عدد كبير من المنتجات والخدمات، ويترافق هذا مع ضريبة على الدخل تبلغ حتى، على مستويات الدخل المنخفضة جدا، نحو 22 في المائة، مما يجعل معدل الضريبة الفعال قريبا من 40 في المائة.

وقد أدركت كل حكومات اليونان الأخيرة أهمية زيادة الإيرادات الضريبية، ولكن سياسة ضريبية خاطئة في وسعها أن تعجل بتدمير الاقتصاد. وفي الاقتصاد الذي لا يعمل فيه النظام المالي بنحو جيد، حيث يتعذر على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى الائتمان، طالبت الترويكا بأن تدفع الشركات اليونانية - بما في ذلك العمليات التي تتم في المتاجر العائلية الصغيرة - كل ضرائبها مسبقا، عند بداية العام، قبل أن تكون هذه المشروعات قد ربحت أي أموال، وقبل حتى أن تعرف ما الذي سوف يكون عليه دخلها.

وكانت نية هذا المطلب هي خفض التهرب الضريبي، ولكن في ظل الظروف التي كانت اليونان قد وجدت نفسها فيها، دمر هذا الأمرُ الأعمالَ الصغيرة.

ولكن بينما تحدثت الترويكا عن الإصلاح الهيكلي مع آثار إيجابية لجانب العرض، ربما كان لهذا الإجراء وحده أثر سلبي لجانب العرض يفوق كل إصلاحاتهم الهيكلية مجتمعة. ومثل هذه الإجراءات شديدة القسوة أفضت حتما إلى تهرب ضريبي أكثر، وهو مرة أخرى ما يبدو متعارضا مع مجال آخر من مجالات التركيز الرئيسة لبرامج الترويكا[20].

هذه المتطلبات الضريبية الجديدة تبدو متناقضة، مع طلبات أخرى واجهتها اليونان: إذ كان عليها إلغاء الضريبة المستقطعة من الأموال التي تُرسل من اليونان للمستثمرين الخارجيين. ومثل هذا الاستقطاع الضريبي يعد سمة من سمات النظام الضريبي الجيد مثل النظام القائم في كندا، كما يعد جزءا مهما في التحصيل الضريبي. ومن الواضح أنه كان أمرا أقل أهمية ضمانُ دفع الأجانب ضرائبَهم مقارنة باليونانيين. ويتخذ هذا الإجراء مغزى خاصا حينما نذكر أن واحدة من كبرى الشركات الأجنبية التي يُزعَم أنها لم تكن تدفع ضرائب هي الشركة الألمانية التي أدارت مطار أثينا حتى العام 2013م. ووفقا للبعض، فقد

كان لدى هذه الشركة متأخرات تبلغ مئات الملايين من اليوروهات[21]. ومن الجلي أنه لو اعتقد أحد أن الحكومة ليست جيدة في التحصيل الضريبي، فالمستثمر الأجنبي غير المسؤول سوف يحاول الخروج بأمواله من البلد من دون أن يدفع الضرائب. فالملكية والاستحواذ تسعة أعشار القانون. وفي هذه الحالة ربما تكون عشرة أعشار. ومن ثم يصبح من الصعب جدا على الحكومة استرداد مثل هذه المبالغ[22].

هناك اتفاق عريض بين الاقتصاديين بشأن المقومات الرئيسة للنظام الضريبي الجيد. فأي نظام ضريبي جيد عليه ألا «يشوه» الاقتصاد بأكثر مما هو ضروري. لهذا تُعَد الضرائب على الأرض والموارد الطبيعية مرغوبا فيها - فكمية الأرض لن تتغير بغض النظر عن مقدار الضرائب المفروضة. وبشكل أكثر عمومية يفرض النظام الضريبي الجيد الضرائبَ على البنود التي تعد آثارها في الطلب والعرض محدودة. ومع ارتفاع وتزايد عدم المساواة ينبغي للنظام الضريبي الجيد أن يكون حساسا بشأن من يتحمل العبء: فيجب أن يكون العبء غير متناسب على الأغنياء، وليس على الفقراء. أخيرا يمكن للتوجيه الجيد للضريبة أن يساعد في إعادة هيكلة الاقتصاد، على سبيل المثال، عن طريق الحفز على استخدام الطاقة المتجددة وعدم تشجيع النشاطات الملوثة للبيئة.

وكانت مطالب الترويكا الضريبية، في حالة اليونان، تنتهك هذه المبادئ. وتقدم السياحة مثالا آخر حيث كان من المحتمل أن تؤدي مطالب الترويكا الضريبية إلى نتائج عكسية، خصوصا في المكانة التي كانت تتنافس فيها اليونان، عند مقارنة السائحين بين المقاصد السياحية. كانت اليونان مشغولة بأن فرض ضرائب قيمة مضافة عالية سوف يكون له أثره في السياحة، وخصوصا في جزر البلاد، والتي تواجَه السياحة فيها أصلا بتكلفة نقل مرتفعة. فالضرائب المرتفعة سوف تقلل من الطلب على السياحة في اليونان، وتؤذي في الوقت نفسه التشغيل، والناتج المحلي الإجمالي، والحساب الجاري اليوناني - وربما تنخفض العائدات الضريبية في الواقع. ولكن الترويكا لم تُعِر أيا من هذه الأمور أُذنا صاغية.

وتُعَد العديد من مشكلات اليونان في مجال الامتثال الضريبي مشابهة لمشكلات الامتثال الضريبي بين المشروعات الصغيرة في كل مكان، وخصوصا في الاقتصاد

النقدي. وعلى الرغم من ذلك شجعت سياسات الترويكا فعليا هؤلاء الذين يعيشون في بلدان تعد حكوماتها غير مستقرة ماليا على نقل أموالهم إلى خارج البنوك[23].

وقد قوضت الترويكا من قدرات التحصيل الضريبي بطرق أخرى: فحينما نُظر إلى الضرائب على أنها مفروضة من قِبل أطراف خارجية وعند مستويات مرتفعة، وبطرق غير منطقية (على سبيل المثال إعفاء التحويلات الأجنبية من الاستقطاعات الضريبية، وإجبار المشروعات الصغيرة على دفع الضرائب مدة سنة مقدما) تراكم الاستياء والسخط، وتآكلت الثقة والامتثال الطوعي. ولم يُنظر إلى الضرائب على أنها نتيجة لتوافق ديموقراطي بل باعتبارها مفروضة من قِبل الأجانب - الأجانب المنافقين الذين لا يسددون حتى الضرائب التي يدينون بها[24]، ثم حينما خُفِض عدد ومرتبات محصلي الضرائب، إلى جانب عدم الاستقرار الوظيفي، كان من المحتم تدهور معنويات هؤلاء المسؤولين عن تحصيل الضريبة.

كانت هناك ضرائب بديلة أكثر اتساقا مع القواعد الأساسية للنظام الضريبي الجيد. يمكن لضريبة الممتلكات أن تكون بديلا جيدا - وهي جزء رئيس من النظام الضريبي الجيد - ولكن الترويكا لم تستطع حتى المراهنة عليها بشكل صحيح. والأصل الوحيد في أي بلد الذي لا يمكن نقله هو أرضها. والأرض ليست فقط غير قابلة للنقل، بل هي تتميز بأن عرضها غير مرن: كمية الأراضي لا تنخفض حينما تفرض عليها ضريبة أعلى. وكانت هناك منذ أمد طويل قرينة قوية في مصلحة ضرائب الأرض[25].

في ظل برامج الترويكا طبقت اليونان ضريبة ممتلكات جديدة، ولكن كانت الممتلكات الصغيرة هي الشيء الوحيد الذي يفصل العديد من اليونانيين العاديين عن الفقر الصريح، وكانت الضريبة محلا للاستياء العميق. وكان التطبيق المتشدد للضريبة على أناس في حالة بطالة ومن دون مصدر للدخل تعني خسارة الأصل الرئيس الذي يملكونه. وما كان ينبغي استخدامه بفعالية هو ضريبة ممتلكات تصاعدية على كل حيازات الممتلكات الكبيرة.

وكانت المشكلة التي لا بد للترويكا من إدراكها مبكرا هي غيابَ نظام وطني شامل لتسجيل الملكية. ولكن مثل هذه الفجوة كان يمكن بسهولة علاجُها: فكان يمكن الطلب من الأفراد الإعلان عن كل ما يحوزونه من أملاك، مع وصف عدد الغرف - على سبيل المثال - وما إذا كان هناك حمام سباحة، وتحديد قيمته. وتسمح

التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك صور الأقمار الاصطناعية، بالتحقق من بعض أوجه مدى دقة هذا الوصف. ويمكن تهديد الأفراد الذين لا يعلنون ملكياتهم بدقة بخسارة ممتلكاتهم، ويمكن فرض ضريبة خاصة على المنازل الكبيرة وعلى حمامات السباحة (ولكن ليست ضريبة كبيرة إلى حد دفع الأفراد إلى طمر حمامات السباحة). وكان يمكن منح الحكومة الحق في شراء الملكية المحددة بسعرٍ، فلنقل، يبلغ 125 في المائة من القيمة المعلنة - مع توافر حافز واضح لمن يقدم تقريرا أمينا عن ملكيته. وكان يمكن للقانون أن يطلب أيضا الإعلان عن المالك المنتفع من كل الملكيات.

السياسة الضريبية المدروسة جيدا يمكنها تصحيح إخفاقات السوق، مما يخلق منفعة مضاعفة: العائدات الضريبية إلى جانب تحسن الكفاءة الاقتصادية. ربما يكون إخفاق السوق الأكثر أهمية الذي يواجهه العالم اليوم يتعلق بالتغير المناخي؛ فنحن لا نسعّر الكربون. ولدى اليونان إمكانية غنية وفيرة من الطاقة المتجددة، كل من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. بالإضافة إلى أن تنمية هذه الصناعات سوف تخفض من استهلاكها من النفط. وتعد صناعة تكرير النفط واحدة من صناعات البلد، لذا لو استهلكت اليونان أقل فسوف يتبقى الكثير الذي يمكن أن تصدِّره. وهكذا سوف يؤدي فرض ضريبة مرتفعة على الطاقة غير المتجددة بشكل متزامن إلى توليد إيرادات ويحسِّن من ميزان مدفوعات اليونان[26].

وقد لاحظنا مرارا أن واحدة من مشكلات منطقة اليورو هي إلغاؤها قوةَ تعديل أسعار الصرف الاسمية. ولكن، مرة أخرى، في غياب هذه القوة كان من الممكن استخدام السياسة الضريبية بفعالية؛ لأن اليونان تنتج منتجات قليلة نسبيا، فيمكن لضريبة الاستهلاك، خصوصا على السلع الترفيهية مثل السيارات مرتفعة الثمن، والمستوردة من الخارج والتي كان لا بد من تسجيلها في البلد، وهي ضريبة تصاعدية، أن ترفع الإيرادات بشكل كبير، وربما عملت نوعا ما على تصحيح العجز التجاري.

عمليات الخصخصة

هناك طريق بديل لزيادة الإيرادات، وهو بيع أصول الدولة، أي الخصخصة. وبالطبع لا تعمل مثل هذه المبيعات، مباشرة ولا بالضرورة، على تحسين الموازنة العامة للبلد وحكومته.

وقد سبق أن شددنا في هذا الفصل ليس فقط على أهمية النظر في ديون البلد، بل النظر في موازنته العامة أيضا - خصوم البلد قياسا إلى أصوله. والترويكا ومنطقة اليورو بنحوٍ عام لم يفعلوا هذا. وفي حالة الخصخصة نظروا فقط إلى التدفق النقدي، في معظم الأحيان، ومن دون الالتفات إلى العواقب طويلة الأجل. فحينما يبيع البلد أصوله بأبخس الأثمان، تنخفض «القيمة الصافية» له مع عواقب طويلة الأجل - إما تحقيق الحكومة إيراداتٍ أقل، لأنها لم تعد تملك الأصل الذي كان يدر عائدا، وإما تحمُّل تكلفة أعلى، لأن على الحكومة الآن، على سبيل المثال، دفع إيجارات لمكاتبها، لأنها باعت مبانيها[27].

والحالة المثلى للخصخصة هي حينما تثبت الحكومة أنها غير قادرة على إدارة الأصل بنحو جيد، وحينما يكون هناك العديد من المتنافسين على هذا الأصل الذين يسعى كل منهم إلى تحسين كفاءة الإدارة. والحالة الأسوأ للخصخصة هي حينما يُباع الأصل لاحتكار، إذ يستخدم قوته السوقية (قدرته على رفع الأسعار فوق تكلفة الإنتاج) لاستغلال المستهلكين - حيث يصبح المستهلكون والشركات حتى أسوأ حالا في ظل الاحتكار غير الكفء مقارنة بالحال في ظل مشغل حكومي غير كفء.

علاوة على هذا تؤدي الخصخصة إلى دينامية سياسية غير صحية: فالمحتكر يستخدم أرباحه في شراء النفوذ السياسي، وهو ما يعمل على امتداد وتعزيز قوته السوقية. والخصخصة يمكنها أن تؤدي بهذا إلى زيادة الفساد، إضافة إلى تنافسية أقل، وفي الإجمال تؤدي إلى اقتصاد أقل كفاءة. (في أوروبا من المحتمل أكثر أن يأخذ الفساد الشكل الأكثر تعقيدا كالمساهمات في الحملات الانتخابية عوضا عن الفساد في شكل الظرف الورقي المحشو بالنقود، ولكنه يبقى مع ذلك فسادا)[28].

وحينما تَنتُج عن الخصخصة ملكية أجنبية تظهر مشاكل جديدة. أولا، تغيير الضرائب وهياكل الضوابط التنظيمية التي تؤثر في ربحية المؤسسة الأجنبية ربما تولد ضغوطا سياسية هائلة من قِبل الحكومات في البلدان الأم لهذه المؤسسات. وما كان يمكن أن يكون موضوعا محليا يصبح أمرا خاصا بالشؤون الدولية. وحينما يكون للمالك الجديد للأصل أو لحكومته نفوذ سياسي على البلد - مثلما تمتلك الترويكا نفوذا على البلدان المأزومة - ربما لا تُخدَم مصالح المواطنين بشكل جيد، كما يوضح بشكل درامي النص على منع فرض الضرائب على التدفقات عبر الحدود[29].

إضافة إلى هذا يمكن حتى أن يكون لتدفق الأرباح إلى خارج البلاد أثر سلبي في ميزان المدفوعات. خاصة إذا كان هناك بيع للأصل بسعر بخس، ففوائد تدفق رأس المال إلى الداخل لشراء الأصل في الأجل القصير تقابلها، بل تفوقها، تدفقات رأس المال إلى خارج البلد في الأجل الطويل الناجمة عن تحويل الأرباح التي يحققها هذا الأصل.

وهناك حالة خاصة من الخصخصة تُعَد إشكالية بصورة محددة: وذلك حينما تُعَد المؤسسة التي ستشتري الأصل جزئيا أو كليا مملوكة لحكومة أجنبية. فعلى المرء التساؤل: بأي معنى يمكن أن يكون ذلك خصخصة إذا كان المشتري كيانا عاما؟ فمن الصعب المجادلة في الوقت نفسه بأن الحكومات تعد بالضرورة أقل كفاءة، بينما إحدى الحكومات عليها بيع الأصل الذي تملكه لحكومة أخرى.

وفي حالة اليونان كانت المشكلات المتعلقة بالخصخصة قد أصبحت واضحة بالفعل. فبعض عمليات الخصخصة التي حدثت في الماضي والمقترحة، حدثت لمصلحة مؤسسات تمتلكها جزئيا الحكومة الألمانية (على المستويات دون الوطنية)(*) وكما ذكرتُ كانت شركة ألمانية هي التي تمتلك حصة كبيرة في إدارة مطار أثينا حتى العام 2013، كما كان المقترح بخصخصة المطارات الإقليمية يحدث لمصلحة شركة كانت هناك كيانات عامة ألمانية شريك رئيس فيها - فولاية هسه Hesse الألمانية، هي أكبر شريك مساهم، حيث تمتلك حصة تبلغ 34 في المائة من الشركة.

هناك جانب آخر مسيء في واحدة على الأقل من عمليات الخصخصة التي حدثت في ظل البرامج اليونانية، وهي خصخصة المطارات الإقليمية المشار إليها أعلاه: فشريك من الشركاء في عملية الخصخصة كان إحدى الأوليغاركيات، وهو أمر غير سوي حيث إن واحدا من الإصلاحات الهيكلية الرئيسة في البرنامج اليوناني كان وجوب إضعاف نفوذ الأوليغاركيات[30].

ويجب أن تكون واضحةً حقيقةُ أن الترويكا تواجه تعارضا في المصالح. ولذا يجب أن يكون واضحا، أيضا، أنه لا هذا التعارض في المصالح ولا قضايا العلاقات العامة الناشئة قد أديرت بشكل جيد؛ فهذه الإخفاقات تقوِّض الثقة ببرنامج الترويكا بكامله، ليس فقط في اليونان ولكن في كل البلدان المأزومة، وتثير أسئلة مقلقة حول من التي ينبغي للبرامج أن تخدم مصالحها.

(*) أي حكومات الولايات الألمانية على سبيل المثال. [المترجم].

خفض الإنفاق

الجزء الثاني من استعادة التوازن المالي، بعد زيادة الإيرادات، هو خفض الإنفاق. وكما ذكرنا سابقا لم تزدد الديون الأيرلندية والإسبانية كثيرا بسبب الإنفاق العادي مثلما زادت عبر خطط إنقاذ البنوك. وهذان المثلان مهمان للغاية إلى درجة أننا سنركز عليهما في القسم التالي من هذا الفصل.

لم تكن التخفيضات في الإنفاق التي فرضتها الترويكا على البلدان المأزومة مصممة بشكل جيد، مثلها مثل زيادات الضرائب. ففيما يتعلق بالتخفيضات الضريبية كان على الترويكا أن تركز على التخفيضات التي ستكون لها أقل الآثار سلبية في الناتج المحلي الإجمالي وفي الرفاه المجتمعي. ويعد الأفراد العاديون هم الأكثر اعتمادا على الإنفاق العام مثل الإنفاق على المدارس، والعناية الطبية التي تقدمها المؤسسات العامة، والبرامج الاجتماعية، ومستحقات الرعاية الاجتماعية. بينما يمكن للأغنياء أن يعتنوا بأنفسهم. (بالطبع في أي بلد وفي أي برنامج، هناك أوجه من عدم الكفاءة، ولكن برامج الترويكا ذهبت إلى ما هو أبعد من فرز مثل هذه الأوجه). وهناك خيارات أخرى واضحة للتخفيضات، لو كانت هناك إرادة سياسية تسعى إلى تنفيذها.

في القرن الحادي والعشرين كانت النزاعات العسكرية في قلب أوروبا نادرة. وهذا قد تكون له علاقة ضعيفة بالاتحاد الأوروبي ذاته، بينما له علاقة قوية بالأمم المتحدة والمواقف المتغيرة تجاه الحرب، وبعض العلاقة بحلف شمال الأطلنطي «الناتو». وعلى أي حال سوف يتأثر الموقف الدفاعي لمعظم البلدان قليلا بأي تخفيضات في الإنفاق الدفاعي: في حالة أي هجوم حقيقي، سوف يكونون مضطرين إلى الاعتماد على الناتو(31).

سوف توجد أيضا مجموعة هائلة من الإعانات عديمة الكفاءة (بعضها مُخفًى ضمن قانون الضرائب)، وغالبا لمصلحة مجموعات الأعمال الثرية، والتي سيؤدي إلغاؤها إلى اقتصاد أكثر كفاءة ومجتمع أكثر مساواة. ومعظم البلدان (بما فيها البلدان المأزومة)، على سبيل المثال، لديها دعم كبير للطاقة، وخاصة للطاقة الأحفورية.

والمفارقة هي أن نسبة كبيرة جدا من الإنفاق على مستوى الاتحاد الأوروبي (أكثر من 40 في المائة من ميزانية الاتحاد الأوروبي) تذهب إلى الإعانات الزراعية

التشويهية، والتي لا يذهب معظمها إلى صغار المزارعين، بل إلى شركات الإنتاج الزراعي الكبيرة.

المعاشات

ركزت الترويكا، في حالة اليونان، على خفض المعاشات التقاعدية للعاملين في القطاع العام التي ترى أنها متضخمة، أي أكبر مما ينبغي. وقد ثبت أن هذا صحيح في بعض المعاشات اليونانية، ولكن معاشات أخرى لم تكن حتى كافية لإبقاء مستحقيها على قيد الحياة. فلا يمكن لأحد أن يتقاعد بكرامة مع معاش شهري يقل عن خط الفقر البالغ 665 يورو، ومع ذلك يبقى أن نحو 45 في المائة من اليونانيين المتقاعدين كانوا يحاولون فعل ذلك[32] والحقيقة أن نسبة أعلى من اليونانيين وكبار السن كانوا يتعرضون لخطر الوقوع في دائرة الفقر في العام 2013 (نحو 15 في المائة)، مقارنة بالمتوسط في منطقة اليورو، وفي أوائل العام 2012 - أي قبل مطالب العام 2015 بوقت طويل، وهي المطالب التي كادت تؤدي إلى خروج اليونان من منطقة اليورو (أو «غريكزيت» Grexit كما أطلق عليها) - كانت اليونان تنفق فعليا على الفرد في سن الخامسة والستين أقل مما هو عليه هذا الإنفاق في ألمانيا ومعظم البلدان الأخرى الأعضاء في منطقة اليورو[33]. ولكن كان يُعتقَد عن حق أن المعاشات شكل من أشكال التعويضات المؤجلة. فالفرد القائم بالعمل يُدفَع له مقابل هذا العمل بطريقتين: الأجور اليوم والمعاش في المستقبل. فالمعاش يعد جزءا من العقد.

وقد جادل الألمان، سواء قبل الأزمة اليونانية في صيف العام 2015 أو بعدها، بأن ديون اليونان ينبغي ألا تُعاد هيكلتها - فالعقد هو العقد - حتى على رغم أنه كان من الواضح تماما أن الديون يجب أن تعاد هيكلتها. وبنحوٍ ما لم يمتد هذا الاعتقاد بقدسية العقود إلى المعاشات. فعدم دفع المعاش الذي وُعِد به كاملا يُعَد، في الواقع، تمزيقا للعقد[34]. ومايزال الأسوأ هو أن خفض المعاشات يؤثر في أشد أفراد المجتمع ضعفا - على النقيض من عقد الديون، حيث الدائنون متطورون ماليا ويفهمون مخاطر العجز عن سداد الديون.

وهناك قدر كبير من القلق اليوم، في أرجاء العالم، بشأن سرقة الأجور - فبعد أداء العامل عملَه، يحجم صاحب العمل عن دفع ما وعد به. والعامل لا يمكنه بالطبع

استرجاع وقته وجهده. ولهذا يُنظر إلى سرقة الأجور بوصفها جريمة شنيعة. ولكن تخفيض المعاشات عن المستوى الذي كان قد وُعِد به هو سرقة رواتب، ولكن في شكل مختلف فقط[35].

أقر مجلس الدولة اليوناني، وهو محكمتها الإدارية العليا، بعدم قانونية الاقتراح بتخفيضات المعاشات[36]. وبالنسبة إلى الترويكا بدا أن انتهاك الحقوق الأساسية لهؤلاء الأفراد مصدر للإزعاج. وكان رد فعلها هو المطالبة بإصلاحات أخرى والتي كان من شأنها «التعويض بالكامل عن التأثير المالي لحكم المحكمة الدستورية»[37].

والمعاشات المستقبلية مختلفة عن الالتزامات الماضية، بالطبع. ومستوى مثل هذه المعاشات يجب النظر إليه باعتباره جزءا من حُزم تعويضية مناسبة، وهو الأمر المطلوب لجذب الأفراد الموهوبين للاضطلاع بالأعمال المهمة في القطاع العام. ومرةً أخرى لم تؤطر الترويكا الأمر بهذه الطريقة. فإذا لم يُعوَّض هؤلاء الذين يعملون بالقطاع العام بنحوٍ مناسب، فحينها لن يكون القطاع العام قادرا على أداء مهامه الضرورية. وسوف يشعر المواطنون عندئذ، بصورة مبررة، بأنهم لم يحصلوا على مقابل لقيمة مالهم الذي دفعوه باعتباره ضرائب مستحقة عليهم، وسوف ينخفض الامتثال الضريبي. وتبدأ حلقة مفرغة أخرى، حيث تعد الترويكا بشكل واضح جزءا من المشكلة أكثر من كونها جزءا من الحل.

إنقاذ البنوك

كان القطاع المالي في مركز الركود الكبير، كما كان مركزا لأزمة اليورو. وكما رأينا أسقطت الفقاعة العقارية، التي تغذت عن طريق الائتمان الزائد للإسكان، إسبانيا. وكما هو الحال عادة بعد فقء مثل هذه الفقاعات لم يستطع الكثيرون ممن حصلوا على القروض سدادَها، وقلصت البنوك التي ضَعُفَت عملياتِ الإقراض. وتوقف محرك رئيس من محركات النمو الاقتصادي - الاستثمارات العقارية - وباقترانه بالإقراض المتقلص ضُمِن أن الركود هو ما سيعقب ذلك. وبدورها عملت محاولات الحكومة لدعم البنوك، مقترنة بانخفاض الإيرادات الضريبية وزيادة الإنفاق الاجتماعي مع اتجاه الاقتصاد نحو الركود، على وضع الحكومة في موقف مالي محفوف بالمخاطر.

لقد شُيِّدت منطقة اليورو على أساس الافتراض أن كل حكومة سوف تكون مسؤولة عن مصارفها. ولننظر في حال إسبانيا. فمع ضعف البنوك الإسبانية كان عليها أن تدفع أسعار فائدة مرتفعة جدا. وقد واجهت البنوك أزمة؛ إذ ربما لم يكن حتى في استطاعتها الاقتراض، وربما يسحب المودعون أموالهم، وربما تدفع أسعارُ الفائدة المرتفعة البنوكَ إلى الإفلاس. وكانت البنوك والحكومة في حالة ترابط وثيق، كما ذكرنا في الفصل الخامس. وما أعطى المودعين في البنوك بعض الثقة بأنهم سيستطيعون سحب أموالهم حينما يريدونها هو دعم ومساندة الحكومة للبنوك. ولكن ضعف الموقف المالي للحكومة أضعف الثقة في البنوك. وفي الوقت ذاته كان ضعف الموقف المالي للحكومة يعني أنها يمكنها فقط الاقتراض بسعر فائدة مرتفع. ولم يكن العديد من المستثمرين على استعداد لإقراضها على الإطلاق. ومن أجل الحيلولة دون ارتفاع أسعار الفائدة على السندات الحكومية أكثر، كان على البنوك الإسبانية شراء كمية كبيرة من الدين الحكومي والاحتفاظ بها. وكان الانخفاض في سعر السندات الحكومية الإسبانية إذن يعني تدهور الميزانيات العمومية للبنوك الإسبانية.

وبالنسبة إلى الشخص الغريب كان من الواضح أن ما يجري هو عملية تمهيد: فالبنوكُ أقرضت الحكومةَ المالَ (في العادة بشراء سندات الحكومة) وضمنت الحكومةُ البنوكَ، سامحة لها بالحصول على المال من الأسواق بأسعار فائدة أقل - مادام الضمان الحكومي له قيمة كبيرة - ومُقرِضة إياها جزءا من هذا المال.

وكانت سياسة منطقة اليورو تجاه إسبانيا (وبعض البلدان المأزومة الأخرى) تعتمد من عدة نواح على هذه العملية التمهيدية، فعن طريق الإقراض للحكومة يمكن المساعدة على إنقاذ البنوك، وإقراض البنوك سيساعد على إنقاذ الحكومات، مع شراء البنوك السنداتِ الحكوميةَ عندما لا يكون أي أحد آخر على استعداد لفعل ذلك(38).

تدخلت منطقة اليورو بمجموعة متنوعة من التدابير لمساعدة البنوك الإسبانية، على الرغم من أن الحكومة الإسبانية كان من المفترض في نهاية المطاف أن تتحمل هي مخاطر التدهور والهبوط، فقد كان يمكنها إنقاذ البنوك بمفردها. وبالضبط وبسبب هذا التداخل بين الاثنين كانت هناك حاجة إلى المساعـــدة الخارجيـــة. ولا وجه للعجب من أن تأثير مثل هذه التدابير كان في أفضل الأحوال مؤقتا.

مباراة «الثقة»؟

ما أعاد في النهاية الاستقرارَ (ولكن ليس النمو القوي) إلى أوروبا كان وعدَ دراغي في العام 2012 بعمل كل ما يتطلبه الأمر لدعم سوق السندات السيادية (الحكومية) الأوروبية. وهبطت الفروق في فائدة السندات السيادية - سعر الفائدة الأعلى الذي على اليونان وإسبانيا والبلدان المأزومة الأخرى دفعه، مقارنة بسعر الفائدة على السندات الألمانية. وحتى سعر الفائدة الأعلى في اليونان على سنداتها السيادية هبط من 27.3 نقطة مئوية في فبراير العام 2012 إلى 12 نقطة مئوية مع نهاية العام. وحتى سعر الفائدة الأعلى على السندات في كل من إيطاليا، والبرتغال، وإسبانيا، وعلى الرغم من أنه لم يشهد ارتفاعا مثل الذي شهدته اليونان فإنه هبط أيضا إلى 3.2، و6، و4 نقاط مئوية على الترتيب[39]. وقد عملت الزيادة في قيمة السندات على تحسين الميزانيات العمومية للبنوك. وكانت مباراةً في الثقة غير مكلفة على ما يبدو، وعملت على الأقل فترةً من الوقت. وكما ذكرنا سابقا لا أحد يعرف، بالطبع، ما إذا كان البنك المركزي الأوروبي في الحقيقة في إمكانه عمل - وأنه بالفعل سوف يعمل - «كل ما يتطلبه الأمر» لو جاء يوم الحساب في الوقت الذي يكون فيه البلد المحيط في حاجة إلى دعم البنك المركزي الأوروبي، في مواجهة خسارة مفاجئة في الثقة في سندات هذا البلد[40].

وأي ثقة موجودة في وعد البنك المركزي الأوروبي سوف تتآكل إلى حد بعيد، بالطبع، إذا ما غادرت اليونان، أو أي بلد عضو آخر، منطقة اليورو بسبب أن البنك المركزي الأوروبي على وجه التحديد لم يفعل كل ما يتطلبه الأمر. وفي الأزمة اليونانية في صيف العام 2015 أظهر البنك المركزي الأوروبي نفسُه بصورة حازمة أنه غير مستعد لدعم اليونان ما لم تذعن حكومتها لمطالب الترويكا. ومع مُضي المفاوضات على أرض الواقع ذهب البنك المركزي الأوروبي بعيدا إلى حد التوقف عن كونه مقرض الملاذ الأخير، ليجبر البنوك اليونانية على إغلاق أبوابها مدة ثلاثة أسابيع - وهو دليل واهٍ على الاستعداد لفعل كل ما يتطلبه الأمر، وهو دليل آخر على الدور السياسي للبنك المركزي الأوروبي الذي نوقش في الفصل السادس.

ولو كان هناك خروج من منطقة اليورو لواحد أو أكثر من الأعضاء فإن معرفة أن اليورو ليس تعهدا ملزما بين أعضاء المنطقة - وهو تعهد لن يُكسَر أبدا - ستجعل من

احتمال أن تنجح خدعة الثقة لدراغي في العمل في المرة التالية أقل بكثير. ويمكن لعائدات السندات أن ترتفع بشدة، ولن يكون أي قدر من الطمأنينة من قبل البنك المركزي الأوروبي وقادة أوروبا كافيا لاستعادتها من المستويات بالغة الارتفاع التي وصلت إليها.

حتى لو كان البنك المركزي الأوروبي مستعدا لعمل كل ما يتطلبه الأمر، فليس ذلك واضحا، مع التقصير في إعادة هيكلة الديون الهائلة التي كان يمكن للبنك المركزي أن ينقذ بها الموقف. ويُجلَب صندوق النقد الدولي بصفة مستمرة لتقديم السيولة حينما تفتقر الأسواق إلى الثقة. وفي نسبة كبيرة جدا من الحالات فشل صندوق النقد الدولي في إعادة الاقتصاد إلى صحته، وذلك لسببين: الأول هو كون صندوق النقد الدولي دائنا رفيع المستوى - أي أنه يسترد ديونه قبل أن يستردها أي دائن آخر. وهكذا تعمل القروض من صندوق النقد الدولي على تفاقم المخاطر لكل الدائنين الآخرين، لأنهم يقفون في آخر الطابور. ولذلك فـ «إنقاذ» صندوق النقد الدولي يجعل من هذه السندات حتى أشد خطرا[41]. وثانيا يقدم صندوق النقد الدولي في العادة الأموال مع قائمة طويلة من «المشروطيات»، تماما كما فعلت الترويكا مع أعضائها الآخرين. وعادةً يساء فهم هذه المشروطيات: كل من شروط الاقتصاد الكلي/المالية والشروط الهيكلية. وكما حدث في اليونان فقد كادت تكفل تلك المشروطيات تدهورا اقتصاديا أكبر. وبالطبع حينما تكون آفاق الاقتصاد أكثر بهتانا لا يكون هناك سبب وجيه في إمكانية استعادة ثقة السوق[42].

عمليات الإنقاذ وإعادة هيكلة الديون: من الذي يُساعَد حقا؟

العَرَض الأول للأزمة كان أسعار الفائدة المرتفعة التي تدفعها اليونان على الدين الحكومي (أحيانا يشار إليه على أنه الدين السيادي)، ثم أعقبه إغلاق السوق أمام اليونان – ومن ثم لن يُقدم أحد على شراء أي سندات جديدة قد تحاول الحكومة اليونانية إصدارها.

وقد أدرك قادة منطقة اليورو أن عليهم أن يفعلوا شيئا، فإن لم تسدد اليونان القروض التي حل أجلها، فقد يسبب ذلك مشاكل ليس فقط لليونان، بل لبقية أوروبا أيضا. وكان الكثير من السندات اليونانية تحمله بنوك ألمانية وفرنسية. وكان رد الفعل الفوري لمنطقة اليورو هو تقديم قروض، ولم يكن ذلك لمساعدة اليونان

بقدر ما كان لمساعدة بنوكها نفسها. ولكن عند أي سعر فائدة؟ ومن أجل التوضيح لدافعي الضرائب الألمان أنهم لن يدعموا اليونانيين، طالبت الترويكا بأسعار فائدة مرتفعة، وهي مرتفعة للغاية بحيث كان واضحا من البداية أن قدرة اليونان على إعادة سداد ديونها كانت منخفضة. ولو كانوا قد اختاروا سعر فائدة منخفضا ربما لم يكن قد وصل الحال إلى ما هو عليه. في الوقت الذي اندلعت فيه الأزمة كانت الديون اليونانية في حدود 109 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يقل عن ديون الولايات المتحدة عند نهاية الحرب العالمية الثانية (118 في المائة)، وأقل بكثير من ديون اليابان الآن (246 في المائة) وديون المملكة المتحدة عند نهاية الحرب العالمية الثانية (والتي وصلت إلى نحو 250 في المائة)[43]. إذا تمكن أحد من أن «ينمي» الاقتصاد، ويزيد الناتج المحلي الإجمالي، ويبقي أسعار الفائدة منخفضة، يمكن لنسبة الديون هذه إلى الناتج المحلي أن تنخفض، بل تنخفض بصورة كبيرة جدا، كما يوضح لنا ذلك تاريخ كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ولكن لو فرض أحد شروطا خانقة وتقاضى أسعار فائدة مرتفعة، فسيدخل الاقتصاد في ركود، وسوف ترتفع نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويدعي البعض في ألمانيا (وفي أماكن أخرى) أن أسعار الفائدة المرتفعة كانت ضرورية لإحباط المخاطر المعنوية، أي خطر إنفاق الحكومات بشكل متهور وغير مسؤول ثم تتحول نحو أوروبا طلبا للمساعدة. ولكن ليس هناك من حكومة ستكون مستعدة لوضع نفسها موضع التعذيب الذي تحملته اليونان. علاوة على ذلك أيا كانت أخطاء الإقراض التي وقعت سابقا، فعقاب اليونان اليوم لن يصحح أخطاء الأمس.

ومشكلة المخاطر المعنوية تظهر بالنسبة إلى البنوك التي لديها الحافز على حث البلدان على الاقتراض بكثافة، وهي تعلم أن السياسيين الحاليين يستفيدون من زيادة الإنفاق بينما يدفع سياسيو المستقبل الثمن. وعمليات الإنقاذ المتكررة للبنك قد تشجع على مثل هذا النوع من السلوك: فعمليات الإنقاذ في المكسيك، وأمريكا اللاتينية، وشرق آسيا، والتي حمل كل منها اسم بلد معين، هي في الحقيقة عمليات إنقاذ لبنوك أوروبا وأمريكا التي أقرضت بتهور.

وعمليات الإنقاذ هذه، بالطبع، لا تشوه فقط نسق الحوافز ولكنها مكلفة أيضا. وهي، في الحقيقة، مجرد شكل من أشكال عدة من الدعم للقطاع المالي، وخاصة

البنوك الكبرى[44]، وأحيانا يكون ذلك بشكل خفي في هيئة أسعار الفائدة المنخفضة التي تدفعها هذه البنوك لمن يقدم لها الأموال بسبب وضعها عمليات الإنقاذ في الاعتبار. ولو لجأت الحكومة، بدلا من مجرد إنقاذ البنوك التي أخفقت، إلى الحصول على حصص في هذه البنوك، لكان الوضع المالي للبلد أكثر قوة عندما تتعافى تلك البنوك، وربما أصبحت البنوك أكثر حذرا في الإقراض[45].

والحقيقة - للتاريخ - هي أن ألمانيا والترويكا لم تفعلا شيئا يُذكر لمعالجة الخطر المعنوي للبنوك في حالة اليونان وبعض عمليات الإنقاذ الأوروبية الأخرى. والواقع أنه، وكما رأينا في حالة أيرلندا، طالب البنك المركزي الأوروبي (سرا) بأن على أيرلندا إنقاذ بنوكها.

وأيا كان السبب فقد طالبت ألمانيا بأسعار فائدة مرتفعة كانت تفوق بكثير أسعار الفائدة التي يمكن لألمانيا الاقتراض بها. وقد وجه هذا ضربة لأي فكرة عن التضامن الأوروبي: فما الذي يعنيه التضامن إذا ما كانت دولة ما قادرة ومستعدة لتحقيق ربح من جارتها في وقت حاجة تلك الجارة؟[46].

ولما أصبح واضحا أن اليونان لا تستطيع السداد كانت هناك حاجة إلى قروض جديدة، وبشروط جديدة أشد وطأة من أي وقت مضى. ومن بين إجمالي ما أُقرِض لليونان، كان أقل من 10 في المائة قد ذهب إلى الشعب اليوناني. بينما ذهبت البقية إلى السداد للدائنين، بما فيهم بنوك ألمانيا وفرنسا[47]. وربما يكون شيئا لطيفا إنقاذُ ألمانيا والحكومات الأوروبية الأخرى بنوكَها (والتساؤل عما إذا كان ذلك يشكل سياسة جيدة أمر آخر)، ولكن اليونانيين تساءلوا بحقٍّ: لماذا كان ينبغي فعل الكثير مما فُعِل على ظهورهم.

بداية جديدة: بديل للتقشف المُولِّد للركود

إن عمليات إعادة هيكلة الديون جزء أساسي من الرأسمالية. فلو أن دولة (أو شركة أو عائلة) واجهت صعوبة في خدمة ديونها مؤقتا[48]، يصبح تقديم دين قصير الأجل لمساعدتها خلال فترة الاضطراب أمرا منطقيا ومفهوما. لكن لو كانت هناك مشكلة طويلة الأجل تصبح هناك حاجة إلى خفض قيمة الدين. فالفرد في حاجة إلى بداية جديدة. وعادةً هناك قانون إفلاس في أي بلد للسماح بمثل هذه البداية الجديدة. وينطبق المبدأ نفسه على الأمم. ولكن ليس هناك قانون دولي لإعادة

هيكلة الديون، على الرغم من أنه - كما ذكرنا سابقا - هناك الآن تحرك داخل الأمم المتحدة لخلق مثل هذا الإطار القانوني، وقد مُرِّر قرار تضمن مجموعة من المبادئ لعملية هيكلة الديون بأغلبية ساحقة في سبتمبر 2015.

وتعمل إعادة هيكلة الديون على تحسين الموقف المالي للبلد، لأن الحكومة ليس عليها أن تنفق الكثير على خدمة ديونها. والأموال التي لا تُحوَّل إلى الخارج يمكن استخدامها في حفز الاقتصاد. وبالطبع من بين طائفة الإجراءات الممكنة تعد إعادة الهيكلة هي الأكثر كراهية بين حكومات الدول الدائنة، وتصبح هذه الكراهية حتى أكثر في حال كانت الديون مستحقة لـجهات «رسمية»[49].

والتقشف القاسي (والسمات الأخرى لبرامج الترويكا) ليس لها أي معنى حتى من منظور الدائنين. فهي مثل سجن المدينين في القرن التاسع عشر. وسجن المدينين لن يمكنهم من تحقيق الدخل اللازم لسداد ديونهم. وهكذا، أيضا، سوف يجعل الكسادُ العميق في اليونان البلدَ أقل قدرة على السداد. وعمليات إعادة هيكلة الديون ليست هي البلسم الشافي، فهي لا تحل كل مشكلات البلد. ولكن من دون إعادة هيكلة للديون، بشطب جزء منها، لن تعود البلدان المثقلة بالديون إلى حالة صحية. وقد أدرك صندوق النقد الدولي، في حالة اليونان، الحاجة إلى عملية إعادة هيكلة للديون، ولكن حتى مع إعادة الهيكلة، ما لم يكن هناك تخفيف لإجراءات التقشف القاسية المعمول بها حاليا، ستبقى التوقعات لمستقبل البلد كئيبة.

وعلى المرء ألا يشعر بالأسف الشديد على دائني القطاع الخاص: حيث يعوَّضون جديا على مخاطرهم عادة، في صورة أسعار فائدة تفوق بكثير أسعار الفائدة الآمنة - على سبيل المثال، سعر الفائدة على أذون الخزانة في الولايات المتحدة[50]. فإذا لم يكن يُدفع لهم جيدا فإن هذا يعكس نقصا في الحرص الواجب من جانب الدائنين أو وجود نوبة من التفاؤل غير العقلاني[51]. وبالطبع لا تحب حكومات الدول الدائنة أن تعترف لمواطنيها بأن عليهم أو على بنوك بلدهم القبول بخسارة. وهناك حوافز قوية من أجل «التظاهُر وتمديد المهلة» - تَظاهُر بأن المدين لديه فقط مشكلة مؤقتة ومدد مهلة الدين، بحيث لا «تعترف» بالخسارة. ولكن تكلفة مثل هذه التمثيلية تكون مرتفعة عادة، خاصة بالنسبة إلى البلد المدين، وقد ثبت أن هذا هو الحال خاصة في اليونان.

كانت ألمانيا قد أصرت على أنه ليست هناك إعادة هيكلة للدين اليوناني، وسوف تكون هناك فقط نوبة أخرى من التظاهر والتمديد. والمشكلة مع التظاهر والتمديد هي أنه لا يقدم أي إطار لاستئناف النمو، وهو يدين الدولة المدينة لعدم انتهاء البؤس، وعدم وجود بداية جديدة. علاوة على هذا، وضع رفضُ ألمانيا إعادةَ هيكلة الديون اليونانَ في موقف مستحيل بالموافقة على برنامج كانت تعرف أنه لن ينجح ولا يمكنه النجاح. كان برنامج الترويكا مفككا: فقد قال الألمان إنه ينبغي في الوقت نفسه ألا يكون هناك أي تخفيض للديون وأن صندوق النقد الدولي يجب أن يكون جزءا من البرنامج. ولكن صندوق النقد الدولي ليس بإمكانه المشاركة في برنامج حيث مستويات الديون لا يمكن تحملها، وكان الصندوق قد قرر بالفعل أن هذه هي حالة الديون اليونانية[52].

هل يمكن أن تمضي اليونان قُدُما مع عملية إعادة هيكلة بمفردها؟

هناك حجة تقول إن على اليونان أن تمضي في عملية إعادة هيكلة ديونها من تلقاء نفسها، لو رفضت ألمانيا قبولها: حتى صندوق النقد الدولي قال إن عملية إعادة هيكلة الديون ضرورية للغاية. وبغض النظر عما إذا كان البرنامج الحالي قد نُفِّذ بنحوٍ جيد أو لا، فسوف يؤدي إلى مستويات من الديون لا يمكن تحملها. وربما يمكن لليونانيين أخذ العبرة من الأرجنتين، باستبدال السندات الحالية بسندات مربوطة بالناتج المحلي الإجمالي، حيث تزيد المدفوعات مع ازدهار اليونان. ومثل هذه السندات توفق بين دوافع المدينين والدائنين[53].

وكما رأينا في الفصول السابقة، بعد أن أعادت الأرجنتين هيكلة ديونها وتخفيض قيمة عملتها، اتجهت إلى النمو بسرعة - أسرع معدل للنمو في العالم باستثناء معدل النمو الصيني - منذ خرجت من أزمتها وحتى الأزمة المالية العالمية في العام 2008. والاقتصادان اليوناني والأرجنتيني اقتصادان مختلفان بالطبع. وقد استفادت الأرجنتين من كل من إعادة هيكلة الدين وتخفيض قيمة العملة، وإذا لم يكن أمام اليونان سوى إعادة هيكلة الديون فقط، فهل سوف يكون ذلك كافيا؟[54] وقد استفادت الأرجنتين، إضافةً إلى ذلك، من الزيادة الكبيرة في الصادرات نتيجة للطفرة في أسعار السلع الأولية. وهناك، على رغم

ذلك، عدد من التشابهات الصارخة: فكل من البلدين كان قد خُنق بالتقشف. وكل من البلدين وفي ظل برنامج صندوق النقد الدولي شهد ارتفاعا في البطالة، والفقر، ومعاناة هائلة. ولو كانت الأرجنتين قد استمرت في التقشف، لكان هناك فقط مزيد من الشيء نفسه. لكن شعب الأرجنتين نهض وقال «لا». واليونان في موقف مماثل: فلو استمرت الظروف على ما هي عليه، فإنها ستعني ركودا من دون نهاية.

تعليقات ختامية

ركز هذا الفصل على أبعاد الاقتصاد الكلي والقطاع المالي للبرامج التي فُرِضت على البلدان المأزومة. وهذه الأبعاد هي التي تحدد في الغالب مصير البلدان المأزومة، فتقشف الاقتصاد الكلي هو الذي أدى إلى الأداء البائس.

وبينما لا تعد اليونان، من بعض النواحي، نموذجا للبلدان المأزومة - ففي معظم هذه البلدان المأزومة، كان سوء سلوك القطاع الخاص، وليس إسراف القطاع العام، هو ما جلب الأزمة - فإن اليونان تجسد الإخفاقات على صعيد الاقتصاد الكلي، وهو أمر مهم للغاية. وكان لدى اليونان أكبر وأسرع ضبط لأوضاع المالية العامة بين الاقتصادات الأوروبية المتقدمة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، حيث خُفضت النفقات بلا هوادة، وجُمعت إيرادات جديدة[55].

في صيف العام 2011، ومع ظهور أولى العلامات على إخفاق سياسة التقشف، أدرك قادة أوروبا أنهم في حاجة إلى استراتيجية نمو. وقد وعدوا اليونان بهذه الاستراتيجية. ولكنهم لم يفوا بوعدهم. وكان هناك فقط مزيد من الشيء نفسه. وبدا أن عمليات الإنقاذ لإسبانيا، واليونان، والبلدان المأزومة الأخرى تهدف أكثر إلى إنقاذ البنوك الأوروبية التي أقرضت أموالا لهذه البلدان عوضا عن استعادة البلدان المأزومة وضعا صحيا، وبدا أنها تهدف أكثر إلى إنقاذ اليورو عوضا عن الحفاظ على رفاه واقتصادات البلدان المأزومة.

وفي النهاية، إذن، لم يكن التضامن الأوروبي هو الذي وَلّدَ «المساعدة» التي قدمتها ألمانيا لجيرانها بقدر ما فعل ما أملته المصلحة الذاتية. وربما كانت إعادة هيكلة الديون اليونانية هي الأمرَ الأكثر منطقية اقتصاديا الذي كان يمكن تنفيذه

عندما اندلعت الأزمة في العام 2010، مع تقديم ألمانيا مساعدة مباشرة لبنوكها التي لا تخضع للتنظيم الكافي. ولكن بالنسبة إلى السياسيين الألمان كان الأيسر هو تشويه سمعة اليونان وتقديم مساعدة غير مباشرة للبنوك الألمانية من خلال قرض إنقاذ، يطلق عليه «إنقاذ اليونان»، ثم بعد ذلك تُفرض شروط تتعلق بالسياسة الاقتصادية على اليونان والتي يبدو أنها ستجبرها على سداد ما سبق أن اقترضته.

وفي النهاية، لم تنجح السياسة الاقتصادية. ولم تنجح سواء بالنسبة إلى البلدان المدينة أو البلدان الدائنة. ولم تنجح بالنسبة إلى منطقة اليورو بكاملها. فاليونـان لم تستطع السداد. ودفع اليونانيون ثمنا باهظا لمناورة ألمانيا السياسية. ومع استمرار أزمة اليورو من المبكر للغاية معرفة ما إذا كانت هذه المناورة قد نجحت بالنسبة إلى السياسة الألمانية للمستشارة ميركل وحكومتها.

لقد كان من السهل استعادة اليونان للنمو: إعادة هيكلة عميقة للديون (ببساطةٍ إدراك أن الأموال التي لا يمكن سدادها لن تُسدَّد)، فائض أولي يبلغ 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2018، وليس الفائض الأولي البالغ 3.5 في المائة الذي طالبت به أوروبا، وإصلاحات هيكلية معقولة تركز على القضايا المركزية التي تواجه الاقتصاد اليوم (والتي سأصفها بتفصيل أكثر في الفصل التالي).

وكانت النتائج الاقتصادية قصيرةُ الأجل للبرامج وغير الموفقة في اليونان وفي كل مكان آخر واضحةً بالفعل. أما النتائج الأطول أجلا فيما يتصل بالنمو الأبطأ والناتج المحلي الأقل فسوف تُرى مع مرور الوقت. وأفضل دليل هو أن البلد الذي يشهد تدهورا اقتصاديا عميقا لا يعود أبدا إلى تعويض ما قد فقده. فما قد فُقد فُقد إلى الأبد.

كانت العواقب السياسية والاجتماعية - ليس فقط في اليونان، بل في مختلف أرجاء منطقة اليورو أيضا - لا مفر منها تقريبا، وكان من المحتمل أن تكون كارثية. والواقع أن بعض هذه العواقب كانت بالفعل واضحة، مع النمو في قوة الأحزاب الأكثر تطرفا: فأحزاب الوسط، كل من يسار الوسط ويمين الوسط، التي راهنت بسمعتها على نجاح برامج الترويكا، وعلى فكرة أن اليورو سوف يجلب الرخاء للجميع، فقدت مصداقيتها. وأكثر من 60 في المائة من المصوتين في إسبانيا، واليونان، والبرتغال رفضوا أحزاب التقشف. واستبعدت الحكومة الأيرلندية كلها. وبينما ظهر

الشعور بهذه الآثار بقوة أكبر في البلدان المأزومة، ظهرت أيضا في كل مكان آخر في منطقة اليورو، وخاصة في فرنسا وإيطاليا. وقد أسهمت حالات الفشل في منطقة اليورو بكل تأكيد في التشكيك واسع النطاق في قيمة التكامل الأوروبي، وهو ما تجلى بشكل صارخ في التأييد القوي في المملكة المتحدة لترك الاتحاد الأوروبي. وفي إسبانيا، وأماكن أخرى، كانت الأحزاب الانفصالية التي تدعو إلى تفكيك «الدول-الأمم» الراسخة، في صعود، وعلى العكس من اتجاه عمُره 200 عام من التكامل السياسي الوطني في أوروبا.

وبينما شرح هذا الفصل سياسات الاقتصاد الكلي للترويكا، سيعرض الفصل التالي الإصلاحات الهيكلية التي فرضها أطراف الترويكا على البلدان المأزومة، ويشرح كيف أنهم، أيضا، فشلوا وكيف كانت هناك بدائل في إمكانها العمل بنحوٍ أفضل بكثير.

أكاديميون من أجل التقشف: موضوع جانبي

بينما كانت برامج التقشف التي وُصفت في هذا الفصل مدفوعة إلى حد بعيد بواسطة السياسة والسياسيين، لم يكن من المدهش أن الاقتصاديين الأكاديميين قد رفعوا أصواتهم.

وقد وقفت الأغلبية في صف وجهات النظر التي عُبِّر عنها هنا: لم ينجح التقشف قط. فحينما تخفِّض الحكومة الطلب، ينخفض الناتج، إلا إذا ملأ الفجوة شيء آخر. والأمر بهذه البساطة. ولأنه بسيط للغاية، لم نستغرق وقتا طويلا في متن الكتاب لنشرح بالضبط لماذا لم ينجح التقشف قط. وهنا، نحن نأخذ في عين الاعتبار كيف أن مذاهب التقشف حظيت أحيانا بالتأييد - خارج دوائر العقائديين وذوي المصالح الخاصة الذين ربما كانوا يحققون فائدة من التقشف - ولماذا كان من الممكن لصندوق النقد الدولي والترويكا الخطأ بنحو متكرر في التنبؤ بآثار هذا التقشف.

في أعقاب الأزمة المالية مباشرة، دافع ثلاثة اقتصاديين عن المفهوم الذي يبدو متناقضا «الانكماشات التوسعية» (Expansionary Contractions)[56]. (والأكاديمية تكافئ التحليلات غير البديهية). وقد جادل هؤلاء الاقتصاديون بأن هناك حالات مهمة حدث أنه حينما قلّصت الحكومات الإنفاق الحكومي، كانت النتيجة هي أن الاقتصاد قاطبة حقق نموا.

كان مفهوم أنه يمكن أن توجد انكماشات توسعية هو مجرد وهم خرافي. وبيّنت سلسلة من الأوراق البحثية عيوبا رئيسة في تحليلهم[57]. وصندوق النقد الدولي، الذي كان قد دعم سياسات التقشف في الماضي، راجع في الواقع نفسه. وقد أشار إلى أنه عندما تقلّص الحكومات الإنفاق، ينكمش الاقتصاد[58].

والعيب الرئيس في الدراسة المؤيدة للتقشف كان في الارتباك والخلط بين علاقة الارتباط والسببية. ففي عدد قليل من البلدان التي تمثل اقتصادات صغيرة بأسعار صرف مرنة لعملاتها، كان تقليص الحكومة للإنفاق فيها قد ترافق مع النمو، ولكن في هذه الحالات كانت فجوة الطلب التي خلقها تقليص الإنفاق الحكومي قد سدتها الصادرات. كانت كندا في بداية التسعينيات من القرن الماضي محظوظة بسبب مرور الولايات المتحدة بفترة من التوسع السريع، بسبب التعافي من ركود العام 1991م. وقد استفادت كندا أيضا من مرونة سعر صرف عُملتها التي مكنتها من بيع سلعها بأسعار أرخص للولايات المتحدة. وهناك عِبرة مكتسبة من هذه القصة: فلو كنت في حالة ركود وكنت راغبا في التعافي، اختر جيرانك بعناية. فلو كان لديهم ازدهار اقتصادي، يمكنك استخـدام ذلك في إعادة تشغيل اقتصادك.

ولكن بالنسبة إلى البلدان الأوروبية المأزومة عقب العام 2008م، لم تكن مثل هذه «الانكماشات التوسعية» خيارا مطروحا: فأوروبا قاطبة - الشريك التجاري الرئيس لكل بلد من البلدان المأزومة - كانت تشهد تباطؤا في النمو، إن لم يكن ركودا. وبسبب أن كل بلد من البلدان المأزومة جزء من منطقة اليورو، لم يكن في إمكان أي بلد منها خفض سعر صرف عملته، وبسبب السياسات المعيبة للبنك المركزي الأوروبي، كان سعر صرف اليورو مقابل بقية عملات العالم في حقيقة الأمر قويا للغاية. وفي هذا السياق سوف ينتج التقشف ما ينتجه عادة: التباطؤ الاقتصادي، إن لم يكن ركودا أو كسادا.

وحقيقة أنه في عدد قليل من الحالات كان التقشف قد ترافق مع توسع اقتصادي تعني فقط أنه: في هذه الحالات، وفي عدم وجود التقشف، كان يمكن للتوسع أن يكون حتى أقوى. في بعض الحالات، وعلى الرغم من التوسع في التجارة، ظل الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل. وفي مثل هذه الحالات عمل

التقشف على أن يكون مستوى البطالة أكثر سوءا، ولم يسبب التقشف انخفاض معدل البطالة.

وربما تكون المشابهة مفيدة: فحينما أصبح رونالد ريغان رئيسا للولايات المتحدة، أقدمت الحكومة على سياستين في الوقت نفسه تقريبا: تخفيض ضريبي كبير وسياسة نقدية مقيدة جدا. ومضى الاقتصاد في طريق أعمق تراجع اقتصادي، وهو الأسوأ حتى هذه اللحظة منذ الكساد العظيم. وسيكون من الخطأ استنتاج أن الخفض الضريبي قد سبب التدهور الاقتصادي. فقد عمل ببساطة على أن يكون التدهور الاقتصادي أقل مقارنة بما كان يمكن أن يكون عليه.

قبل أزمة العام 2008م، جادل البعض بأن زيادة الإنفاق الحكومي لا تزيد من الناتج المحلي الإجمالي. والعمل البحثي الذي أدى إلى هذا الاستخلاص ركّز على السنوات التي كان فيها الاقتصاد عند التشغيل الكامل أو قريبا منه. فحينما يكون الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل أو قريبا منه، لا يوجد مجال لزيادة الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا، تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي بالضرورة إلى «مزاحمة» أشكال أخرى من الإنفاق. ولكن مثل هذا التحليل ليس له تأثير في عالم ما بعد الأزمة الذي يشهد بطالة هائلة؛ ففي منطقة اليورو، بلغ معدل البطالة 10.2 في المائة حينما كان هذا الكتاب على وشك الذهاب إلى الطبع[59]. والحقيقة أنه حينما يكون هناك بالفعل مستوى مرتفع من البطالة، يكون هناك «مضاعف» (Multiplier)، حيث يمكن أن يؤدي تخفيض الإنفاق الحكومي إلى انخفاضات في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا هو مضاعف التخفيضات[60].

وهناك فرع بحثي آخر من العمل الأكاديمي يستشهد به مؤيدو التقشف يركز على آثار الديون الناجمة عن تمويل الإنفاق الحكومي عبر الاقتراض. فقد جادل كل من كينيث روغوف Kenneth Rogoff وكارمن رينهارت Carmen Reinhart بأن البلدان التي لديها نسبة ديون للناتج المحلي الإجمالي تتجاوز 80 في المائة سوف تنمو بنحوٍ أكثر بطئا[61]. وبالفحص الدقيق، كان هناك «جدول بيانات» رئيس وأخطاء فنية أخرى في عملهما. والأمر الأكثر أهمية، على أي حال، هو فشل روغوف ورينهارت في الاختبار الإحصائي لما إذا كان النمو يعد أقل عند معدلات الديون الأعلى

بطريقة كان يمكن اعتبارها معنوية إحصائيا(*)، وما إذا كان هذا صحيحا دائما أو في ظل ظروف معينة فقط. ومثل هذا الاختبار كان من الممكن أن يساعد على تحديد الظروف المختلفة التي ربما تعمل فيها الزيادة في الديون على إحداث فارق كبير. وكانت هناك مشكلة إحصائية إضافية - فقد فشلوا في إظهار علاقة السببية: أي ما إذا كان النمو المنخفض قد سبب العجز والديون (مثلما كانت الحالة بعد العام 2008م) أو، كما يدَّعون، أن العجز والديون هما ما قد سبب النمو المنخفض[62].

ولا تخبرنا نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حد ذاتها، بكثير عن استدامة الديون. وربما لا تكون حتى هذه النسبة مقياسا جيدا لقدرة البلد على الصمود، أي قدرته على تحمل الصدمات، أو قوته الاقتصادية إجمالا. وكما ذكرنا سابقا، كانت نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة تبلغ 122 في المائة بعد الحرب العالمية الثانية. وفي العقود اللاحقة، شهدت الولايات المتحدة أسرع معدلات النمو، وهذا على الرغم من أن الإنفاق على الحرب لا يوفر الأسس للنمو في المستقبل كما تفعل أنماط أخرى من الاستثمار. البلد الذي يقترض لكي يستثمر إنتاجيا - في التعليم، والتكنولوجيا، أو البنية التحتية - يعزز من إمكاناته المستقبلية: بالنسبة إلى معظم البلاد، تفوق العائدات على هذه الاستثمارات بكثير تكلفة رأس المال. وهكذا تقوي مثل هذه الاستثمارات، حتى حينما تُمول بالديون، من الميزانيات العامة للبلد وتجعله أكثر قدرة على تحمل الصدمات.

تفسير ضخامة التدهور الاقتصادي

لاحظ أوليفر بلانشارد Olivier Blanchard، حينما كان كبير الاقتصاديين لدى صندوق النقد الدولي، أن التدهور الاقتصادي في اليونان كان أكبر مما يمكن أن يُعزى إلى مقدار التقشف الذي فُرض. وقد كانت ملاحظته صحيحة بالطبع من حيث إن

(*) المعنوية أو الدلالة الإحصائية هي اختبار لاحتمال أن تكون العلاقة بين متغيرين أو أكثر هي بسبب المصادفة فقط. ويقدم هذا الاختبار قيمة لما يسمى قيمة الاحتمال (p value) التي تمثل احتمال أن تكون العلاقة بين المتغيرات هي نتيجة للمصادفة. ويستخدم اختبار المعنوية الإحصائية لقبول أو رفض ما يسمى بالفرض العدمي الذي يذهب إلى أنه لا توجد علاقة بين المتغيرات التي تُختبَر. وبنحو عام قيمة الاحتمال التي تبلغ 5 في المائة فأقل تدفع إلى وجود علاقة معنوية إحصائيا بين المتغيرات، وبالتالي يُرفض الفرض العدمي. بينما قيمة للاحتمال تبلغ أكثر من 5 في المائة تدفع إلى القبول بالفرض العدمي، وهو أنه ليست هناك علاقة بين المتغيرات. [المترجم].
انظر:
https://www.investopedia.com/terms/s/statistically_significant.asp

نماذج الترويكا كانت قد قدرت الآثار المترتبة على سياستها بنحو سيئ للغاية. وكان قد قال شيئا أكثر من هذا، أيضا: إن المضاعفات «العادية» - التي تترجم التغير في الإنفاق الحكومي إلى تغير في الناتج المحلي الإجمالي - كان في وسعها التنبؤ بانخفاض أصغر كثيرا في الناتج المحلي الإجمالي مما قد حدث بالفعل.

ومع هذا، حينما يُرسم عمق التدهور الاقتصادي في شكل بياني في مواجهة مستوى التقشف المفروض، كانت الحالة اليونانية لا تبدو غير عادية. نعم، مقدار التقشف المفروض على اليونان كان أكبر من التقشف المفروض على البلدان الأخرى. ولكن مع وضع مقدار التقشف في الاعتبار، كان مقدار التدهور الاقتصادي مساويا لما كان على المرء توقعه.

بينما كانت هناك عديد من القيود في النماذج القياسية[63] التي تفسّر لماذا كان أداء هذه النماذج في التنبؤ بمقدار المضاعف سيئا بشدة - ولماذا فوجئ بلانشارد وآخرون بعمق حالات التدهور - وكانت العاملان الأكثر أهمية هما: (1) الفشل في التحليل الدقيق للقطاع المالي، و(2) الفشل في التحليل الدقيق لما يترتب على هذه السياسات من آثار توزيعية.

وكانت النماذج بنحو نمطي لا تتضمن البنوك، وكان هذا الإغفال للبنوك غريبا بنحو خاص، إذ لو لم تكن هناك بنوك، لما كان هناك بنك مركزي. وكيف إذن أمكن أن تكون لدينا أزمة البنوك في العام 2008م، بينما كان التركيز في النماذج القياسية على عرض النقود، وليس على الائتمان؟ وقد أدت أزمة اليورو والطريقة التي أُديرت بها، على أي حال - كما رأينا في الفصل الخامس - إلى انكماش هائل في عرض الائتمان، خصوصا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهذا «التقشف الخاص» ضاعف من آثار التقشف العام.

عدم المساواة والتوزيع

تجاهلت النماذج القياسية أيضا كيف أثر عدم المساواة المتزايد في أداء الاقتصاد الكلي. والواقع أن بعض الاقتصاديين كانوا معادين حتى لمجرد فكرة مناقشة توزيع الدخل[64].

وكانت للأزمات، وكيف أُديرت، آثار سلبية في عدم المساواة. في إسبانيا، كما لاحظنا سابقا، كان عدم المساواة قبل الأزمة في طريقه إلى الانخفاض، ولكنه ازداد في أعقاب الأزمة. وبنحوٍ حتمي تزيد البطالة من عدم المساواة سواء بنحو مباشر أو بنحو غير مباشر، مع انخفاض الأجور، ومع تقليص الخدمات العامة التي يعتمد عليها المواطنون العاديون.

وحيث إن هؤلاء المتربعين عند قمة توزيع الدخل ينفقون نسبة أقل من دخلهم مقارنة بالآخرين، تخفِّض الزيادة في عدم المساواة من الطلب الكلي، ومن ثم تخفِّض من الأداء الاقتصادي. وهذا صحيح خصوصا حينما تكون السياسة النقدية غير قادرة على تحفيز الاقتصاد كما يحدث الآن. وفي السنوات الأخيرة شدد صندوق النقد الدولي على كيف يُضعف عدم المساواة النمو(65).

وهكذا بينما بدأ صندوق النقد الدولي يدرك أهمية عدم المساواة للأداء الاقتصادي، وبينما قدّم البحث أدلة مقنعة على أن خفض الإنفاق الحكومي سوف يؤدي إلى انكماش كبير، فشل قسم البحوث في الصندوق حتى في التأكد بنحو كامل من آثار برامج التقشف، لأن نماذجهم في هذا القسم لم تدمج بنحو كافٍ الضعف الدرامي للقطاعات المالية في البلدان المأزومة والزيادة في عدم المساواة، وقد بالغت هذه النماذج في تقدير النمو في الصادرات وقللت من تقدير أثر خفض الطلب في السلع التي لا تدخل في التجارة. ولكن صندوق النقد الدولي كان عضوا واحدا في الترويكا. والأسوأ أن برامج الترويكا يبدو أنها لا تأخذ بعين الاعتبار احتمالية أن تكون هذه الآثار غير المرغوب فيها كبيرة، مثلما تبين بالفعل، وحتى عندما كان يتكشف ذلك بدا أنهم مترددون في إعادة النظر في برامجهم، وذلك على رغم تزايد الدلائل على أن هذه البرامج لا تعمل بالطريقة التي انتظروا أن تعمل بها.

8

الإصلاحات الهيكلية التي زادت من تفاقم الفشل

فرض برنامج الترويكا على البلدان المأزومة إصلاحات هيكلية باعتبارها شرطا لتقديم المساعدة. وتشير الإصلاحات الهيكلية ببساطة إلى التغيرات في هيكل الاقتصاد والأسواق المختلفة داخله - على سبيل المثال أسواق العمل والأسواق المالية. وتُعَد كل البلدان في حاجة مستمرة إلى الإصلاح الهيكلي والتحول مع تغير المواقف الاقتصادية التي تواجهها. وكان هناك توافق عريض بعد الأزمة المالية في العام 2008 على الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية عميقة في الأسواق المالية في جميع البلدان المتقدمة.

وقد طالبت الترويكا بشرط لتقديم المساعدة للبلدان المأزومة هو مزيج من الإصلاحات التي تتراوح بين الإصلاحات التافهة والإصلاحات ذات النتائج العكسية، مع قدر ضئيل من التركيز على

«بإعادة قراءة مذكرات الاتفاق المتعاقبة بين اليونان والترويكا، يجد المرء نفسه متحيرا؛ فتوقعاتهم كانت بنحو مستمر خاطئة للغاية، ولكنها وُضعت في ظل الاقتناع بها»

الإصلاحات المهمة حقا. وكانت الإصلاحات الأكثر تطلبا هي تلك التي فُرضت على اليونان، والتي كانت غير فعالة بنحو ملحوظ للغاية، بل في بعض الأحيان مدمرة.

هناك قول مأثور عن أن نيرون كان يعزف بينما كانت روما تحترق. وكانت اليونان في كساد. وكان شعبها يتضور جوعا. قطعًا كان ينبغي أن يتوافر حس بالضرورات الملحة. ويفرز الأطباء المرضى في المستشفيات حيث ينظرون أولا في الحالات التي يتهددها الموت، ثم يباشرون لاحقا الحالات الأقل خطورة. ولكن الترويكا لم تفشل فقط في ترتيب الأولويات، بل إن الكثير من التغيرات المهمة التي كان ينبغي وجودها على قائمة الإصلاحات لم تكن موجودة.

توجيه اللوم إلى جانب العرض

جادلت الترويكا بأن الأزمة هي، إلى حد بعيد، نتيجة للمشكلات الهيكلية، ومن ثم كان يتعين الاهتمام بها على الفور. ولكن المشكلات الهيكلية لا تنشأ فجأة. لم تكن هناك تغيرات هيكلية في البلدان التي نُكبت بالأزمة، والتي يمكن أن تفسر انتقالها من حالة قريبة من التشغيل الكامل قبل الأزمة إلى بطالة هائلة بعد العام 2010[1]. وكما ذكرنا في الفصل الثالث كانت بعض البلدان المأزومة، قبل الأزمة، تنمو حتى بشكل أسرع من النمو المتوسط المحقق في أوروبا بكاملها. فمن دون أي من هذه الإصلاحات الهيكلية، نمت اليونان بمعدل أسرع (3.9 في المائة) من بقية الاتحاد الأوروبي (2.6 في المائة) من العام 1995 حتى العام 2007، أي حتى وقوع الأزمة العالمية، وكذلك فعلت إسبانيا (3.8 في المائة)[2].

وربما تدعي الترويكا أن الإصلاحات - حتى إن لم تكن المشكلات الهيكلية هي سبب الأزمة - سوف تساعد الاقتصادات على التعافي. وليست «المعوقات الهيكلية»، على أي حال، هي التي تحتجز البلدان المأزومة في الخلف، بل كانت - كما رأينا - منطقة اليورو نفسها هي التي تحتجزها. ولأن المشكلات الهيكلية بهذا لا يمكنها أن تكون سبب الأزمة (وهي بالفعل ليست كذلك)، لم تكن الإصلاحات الهيكلية داخل كل بلد على حدة، ولن تكون، هي العلاج.

ادعى قادة منطقة اليورو بمكر أن مثل هذه الإصلاحات ستجعل مواطني البلدان المأزومة أفضل حالا[3]. ومن الواضح الآن أنهم لم يفعلوا هذا، وكان

ينبغي أن يكون واضحا منذ الوقت الذي فرضت فيه الترويكا هذه المطالب أنهم لن يفعلوا.

ويبدو أن بعض الإصلاحات كانت تهدف إلى زيادة احتمالية أن يُسدِّد للدائنين بتخفيض عجز الحساب الجاري - فهذا العجز هو ما يجب أن يقترضه البلد - وتحويل العجز إلى فائض، وبذلك تكون لدى البلد اليوروهات التي تمكنه من سداد ديونه. وفي غياب مرونة أسعار الصرف، كما ذكرنا في الفصل الرابع، كان السبيل الوحيد لتصحيح عجز الحساب الجاري هو أن يكون هناك تعديل في سعر الصرف الحقيقي، أي خفض أسعار السلع التي يبيعها البلد في الخارج. ولكن كما سنرى بدا أن الدافع وراء بعض الإصلاحات هو تعزيز مصالح قطاع الأعمال داخل البلدان المهيمنة في منطقة اليورو، مثلها في ذلك مثل أي شيء آخر. والمفارقة أن الإصلاحات بكاملها، أي مزيج كل من إصلاحات الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية، تبين أنها تأتي بنتائج عكسية، وبخاصة إضعاف اليونان إلى حد أنها لم تعد قادرة على إعادة سداد ما كانت قد استدانته.

إصلاحات الترويكا الهيكلية: من الإصلاحات التافهة إلى ذات النتائج العكسية

كما ذكرنا سابقا تُعَد الإصلاحات الهيكلية حقيبة انتزاع(*) تتراوح محتوياتها بين التافه وذي النتائج العكسية.

التركيز على الشيء الخطأ

بينما يمكن اعتبار بعض الإصلاحات مسوغةً على أساس أنها تساعد على تصحيح العجز التجاري غير المستمر للبلدان المأزومة فرادى، فإن الكثير من هذه الإصلاحات لا يمكن تسويغه. وكان من المفترض أن يكون واضحا للترويكا، لتصحيح العجز التجاري، أن عليها التركيز على السلع «التي تدخل في التجارة»: الصادرات والواردات. ولم تفعل الترويكا ذلك في أحيان كثيرة، على أي حال، إذ إنها حتى لم تركز على المكونات التي لا تدخل في التجارة في القطاع التجاري. وبدلا من ذلك كان الكثير من

(*) حقيبة الانتزاع (grab bag) هي حقيبة تتضمن مواد صغيرة متعددة، بحيث يمد الشخص يده إلى داخل الحقيبة لاختيار أحد محتوياتها من دون معرفته بما تتضمنه الحقيبة من مواد. [المترجم].

اهتمامها مركزا على السلع الاستهلاكية غير الداخلة في التجارة (مثل سيارات التاكسي والخبز). وربما تكون الأسعار الأقل للقطاع الذي لا يدخل في التجارة، وبخاصة لسلع استهلاكية معينة، قد أثرت في مستويات معيشة اليونانيين، على الرغم من أنه - كما سنرى - حتى هذا ربما لم يكن صحيحا، في حال أخذ المرء كل الآثار في الاعتبار، بما في ذلك الأثر في التشغيل، ولكن مثل هذه التغيرات كان لها فقط أثر لا يكاد يُذكر على الحساب الجاري. بل في بعض الحالات ربما تكون «الإصلاحات» قد عملت حتى على أن يصبح العجز التجاري أكثر سوءا[4].

يمكن تخفيض العجوزات التجارية عن طريق تحسين سعر الصرف الحقيقي، بتخفيض أسعار السلع التي يصدرها البلد. وهناك ثلاث طرق يمكن بها عمل ذلك: (1) خفض الأجور، مع توافر الأمل في أن الأجور الأقل ستُترجَم في شكل أسعار أقل للسلع، (2) خفض أسعار المكونات الأخرى، وبخاصة المكونات الوسيطة التي لا تدخل في التجارة (مثل الكهرباء)، عن طريق زيادة المنافسة في هذه القطاعات، أو (3) تحسين التكنولوجيا والمنافسة في مجال السلع التي يُتاجَر بها.

التكنولوجيا

تحسين التكنولوجيا أمر مهم، ولكن عادة لا يمكن عمل ذلك بين عشية وضحاها – ومن المحتمل أن تكون سياسات الترويكا قد أدت إلى انتكاس في جدول الأعمال؛ إذ تكون الشركات في الاقتصادات التي تقف على حافة الانهيار مشغولة بالتفكير في البقاء، وليس بالاستثمار في البحث والتطوير. وكان لا بد من تقليص استثمارات الحكومة في البنية الأساسية، والتعليم، والتدريب على العمل، أو حتى التكنولوجيا - حيث بوسع كل واحد من هذه المجالات أن يزيد من الإنتاجية - في ظل هجمة التقشف. وقد ضاعفت كل هذه الأمور من النتائج السلبية لبنية منطقة اليورو ذاتها والتي نوقشت في الفصل الخامس: هجرة بعض من أفضل الشباب موهبةً خارج البلدان المأزومة، وهو ما أضر بالإنتاجية ليس فقط في الأجل القصير بل أيضا في الأجل الطويل، كما أن تدفق رأس المال خارج البلدان المأزومة، كان يعني ارتفاعا بالغا في تكلفة رأس المال التي تواجه الشركات في هذه البلدان – ذلك إذا أمكنهم الحصول على أي تمويل على الإطلاق - وهو ما

يجعل من الاستثمارات المعززة للإنتاجية أمرا أكثر صعوبة. والحظر المفروض على السياسات الصناعية - السياسات التي تأمل عن طريقها البلدان المتأخرة اللحاقَ بشركائها الأكثر تقدما في منطقة اليورو - يجعل سد الفجوة التكنولوجية مهمة أكثر صعوبة.

التافه

حينما يصل الأمر إلى حفز المنافسة تركز الترويكا بشكل غامض على السلع الاستهلاكية التي لا تدخل في التجارة بدلا من السلع التي يتاجَر بها أو السلع التي لا تدخل في التجارة، ولكن ربما قد يكون لها تأثير في التجارة. وحتى في ذلك الوقت كان اختيارهم لما يُركَّز عليه أكثر غرابة. ولم يتمكن أحد من الصياغة التامة لكم الإصلاحات التافهة التي عصفت على ما يبدو بوهم الترويكا – ولا كيف دخلت هذه الإصلاحات «قائمة المستهدفين»[5]. وهنا أُقدِّم عرضا للقليل من الأمور الأكثر إثارة للخلاف والجدل في البرنامج اليوناني[6].

اللبن الطازج

بنحوٍ ما لو صدَّق أحد أن أسوأ مشكلة واجهت اليونان هي تعريف اللبن الطازج، فستكون اليونان في الحقيقة إذن في حال طيب. يحب اليونانيون اللبن الطازج المنتج محليا والذي يُوصَّل إليهم بسرعة. ولكن هولندا ومنتجين أوروبيين آخرين للبن يريدون زيادة مبيعاتهم، بأن تظهر ألبانهم، التي تُنقَل عبْرَ مسافة طويلة، كأنها طازجة مثل اللبن المنتج محليا. في العام 2014 أجبرت الترويكا اليونانَ على إسقاط الملصق «طازج» من فوق لبنها الطازج حقيقةً ومد العمر التخزيني المسموح به. وفي ظل هذه الشروط كان كبار المنتجين في كل مكان في أوروبا يميلون إلى الاعتقاد أن بإمكانهم هزيمة المنتجين الصغار في اليونان. نظريا سوف يستفيد المستهلكون اليونانيون من الأسعار الأقل، حتى على الرغم من أن الأسعار الأقل ربما تعني نوعية أقل. وفي الممارسة كان سوق التجزئة الجديد بعيدا تماما عن التنافسية، والمؤشرات الأولية هي أن انخفاض الأسعار لم يُمرَّر إلى حد بعيد إلى المستهلك.

حجم رغيف الخبز

أو فلتنظر في مناقشة أخرى تبدو غريبة في وسط الكساد: فقد طالبت الترويكا اليونان بأن تغير الضوابط التنظيمية الخاصة بحجم أرغفة الخبز. ففي الماضي كان يمكن بيع الأرغفة بمقاسات محددة: 0.5 كيلو، و1 كيلو، و1.5 كيلو، و2 كيلو. وهناك كتابات منذ أمد طويل تفسر كيف أن هذه المعايير تعمل فعليا على زيادة المنافسة، لأنها تسهل من مهمة المقارنة عند التسوق. ولكن الترويكا كانت تريد أن تبيع المتاجرُ الخبز بأي حجم كان. وكانوا يرون بنحوٍ ما أن الضوابط التنظيمية الخاصة بأرغفة الخبز تحد من المنافسة[7]. (لم أسمع قطُ مبررا جيدا لموقف الترويكا في هذا الشأن). ولكن حتى لو كان المرء لا يستطيع الدفاع عن الضوابط التنظيمية اليونانية السابقة، فمن الأمور السخيفة والمنافية للعقل ارتهان بلد بكامله على أشياء من هذا القبيل.

الصيدليات

هناك بعض القيود على المنافسة التي إذا ما تُخُلِّص منها، وإذا حدث ذلك بشكل جيد ورُوِّج بشكل جيد، يمكن أن يكون مفيدا. ولكن مرة أخرى أفسدت الترويكا ذلك. فهناك شكوى رئيسة للترويكا تتعلق بالقيود على متاجر الأدوية (الصيدليات). على سبيل المثال كانت اليونان تشترط أن كل صيدلية ينبغي أن يملكها صيدلي، ولم تكن تسمح ببيع الأدوية من دون وصفة طبية خارج الصيدليات. وادعت الترويكا أن الضوابط التنظيمية اليونانية أدت إلى أن تكون أسعار الأدوية مرتفعة. ومن جديد كان غامضا، إلى حد ما، علامَ سوف تحصل الترويكا مقابل تدخلها في هذا الأمر، حينما يكون هناك الكثير والكثير من المشكلات العويصة. ويُزعم هنا أن إصلاح متاجر الأدوية يرمي إلى مساعدة المستهلكين بزيادة المنافسة التي عن طريقها تُخفَض الأسعار. ولكن لماذا أصبحت الترويكا فجأة مهتمة للغاية باليونانيين العاديين، مع دفعِ الترويكا ذاتها بسياسات أدت إلى انخفاض الدخول الحقيقية بمقدار الربع حتى أجبِر أشد اليونانيين فقرا على اللجوء إلى الشوارع؟ وبدا أن القلق المفاجئ والمنعزل بشأن المواطن اليوناني العادي غير متسق مع الجوانب الأخرى التي كانت تفعلها الترويكا. كما أنه ليس بوسع تخفيض أسعار الأدوية التي لا تستلزم وصفة طبية عمل أي شيء لميزان المدفوعات اليوناني.

وربما تكون الشكوك حول دوافع الترويكا قد غذت عملية المقاومة للإصلاح. والإدراك واسع الانتشار بين المواطنين اليونانيين هو أن العديد من متاجر الأدوية هي متاجر عائلية بسيطة، يمتلكها شخص ما في حيهم السكني، يسعى إلى كسب قوته وتغطية احتياجاته المعيشية الأساسية، ولا يعيش في مستوى مرتفع من التسعير الاحتكاري. وهم يرون أن العدد الكبير من الصيدليات هو دليل على المنافسة، وكانوا مشوشين من الاتهامات بالافتقار إلى المنافسة. وشعر الكثير من اليونانيين ببعض التضامن مع صيدلية حيهم السكني، وكانوا على استعداد لدفع سعر أعلى قليلا، بل كانوا حتى راغبين في دعم الضوابط التنظيمية المعتادة التي سمحت بذلك. وربما يكونون قد فهموا أن السماح للآخرين ببيع الأدوية التي لا تستلزم وصفة طبية سيخفض من الأرباح، وأن الربحية المنخفضة لتشغيل الصيدلية ربما تؤدي إلى عدد صيدليات أقل، وبذلك تؤدي حتى إلى أسعار أعلى للأدوية الموصوفة طبيا وقدرة أقل على الحصول على الأدوية حينما يكونون في حاجة إليها[8].

وبالنسبة إلى الأشخاص الذين يحملون وجهة النظر هذه كان من الظاهر أن الترويكا لديها جدول أعمال مختلف، وهو جدول أقرب ما يكون إلى حالة اللبن الطازج: فَتْحُ اليونان سلاسلَ الشركات متعددة القوميات وتقوية متاجر البقالة (بما في ذلك السلاسل) التي بإمكانها بيع هذه المنتجات، والتي ربما تقدم أسعارا أقل، ولكنها في الوقت ذاته ستدمر حياة الآلاف من اليونانيين.

وكان بإمكان الترويكا اتخاذ خطوات لطمأنة الشعب اليوناني على أن جدول الأعمال الحقيقي وراء إصلاح قطاع الصيدلة هو ببساطة خفض الأسعار للمستهلكين. وتُظهر الحقيقةُ الواضحة بفشل الترويكا في إقناع معظم اليونانيين بهذه الأهداف انعدامَ الثقة الشعبية بدوافعهم. ولم يعط أحد الترويكا فرصة مبدأ قرينة الشك the benefit of the doubt[9].

وقد أسهمت في عدم الثقة حقيقةُ أن الكثير من الضوابط التنظيمية التي كانت الترويكا تطالب اليونان بتغييرها بشدة، مثل ساعات الإغلاق، كانت مماثلة لساعات الإغلاق في بقية أوروبا، بما فيها ألمانيا. وحينما وُوجِه وزير المالية الألماني، فولفغانغ شايبله Wolfgang Schäuble، بهذه الحقيقة، كان رده، في الحقيقة، أن اليونان في حالة يُرثى لها، وهي لا تستطيع تحمل تكلفة أوجه القصور التي تستطيع ألمانيا

تحملها. ولكنه لم يشرح قط كيف أن مزيدا من ساعات العمل سيؤدي إلى عجز تجاري أقل أو حتى ناتج محلي إجمالي أعلى. فهذه الضوابط التنظيمية كانت تؤثر في القطاع الذي لا يدخل في التجارة الدولية، ولهذا لم يكن لها أدنى علاقة بصادرات اليونان. والمال الذي لا يُنفَق يوم الأحد سوف يُنفَق في وقت آخر - وليس هناك دليل على أن القيود كان لها أي تأثير في معدلات الادخار القومي[10].

وما جعل اليونانيين حتى أكثر ريبة في أن الترويكا لها جدول أعمال آخر، غير مجرد زيادة رفاه شعب اليونان، هو حقيقة أنهم فشلوا في المحافظة حتى على أكثر الإصلاحات أهمية، وهو ما كان يمكن أن يخفض أسعار الأدوية أكثر: مبادرة الحكومة الإلكترونية لتسعير الدواء التي وضعها رئيس الوزراء جورج باباندريو (والتي كان يمكن أن تنجم عنها أسعارٍ أقل عن طريق زيادة شفافية السوق) والتي أُلقيت على جانب الطريق بمجرد أن أُجبر باباندريو على ترك منصبه.

إضعاف عنصر العمل

كان تخفيض الأجور هو البديل لزيادة القدرة التنافسية من خلال تحسين الإنتاجية. وأشك في أنه بينما كان الكثيرون مرعوبين من البطالة المتزايدة في البلدان المأزومة؛ ففي السر كان الكثيرون في الترويكا يفكرون في هذا تقريبا باعتباره من الوسائل الضرورية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نجاح العمل باليورو: وكما ذكرنا في الفصل الرابع، سوف تؤدي البطالة الأعلى إلى تخفيض الأجور، وسوف تؤدي الأجور الأقل إلى أسعار أقل، وهذه العملية من «تخفيض سعر الصرف الداخلي» سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى استعادة التوازن للحساب الجاري وإعادة الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل. وكان هذا طريقا مكلفا جدا لإنجاز ما كان يمكن لأسعار الصرف المرنة أن تحققه.

وعلى رغم عدم اقتناع الترويكا بالانخفاضات الهائلة في تكلفة العمل (في حالة اليونان انخفاضات بلغت نحو 20 في المائة) التي خفضتها السوق من تلقاء ذاتها، وذلك فقط من خلال البطالة المرتفعة التي ولدتها سياسات الترويكا، طالبت هذه الأخيرة بإصلاح مؤسسات العمل، بتعبيرات اليوم الملطفة، لخلق مزيد من المرونة في أسواق العمل، بتعبيرات اليوم الواقعية. سوف تعمل الإصلاحات على إضعاف قوة

العمال التفاوضية، وتُخفض الأجور بدرجة أكبر، وتزيد من الأرباح. بل وضع أركان الترويكا حتى التزامهم بالحق الأساسي للعمال في التفاوض الجماعي موضع التساؤل، وهو من صميم معايير العمل الأساسية التي وافق عليها كل بلدان العالم تقريبا.

وكانت اللغة التي غطت بها السلطات الأوروبية مطالبها في أغلب الأحيان غامضة، ولكن بدت النوايا واضحة، بل واضحة للغاية إلى درجة أنه في العام 2011 استقال من الحكومة واحد من الموالين لباباندريو، اقتصادي لامع ومتفان، مفضلا ألا يكون طرفا في هذا الإنكار لحقوق العمال الأساسية.

وهذا هو ما طالبت به الترويكا حكومة تسيبراس (التي وافقت عليها بتردد)، مع وضع التأويل الذي قدمه وزير المالية اليوناني الأسبق، يانيس فاروفاكيس Yannis Varoufakis، لهذه المطالب ما بين القوسين. وافقت الحكومة اليونانية على:

> إجراء مراجعات دقيقة وتحديث عملية التفاوض الجماعي (أي التأكد من عدم السماح بالتفاوض الجماعي)، والإضراب (أي ينبغي حظره) وبما يتماشى مع توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة ومع الممارسات المثلى، وعمليات التسريح الجماعية من العمل (أي ينبغي السماح بها وفقا لأهواء أصحاب العمل)، وفقا للجدول الزمني والنهج المتفق عليه مع المؤسسات (أي وفقا لما تقرره الترويكا).
>
> وعلى أساس هذه المراجعات، يجب أن تتوافق سياسات سوق العمل مع الممارسات المثلى الدولية والأوروبية، ويجب ألا تتضمن العودة إلى أوضاع السياسة القديمة والتي لا تتوافق مع أهداف تحفيز النمو المستدام والاحتوائي (أي يجب ألا تكون هناك أي آلية يمكن للعامل المأجور استخدامها للحصول على شروط أفضل من أصحاب العمل)[11].

ولكن كان هناك شيء غريب مع استمرار الترويكا في وضع هذه المطالب في إصلاح «سوق العمل» في اليونان: مع حلول العام 2015 كان قد تُخُلِّص من عجز الحساب الجاري إلى حد بعيد. وفي الواقع، ووفقا للبنك المركزي الأوروبي، كانت قدرات اليونان التنافسية فوق المتوسط المسجل في منطقة اليورو. وبدت أي تخفيضات أخرى عقابية، بل حتى مؤدية إلى نتائج عكسية، كما سوف نشرح بعد قليل. ومن شبه المؤكد أنها سوف تؤدي إلى انخفاضات أكثر فأكثر في الناتج المحلي الإجمالي.

وأكدت سياسات الترويكا مبادئ أساسية: (1) قواعد اللعبة (الشروط التي بناء عليها يُمكن للنقابات التفاوض) مهمة، بل مهمة جدا، و(2) من يضع القواعد مسألة مهمة، ومن الممكن أن تكون مسألة مهمة جدا. فلو وضع وزراء المالية قواعد قوانين العمل - داخل أي بلد - فسينتهي الأمر بالمرء إلى قوانين للعمل تختلف عما إذا كان وزراء العمل هم الذين يضعون القواعد. وليس هناك من بلد يريد أن تضع وزارة المالية قوانين العمل فيه، فنظمنا الديموقراطية صُمِّمت من أجل التأكد من إعطاء وزن ليس فقط لمصالح ووجهات نظر الأسواق المالية، والحمد لله أنها كذلك. بل حتى أكثر من هذا ليس هناك بلد يرغب في أن تُكتَب قوانين العمل فيه بواسطة برلمان بلد آخر، دعك من وزارة المالية في بلد آخر.

وبينما تُذعن حكومة البلد المأزوم دوما للمطالب، كما ذكرنا، فإنها تفعل ذلك والسلاح مصوب فعليا إلى رأسها: الخشية من أن تكون عواقب عدم الإذعان - ببساطة - كبيرة جدا.

الإصلاحات ذات النتائج العكسية

روَّجت الترويكا للإصلاحات على أساس أنها سوف تساعد على نمو الاقتصاد. وبيَّنت تجربة اليونان بصورة درامية أن هذه الإصلاحات كانت لها آثار على العكس من ذلك الهدف تماما. فبعض هذه الإصلاحات، بما في ذلك تلك التي ناقشناها سابقا في هذا الفصل، كانت لها حتى نتيجة أسوأ: فقد حلَّت الشركات متعددة القوميات محل الشركات المحلية، وفي هذه الحالة سيعمل «الإصلاح» على زيادة أرباح الشركات متعددة القوميات، وخفض دخول هؤلاء العاملين داخل البلد. وبينما مازال المستهلكون يفيدون من الأسعار الأقل، فهذه المرة كان هناك أثر سلبي آخر: تحويل الأرباح من داخل البلد إلى خارجها يعني أن الإنفاق على السلع غير الداخلة في التجارة ينخفض، وبأثر مضاعف الدخل القومي والوظائف، أي أن الدخل في البلد المأزوم ينخفض بمضاعف الأرباح التي حُوِّلت فعليا إلى الخارج[12]. ويستفيد المستهلكون الذين لديهم وظائف بنحوٍ طفيف من الأسعار الأقل، ولكن لو حدث، كما هو متوقع، أن انخفضت الإيرادات الضريبية مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، فسوف يكون هؤلاء المستهلكون أسوأ حالا بسبب تقليل الخدمات الحكومية ونظم

الحماية الاجتماعية[13]. والأثر الصافي أن الكثيرين، خصوصا في الدرجات الأقل في المجتمع، سيكونون أسوأ حالا، بل سيكون بعضهم أسوأ حالا بكثير. يعاني بالطبع هؤلاء الأفراد الذين فقدوا وظائفهم معاناة شديدة مرتين: حيث يعانون فقدَهم وظائفهم، وتقليل الخدمات العامة المقدمة إليهم.

يمكن للعديد من الإصلاحات الهيكلية التي تطلبها الترويكا، خصوصا على المستوى الإجمالي، أن يكون لها أثر عكسي، حتى لو كان محدودا، في الحساب الجاري. فلو بدأ اليونانيون شراء اللبن الهولندي لزادت الواردات وازداد التدهور في الحساب الجاري. وهكذا الأمر بالمثل في العديد مما يطلق عليه إصلاحات هيكلية[14].

الإصلاحات التي كان من الممكن أن يُؤبَه بها

كانت هناك إصلاحات في كل بلد من البلدان المأزومة في وسعها أن تؤدي إلى اقتصاد أقوى، في كل من الأجلين القصير والطويل.

السياسات الصناعية

تعد معظم الاقتصادات المتقدمة في حاجة إلى تحول هيكلي في اقتصادها، من القطاعات (في الأغلب الصناعة التحويلية) التي كانت سائدة في الماضي إلى تلك القطاعات التي سوف تحدد القرن الحادي والعشرين. وبسبب أن وتيرة الزيادة في الإنتاجية في الصناعة التحويلية أكبر من وتيرة زيادة الطلب، سوف ينخفض التوظيف في الصناعة التحويلية العالمية، وبسبب العولمة سوف يميل النصيب الذي ستقتنصه البلدان المتقدمة من التوظيف العالمي، بما في ذلك أوروبا، إلى النقصان. وعدد قليل من البلدان، مثل ألمانيا، ربما يكون في مقدورها الحفاظ على مكانها، على الأقل فترةً من الوقت، خصوصا لو استطاعت هذه البلدان إدارة أسعار صرف مقوَّمة بأقل من قيمتها الحقيقية. وقد استفادت ألمانيا من تشبثها بالدول «الأضعف» في منطقة اليورو، بحيث كان الأثر الصافي هو أن اليورو، عملة ألمانيا اليوم، يعد أضعف مما كان يمكن أن يكون عليه المارك الألماني. ولكن أغلب البلدان المتقدمة عليها إعادة هيكلة نفسها بعيدا عن الصناعة التحويلية والاتجاه نحو قطاعات جديدة، مثل القطاعات الخدمية الأكثر ديناميكية. بل حتى هؤلاء الذين استمر

لديهم وجود كبير لقطاع الصناعة التحويلية عليهم إعادة الهيكلة: من صناعات المهارات المحدودة إلى الصناعات ذات المهارات المرتفعة.

والأسواق، إذا ما تُركت لشأنها، ليست جيدة جدا في إعادة هيكلة نفسها، فالانتقال من الزراعة إلى الصناعة في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كان في الأغلب صادما ومأساويا[15]، حيث يشاهد هؤلاء العاملون في القطاعات الأقدم دخولهم وثرواتهم تتبخر، ومداخلهم لأسواق المال تعد ضئيلة، وليس في إمكانهم الاضطلاع بالاستثمارات المطلوبة للتحول من الاقتصاد القديم إلى الاقتصاد الجديد. وينطبق كثير من الشيء نفسه على تحركات الاقتصاد من الصناعة التحويلية إلى قطاع الخدمات، وخصوصا حينما يتحرك تجاه اقتصاد الابتكار والمعرفة. وخلق اقتصاد التعلم ليس أمرا سهلا، والحكومة في حاجة إلى أن تؤدي دورا مركزيا في هذا الصدد[16]. في قلب اقتصاد المعرفة الأمريكي تأتي مؤسسات تعليمها العالي التي تعد من الدرجة الأولى، وكثير من هذه المؤسسات أُسِّس منذ أكثر من مائة عام مضت، وبعضها منذ بضع مئات من السنوات. وحتى هذه المؤسسات أنجزت الكثير من جوانب عظمتها نتيجة الهجرة من أوروبا بسبب الحرب العالمية الثانية، مع دعم حكومي هائل في فترة الحرب وفي أعقابها للبحث العلمي. وكذلك كان الأمر أيضا فيما يتصل بالثقافة و«علم البيئة» الخاصين بوادي السيليكون - مع شركات رأس المال المخاطر(*) والعلاقة الوثيقة بين الجامعات والشركات - والتي أُنشئت على مدار عدة عقود.

من دون جهد حكومي منسق ستظل البلدان المنزوية في الخلف تراوح مكانها[17]. وهناك طيف من السياسات الحكومية، يطلق عليها السياسات الصناعية

(*) رأس المال المخاطر أو المغامر Venture capital: هو تمويل يقدمه المستثمرون للشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة التي يُعتقَد أن لديها إمكانيات للنمو طويل الأجل. ويأتي غالبا رأس المال المخاطر من المستثمرين الميسورين، ومن بنوك الاستثمار ومؤسسات مالية أخرى. على أي حال لا يأتي رأس المال المخاطر لا يأتي دائما في صورة نقدية فقط، إذ يمكن تقديمه في شكل خبرات تكنولوجية وإدارية.

وعلى الرغم من وجود مخاطر كبيرة تواجه المستثمرين الذين يضعون أموالهم في مثل هذا النمط من التمويل، فإن العائدات المحتملة التي تفوق المتوسط تُعَد عامل جذب لهذا الشكل من التمويل. وبالنسبة إلى الشركات الجديدة التي لديها تاريخ تشغيل محدود (أقل من عامين)، أصبح التمويل من رأس المال المخاطر رائجا بنحو متزايد - بل حتى أساسيا - بوصفه مصدرا من مصادر زيادة رأس المال، خصوصا لو كانت الشركة لا يمكنها الوصول إلى أسواق رأس المال، أو إلى القروض المصرفية أو أي أدوات مديونية أخرى. [المترجم].

انظر:

https://www.investopedia.com/terms/v/venturecapital.asp

Industrial Policies، والتي نوقشت بشكل مختصر في الفصل الخامس، ثبتت فعاليته في دفع الهيكلة الاقتصادية. في حالة انتقال الولايات المتحدة من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد الصناعة/ الصناعة التحويلية، كان الجهد الحربي بحد ذاته هو السياسة الصناعية. فقد سُحِب الناس من القطاع الريفي للمشاركة في القتال بالحرب، وللمناطق الحضرية لكي يصنعوا السلاح المطلوب للحرب. وبعد الحرب قدمت الحكومة تعليما عاليا مجانيا لكل من شارك في القتال (والذي كان في الأساس كل فرد شاب) من أجل ضمان امتلاكهم المهارات المطلوبة لـ «الاقتصاد الجديد». وخلال نصف القرن الماضي مارست الولايات المتحدة مرة أخرى دورا مركزيا باستثماراتها الرئيسة في التكنولوجيا[18]. ولكن مرة أخرى، وكما رأينا في الفصل الخامس، تعد نوعية السياسات الصناعية التي عملت بشكل جيد جدا في مختلف أرجاء العالم[19] مستبعدة إلى حد بعيد في منطقة اليورو، كما أن إجراءات التقشف التي فرضتها الترويكا أدت إلى تقليص النفقات العامة التي كان في إمكانها تسهيل مثل هذا التحول الهيكلي.

تعزيز المساواة

غالبا ما تنتج الأسواق، من تلقاء نفسها، مستويات مرتفعة للغاية من عدم المساواة - وهي مستويات تُعَد، أو ينبغي أن تعد، غير مقبولة اجتماعيا، وتُضعف حقيقةً الأداءَ الاقتصادي. ويحدث هذا أحيانا بسبب أن ما تفعله الحكومات لكي توازن أثر توارث المزايا بين الأجيال يكون قليلا جدا[20]. وأحيانا يكون هذا بسبب أن الحكومات لا تفعل سوى القليل جدا من أجل التعويض عن أثر تركز النفوذ السياسي والاقتصادي الذي يمكنه إعادة إنتاج نفسه: عدم المساواة الاقتصادية يؤدي إلى عدم مساواة سياسية، وهو ما يؤدي إلى كتابة قواعد اقتصاد السوق بطرق تُمكن عدم المساواة من إعادة إنتاج نفسه وتمديد عدم المساواة الاقتصادية في حلقة مَفرغة[21]. وخرجت بعض البلدان المأزومة منذ فترات طويلة من الفاشية، مع مستويات مرتفعة نسبيا من عدم المساواة، ويقتضي ذلك بذل جهد منسق من جانب الحكومة لكي تُنشئ مجتمعا أكثر استيعابا وإدماجا للجميع.

ولكن مرة أخرى يؤدي العديد من سياسات الترويكا إلى عدم مساواة أكثر، وإلى اقتصاد أقل استيعابا وإدماجا للجميع[22]. كانت إسبانيا، قبل الأزمة، واحدة من قصص النجاح في خفض عدم المساواة في الأجور، ومنذ الأزمة كان عدم المساواة والفقر ينموان هناك على النحو الذي كان يجري عليه الأمر في البلدان المأزومة الأخرى[23].

وقد شددت الترويكا، في اليونان، على أن «يُوزَّع التكيف المالي بعدالة على كامل فئات المجتمع، ويحمي الفئات الأكثر ضعفا»، وأن «متكسبي أقل الدخول وأقل المعاشات، إلى جانب الفئات الأكثر ضعفا وتلك التي تتطلب دعم الأسرة، سوف يُحْمَون جميعا وسوف يُعوَّضون عن الآثار السلبية المترتبة على سياسات التكيف»[24]. وعلى رغم ذلك، وكما رأينا، كانت كل مؤشرات الرفاه تشير إلى الانخفاض منذ تطبيق البرنامج الذي كان قد تُنبِّئ بثقة بأنه سيستعيد النمو. مع نهاية العام 2014، كان نحو 36 في المائة من اليونانيين «مهددين بالفقر أو الاستبعاد الاجتماعي». وكان هذا المعدل هو الأعلى في منطقة اليورو، وأعلى بنحو 10 في المائة من المتوسط في منطقة العملة الموحدة. كما زادت أيضا نسبة اليونانيين تحت خط الفقر (الذين يحققون دخلا يبلغ 50 في المائة من الدخل المتوسط)، من 12.2 في المائة في العام 2009 إلى 15.8 في المائة في العام 2014. وهذا قد لا يبدو دراميا للغاية حتى تتذكر أن الدخول المتوسطة كانت قد انخفضت هي الأخرى بشدة، وهكذا تبين الزيادة في معدل الفقر العبء غير المتماثل لبرامج الترويكا على هؤلاء الموجودين في القاع[25].

ولكن أطراف الترويكا لم يفعلوا إلا القليل جدا لمساعدة هؤلاء الموجودين في القاع، ولم يفعلوا إلا القليل جدا للحيلولة دون تركز الثروة والدخل عند القمة. وكانت هناك سياسات بديلة يمكن عن طريقها تقاسم عبء التكيف بشكل أكثر عدالة، حيث كان من الممكن أن تكون الزيادة في الفقر أقل[26].

إعادة توازن القوى

كان ينبغي على الترويكا أن تركز في اليونان وفي كل مكان آخر على التركزات الكبرى للنفوذ الاقتصادي والسياسي ومصادر الريع الاقتصادي، والتي تسهم بدورها بشكل كبير في عدم المساواة[27]. وبدلا من ذلك كانت الإصلاحات المهمة التي من شأنها كبح الأوليغاركية اليونانية قد تُركت إلى حد بعيد خارج جدول الأعمال.

وكانت الترويكا هادئة مع طرح مقترحات لدحر مبادرات حكومة باباندريو في الشفافية والحكومة الإلكترونية، والتي كان يمكن أن يكون لها أثر كبير في خفض أسعار الدواء، وإلغاء المحسوبية والمحاباة، وكبح قدرة البنوك على إقراض وسائل الإعلام التي يمتلكونها أو يمتلكها أصدقاؤهم، وكبح قدرتها على تقديم المال الذي يؤدي إلى تشويه وانحراف العملية السياسية.

وكذلك، أيضا، كان يمكن للترويكا أن تدفع نحو فرض ضريبة تصاعدية على الأملاك تستهدف الأوليغاركية التي ناقشتها في الفصل السابق، بدلا من الضريبة التي أصرت أركان الترويكا على فرضها، ضريبة غير تصاعدية تضر كثيرين ممن كانوا يعانون بشدة بالفعل.

ومثل هذه الضريبة الشاملة والتصاعدية على الأملاك ستُعَارَض بالطبع من جانب الأوليغاركية التي تمتلك كثيرا من ثروة اليونان، وهو ما يجعل منها بالضبط نوع القضايا التي كان ينبغي للترويكا التدخل والمشاركة فيها. ولكن غالبا حينما ينظر المرء إلى تفاصيل برامج الترويكا يتساءل: من الطرف الذي كانت تقف إلى جانبه أطراف الترويكا؟ وهل كان الأمر مجرد مصادفة، أو مجرد زلة، عند اختيارهم ضريبة أملاك من الممكن أن تلحق الألم باليونانيين العاديين، بدلا من ضريبة من الممكن أن توجه ضربة للأوليغاركية؟

اتخذ أطراف الترويكا إجراءات رمزية ليبدو الأمر كأنهم صارمون بالقدر نفسه مع الأغنياء، وهي إجراءات كان من المؤكد أنهم يعرفون أنها لن تكون فعالة: على سبيل المثال أصروا على إلغاء كل الأولويات والتمييز في صناعة الشحن. ويقدم الدستور اليوناني بعض المعاملة التفضيلية لصناعة الشحن، وهي شهادة على كل من أهمية الصناعة ونفوذ أصحاب السفن الأغنياء. ولكن كانت هناك مشكلات خاصة في فرض الضرائب على الشحن، وبدا إصرار الترويكا على أن تُعامَل صناعة الشحن ضريبيا بالمعدلات الضريبية العادية نفسها غيرَ حساس لمثل هذه التعقيدات، وهو ما كان كفيلا فعليا بتحقيق إيرادات قليلة[28]. ولو كانت هناك أي صناعة على الإطلاق لديها القدرة على الانتقال، فهي هذه الصناعة: يمكن لصناعة الشحن بسهولة إعادة التوطن في أي إقليم يفرض ضرائب منخفضة. وقد أدى غياب التعاون الدولي في مجال الضرائب على الشركات التي تعمل عبر الحدود، في الواقع، إلى أن

يصبح تجنب سداد الضرائب جزءا مركزيا من نموذج الأعمال لكل شركة من الشركات متعددة القوميات[29]. وبينما انتقدت الترويكا تجنب سداد الضرائب في اليونان، كانت البلدان المهيمنة في منطقة اليورو من بين البلدان الأكثر إصرارا على رفض تغيير الإطار الدولي للضرائب بطرق تسمح بتقليص التجنب الضريبي، بل إن رئيس المفوضية الأوروبية، جان كلود يونكر Jean-Claude Juncker، بصفته رئيسا لوزراء لوكسمبورغ، أحكم دور بلده بوصفه مركزا للتجنب الضريبي[30].

وفي حين كانت الضرائب على الشحن التي طالب بها أطراف الترويكا - والتي كان من غير المحتمل أن تحقق كثيرا من الإيرادات، ولكن كان من المحتمل أن يترتب عليها الإضرار بالناتج المحلي الإجمالي لليونان، ببساطة لأن معظم صناعة الشحن يمكنها الانتقال خارج اليونان إلى مناطق أخرى تخضع فيها لضريبة أقل - تُقدَّم على أنها موقف قوي للترويكا ضد الأوليغاركية، كان ما يفعله أطراف الترويكا بالمشروعات الصغيرة في اليونان شيئا يصعب فهمه: إذ كانت أطراف الترويكا تجبر المشروعات الصغيرة، التي لا يمكنها الانتقال، على دفع الضرائب سنة مقدَّمًا قبل حلول أجلها[31].

إصلاح القطاع المالي

الإصلاح الهيكلي الرابع الذي كانت البلدان المأزومة في حاجة إليه هو إصلاح القطاع المالي - بل كانت البلدان غير المأزومة هي ذاتها في حاجة إلى مثل هذا الإصلاح. وقد فشل القطاع المالي قبل الأزمة في أداء الخدمات الأساسية التي كان من المفترض أن يقدمها، ومنها: تخصيص رأس المال، وتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإدارة المخاطر. وبدلا من خدمة المجتمع، فقد آذى القطاعُ المجتمعَ. وربما قد تفتخر أوروبا بأن مثل تلك التجاوزات كانت أقل مما كانت عليه في الولايات المتحدة، فالقطاع المالي لم يأخذ كثيرا من البقية (في الولايات المتحدة، كان يشكل نصيب القطاع ما يقرب من 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة، في مقابل أوروبا، حيث ظل نصيب القطاع أقل من نحو 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وأعطى في المقابل القليل. ولكن الفارق بين الولايات المتحدة وأوروبا ليس كبيرا جدا بما يسمح بالشماتة.

في اليونان، على سبيل المثال، ظلت البنوك إلى حد بعيد في أيدي الأوليغاركية اليونانية. وقد استمروا في ممارساتهم بإقراض «ذوي الصلة»، والإقراض لأجل مصالحهم في مجالات الأعمال الأخرى التي لهم مصالح فيها، وإقراض أصدقائهم وعائلاتهم. وكان ما هو بغيض بشكل خاص إقراضَهم وسائلَ الإعلام التي يمتلكونها - والتي كانت غالبا تخسر أموالا ولكنها كانت تعزز نفوذهم السياسي. وبفعلهم ذلك كانوا يحققون الثراء ويمكّنون أنفسهم اقتصاديا وسياسيا.

وخلال الأزمة، ومع اتضاح أنه ينبغي إعادة رسملة البنوك اليونانية، كان من المنطقي المطالبة بحصص تصويتية للحكومة في هذه البنوك. وكان هذا ضروريا للتأكد من أن إقراض ذوي الصلة، متضمنا إقراض وسائل إعلام الأوليغاركية، سيُوقَف. ولكن حينما طالبت حكومة باباندريو بذلك عارضت الترويكا. ولكنه مع ذلك صمم، وحينما ترك منصبه - بعدما أصرت الترويكا على معارضة مبادرته بعرض البرنامج على الاستفتاء العام – جرى التراجع عن هذه الجهود[32].

وعوضا عن إعادة الهيكلة، أيضا، كان ما حدث هو إضعاف القطاع المالي في البلدان المأزومة، وكما سبق أن ذكرنا كان ذلك نتيجة حتمية تقريبا لبنية منطقة اليورو ذاتها. ولو كانت منطقة اليورو أدركت هذه المشكلة فربما كان في إمكانها اتخاذ إجراءات مضادة؛ إذ كان في الإمكان تأسيس صندوق للإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت هناك، وفي أوقات مختلفة، مناقشات حول تأسيس مثل هذا الصندوق.

ولكن الترويكا أقدمت على تصرفات أضعفت البنوك في البلدان المأزومة حتى بنحوٍ أكبر، كما ذكرنا ذلك مرارا. وكان إغلاق البنوك اليونانية الحالة الأكثر وضوحا على ذلك. وبالحديث المتكرر عن إمكانية خفض نسبة من ودائع المودعين، فقد أقنع أطراف الترويكا هؤلاء المودعين بنقل أموالهم خارج بنوك البلدان المأزومة. وعمليا لم تكن تلك سياسة غير مجدية فقط - على الأقل من منظور زيادة الناتج المحلي الإجمالي - ولكنها كانت أيضا سياسة لعدم المساواة، إذ كان في وسع الشركات الكبيرة بسهولة الاستجابة للتحذير ونقل أموالها إلى الخارج. بينما تُرِكت دوائر الأعمال الصغيرة والأفراد العاديون الذين لا يمكنهم بسهولة الوصول إلى البنوك خارج اليونان للتخلف عن الركب.

التغير المناخي

كان خامس الإصلاحات الهيكلية المطلوبة في البلدان المأزومة، كما هو مطلوب في كل مكان آخر في العالم، هو الاستجابة لحقيقة التغير المناخي. خصوصا في ظل الافتقار إلى سعر الكربون، فالسوق لن يُقْدِم من تلقاء نفسه على تسعير الكربون. كانت العديد من البلدان الأوروبية قبل اندلاع الأزمة قد شرعت في استراتيجيات للتحرك صوب الطاقة المتجددة. فبلدان مثل اليونان وإسبانيا كانت لديها القدرة على إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة قوة الرياح وتصديرها إلى بقية دول أوروبا.

ولن يُقْدِم القطاع الخاص، من تلقاء نفسه، على ضخ هذه الاستثمارات، على الأقل ليس الآن، من دون سعر مناسب للكربون. وكان في إمكان أوروبا مساعدة البلدان على إعادة هيكلة قطاعات الطاقة لكي تكون أقل اعتمادا على الطاقة الأحفورية، ولكن كان هذا يتطلب إنفاقا يتجاوز اعتمادات الموازنة في هذه البلدان. وكان هذا إنفاقا استثماريًا من المحتمل أن يولد عائدات اجتماعية، وربما حتى عائدات خاصة مرتفعة. وكان في إمكان أوروبا أن تكفل هذه الاستثمارات. وعند قيامها بهذه الاستثمارات كان في إمكانها حفز الاقتصادات - وهو ما يعد على النقيض من الإصلاحات الهيكلية غير الكفئة التي ركزت عليها الترويكا. وكان في إمكان هذه الاستثمارات أن تحسن من وضع الحسابات الجارية أيضا بخفض تكلفة الطاقة (وزيادة تنافسية الصادرات) وتقليل حاجة البلدان إلى استيراد النفط والغاز[33].

تعليقات ختامية

تذكرني البرامج المفروضة على اليونان والبلدان المأزومة الأخرى في العديد من النواحي بالبرامج التي تتسم بالتقشف المفرط وعدد لا يُحصَى من الإصلاحات الهيكلية، التي فُرِضت على إندونيسيا وبلدان أسواق ناشئة أخرى في عقود سابقة. ففي حالة إندونيسيا، على سبيل المثال، كانت هناك العشرات والعشرات من الشروط، ولكل منها جدول زمني محدد بدقة. وبدا العديد من هذه الإصلاحات، في الوهلة الأولى، غريبا: فلماذا في وسط الركود، وحيث كان معدل البطالة في الجزيرة الرئيسة جاوا يصل إلى 40 في المائة، كان صندوق النقد الدولي مهتما بمناقشة احتكار القرنفل، وكذلك لماذا في وسط البطالة في اليونان،

مع وصول بطالة الشباب إلى ذروة تزيد على 60 في المائة، كانت الترويكا تتحدث عن كيف أن اللبن القديم لايزال من الممكن أن يطلق عليه لبن طازج، أو كيف ينبغي أن يُباع الخبز؟

وفي الحالتين كانت الشروط، في أفضل الأحوال، غير مشروحة جيدا، وأدى هذا إلى تقويض الثقة بالبرنامج وتقويض الإرادة السياسية التي تضمن أنه سينفَّذ بفعالية. واتضح، أحيانا، أن الشروط تعكس مصالح خاصة هي تلك المصالح التي نجحت في شد أذن السلطات التي تفرض الشروط. وبينما لم تكن هناك كارثة تكافئ تدمير صندوق النقد الدولي الذي لا يمكن غفرانه أبدا للبنوك الخاصة الإندونيسية، يكاد يكون تدمير النظام المصرفي اليوناني مماثلا[34]. في العام 2011 وحده هربت 17 في المائة من الودائع، وعند نهاية العام 2015 كانت أصول البنوك اليونانية منخفضة بنحو 30 في المائة عند مقارنتها بالذروة التي بلغتها في العام 2010[35]. وقد سُهِّل هروب الودائع، بالطبع، كما ذكرنا في الفصل الخامس، عن طريق مبدأ السوق الموحد وفي غياب وحدة مصرفية، ولكن هذا الهروب تفاقم بواسطة سياسات الترويكا.

زعمت الترويكا أن إسبانيا تمثل قصة نجاح، ببساطة لعودة النمو، حتى إن كانت بطالة الشباب قد ظلت مرتفعة. وهي لا تُعَد قصة نجاح إذا ما نظر المرء إلى الميزانيات العامة للبلد، واستثماراتها في البنية الأساسية وفي رأس المال البشري، بل حتى عند النظر إلى ناتجها المحلي الإجمالي، الذي كان لايزال في العام 2015 أدنى بنسبة 2 في المائة من مستواه الذي كان عليه في العام 2007، أي قبل ثماني سنوات. وهي ليست قصة نجاح إذا ما قدَّر المرء المعاناة البشرية حق قدرها. ويمكن أن نحكي عن قصص مماثلة في البلدان المأزومة الأخرى. بل حتى أيرلندا، التي تنهض دليلا على أن برامج الترويكا في وسعها تحقيق النجاح، والتي حققت نموا قويا في العام 2015م (7.8 في المائة)، فهي ليست قصة نجاح إذا ما قِيست بمثل هذه المقاييس الموسعة. فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بعد تعديله وفقا لمعدلات التضخم كان في العام 2015م أعلى بمقدار 3.4 في المائة فقط مما كان عليه في العام 2007م. وهذا بالنسبة إلى أفضل البلدان أداء.

وحتى بنظرة ضيّقة إلى مدى القدرة على تحمل ديونها، كان أداء كل البلدان المأزومة ضعيفا، وكانت هذه البلدان في موقف أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل

اندلاع الأزمة. ما بين العام 2007م والعام 2015م، زادت نسبة (إجمالي) الديون الإسبانية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 36 في المائة إلى ما يقدر بنحو 99 في المائة، واليونان من 103 في المائة إلى 178 في المائة، ومن المتوقع أن تنفجر لتزيد على 200 في المائة، وزادت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لقبرص من 54 في المائة إلى 109 في المائة، بل حتى أيرلندا ذات الأداء المتميز تضاعفت نسبة ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي أربع مرات تقريبا، من 24 في المائة إلى 95 في المائة.

ولكن برامج منطقة اليورو كانت ناجحة، بمعنى أنه أُعيد سداد قروض بنوك ألمانيا وفرنسا - بل إن بعض هذه البنوك ربما تكون قد أُنقذت من السقوط المبكر - وأُنجز التوازن في الحساب الجاري، وهو ما يعد ضروريا إذا كان لا بد من تحويل الموارد من البلدان المأزومة إلى البلدان الدائنة. وربما يكون الهدف الحقيقي لألمانيا والبلدان المقرضة الأخرى قد تحقق فعليا.

الحاجة إلى النمو

أدرك القادة الأوروبيون أن مشكلات أوروبا لن تحل من دون النمو. ولكنهم فشلوا في شرح كيف يمكن تحقيق النمو مع التقشف ومع إجراءات الإصلاحات الهيكلية غير المدروسة، وغالبا ذات النتائج العكسية التي كانوا يضغطون من أجلها. وبدلا من هذا كانوا يجادلون بأهمية استعادة الثقة، وأن استعادة الثقة ستؤدي إلى استعادة النمو. ومهما يكن الأمر، فبسبب تدمير التقشف للنمو وخفضه مستويات المعيشة، دُمرت الثقة أيضا، بغض النظر عن كم الأحاديث التي أُلقيت عن أهمية الثقة والنمو.

سوف تُستعاد الثقة فقط حينما تكون هناك إصلاحات أساسية في بنية منطقة اليورو ذاتها وفي السياسات التي عليها فرضها على الشركاء في منطقة اليورو الذين يمرون بأزمة. ولكن ذلك، كما أعتقد، لن يحدث إلا عندما يكون هناك إحساس أكبر بالتماسك السياسي والتضامن الاجتماعي مقارنة بما هو واضح اليوم.

أوروبا، وخصوصا ألمانيا، التي أدت دورا مركزيا في صياغة تلك السياسات، لها نظرة مختلفة تماما إلى هذه السياسات. ومثلهم مثل أسلافهم في العصور الوسطى، الذين كانوا يعالجون المرضى بفصد الدم من الوريد بترك الدم ينزف، تجادل ألمانيا والمرتبطون بها في منطقة اليورو بمواصلة المسيرة. فما كانت هناك حاجة إليه، كما

يقولون، هو مزيد من التقشف والإصلاح الهيكلي. وهذه المسيرة ستجلب معها فقط استمرار المعاناة الراهنة. وربما تتحسن الأمور بنحو طفيف. ولكن وفقا لأي مقياس من المقاييس - بخلاف المقارنة مع قاع التدهور الاقتصادي - كان أداء أوروبا بائسا، وليس هناك سوى مزيد من هذا في المخزن. وقد استطاع الكثيرون في البلدان المأزومة البقاء على قيد الحياة فقط بالاعتماد على مدخراتهم، وبعضهم ببيع فضيات العائلة، وآخرون ببيع منزل العائلة. ولكنها فقط استراتيجية لمجرد البقاء على قيد الحياة، بلا أمل.

لقد عرضنا في هذا الفصل والفصل السابق بديلا مما فعلته أوروبا، حتى ضمن حدود معظم قواعدها الحالية. فحتى في إطار قيودها، كانت هناك خيارات للسياسة اتُّخذت، وهي تلك التي زودت التدهور الاقتصادي وجعلته أطول وأعمق، مع معاناة أكثر بكثير. وهذه القواعد لا تملي السرعة التي يجب أن يُستعاد بها التوازن المالي. فكما أصبحت اليونان موطنا للسلوك السيئ وفقا لرؤية بلد عضو في منطقة اليورو، أصبح البرنامج اليوناني علامة على أخطاء الترويكا. وقواعد منطقة اليورو لا تملي أن تُصدَر تعليمات لليونان بأن عليها الانتقال بنحو غير معقول من عجزها المالي الضخم إلى تحقيق فائض مرتفع في الموازنة العامة يبلغ 4.5 في المائة(*) من ناتجها المحلي الإجمالي في غضون سنوات قليلة للغاية. كما أن هذه القواعد لا تملي سياسات حبس الرهن المتشددة، والدفع بنسبة متزايدة من اليونانيين إلى الفقر. وكذلك، الأمر أيضا، بالنسبة إلى الإصلاحات الهيكلية. فبديلا من الإصلاحات التافهة، والمشتِّتة للانتباه، وذات النتائج العكسية التي ضغطت من أجلها الترويكا، كانت هناك إصلاحات ذات مغزى ومجدية كان في وسعها وضع اليونان على الطريق نحو الرخاء المشترك. وربما تظل اليونان ليست بقدر غنى ألمانيا، ولكنها لم تكن لتواجه الفقر المدقع والاكتئاب الذي تواجهه الآن.

وليس هناك في هذا البرنامج البديل ما هو في حاجة إلى جائزة نوبل لتشييده، وليس به أي شيء يستند إلى معلومات غير متوافرة بالفعل لدى سلطات منطقة اليورو في الوقت الذي صُممت فيه برامجها.

(*) يبدو أن هناك خطأ؛ فالمقصود هنا الفائض الأولي في الموازنة العامة اليونانية والذي كان من المطلوب أن يبلغ 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2018م، كما يذكر الكاتب في مواضع عدة من الكتاب، وليس 4.5 في المائة كما هو مذكور هنا. [المترجم].

وبإعادة قراءة مذكرات الاتفاق المتعاقبة بين اليونان والترويكا، يجد المرء نفسه متحيرا: فتوقعاتهم كانت بنحو مستمر خاطئة للغاية، ولكنها وضعت في ظل الاقتناع بها. وفي مذكرة الاتفاق الأولى وما أعقبها من مذكرات، كانوا يكتبون، «تصميم البرنامج يجعله قويا في مواجهة عدد من التطورات غير المواتية... البرنامج المالي يرتكز على افتراضات متحفظة... التكيف المالي موزع بعدالة بين جميع فئات المجتمع، ويوفر الحماية للفئات الأكثر ضعفا... استراتيجية التعافي تأخذ في حسبانها الحاجة إلى العدالة الاجتماعية والإنصاف، بين الأجيال بعضها وبعض، وداخل كل جيل على حدة... البرنامج اليوناني يرتكز على أسس قوية جدا». هل هذا تفاؤل غير واقعي، اعتقاد بأن الأمور سوف تمضي حقيقة في هذا الاتجاه؟ أم هو نفاق بيروقراطي، إنهم يعلمون ما الذي يفترض أن يقولوه، وأن التناقض بين العالم وهذه الكلمات كان ذا أهمية صغيرة. فلتطلق عليها عربدة عدم الانسجام المعرفي، أو عدم أمانة، كما تشاء.

هناك شيء في المذكرة الأخيرة (وهي المذكرة التي وُقعت فور رفض المصوتين اليونانيين أساسا البرنامجَ نفسَه بأغلبية أصوات ساحقة بلغت 61 في المائة، وهو تصويت دعمته الحكومة اليونانية) يشير بأكثر من مجرد تلميح إلى أن الاتفاقية نفاق مطلق: فالاتفاقية تبدأ بتأكيد أن «النجاح يتطلب ملكية جدول أعمال لبرنامج الإصلاح من جانب السلطات اليونانية»، مما يوحي بتوافر هذه الملكية.

وعندما كنت أنظر إلى تلك البرامج، رأيت القوتين الرئيستين اللتين شيدتا برامج صندوق النقد الدولي الفاشلة في عديد من البلدان حول العالم، وهما القوتان اللتان وصفتُهما في كتابي «العولمة ومنغصاتها»: مصالح الشركات العملاقة والمصالح المالية متوائمةً مع الأيديولوجيا ومدعومة من قِبلها، ولكن هاتين القوتين كانتا تلعبان هذه المرة داخل الحدود الفعلية لأوروبا.

وبينما كان في إمكان الترويكا صياغة برنامج يمكنه النجاح - أو على الأقل يفشل بنحو أقل سوءا - فقد عملت بنية منطقة اليورو نفسها على جعل المهمات صعبة في أفضل الأحوال.

وهذا، إذن، هو الموقف الذي يواجه منطقة اليورو: فقد بنوا ترتيبات نقدية تتسم بالتباين عوضا عن التقارب، وحيث إنه من المرجح ألا تكون الأزمات نادرة الحدوث، أي أنها ليست من الأحداث التي تقع مرة واحدة على مدى العمر لكي

تدرس في مناهج التاريخ، ولكنها أحداث متكررة ينبغي التعامل معها باستمرار. وقد روجت مصالح وأيديولوجيا القوى المهيمنة لسياسات كانت مؤذية بنحو غير عادي لهؤلاء المقيمين داخل البلدان المأزومة. وكانت الأزمات الأولى قد اندلعت خلال العقد الأول لليورو. وحتى في ذلك الحين، كان هناك خليط من الأسباب يعكس التنوع الموجود في منطقة اليورو، والمرتبط بتبذير المال العام في بلد واحد (اليونان)، لكن آثام القطاع الخاص وسوء تخصيصه للموارد في بلدان أخرى، وحظا سيئا، مع تحول حظوظهم الاقتصادية ضدهم، تكون في حالات أخرى. وبينما كان هناك البعض في شمال أوروبا الذي يحب أن يلقي اللوم على المشكلات في بلدان الجنوب، تبقى أيرلندا وفنلندا بمنزلة تذكرة بأن الثقافة والجغرافيا ليستا القوى الدافعة. ففنلندا، بواحدة من شركاتها الرائدة، نوكيا، واجهت مشاكل - ومع الركود في بلد الجوار روسيا - من المتوقع أن يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها في العام 2017م أقل من 93 في المائة من هذا النصيب منذ عقد مضى. وبالتالي لا يعمل نظام منطقة اليورو حتى من أجل الفنلنديين الذين يعملون بجد والمتعلمين تعليما جيدا وشديدي الانضباط.

وحيث إن كل بلدان أوروبا مقيدة معا، فحتى الاقتصادات حسنة الأداء سوف تُجَر إلى أسفل. وحالات الركود المزدوج(*) ليست مفاجَأة. وهي ليست صورة جميلة. وفي هذا الشأن في وسعنا أن نكون متأكدين: الإصلاحات التي حدثت منذ بداية أزمة اليورو ليست كافية، وبعضها، في حالة نصف مكتملة حيث من المحتمل أن تبقى كذلك سنوات، وهو ربما ما سيجعل الأمور أكثر سوءا.

الافتراض المنافي للواقع

حتى المدافعون عن تقشف منطقة اليورو والتصورات الخاطئة وسوء الفهم لسياسات الإصلاح الهيكلي عليهم الاعتِراف بأن الأمور لم تَسرْ على النحو الذي كان متوقعا. في المناقشات التي دارت قبل إصدار اليورو، كان يعتقد أنه ستكون هناك عملية موازنة، فالعملة الموحدة سوف تجلب نموا أعلى (على سبيل المثال، بتخفيض

(*) حدوث دورتي ركود متتاليتين. [المترجم].

أسعار الفائدة، وبسبب الحد من مخاطر سعر الصرف)، ولكن سوف يكون هناك تكيف أبطأ مع الاختلالات. وقد بين الفصل الثالث أنه بالنسبة إلى منطقة اليورو برمتها لم يكن هناك أي طفرة في النمو بعد إطلاق اليورو، بيد أنه في أعقاب الأزمة، كان الأداء بائسا. وتشير الدلائل إلى أن الفوائد كانت منعدمة، بينما كانت التكاليف - بالطريقة التي أُديرت بها الأزمة - واضحة.

ولايزال البعض يسأل: ألا يمكن أن تكون الأوضاع حتى أكثر سوءا بالنسبة إلى اليونان والبلدان المأزومة الأخرى في حالة عدم وجود اليورو وعدم تلقي هذه البلدان المساعدة التي تلقتها من شركائها في منطقة اليورو؟ ويشير الاقتصاديون إلى مثل هذه الأمور بالتاريخ المغاير: نحن نعرف ما قد حدث. ونحن لا يمكننا سوى التكهن بما كان يمكن أن يكون.

بالطبع، خلال السنوات التي سبقت إصدار اليورو، لم تكن كل الأمور تجري بسلاسة. فقد كان هناك تذبذب في أسعار الصرف. وواجهت بعض البلدان نوبات من التضخم المرتفع. وكانت إسبانيا ما بعد الفاشية لديها معدل بطالة مرتفع. والعديد من البلدان عصفت بها القوى العالمية نفسها التي أدت إلى فترات ركود عرضية. ولكن على رغم كل هذا، لم يعانِ أحد مثلما عانى في أزمة اليورو. فلتأخذ اليونان، التي تمثل تلخيصا وتجسيدا لكل ما جرى بنحو خاطئ. فبالنظر إلى قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي منذ العام 1980م (أي خلال الخمسة والثلاثين عاما الأخيرة)، كان أعمق تدهور اقتصادي أَلمّ بها قبل إطلاق اليورو هو ما وقع خلال الفترة من 1981 إلى 1983م، حينما انكمش الاقتصاد بمقدار 4 في المائة تقريبا، ثم في العام 1987م والعام 1993م، حينما انكمش الاقتصاد بنسبة 2.3 في المائة و1.6 في المائة، على الترتيب. ولكن في أزمة اليورو، وفي عام واحد، انكمش الاقتصاد بنسبة 8.9 في المائة (2011)، وهذا قد أعقبه استمرار الانكماش عاما بعد الآخر. وكانت لدى اليونان نوبات من البطالة بلغت 12.1 في المائة في العام 1999. ولكن هذا المعدل كان أقل من نصف المعدل عند ذروته التي بلغت ما يزيد على 27 في المائة في العام 2013م.

ونسبة التكلفة إلى العائد، وبناء على الطريقة التي أُدير اليورو بها بالنسبة إلى البلدان المأزومة، كانت واضحة تماما: فوائد طفيفة خلال فترة قصيرة من الزمن بين

تأسيس اليورو وأزمة العام 2008م مع استفادة البلدان من فيضان الأموال المتدفقة عليها، وهو ما خلق الاختلالات التي سوف يعانونها فيما بعد معاناةً شديدة، ولكنها استفادة تتفوق عليها بمراحل التكلفةُ التي تُحمِّلت في السنوات اللاحقة للأزمة.

لو كانوا يعلمون في العام 1992م، حينما وقّعوا على تأسيس اليورو، ما يعلمونه الآن - ولو كان شعب أوروبا أُعطي الفرصة للتصويت على الانضمام إلى اليورو - فمن الصعب رؤية كيف كان يمكن لهم تأييد ذلك. ولكن هذا يُعَد سؤالا مختلفا عن السؤال الذي تواجهه أوروبا اليوم. وهذا السؤال هو، أمَا وقد أسسوا اليورو، فإلى أين يمضون من هنا؟

تُبين الفصول الأربعة اللاحقة ما ينبغي فعِلُه.

الجزء الرابع

هل من سبيل للمضيّ قُدما؟

9

إقامة منطقة يورو يمكنها العمل بنجاح

يمكن إنقاذ اليورو، بل ينبغي إنقاذه، ولكن ليس بأي ثمن. ليس بأن يكون الثمن هو فترات الركود والكساد التي أصابت منطقة اليورو، والبطالة المرتفعة، والحيوات التي خُرِّبت، والطموحات التي حُطِّمت. وليس من الضروري أو المحتم أن تجري الأمور على هذا النحو. إذ بالإمكان إقامة منطقة يورو يمكنها العمل بنجاح، منطقة يمكنها أن تعزز الازدهار وتدفع نحو التقدم في قضية التكامل والاندماج الأوروبي.

يعد مركز إعادة التأهيل الذي تجد منطقة اليورو نفسها فيه غيرَ مستقر: فليس الاختيار ما بين «مزيد» من أوروبا أو «أقل»، بل الاختيار هو ما بين مزيد من التكامل والاندماج الاقتصادي والسياسي أو تفكيك منطقة اليورو بالوضع الذي هي عليه حاليا.

«مما قد رأيته، هناك احتمال ضئيل لتحقيق تقدم كاف في إجراء الإصلاحات العميقة في هيكل منطقة اليورو بالسرعة الكافية»

وأدرك هؤلاء الذين روجوا في الأصل لليورو أنه في مرحلته الأصلية، كان غير مكتمل، وأن هناك الكثير الذي ينبغي عمله. فاليورو الناجح يتطلب - وسوف يؤدي إلى - «أوروبا أكثر وحدة». وقد فُعِل الكثير. ولكن ما نُفّذ حتى الآن لا يكاد يكفي. وما هو مطلوب ليس بعيدا عن متناول أوروبا؛ فمعظم ما ينطوي عليه كان معروفا بالفعل على نطاق واسع. ولكنه يتطلب «أوروبا أكثر وحدة» مقارنة بالترتيبات القائمة في الاتفاقيات الموجودة، وبكل تأكيد «أوروبا أكثر وحدة» مقارنة بدرجة الاستعداد التي يبديها هؤلاء الذين يقولون إن منطقة اليورو ليست اتحادا للتحويلات المالية.

والإصلاح في الهيكل الاقتصادي والسياسة على النحو الذي شرحتُه سوف يعمل على أن تكون أنواع الأزمات التي أصبحت سمة منتظمة لمنطقة اليورو أقل تواترا وأقل حدة، ولكن ربما ستظل هناك أزمات مع ذلك. وأنا أدفع بالحجة القائلة إن نوعية مختلفة من سياسات الطوارئ سوف تكون لفائدة منطقة اليورو بأَسْرِها، ولكن ستكون ذات فائدة خاصة للبلدان المأزومة. كما يمكن تجنب حالات الكساد التي وسمت أزمة اليورو، بآثارها البعيدة المدى.

إصلاح هيكل منطقة اليورو

إصلاح هيكل منطقة اليورو ذاته ينبغي أن يهدف إلى نظام اقتصادي يمكنه أن يحقق التشغيل الكامل والنمو الاقتصادي القوي في الوقت نفسه في كل بلد من البلدان الأعضاء مع وضع مستقر مستمر لعجوزات الحساب الجاري في غياب مرونة أسعار الصرف، وفي ظل سياسات نقدية مستقلة في كل بلد. وهناك حاجة إلى أن تكون هناك التزامات أساسية لمنطقة اليورو كي تحافظ على الاقتصادات عند وضع التشغيل الكامل. فلا تحافظ الأسواق على التشغيل الكامل من تلقاء ذاتها، وإذا ما تركت الأسواق لشأنها فهي لا تعد بشكل عام في حالة استقرار. ففي ظل غياب التدخل الحكومي يمكن أن تكون هناك بطالة مستمرة وحالة مرتفعة من عدم الاستقرار.

وقد ركز أغلب الانتقادات لسياسات أزمة اليورو على التقشف، وهي انتقادات في محلها تماما. ولكن من دون إصلاحات ملائمة في هيكل منطقة اليورو - المؤسسات، والقواعد، والضوابط التنظيمية التي تحكمها - سوف تؤدي استعادة البلدان وضعَ التشغيل الكامل إلى عجوزات في الحساب الجاري لا يمكن السيطرة عليها. وقد رأينا

كيف أن الهيكل الحالي لمنطقة اليورو أدى إلى التباين وخلق حقيقة عجوزات في الحساب الجاري وأزمات. وتعد منطقة اليورو في حاجة إلى الإصلاح بشكل يتيح لكل البلدان داخل منطقة اليورو تحقيق التشغيل الكامل والحفاظ عليه. ولا يسمح الهيكل الحالي لمنطقة اليورو بهذا. وكما رأينا في الفصل السابق، بينما كانت البرامج التي فُرِضت على البلدان المأزومة تعتزم أن تقود البلد في نهاية المطاف للعودة إلى وضع التشغيل الكامل، كان المسار نحو ذلك مكلفا بشكل غير عادي مع نجاح غير مؤكد في تحقيق هذا الهدف. وما هو مؤكد أن هذه البرامج سوف تقلل من النمو المحتمل في البلدان المأزومة للعديد من السنوات المقبلة. ومن المؤكد أيضا أن هذه البرامج لها آثار أخرى، مثل زيادة الانقسامات داخل البلدان وبينها، مما سبب ديناميكيات سياسية غير مستساغة.

وهناك ستة تغييرات هيكلية - تغييرات في القواعد الأساسية التي تحكم منطقة اليورو وأطرها الاقتصادية المشتركة - تعد أساسية.

الإصلاح الهيكلي الأول: الاتحاد المصرفي

هذا الإصلاح هو واحد من الإصلاحات التي وافق القادة الأوروبيون عليها بالفعل. فالنظام المصرفي المشترك - الاتحاد المصرفي - يتضمن أكثر من مجرد رقابة مشتركة، إذ يتضمن تأمينا مشتركا على الودائع وإجراءات موحدة لما ينبغي عمله مع البنوك التي لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها (يُطلق عليها القرار الموحد Common Resolution)[1]. ومن بين هذه الأمور الثلاثة الأمر الأكثر أهمية هو صندوق التأمين المشترك على الودائع. فمن دون هذا التأمين ستتدفق الأموال من النظام المصرفي في البلدان «الضعيفة» إلى البنوك في البلدان القوية، مما يضعف هؤلاء الذين يعانون مشكلات بالفعل أكثر. ولكن من دون نظام موحد للضوابط التنظيمية سيكون هناك قلق من أن النظام الذي يعمل بمخطط تأمين مشترك على الودائع يمكن أن يكون مفتوحا لسوء التصرف. ولكن كما سأشرح لاحقا ينبغي أن يكون النظام الموحد للضوابط التنظيمية مصمما بشكل جيد، بحيث يمكنه تشجيع التوسع في الإقراض في البلدان التي تعد في احتياج إليه، والحد من الإقراض في الاقتصادات التي تعاني سخونةً مرتفعةً. وفيما بعد سوف نشرح كيف يمكن عمل هذا.

من دون مثل هذه المرونة، وتوسيع التفويضات والأدوات، سيعمل إطار الضوابط التنظيمية الموحدة بمنزلة آلية لزعزعة الاستقرار، وهو ما يعني أنه حينما يكون الاقتصاد ضعيفا يجعله هذا الإطار حتى أكثر ضعفا. وقد بينت في الفصل الخامس أنه في ظل النظام الحاضر يعد التقشف الخاص الناجم عن تقليص إقراض البنوك مساهما رئيسا في حالات الكساد في البلدان المأزومة. ولكن التطبيق غير المرن للضوابط التنظيمية المصرفية سوف يزيد من التدهور الاقتصادي الموجود بالفعل: في أي تدهور اقتصادي، هناك زيادة في القروض المتعثرة (حالات التخلف عن السداد). وإذا ما استجاب المنظمون بصرامة[2] فستكون البنوك مضطرة إلى التعاقد على الإقراض، وهو ما سوف يزيد من التدهور الاقتصادي. وبينما يعد التطبيق الصارم للمعايير أمرا منطقيا بالنسبة إلى البنك في حالة منعزلة، أي في حالة كل بنك بمعزل عن الحالة العامة، فإنه حينما يكون الضعف انعكاسا لتدهور اقتصادي يؤدي هذا التطبيق الصارم للمعايير إلى نتائج عكسية: سوف يؤدي التباطؤ الاقتصادي الناجم عن انخفاض الإقراض حتى إلى حالات تخلف عن السداد أكثر، ويستمر ذلك في شكل حلقة مفرغة هابطة[3].

التنافر بين وتيرة الأسواق والسياسة يمثل مشكلة لبقاء اليورو على قيد الحياة. ويدرك الكثير من القادة الأوروبيين أنه سوف يكون من الضروري في نهاية المطاف وجود إطار واحد للبنوك، مع ضوابط تنظيمية موحدة، وتأمين على الودائع، وقرار موحد. ولكن هناك قادة آخرين يجادلون بأن مثل هذا الإصلاح الدرامي ينبغي أن يحدث بحرص، وفي عملية تُنفَّذ خطوة بخطوة. أولا ينبغي أن تكون هناك ضوابط تنظيمية موحدة، وحينما «يثبت» النظام الموحد للضوابط التنظيمية جدواه، يمكن لأوروبا أن تتوجه إلى المرحلة (المراحل) التالية[4]. لو لم تكن هناك أزمة مستمرة لتوافرت المصداقية لهذه الحجة في الإصلاح بحرص وخطوة خطوة. ولكن هؤلاء الذين لديهم رأس مال، لنقلْ في البنوك الإسبانية، لن ينتظروا: فالفوائد من الانتظار منعدمة، والمخاطر كبيرة وجوهرية. وهكذا بينما يتردد القادة الأوروبيون سوف يضعف النظام المصرفي، ومع ضعف النظام المصرفي سيكون هناك ضعف في الاقتصادات[5]. وسوف تكون لهذا آثار قوية: فبمجرد أن يترك رأس المال البلد، وبمجرد ضعف النظام المصرفي، فربما يستلزم الأمر وقتا طويلا لإعادة النظام المصرفي والبلد إلى الوضع الصحي.

الإصلاح الهيكلي الثاني: تبادلية الديون

مثلما يُعد خلق اتحاد مصرفي ضروريا لو كانت هناك رغبة في ألا يحدث تباعد أو تحركات لرأس المال مزعزعة للاستقرار، فبعض التبادلية في الديون ضرورية لو كانت هناك رغبة في ألا تكون هناك تحركات متباعدة لعنصر العمل. الديون المرتبطة بمكان محدد لا معنى لها في عالم يكون الأفراد فيه قادرين على الانتقال: يمكن للأفراد ببساطة الابتعاد عن الديون التي تكبدها آباؤهم أو السياسيون المبذرون أو القرارات الخاطئة للبنك المركزي الأوروبي. وتحركات السكان ليست فقط مزعزعة للاستقرار، بل أيضا غير كُفئة وتقوض الأساس المنطقي ذاته لحرية انتقال عنصر العمل.

تبادلية الديون يمكن تحقيقها من خلال عدد من الآليات المؤسسية، مثل ترك البنك المركزي الأوروبي يصدر سندات اليورو بضمانة منطقة اليورو ككل مع عائدات على الإقراض لمختلف بلدان اليورو. هناك بالفعل مقترحات حول كيف يمكن تصميم مثل هذا النظام بطريقة لا تؤدي إلى الإسراف في الاقتراض(6). يمكن أن تكون كمية الديون المتبادلة محدودة، مع صمامات أمان للديون المرتبطة بالتقلبات الدورية في النشاط الإنتاجي، بالاعتراف بأنه حينما يدخل البلد في حالة ركود ربما يكون من المرغوب فيه إدارة عجز ضخم. والأموال التي تأتي من إصدارات الديون الجديدة يمكن أن تُنفق فقط على الاستثمار، على سبيل المثال، في البنية الأساسية أو التعليم. وربما يكون مطلوبا، أيضا، أنه باستثناء حينما يكون الاقتصاد في حالة ركود، فإن أي زيادة في الديون على مستوى معين يجب أن تُعرض على استفتاء عام داخل البلد.

والموقف ضد تبادلية الديون في بعض بلدان أوروبا - بزعم أن أوروبا ليست اتحادا لتحويل الأموال - هو موقف خطأ لسببين:

1 - إن هذا الموقف يبالغ في مخاطر التخلف عن السداد، على الأقل مخاطر التخلف عن السداد لو أنه بودلت الديون. ينبغي ألا تكون هناك مشاكل لدى معظم البلدان المأزومة في خدمة ديونها، عند أسعار الفائدة المنخفضة. بالطبع، في غياب تبادلية الديون، هناك مخاطر جدية للتخلف عن السداد الجزئي (الذي حدث بالفعل في حالة اليونان). والمفارقة هي أن الترتيبات القائمة حاليا ربما تؤدي حقيقةً إلى خسائر أكبر لجانب البلدان الدائنة مقارنة بنظام تبادلية ديون جيد التصميم.

2 - أي نظام ناجح للتكامل الاقتصادي يجب أن يتضمن بعض المساعدة من البلدان القوية للبلدان الأضعف. والاعتراف بأن أوروبا ذاتها قدمت تمويلا كبيرا للداخلين الجدد (يسمى هذا التمويل بصندوق التمويل الهيكلي والتماسك The Structural Funds and Cohesion Fund، وتضمن هذا التمويل برامج متعددة). وواحد من هذه البرامج، وهو الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية، يقدم لبولندا 40.2 مليار يورو، فتكون هي البلد الأكثر تلقيا لأموال هذا الصندوق بين العامين 2014 و2020[7].

والإصلاحات التي شُرِحت من فورها تعد مفتاحا للحيلولة دون التباين. ولاحقا في هذا الفصل سوف أطرح مزيدا من الإصلاحات الهيكلية والإصلاحات في السياسة التي تُصمَّم للتشجيع على التقارب.

الإصلاح الهيكلي الثالث: إطار مشترك للاستقرار

تواجه أوروبا سؤالين في غاية الأهمية: (1) كيف يمكن التشجيع على استقرار منطقة اليورو كاملة، و(2) كيف يمكن ضمان أن كل بلدان منطقة اليورو تؤدي أداء حسنا. كما ذكرنا سابقا، على سبيل المثال، يمكن أن تعد القيود الواردة في اتفاقية ماستريخت بشأن العجوزات المالية فعليا عاملا تلقائيا مزعزعا للاستقرار. فمع تدني الإيرادات الضريبية، حينما تُخرق قاعدة العجز المالي المحدد بـ 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، يجب إجراء خفض في الإنفاق، وهو ما يؤدي إلى مزيد من الانخفاضات في الناتج المحلي الإجمالي[8].

وهناك حاجة إلى استبدال عوامل تلقائية معززة للاستقرار على مستوى منطقة اليورو محل العوامل الحالية التلقائية المزعزعة للاستقرار. وسوف نقدم بعض الأمثلة لاحقا.

حتى مع الإصلاحات التي بوسعها تمكين منطقة اليورو بكاملها من تحقيق ناتج وتشغيل مستقرين في المتوسط، سوف تبقى هناك اختلافات بين البلدان؛ فالبعض سوف يكون في حالة ركود، بينما الآخرون سوف يكونون في حالة ازدهار. ومع وضع أن سعر الصرف وسعر الفائدة لم يعودا ضمن الأدوات التي يمكن استخدامها في الاعتبار، فيجب أن تكون هناك أدوات أخرى لضمان أن يبقى كل بلد من أعضاء منطقة اليورو في حالة ازدهار.

هناك ستة أجزاء على جدول أعمال إصلاح الاستقرار. ينطوي الجزء الأول على إصلاح أساسي لمعايير التقارب الواردة في اتفاقية ماستريخت. وفي الجزء الثاني اتفاقية جديدة

للنمو مدعومة من قبل صندوق التضامن من أجل التثبيت والاستقرار - أشبه ما يكون بصناديق التضامن الأوروبية التي قدمت التمويل للداخلين الجدد للاتحاد الأوروبي وذكرناها أعلاه. وفي الجزء الثالث الالتزام بعوامل استقرار تلقائية تدرجية تزيد من الإنفاق بشكل أوتوماتيكي حينما يواجه البلد تدهورا اقتصاديا وحظرا مُناظرا على العوامل التلقائية المزعزعة للاستقرار. وفي الجزء الرابع تعزيز المرونة التي يمكن بها للسياسة النقدية الاستجابة للتباطؤ الاقتصادي داخل أي دولة. وفي الجزء الخامس الإقرار بحقيقة أن الأسواق إذا ما تُركت لحال سبيلها ربما تخلق حالة من عدم الاستقرار، ويجب مأسسة الضوابط التنظيمية التي تحاول السيطرة على حالة عدم الاستقرار التي تولدها الأسواق. وفي الجزء السادس سياسات مالية أكثر فعالية لمواجهة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي، وخفض العبء الذي أُلقي على السياسة النقدية خلال السنوات الأخيرة.

(1) إطار مالي مشترك - ما بعد اتفاقية الانتحار

لو أرادت منطقة اليورو العمل بنجاح - أي لو كان عليها تقديم إطار يمكن من خلاله للبلدان أن تزدهر ويمكن للبلدان من خلاله تحقيق التشغيل الكامل باستمرار - فالإصلاح الأول المطلوب هو وضع إطار مالي مشترك. وسوف يتطلب هذا الإصلاح أمرا يتصف بأنه أكثر من اتفاقية التقشف أو حتى نسخة أقوى من اتفاقية الاستقرار والنمو، وأنه مختلف جذريا عنهما. وهو «الإصلاح» الذي يبدو أن ألمانيا تحتفظ به في ذهنها، بدعوتها إلى تطبيق أكثر صرامة لقواعد الميزانية. فقد أكد الألمان على الحاجة في جميع البلدان إلى اتباع القواعد، وبشكل خاص قيود الميزانية (الحد المفروض على عجز الموازنة بألا يتجاوز 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وهم قلقون من أنه من دون مثل هذه القواعد، وفرضها بصرامة، سوف تكون هناك فوضى اقتصادية، ولن تكون منطقة اليورو قادرة على العمل. وينهض الموقف الألماني على أساس الاعتقاد أن الإسراف في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى الأزمات، وهو ما أدى إلى الأزمة الراهنة لمنطقة اليورو. وهذا الاعتقاد ببساطة خطأ.

قواعد ميزانية أفضل

يمكن أن يظل لدى المرء انضباط مالي بالتركيز على العجز الهيكلي - ما الذي سوف يكون عليه العجز إذا ما كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل. وسوف

تظهر العجوزات في كثير من البلدان المأزومة في ضوء مختلف تماما حينما يُنظر إليها من خلال هذا المنظور[9]. والإصلاح الأكثر أهمية، على أي حال، يتضمن خلق ميزانية لرأس المال تفصل بين إنفاق الحكومة على الاستهلاك وإنفاق الحكومة على الاستثمار، مع تركيز القيود التي تُفرض على الإنفاق في الإنفاق على الاستهلاك. فالحكومة يجب عليها ألا تتصرف مثل ربة المنزل الشوابية، ولكن مثل الشركة الحديثة؛ التي تنظر إلى كشف ميزانيتها وتقدم على الاستدانة لو كان العائد على الاستثمارات التي تمولها الديون يفوق تكلفة رأس المال.

(2) صندوق التضامن من أجل التثبيت والاستقرار

معالجة المشكلات الرئيسة في أوروبا هي في جوهرها مشكلة عمل جماعي(*) لأوروبا، وهو ما يقتضي موارد واسعة النطاق من أوروبا، أي موارد أكبر من تلك الموارد المتاحة حاليا للبلدان المأزومة.

بعد عام من بداية الأزمة اليونانية، كان من الواضح فعليا أن إجراءات التقشف التي فُرضت منذ البداية لم تساعد الاقتصاد على التعافي. وقد ألزم قادة أوروبا أنفسهم بمساعدة اليونان على النمو. ولكنهم بنحو واضح لم يفعلوا ذلك، وواحد من الأسباب وراء ذلك هو افتقارهم إلى الأدوات. فقد خصصوا تمويلا للمساعدة على إنقاذ المصارف والبلدان التي تقع في مشكلة، وذلك عبر آلية الاستقرار الأوروبي[10]. ولكنها كانت تركز على لحظة الأزمة ذاتها، أي عندما كان ينهار بنك أو عندما يُحرم بلد من الاقتراض من أسواق رأس المال.

(*) مشكلة العمل الجماعي (a collective action problem) هي مشكلة ملازمة للعمل المتضمن مجموعات، والمشكلة تفرضها المعوقات التي تميل إلى عدم تشجيع العمل المشترك للأفراد الذين يسعون إلى تحقيق هدف مشترك. ويحدث العمل الجماعي عندما يقرر عدد من الناس العمل معا لتحقيق بعض الأهداف العامة. ومن المسلّم به منذ أمد طويل، على أي حال، أن الأفراد يفشلون عادة في العمل معا لتحقيق بعض أهداف المجموعة. وأصل هذه المشكلة يرجع إلى حقيقة أنه بينما قد تكون لكل فرد في مجموعة ما مصالح مشتركة مع كل فرد آخر من أعضاء المجموعة، غير أن كل فرد في المجموعة له أيضا في الوقت نفسه مصالح تتعارض مع البقية، فإنه لو كانت المشاركة في العمل الجماعي مكلفة، فمن المحتم انسحاب الأفراد من هذا العمل عاجلا أو آجلا. ولو كان هؤلاء الأفراد على ثقة بأن العمل الجماعي سيُنجَز من دون مساهماتهم الفردية وسيحقق هدفه، فربما عندئذ يحاولون الركوب المجاني، أي المشاركة في المنفعة أو المصلحة التي يحققها العمل المشترك من دون تحمل أي أعباء. [المترجم]. انظر:

https://www.britannica.com/topic/collective-action-problem-1917157

حتى بالنسبة إلى البلدان المأزومة التي فعلت كل شيء طُلب منها أن تفعله، كانت العودة إلى الازدهار بطيئة. وما كان مطلوبا هو تمويل كافٍ لمساعدة بلدان تواجه صدمات معاكسة على الحفاظ على وضع التشغيل الكامل وتحقيق النمو مرة أخرى. وهذا يعني، على سبيل المثال، تمويلا مشتركا من أجل التأمين ضد البطالة، خصوصا الإنفاق غير العادي المرتبط بالتدهور الاقتصادي العميق[11]. ويمكن استخدام صندوق التضامن من أجل التثبيت والاستقرار في تمويل البطالة ومجالات الإنفاق الاجتماعية الأخرى ذات الصلة بالتقلبات الدورية، وفي توفير الدعم للسياسات الفعّالة في أسواق العمل التي تساعد على انتقال الأفراد إلى مواقع عمل جديدة في الاقتصاد المُعاد هيكلته.

وحتى مع اتحاد مصرفي ناجح وتأمين مشترك على الودائع، من المحتمل أن تكون البنوك في البلدان المأزومة ضعيفة. ويكون وقع تقليص الإقراض المصرفي صعبا بالذات على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي تعتمد على البنوك في تمويل أنشطتها. وحينما ينقطع التمويل عن هذه المنشآت، تستغني عن العمال، ومن ثم تعزز الاتجاه الهابط في الدورة الاقتصادية[12]. وهكذا ما نحن في حاجة إليه إذن هو مرفق أوروبي واسع النطاق لإقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مثل إدارة الأعمال الصغيرة في الولايات المتحدة، والتي تقدم القروض و/أو ضمانات جزئية لقروض المنشآت الصغيرة، وهذا المرفق المقترح ينبغي أن يستهدف في إقراضه بنحو خاص الدولَ أو المناطق داخل الدولة التي يكون فيها نقص في الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة و/أو للاقتصاد الذي يظهر ضعفا خاصا[13].

توسيع المؤسسات الأوروبية القائمة

يمكن لبعض المؤسسات الأوروبية القائمة أن تسهم في صنع الاستقرار، لاسيما إذا ما نُظر إلى هذا باعتباره جزءا لا يتجزأ من التفويض الممنوح لهذه المؤسسات. ويعد بنك الاستثمار الأوروبي أكبر مؤسسة إقراض متعددة الأطراف[14]، مؤسسة أوروبية واسعة النطاق مولت بنجاح مشروعات البنية التحتية في جميع أنحاء الإقليم. وبينما تنظر المؤسسة بالفعل إلى نفسها باعتبار أن لها دورا مضادا للتقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي، فهذا الجانب من مهمتها يمكن بوضوح أن يُقوى بنحو كبير[15].

التأمين المتبادل

لقد أوضحتُ أشكالا مختلفة من الدعم الذي يمكن لأوروبا برمتها منحه إلى البلدان التي تعاني حالات تدهور اقتصادي كبير. وربما يكون أحد البلدان متلقيا في وقت ما، ولكنه يمكن أن يكون من بين أكبر المساهمين في وقت آخر، ونظرة سريعة إلى ترتيب معدلات النمو في أوروبا توضح أن هناك اختلافا كبيرا في المواقف. وقد ذكرنا بالفعل أن عديدا من البلدان المأزومة نمت بنحو أسرع في السنوات السابقة على الأزمة مقارنة بالنمو المتحقق في منطقة اليورو قاطبة. وكذلك، أيضا، الحال بالنسبة إلى الآخرين، فعلى سبيل المثال، بين العامين 1995 و2000م، لم تحقق أيرلندا وإسبانيا واليونان فقط معدلات نمو أسرع من ألمانيا (مع معدلات نمو بلغت 10.1 في المائة، و4.1 في المائة، و3.6 في المائة، على التوالي)، ولكن فرنسا أيضا (2.9 في المائة)، وإيطاليا (2.0 في المائة). بينما نمت ألمانيا خلال تلك الفترة بمعدل بلغ 1.9 في المائة فقط. وبين هذه البلدان جاءت ألمانيا أيضا في المركز قبل الأخير بين العامين 2000 و2005م (حينما سجلت معدل نمو متوسطا يبلغ 0.5 في المائة).

(3) الاستقرار الأوتوماتيكي

الجزء الثالث من الاتفاقية المالية يركز على خلق عوامل استقرار أوتوماتيكية، بحيث تحقن النقود في النظام بنحو أوتوماتيكي عندما يواجه الاقتصاد تدهورا. والتأمين ضد البطالة هو مثال على واحد من هذه العوامل. وفي العادة، حينما يفقد العمال وظائفهم بسبب «صدمة» سلبية - على سبيل المثال، انخفاض الطلب على الصادرات - فإنهم يخفضون إنفاقهم، وبذلك تُضاعف الآثار. ولكن لو حظي العمال بالحماية بالتأمين ضد البطالة، تكون دائرة هذا المُضاعف قصيرة.

في البلدان التي لديها أسعار صرف مرنة، يمكن لسعر الصرف أن يعمل باعتباره عامل استقرار أتوماتيكيا، فالبلد الذي يواجه مشكلة سوف يشهد انخفاضا في سعر صرف عملته، وهذا سوف يشجع الصادرات ويعمل على تراخي الواردات، ويزيد من الدخل القومي. ولكن بالانضمام إلى اليورو، تتخلى البلدان عن عامل الاستقرار الأوتوماتيكي هذا، وهو ما يدفع نحو أن تصبح عوامل الاستقرار الأوتوماتيكية الأخرى أكثر أهمية (مثل الضرائب التصاعدية، وخطط البطالة الجيدة، والأشكال الأخرى

من التأمين الاجتماعي). وقد أُضعفت خلال السنوات الأخيرة، لسوء الحظ، هذه العوامل. وفي الحقيقة، كان القلق من أنه قد وُضع أو أنه يجري وضع مُضخمات أوتوماتيكية (تزعزع الاستقرار) محلها. وبشكل خاص، كما ذكرنا سابقا، عمل التنفيذ الصارم لمعايير كفاية رأس المال للبنوك بوصفه عاملا أوتوماتيكيا مزعزعا للاستقرار، بل وحتى أكثر من هذا في ظل غياب نظام للتأمين المشترك على الودائع. وهذا من بين الأسباب التي تجعل عمل النهج الأوروبي الحالي في تأسيس اتحاد مصرفي - البدء في إيجاد ضوابط تنظيمية ورقابة مشتركة، ثم بعد ذلك، وتدريجيا، ربما تأمين مشترك على الودائع – غير محتمل نجاحه في المستقبل المنظور.

(4) المرونة في خلق الائتمان

أوضحت الفصول السابقة كيف أن منطقة اليورو بوضعها الحاضر تعمل باعتبارها عاملا أتوماتيكيا مزعزعا للاستقرار بطرق كثيرة للغاية. وواحدة من أسوأ هذه الطرق هي التي تكون من خلال الائتمان: فالتصميم الحالي لمنطقة اليورو يؤدي إلى تحركات واسعة معززة للتقلبات في الائتمان، خصوصا للمنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم. أي ينخفض الائتمان حينما يدخل البلد في مشكلة، وهو ما يزيد من عمق التدهور الاقتصادي. وبعض هذه التغيرات تعد طبيعية: فالمشروعات في الاقتصاد المتباطئ سوف تكون حاجتها إلى الأموال من أجل التوسع أقل. ولكن المشكلة في منطقة اليورو هي أن المشروعات الصغيرة التي تريد التوسع - حيث ربما يكون لديها زبائن في الخارج، على سبيل المثال - لا تستطيع الحصول على التمويل الذي تحتاج إليه. بل إن بعضها لا يستطيع حتى الحصول على رأس المال العامل(*) الذي يحتاج إليه للعمل. والافتقار إلى التمويل هو جزء

(*) رأس المال العامل (working capital) هو الأموال المتاحة لتمويل الأعمال اليومية للشركة. ورأس المال العامل هو الفرق بين الأصول الحالية والخصوم الحالية. وتتضمن الأصول الحالية الأموال التي يملكها المشروع في البنك إضافة إلى الأصول الأخرى التي يمكن تسييلها بسرعة في وقت الحاجة. بينما تتضمن الخصوم الحالية الديون التي على المشروع سدادها خلال العام الحالي. ولذا، يكون رأس المال العامل هو ما يتبقى للمشروع حينما تُخصم الأصول الحالية مما لدى المشروع في البنك بنحو أساس. وبالمعنى الواسع، يعد رأس المال العامل أيضا مقياسا على مدى الصحة المالية للشركة. فكلما كبر الفرق بين ما تملكه الشركة وما تدين به في الأجل القصير، كانت الشركة أكثر صحة. وبالطبع إذا كانت مديونية الشركة تفوق كثيرا ما تملكه من سيولة، حينها يكون رأس المال العامل سلبيا، وتكون الشركة قريبة من الخروج من مجال العمل. [المترجم]. انظر: https://www.shopify.com/encyclopedia/working-capital

من عملية خنق الاقتصاد، وقد ذكر الفصل الخامس أن الفشل في حساب كافٍ للتقشف في القطاع الخاص ربما يساعد على تفسير لماذا كانت تنبؤات الترويكا بنحو مستمر بعيدة عن الصواب. ولو أردنا أن يكون هناك استقرار في منطقة اليورو، ربما يجب عكس هذا المسار.

أبعدت منطقة اليورو شكلين من أشكال المرونة: سعر الصرف وسعر الفائدة. ولكن بينما كان من المحتم أن يحدد البنك المركزي الأوروبي سعر فائدة واحدا لمنطقة اليورو برمتها، فليست هناك حاجة إلى أن يكون هناك جمود مماثل في تطبيق المعايير التنظيمية، خصوصا حينما يتعلق الأمر بالضوابط التنظيمية للتحوط الكلي، أي الضوابط التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد برمته. ويجب ألا يكون هناك مجرد تفويض واسع النطاق للتركيز على البطالة والنمو والاستقرار، ولكن أيضا مرونة أكثر في الطريقة التي يُدار بها النظام المصرفي في منطقة اليورو. فمتطلبات رأس المال (كمية رأس المال التي على البنوك الاحتفاظ بها، قياسا إلى الكمية التي تقرضها) يمكن أن تُشدد في البلدان (الأقاليم) التي تواجه فائض طلب. وسوف يدفع هذا نحو تخفيض الإقراض، والذي سيعمل بدوره على تخفيض الضغوط التضخمية هناك. وبالمثل، يمكن تخفيف المتطلبات الرأسمالية في البلدان التي تواجه طلبا ضعيفا. وسوف يؤدي هذا إلى تقوية الإقراض، ويحفّز الاقتصادات التي تحتاج إليها.

هناك مجموعة من الأحكام التنظيمية الأخرى التي يمكن تكييفها طبقا لظروف الاقتصاد الكلي في بلد أو إقليم معين. وكمثال آخر، فمعايير الإقراض للرهن العقاري ينبغي، على سبيل المثال، أن تُقيّد في المكان أو الزمان الذي يكون من الواضح فيه أن هناك خطرا من فقاعة تتكون[16]. والمفتاح هو أن هناك حاجة إلى مرونة أكثر في الطريقة التي يُدار بها النظام المصرفي في منطقة اليورو.

وواحد من الدروس الرئيسة لأزمة العام 2008م هو أن المفاهيم السابقة عن السياسة النقدية كان قد أُسيء فهمها، فهذه المفاهيم لم تكن فقط مفرطة الضيق في التفويضات التي فرضتها على البنوك المركزية، بل أيضا في الأدوات التي وفرتها (مشيرة، على سبيل المثال، إلى أن الأداة الوحيدة التي ينبغي استخدامها هي سعر الفائدة للأجل القصير)، بل حتى حينما أُدرك أن هناك حاجة إلى المزيد من الأدوات، لم تُدرك الحاجة إلى المرونة في استخدامها. والإصلاح الرئيس لإقامة يورو قابل للحياة

هو إقامة بنك مركزي أوروبي وسلطات تنظيمية مالية أوروبية بتفويضات أوسع وبأدوات أكثر، وحيث تُدار هذه الأدوات بنحو أكثر مرونة.

(5) تنظيم الاقتصاد لمنع التجاوزات

كانت حالات التدهور الاقتصادي الأخيرة في عديد من بلدان منطقة اليورو، كما قد رأينا، نتيجة لتحطم فقاعات عقارية، وكانت هذه الفقاعات نتيجة لإخفاقات القطاع الخاص، وهي من النمط الذي حدث مرارا وتكرارا. التوسع المفرط في الائتمان والإفراط في المخاطرة كانت في كثير من الأحيان هي مصدر التقلب الاقتصادي، والأسواق المالية من تلقاء نفسها ببساطة ليست مستقرة. وبمعنى آخر، فجزء كبير من منع حالات الكساد والركود هو منع التجاوزات والإفراطات التي تفضي إليها. والتحكم الناجح في هذا التوسع المفرط يحتاج إلى أن يكون مهمة مشتركة بين البنك المركزي الأوروبي، وهيئات التنظيم والرقابة المصرفية، والهيئات التنظيمية الأوسع للنظام المالي. ولن يكون هذا ممكنا في ظل نظام التنظيم «الخفيف» و«الذاتي» الذي ساد قبل العام 2008م. كما لن يكون ممكنا كذلك لو ظل البنك المركزي الأوروبي يركز فقط على التضخم، وفقا لتعريفه التقليدي. هناك أدوات بالفعل لدى البنك المركزي الأوروبي والمنظمين الماليين، أو يجب أن تكون لديهم هذه الأدوات، التي يمكنها أن تحول دون نشوء هذه الفقاعات، أو على الأقل تتحكم في حجمها[17].

(6) تثبيت السياسات المالية

بينما كان السبب المباشر لكثير من حالات التقلب الاقتصادي التي عانتها اقتصادات السوق هو تجاوزات القطاع المالي، فقد تغاضت البنوك المركزية في بعض الحالات عن هذه التجاوزات، إن لم تكن قد حرّضت على هذا السلوك السيئ. فبعد انفجار فقاعة التكنولوجيا في بداية الألفية في الولايات المتحدة، انهار الطلب الكلي. وعلى ما يبدو لم تسمح الدوافع السياسية ببناء فائض مالي فعّال، وأُلقي العبء على السياسة النقدية، ولجأت الولايات المتحدة للأداة المفضلة: خفض أسعار الفائدة. وكانت إدارة بوش مفتونة بالتخلص من الضوابط التنظيمية، وكان المزيج من أسعار الفائدة المنخفضة والتخلص من الضوابط التنظيمية كوكتيلا ساما. وربما كان كل

من بن برنانكي Ben Bernanke وآلان غرينسبان Alan Greenspan، وكلاهما كان رئيسا للاحتياطي الفدرالي، مسرورا بسجل الإنجازات الذي يُتحكم به عادة على محافظي البنك المركزي: كان التضخم منخفضا (وهو ما يعود إلى حد بعيد إلى أسعار السلع الصينية المنخفضة والتنافسية، إلى جانب سياسة الصين لسعر الصرف التي تتسم بالاستقرار والرفع البطيء لقيمة العملة) كما كان الاقتصاد عند مستوى قريب من التشغيل الكامل. ولكن لو حفر المرء عمقا أكبر، لكان سيتضح له أنهم قد غضوا الطرف عن التجاوزات التي كانت آخذة في التراكم. ويمكن قول الشيء ذاته عن فيلام فريدريك «فيم» ديسنبورغ Willem Frederik «Wim» Duisenberg وجان كلود تريشيه، أول محافظين للبنك المركزي الأوروبي، حيث وقعت الاختلالات التي خلقت أزمة اليورو خلال مدتيهما في المنصب.

ولا يمكن للمرء ببساطة ترك عبء تكيف الاقتصاد الكلي على السياسة النقدية، بغض النظر عن مدى إيمان النيوليبراليين بهذه الأداة لو استُخدمت بنحو صحيح (من أجل تثبيت التضخم). ويجب أن توضع السياسة المالية، الموجهة نحو الاستثمارات المطلوبة، في مركز الاستقرار الكلي. وكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في حاجة إلى كميات كبيرة من الاستثمار من أجل إعادة تجهيز وتعديل اقتصادهما نتيجة للاحتباس الحراري. وكلاهما في حاجة إلى استثمارات في التعليم والتكنولوجيا، إذا ما كانت هناك رغبة في حدوث ارتفاعات مستمرة في مستويات المعيشة. وتخفيض الاستثمارات في البحث الأساسي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) قد يؤدي إلى بطء وتيرة الابتكار في المستقبل. وقد أشار روبرت جوردون Robert Gordon[18] أخيرا إلى أننا ننتقل إلى عصر يتسم بوتيرة أبطأ كثيرا في الارتفاع في مستويات المعيشة. ولكن يرجع هذا جزئيا على الأقل إلى آثار القرارات التي اتُّخذت، على كل جانب من جانبي الأطلنطي، باستثمار أقل في البحث الأساس، والتكنولوجيا والتعليم: فمن هذه الأمور ستأتي إلى حد بعيد الارتفاعات في مستويات المعيشة مستقبلا. وهذا مما يتعارض، بالطبع، مع الأيديولوجيا المحافظة التي تركز على تقليص حجم الحكومة. وهكذا فعلى كل من جانبي الأطلنطي، في بعض البلدان، كان الانكماش قد قُوبل بخفض في ضرائب الشركات والضرائب على دخول الأفراد الأغنياء وواكب ذلك خفض في الإنفاق

الحكومي. وقد شرح هذا الكتاب لماذا كان من الممكن التنبؤ بأن هذه السياسات سوف تؤدي إلى خفض الناتج اليوم، ولكن حينما تكون التخفيضات في مجال استثمارات عامة بالغة الأهمية، فإنها تؤدي أيضا إلى ناتج أقل في المستقبل[19]. والنقطة الرئيسة هي أنه لو كانت السلطات المالية تؤدي عملها بنحو جيد، لكان هناك ضغط أقل على السلطات النقدية لخلق، أو على الأقل تحمل، التجاوزات التي كانت هذه السلطات تعد عادة جزءا منها[20].

الإصلاح الهيكلي الرابع: سياسة حقيقية للتقارب - نحو عملية إعادة تنظيم هيكلية

غياب آلية سعر الصرف في أوروبا يعني أن أسعار الصرف الحقيقية يمكنها أن تخرج عن التواؤم، نتيجة للاختلافات في معدلات نمو الإنتاجية أو الاختلافات في الأسعار عبر البلدان. وحدث مثل هذا النوع من عدم التواؤم في السنوات السابقة على الأزمة، وذلك جزئيا بسبب اليورو. وهناك ثلاثة أجزاء من استراتيجية الاستجابة، يعكس كل منها جزءا من تحليل الأسباب الكامنة وراء عدم التواؤم[21].

(1) عدم تشجيع الفوائض

يتوقع المرء، بنحو عام، أن يكون سعر صرف منطقة اليورو قاطبة محققا للتوازن في الحساب الجاري للإقليم برمته. فأي بلد أو إقليم يحقق فوائض كبيرة في حسابه الجاري (أو عجوزات) يشكل خطرا على النظام الاقتصادي العالمي قاطبة. وهذا هو السبب وراء حديث صندوق النقد الدولي والمجتمع الدولي باستمرار عن الاختلالات العالمية ومحاولة العمل على منع البلدان من تحقيقها. وتشكل الفوائض خطرا لأنه مقابل كل فائض لا بد أن يكون هناك عجز (أي إنه، لو كانت بعض البلدان تصدر أكثر مما تستورد، فالبعض الآخر لا بد أن يستورد أكثر مما يصدر)، والعجوزات لا بد من تمويلها. ويمكن أن يكون هناك توقف مفاجئ، ويحدث هذا حينما تتكون نظرة لدى هؤلاء الذين يقدمون مثل هذا التمويل بأن هناك خطرا كبيرا بعدم سداد القرض، ويرفضون تقديم أي تمويل إضافي أو حتى ترحيل الديون القائمة. وهذه التوقفات المفاجئة مصدر رئيس للأزمات.

ولكن لو كان الميزان الجاري لمنطقة اليورو قاطبة في المعتاد صفرا، فهذا يعني أنه لو كانت بعض البلدان تدير سياستها الاقتصادية بطرق ينتج عنها تحقيق فائض في الميزان، فبحكم الضرورة يجب أن تكون البلدان الأخرى قد تحقق لديها عجز. فبلد الفائض، بمعنى ما، يخلق من خلال أفعاله عجوزات في أماكن أخرى. وتفرض دول الفائض تكلفة على الآخرين، من خلال تأثيرها، في خلق عجوزاتهم. وهذه العجوزات التجارية تخلق، بدورها، مخاطر بعدم الاستقرار؛ فعلى سبيل المثال، التغيرات المفاجئة في أمزجة السوق يمكن أن ينجم عنها توقف مفاجئ في تدفق الأموال لتمويل هذه العجوزات، مما يؤدي إلى إطلاق أزمة. وحتى لو كانت الأزمة قصيرة، فالعجز التجاري يجعل الأمر أكثر صعوبة على بلدان الأزمة في تحقيق التشغيل الكامل، لأن العجز التجاري يخصم من الطلب المحلي الكلي - وبنحو صاف، بعض الطلب يُلبَّى ليس من خلال الإنتاج في الداخل، بل من خلال الاستيراد - والطلب المحلي الكلي الضعيف يؤدي إلى البطالة[22]. ولتعويض آثار ضعف الطلب الكلي، تلجأ الحكومات في عالم ما بعد الكينزية عادةً إلى الإنفاق الحكومي (بالعجز). وهكذا يمكن حتى التفكير في بلدان الفائض - وألمانيا خاصة - باعتبارها سببا أساسيا للعجوزات المالية والتجارية وللتوسع الائتماني غير المستدام في البلدان الأخرى في منطقة اليورو.

يمكن للمرء رؤية هذا بطريقة أخرى: اتبع النقود. فالفائض في الحساب الجاري يعني أن بلدا ما يجب عليه أن يتجه إلى الإقراض، تماما كما أن العجز يعني أن بلدا ما عليه الاقتراض. ولو كان الحساب الجاري لمنطقة اليورو كاملةً محققا للتوازن، فهذا يعني أن بلدان الفائض (أساسا ألمانيا) هي، في الواقع، من تضطلع بإقراض دول العجز. فلو كان لدى ألمانيا فائض (وكانت منطقة اليورو بكاملها تحقق توازنا)، يكون من الضروري أن تعمد البلدان الأخرى إلى الاقتراض. وفي بعض الحالات يكون القطاع العام هو الذي يقترض، وفي بعضها الآخر القطاع الخاص. ولكن عجوزات هذه البلدان هي مجرد جزء من الاتزان الذي يترتب على فائض ألمانيا. وقد كان هذا الاتزان، بالطبع، اتزانا مؤقتا وغير مستقر فقط.

لقد أوضحتُ كيف أن الفوائض الألمانية بهذا تؤدي بنحوٍ محتوم تقريبا إلى التباين بين بلدان منطقة اليورو. ولهذا الأمر عواقبه السياسية والاقتصادية. ولقد

حصل منذ مرحلة مبكرةٍ إدراكُ أن الاختلافات بين البلدان سوف ينتج عنها، فلنقل، اختلافٌ في السياسات النقدية الملائمة لكل منها[23]. وكان ذلك جزءا من الأساس المنطقي للسياسات التي تشجع على التقارب. والاختلافات في الظروف يمكنها أيضا أن تؤدي إلى اختلافات سياسية كبيرة، فالاختلافات في الظروف الاقتصادية تؤدي إلى اختلافات في المصالح. وكما ذكرنا سابقا، ليس هناك خلاف أكثر أهمية من ذلك الخلاف بين الدائن والمدين، وحولت الفوائض الألمانية المستمرة أساس منطقة اليورو من علاقة تضامُن إلى علاقة نزاع بين الدائن والمدين[24].

أوروبا في حاجة إلى سياسة حقيقية للتقارب، ومثل هذه السياسة تحتاج إلى عدم التشجيع على تحقيق الفوائض. وقد اقترح كينز حلا: فرض ضريبة على الفوائض. ولن يؤدي فرض مثل هذه الضريبة إلى عدم تشجيع البلدان على تحقيق فوائض فقط، بل يمكن للعائد من هذه الضريبة أن يُستخدَم أيضا في المساعدة على تمويل صندوق التضامن من أجل التثبيت والاستقرار الذي وردت الإشارة إليه سابقا في هذا الفصل[25].

(2) الأجور والسياسات المالية التوسعية في بلدان الفائض

هناك كثير من السياسات التي تتبعها بلدان الفائض والتي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق فوائض. ففي حالة الصين أدت سياستان دورا مركزيا فترةً طويلة: التحكم في سعر صرف العملة والسيطرة على الأجور - على سبيل المثال، بتقييد نطاق التنظيم النقابي. والأجور المنخفضة أدت بدورها إلى تخفيض الأسعار، وهكذا كان هناك سعر صرف حقيقي أقل.

الأداة الأولى، بالطبع، غير متوافرة لألمانيا، ولكن الثانية كانت مفتاحها. في البلدان المتقدمة العديد من الأدوات التي من شأنها التأثير في الأجور، أكثرها أهميةً الحدُ الأدنى للأجور والإطار القانوني المؤثر في عمل التنظيم النقابي والتفاوض حول الأجور. وحتى وقت قريب، لم يكن لدى ألمانيا حد أدنى للأجر، وغياب الحد الأدنى للأجر وضع ضغوطا نزولية على الأجور بنحوٍ عام. وفي ظل حكم المستشار جيرهارد شرودر Gerhard SchrÖeder، انخفضت بالفعل الدخول عند قاع توزيع الدخل[26]. وعلى حين أُشيدَ بهذا الانخفاض لأنه جعل ألمانيا أكثر تنافسية، تُعَد هذه الإجراءات شكلا

خبيثا من أشكال التنافس في خفض سعر الصرف وسياسة إفقار الجار. وقد منحت هذه الإجراءات ألمانيا ميزة عن جيرانها، لأن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان لا يمكنه التسامح مع مثل هذه التخفيضات غير المنصفة في الأجور. هكذا إن أتى خفض سعر الصرف الحقيقي في ألمانيا جزئيا على حساب شركائها التجاريين[27].

علاوة على ذلك، يضع إطار التكيف الحالي العبء في تحقيق التكيف على بلد العجز، من خلال ما وصفته سابقا على أنه تخفيض داخلي لسعر الصرف. وعملية التكيف هذه مكلفة للغاية وغير متماثلة للغاية، بإلقائها العبء كله على بلدان العجز وعدم إلقاء أعباء على بلدان الفائض[28]. ولكن، على أي حال، من المعتاد أن يكون الأمر أكثر يسرا بالنسبة إلى بلد الفائض في اتخاذ إجراءات لخفض فائضه مقارنة بقدرة بلدان العجز على تخفيض عجوزاتها. وفي النهاية، يمكن التخلص من الاختلالات العالمية من خلال أي من الطريقين، ولكن تكاليف تحقيق «التوازن» في نهاية المطاف يمكن أن تختلف بصورة كبيرة.

ليس على بلدان الفائض رفع الحد الأدنى للأجر فيها فقط، ولكن عليها أيضا تقوية حقوق التفاوض العمالية[29]. والانخراط في سياسات مالية توسعية. فلدى هذه البلدان مداخل سهلة لتمويل مثل هذه السياسات التوسعية. وسوف تضع هذه السياسات بعض الضغوط التي تتمثل في ارتفاع الأسعار (على رغم البعد عن التضخم الجامح)، وهذه هي النقطة المطلوبة بالضبط. حيث ينبغي أن يكون هناك تكيف لأسعار الصرف الحقيقية، وتحقق هذه السياسات ذلك بتكلفة أقل بكثير من التكاليف التي يفرضها الإطار الحالي لمنطقة اليورو.

(3) عكس سياسات التباين الأخرى

لقد أوضحتُ في الفصل الخامس العديد من السياسات الأخرى التي إما خلقت التباين أو حالت دون التقارب: على سبيل المثال القيودُ الأوروبية ضد السياسات الصناعية، التي ربما تمكن البلدان المتأخرة من اللحاق بالركب.

ولدى البلدان الغنية أفضلية على البلدان الفقيرة بعدة طرق. إذ باستطاعة البلدان الغنية، على سبيل المثال، توفير تعليم أعلى جودة لأطفالها. ولا يمكن لأوروبا تصحيح كل هذه الاختلافات بين أغنيائها وفقرائها - على الرغم من أنه في المستقبل،

مع تضامن أوثق، يمكنها الاضطلاع بعمل أفضل بكثير. ولكن هناك بعض الاختلافات في أوروبا يمكن بل يجب أن تُعالَج الآن، وتشمل الاختلافات في نوعية البنية التحتية. إذ يمكن للبنية التحتية الجيدة (الممولة جزئيا من خلال بنك الاستثمار الأوروبي) أن تساعد على تكامل واندماج أوروبا في المستقبل. وتزيد البنية التحتية العامة من العائدات للقطاع الخاص، وبذلك يمكن أن يكون لها أثر المُضاعِف على كل من جانبي العرض والطلب.

الإصلاح الهيكلي الخامس: هيكل لمنطقة اليورو يحفز على التشغيل الكامل والنمو في كل أوروبا - الاقتصاد الكلي

حتى لو كان في إمكان منطقة اليورو إدارة كل هذه الإصلاحات، ولو كانت البلدان داخل المنطقة يمكنها في النهاية تحقيق التقارب - أو على الأقل المضي معا متكاتفين - فلا يمكن ضمان تحقيق التشغيل الكامل والنمو المرتفع. يمكن أن يكون لدى أوروبا اقتصاد مستقر يعاني انخفاض معدل النمو ومعدل بطالة مرتفعا. والحقيقة أن هذا هو الاتجاه الذي يبدو أن أوروبا قد تتحرك نحوه. فأوروبا ستشعر بالرضا عن نفسها لو استطاعت منع وقوع أزمة أخرى - حتى لو كان ربع شبابها عاطلين عن العمل، وحتى لو كان معدل النمو أقل من المتوسط في أفضل الأحوال. هناك إصلاحان في كل من إطار الاقتصاد الكلي لمنطقة اليورو وفي بنية منطقة اليورو ذاتها في إمكانهما تسهيل تحقيق التشغيل الكامل مع نمو مستدام. وإصلاح الاقتصاد الكلي الرئيس هو تغيير التفويض الذي يعمل وفقا له البنك المركزي الأوروبي.

يجب على البنك المركزي الأوروبي عند تنفيذه تفويضا موسعا يحفز على تحقيق التشغيل الكامل، والنمو، والاستقرار الاقتصادي، وليس فقط التركيز على التضخم، التأكدُ من أن القطاع المالي يعمل بالطريقة التي يجب أن يعمل بها؛ وهذا لا يشمل عدم تعريض الاقتصاد لمخاطر ضخمة فقط، ولا عدم استغلال بقية الاقتصاد فقط، ولكنه حقيقةً يخدم المجتمعَ من خلال توفير الائتمان للأغراض الإنتاجية، مثل الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[30]. والبنك المركزي الأوروبي، مثل نظام الاحتياطي الفدرالي، توسع كثيرا في السيولة، ومع ذلك ذهب القليل من تلك السيولة لخلق

وظائف جديدة أو لإقامة استثمارات حقيقية جديدة. وذهب كثير من السيولة لتمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة، مثل الأرض، ولم تقدم أي حوافز للاقتصاد. وكان نمط آخر من الإقراض ببساطةٍ مجرد جزء من عملية ذهاب وإياب، حيث يحوِّل البنك المركزي الأموال إلى البنوك، لتحتفظ بعد ذلك هذه البنوك بالأموال نفسها (كاحتياطي) في البنك المركزي. وأي شخص من الخارج ينظر إلى كل هذه العملية سوف تعتريه الدهشة منها، تماما مثلما ستعتري شخصا آخر من قطاع المناجم الدهشةُ عندما تُنفَق كميات كبيرة من الأموال والموارد في الحفر بحثا عن الذهب (مع وجود مخاطر بيئية كبيرة) ثم بعد ذلك، وبتكلفة هائلة، يُعاد دفن هذا الذهب مرة أخرى في الأرض في خزائن.

الإصلاح الاقتصادي السادس: إصلاحات هيكلية لمنطقة اليورو لضمان التشغيل الكامل والنمو لكل أوروبا

سوف أناقش هنا أربعة إصلاحات هيكلية عامة يمكنها المساعدة على ضمان النمو المستدام مع التشغيل الكامل. وكثير من هذه الإصلاحات يقتضي الابتعادَ عن إطار السياسة التي كانت متبعة خلال فترة ثلث القرن الماضي - والتي هيمنت خلالها النيوليبرالية، وكان من المفترض أنه كلما كان السوق أكثر تحررا، كان ذلك أفضل - والاعترافَ بالنواحي الأساسية التي تفشل فيها الأسواق في كثير من الأحيان في تحقيق نتائج فعالة ومستقرة.

(1) جعل النظام المالي يخدم المجتمع

ركزت معظم المناقشات حول إصلاح القطاع المالي (بما في ذلك ما ذكرناه سابقا، في الإصلاح الـ 2) على منع القطاع المالي من إلحاق الأذى بالآخرين - على سبيل المثال، من خلال عدم الاستقرار الذي جلبه القطاع للاقتصاد بأكمله نتيجةً لإفراطه في المخاطرة[31]. وقد ركز القليلون فقط على ضمان أن يضطلع النظام المالي حقيقة بأداء الوظائف المهمة التي يجب عليه أداؤها إذا ما كان على الاقتصاد العمل بشكل جيد. وهذا الفشل بالتحديد هو الذي يكمن وراء تخمة المدخرات المزعومة: حاول بن برنانكي إلقاء اللوم بشأن الضعف في الاقتصاد العالمي قبل الأزمة على الإفراط العالمي في الادخار، خاصة في الصين. ولكن حتى حينما كان يتحدث عن تخمة المدخرات، كان هناك الكثير من المشروعات والبلدان التي لديها خطط استثمارية

ذات عائد مرتفع لم تكن تجد التمويل. وهذا لا يعني أن هناك وفرة في المدخرات. ولكنه يعني أن الأسواق المالية فشلت في أداء مهمتها الأساسية في إعادة تدوير المدخرات، والتأكد من أن المدخرات قد استُخدمت بشكل منتج. ويُشار إلى هذه الوظيفة بـ «الوساطة» Intermediation - التوسط بين المدخرات والاستثمارات. وقد فشلت الأسواق المالية في كل من أوروبا وأمريكا في أداء هذا الدور الرئيس بنحوٍ جيد. والحقيقة أن القطاع المالي في الولايات المتحدة كان قد انخرط في الاستغناء عن الوساطة(*)، بتوجيهه المالَ بعيدا عن قطاع الشركات، مما ينجم عنه توافر تمويل قليل للاستثمار. فكميات ضخمة من الأموال، على سبيل المثال، هجرت المشروعات في شكل إعادة شراء للأسهم - في العام 2014، وقد مثل ذلك نحو 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي العام 2015، نحو 3.5 في المائة.

علاوة على ذلك، يجمع «المدخرون طويلو الأجل» الكثير من هذه المدخرات، مثل هؤلاء الذين يدخرون من أجل فترة ما بعد التقاعد عن العمل أو الأموال التي تضعها بعض البلدان جانبا في صناديق ثروتها السيادية. وربما لن يكون أمرا باعثا على الدهشة أن تكون الأسواق المالية القصيرة النظر غير قادرة على التوسط جيدا بين المدخرين طويلي الأجل والاستثمارات طويلة الأجل.

وهناك إصلاحات في الأطر القانونية، والتنظيمية، والضريبية في أوروبا، التي يمكنها أن تساعد في تركيز القطاع المالي على الأجل الطويل، ولكي تعمل ما ينبغي لها عمله، ولئلا تعمل ما ينبغي لها ألا تعمله[32].

(2) إصلاح حوكمة الشركات

أصبحت الشركات أيضا بنحوٍ متزايد قصيرة النظر، حيث تركز على الإيرادات ربع السنوية. فالشركة التي تركز على ربع السنة التالي لن تضع أي استثمارات مهمة

(*) الاستغناء عن الوساطة المالية (Disintermediation) هو الاستغناء عن دور الوسطاء الماليين (البنوك، بيوت الاستثمار، السماسرة) في التوسط بين عارضي الأموال (المدخرين/المستثمرين) ومستخدمي أو طالبي هذه الأموال (المقترضين/المستثمرين). ويحدث بذلك انسحاب الأموال من المؤسسات المالية الوسيطة مثل البنوك واستثمارها بنحو مباشر، بالاستثمار مباشرة في سوق السندات مثلا عوضا عن أن تحدث تلك العملية عبر البنوك. ومع الاستغناء عن التوسط المالي، ينخفض الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على مدار الزمن. [المترجم]، انظر:
https://www.investopedia.com/terms/d/disintermediation.asp
http://www.businessdictionary.com/definition/disintermediation.html

طويلة الأجل في البحث والتكنولوجيا، أو في المنشآت والمعدات، والأكثر أهمية، في العاملين لديها. والشركة التي تدفع لرئيسها التنفيذي ومسؤوليها التنفيذيين الآخرين بنحوٍ مفرط، والتي تعمد إلى كثير من التوزيعات على حمَلة أسهمها من خلال توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم، لن يتبقى لها ما يكفي من الأموال لكي تدفع لعمالها أجورا لائقة أو للاستثمار في المستقبل.

وعلى حين كانت هذه التغييرات أقل تطرفا في أوروبا منها في الولايات المتحدة، كانت شُقة الاختلافات تضيق. وعلى أوروبا أن تفهم ما الذي أدى إلى قصر النظر الأمريكي، والتأكد من اتخاذها الإجراءات التي تضمن عدم الانتشار الأوسع لمرض قصر النظر في أوروبا.

ولعلها ليست مفاجأة - مع وضع أهمية الأسواق المالية على كل من جانبي الأطلنطي في الاعتبار - أن انتشر قِصَر نظر التركيز على المدى القصير للأسواق المالية لبقية الاقتصاد. وبعض المؤسسات الأوروبية - مثل رأسمالية «الشركاء الاجتماعيين» أصحاب المصلحة، حيث لا تركز الشركات بشكل حصري على مصالح حملة الأسهم، وفقا للتعريف الضيق لحملة الأسهم - قد أثبتت نجاحها في أن تكون حصنا منيعا ضد التطرف الموجود في الولايات المتحدة، حيث ارتفع ما يتقاضاه الرئيس التنفيذي إلى 300 مرة قدر راتب العامل العادي[33].

هناك، على أي حال، عوامل أخرى أسهمت في استشراء المنظور قصير الأجل - على سبيل المثال، نمو خيارات الأسهم(*) ضمن حزمة التعويضات المدفوعة للمسؤولين التنفيذيين. وبينما يدعي المسؤولون التنفيذيون للشركات أنها جزء مهم

(*) الخيارات بنحو عام هي أدوات مالية تمنح المالك الحق، ولكن ليس الإلزام، في شراء أو بيع أصل من الأصول بسعر معين يُعرف بسعر الإحراز أو سعر ممارسة الاختيار وبكمية محددة بحلول تاريخ معين. ويمنح خيار الأسهم (stock option) للعاملين بشركة ما موظفين معينين خيار شراء كمية معينة من أسهم الشركة بسعر محدد مسبقا وخلال فترة زمنية محددة. وعادة يكون السعر المحدد أقل من سعر تداول السهم في سوق الأوراق المالية بما يسمح بتحقيق ربح للموظف حامل السهم. ويُمنح الحق في خيار الأسهم لمدة زمنية محددة، كأن يُمنح المسؤول التنفيذي مثلا الحق في الحصول على 1000 سهم من أسهم الشركة مقسمة على خمسة أعوام، بحيث يكون من حقه استغلال خيار شراء أو عدم شراء أسهم عددها 200 سهم في كل عام. ومن الطبيعي أن المسؤول التنفيذي للشركة الذي يمنح خيار الأسهم سوف يكون حريصا بأي وجه على ارتفاع سعر تداول السهم في سوق الأوراق المالية لأنه يحقق ربحا على أسهمه في هذه الحالة. [المترجم]، انظر:

https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/finance/stock-option/
https://www.investopedia.com/terms/e/eso.asp

من نظام حوافزهم، هناك في الواقع علاقة ضئيلة بين ما يدفع وبين الأداء: فسهم شركة طيران سوف يرتفع، على سبيل المثال، حينما ينخفض سعر النفط. والأسهم بشكل عام ترتفع حينما تحدث انخفاضات في سعر الفائدة. ونمو خيارات الأسهم بدوره يرتبط بأوجه القصور في حوكمة الشركة وفي القواعد التي تحكم الشفافية والإفصاح[34]. لا يدرك العديد من المساهمين المدى الذي خفّضت فيه خيارات أسهم الرئيس التنفيذي قيمة ممتلكاتهم من الأسهم. ومرة أخرى هناك جدول أعمال غني ومهم لإصلاح «قواعد اللعبة»[35]. وإعادة كتابة تلك القواعد بطرق يمكن أن ينتج عنها التركيز على المدى الطويل سوف تؤدي إلى اقتصاد يحقق نموا أعلى وأكثر استقرارا.

(3) فصلُ 11 خارقٌ(*) من أجل الإفلاس

واحدة من السمات المعتادة للرأسمالية هي أن الشركات والعائلات قد تصبح مثقلة بالديون، وتكون في حاجة إلى بداية جديدة. وهذا هو السبب واقعيا وراء ضرورة أن يكون لدى كل اقتصاد حديث قانونٌ للإفلاس، أي إجراءٌ للنهوض بنحوٍ منظم وإعادة هيكلة الدين.

وحينما يكون هناك تدهور اقتصادي، على أي حال، مثل التدهور الذي ابتُليت به أوروبا خلال السنوات الأخيرة، ينتهي الأمر بعديد من الشركات والأفراد وهم مثقلون بالديون. وفي الولايات المتحدة هناك إجراء معجَّل للشركات لإعلان الإفلاس، حيث تخفَّض الديون بسرعة، وبذلك تستطيع الشركة الاستمرار في الإنتاج ولا تُفقَد الوظائف. ويسمى هذا بالفصل الحادي عشر Chapter 11 من قانون الإفلاس. وحينما يعلن كثير من المشروعات والعائلات الإفلاس في الوقت نفسه، يصبح حتى من المهم أكثر أن تكون هناك عملية مستعجلة - فصلُ 11 خارقٌ من أجل الإفلاس. لأنه في غياب مثل هذه العملية المستعجلة، يمكن أن يكون هناك شلل اقتصادي. ويعد الوجود الفوري لمثل هذا الفصل الـ 11 الخارق من أجل الإفلاس مهما بنحو خاص للدول المأزومة[36].

(*) جاءت هذه الصياغة ترجمة للعنوان: A Super-Chapter 11 For Bankruptcy، وقد ارتأينا إدراج الأصل نظرا إلى غرابة الصياغة على رغم صحتها. [المحرر].

(4) الحفز على الاستثمارات البيئية

منطقة اليورو التي تعمل بنجاح عليها ألا تمتلك معدل نمو عاليا بل مستداما أيضا، ولا تنطوي الاستدامة على الاستدامة الاقتصادية فقط بل الاستدامة البيئية كذلك. وبمجرد أن يدرك المرء الاستثمارات الهائلة المطلوبة لتعديل وتحديث الاقتصاد من أجل التغير المناخي، سيرى المرء على الفور مدى حماقة أي دعاوى بوجود «تخمة مدخرات». ولكن، وكما رأينا، سيكون من الصعب حفز الشركات على إقامة «استثمارات خضراء» لو لم يكن هناك سعر للكربون، أي لو لم يُجبَر هؤلاء الذين يلوثون الهواء على دفع عواقب تلويثهم. ولهذا السبب من المهم وجود سعر مرتفع للكربون على المستوى الأوروبي[37].

الإصلاح الهيكلي السابع: التزام بالرخاء المشترك

تعد الزيادة في عدم المساواة واحدة من المشكلات المركزية التي تواجه العالم المتقدم اليوم. وكما ذكرنا، يؤثر عدم المساواة في أداء الاقتصاد بطرق عدة. ولكن إطار منطقة اليورو يضع حدا على ما يمكن عمله لمعالجة هذا الوضع.

حرية انتقال رأس المال والسلع من دون تنسيق ضريبي يمكن ألا تؤدي إلى عدم الكفاءة في تخصيص رأس المال فقط، بل أيضا يمكن أن تقلل من احتمالات إعادة توزيع الدخل الضريبية، مما يؤدي إلى مستويات مرتفعة من عدم المساواة بعد الضريبة والتحويلات وفي بعض الحالات، حتى عدم مساواة في الدخل السوقي. ويمكن للمنافسة ما بين الأقاليم أن تكون صحية، ولكن يمكن أن يكون هناك أيضا سباق نحو القاع. حيث يذهب رأس المال إلى الإقليم الذي يفرض أقل معدل ضريبي على رأس المال، لا للإقليم الذي تكون إنتاجيته الحدية هي الأعلى. وللتنافس يجب على الأقاليم الأخرى أن تخفّض من الضرائب التي تفرضها على رأس المال. وبذلك يضيق مدى إعادة توزيع الدخل الضريبية. (تنطبق الحجة نفسها على العمل الماهر).

ولم يؤدِ هيكل منطقة اليورو إلى مزيد من الأموال (بعد الضرائب) عند القمة فقط، ولكن أيضا لأعداد أكبر من البشر القابعين في الفقر عند القاع. وكما توضح الأزمة في إسبانيا والبرتغال، وفي كل مكان آخر، فإن الفقراء هم أكثر من يعانون عدم الاستقرار[38]. علاوةً على هذا تعد البطالة المرتفعة من العوامل الرئيسة التي تسهم

في زيادة عدم المساواة، مثل تلك البطالة التي نشأت في كل البلدان المأزومة. وهكذا أسهم فشل منطقة اليورو في خلق إطار حقيقي للاستقرار في زيادة عدم المساواة.

ويجب على الاتحاد الأوروبي (وهذا التحليل يتجاوز بهذا منطقة اليورو) تبنِّي مجموعتين إضافيتين من السياسات: أولا: الاتحاد الأوروبي في حاجة إلى أن يحد من السباق نحو القاع، أي يحد من هذا النمط من التنافس الضريبي الذي يعمل بنحو جيد للغاية في مصلحة حفنة قليلة من البلدان مثل لوكسمبورغ، ولكن على حساب الآخرين. وهذا مثال حقيقي على الخارجيات - حيث يفرض إجراء من قبل بلد واحد أضرارا على الآخرين. ومع ذلك فشلت أوروبا في اتخاذ الإجراء المناسب، ويرجع هذا جزئيا إلى أن كثيرين في أوروبا متيمون بفكرة الضرائب المنخفضة والدولة الصغيرة، ومثل هذا النمط من التسابق نحو القاع يلائمهم بنحو جيد.

ثانيا: مع وضع سهولة الانتقال في أرجاء الاتحاد الأوروبي في الاعتبار، يجب أن تقع المسؤولية الرئيسة في إعادة توزيع الدخل على مستوى الاتحاد الأوروبي[39]. ويجب على الاتحاد الأوروبي أن يتبع الولايات المتحدة في فرض ضرائب بناء على المواطنة، حيثما كان الأفراد من أبناء البلد أو مقيمين. ويجب فرض ضريبة على المستوى الأوروبي على جميع الدخول التي تتخطى مستوى معينا، فلنقل 250 ألف يورو، عند معدل معتدل يبلغ 15 في المائة مثلا. ويمكن للأموال أن تستخدم في جهود معينة، مثل إعادة توطين المهاجرين أو المساعدات الأجنبية. وربما يعمل هذا على خلق تكامل سياسي في أوروبا أكثر بكثير مقارنة باليورو ذاته.

وجدول أعمال حقيقي للنمو والاستقرار يتفاعل بقوة مع العناصر الأخرى في جدول أعمال الإصلاح: فالرخاء الوحيد المستدام هو الرخاء المشترك.

الإصلاحات في «سياسة الأزمة»

تعد هذه الإصلاحات الهيكلية ضرورية من أجل بقاء ونمو منطقة اليورو في الأجل الطويل. ولكنها لن تكون كافية. وحتى مع هيكل لمنطقة اليورو جيد التصميم، سوف تكون هناك صدمات تؤدي إلى الركود في بعض بلدان المنطقة. وينبغي أن يكون قد بات واضحا من الفصول السابقة أن كيفية استجابة أوروبا كانت تضاعف تقليديا من حالات التدهور الاقتصادي عوضا عن أن تعيد البلدانَ

التي ضربتها الأزمة بسرعة إلى التشغيل الكامل. فالسياسات البائسة تؤدي إلى نتائج بائسة. وأصبح من المحتم وجود مجموعة من الإصلاحات في السياسات للبلدان المأزومة. ولكن، وكما ذكرنا سابقا، حتى أفضل السياسات لن تعمل بنجاح ما لم تصاحبها (أو تسبقها) الإصلاحات الهيكلية التي وضحتها.

أهمية حرية التصرف والمرونة

هناك جانبان مهمان لإطار السياسة التي ذكرتُها باختصار من قبل. فقد شددت ألمانيا على أهمية الامتثال للقواعد. وبالطبع يؤدي الامتثال للقواعد الخاطئة إلى كارثة - فالقواعد الخاطئة داخل منطقة اليورو أدت إلى ضعف أدائها الاقتصادي.

ولكن من الصعب تصميم مجموعة من القواعد تناسب كل البلدان، في جميع الظروف. الواقع أننا في حاجة إلى الاعتراف بمحدودية وقصور معرفتنا. وحتى لو أن لدينا إطارا للسياسة كان مثاليا للاقتصاد في العام 1990م، ربما لن يكون هذا الإطار ملائما في العام 2016م(*).

وفي استجابتهم لأزمة اليورو، مارس أطراف الترويكا في الواقع قدرا كبيرا من حرية التقدير والتصرف، ولكن كانت اختياراتهم خاطئة بنحو متكرر، بل متكرر جدا، في عديد من المناطق المهمة جدا. فعند الوقت الذي فرضوا فيه برامجهم، كانوا يمتلكون ثقة هائلة: فقد بدا أنهم يعتقدون أنهم يعرفون بنحو دقيق الآثار المترتبة على كل سياسة. وبعد ذلك، أقر صندوق النقد الدولي في أحيان كثيرة بالأخطاء، ولكن الأطراف الأخرى في الترويكا كانت أقل صراحة.

ولو كان على منطقة اليورو العمل بنجاح، فعليها إدراك الاختلافات الكبيرة بين البلدان، وعلى أطر السياسة أن تكون مرنة بما يكفي لاستيعاب هذه الاختلافات. ويجب أن تكون هناك قدرة أكبر على التواؤم مع الاختلافات في الظروف والمعتقدات الاقتصادية[40].

فبعض البلدان، على سبيل المثال، تلتزم بالمساواة أكثر من بعضها الآخر. وبعضها أكثر قلقا من الآثار الناجمة عن البطالة من بعضها الآخر. وحتى داخل الولايات المتحدة، لكل ولاية حرية تقدير وتصرف واسعة في اتباع سياسات مختلفة. وقد

(*) سنة صدور الطبعة الأولى من الأصل الأجنبي لهذا الكتاب [المحرر].

فُهمت المبادئ الرئيسة: يجب إبقاء تلك المجالات التي لا تؤدي إلى آثار خارجية في الدول الأخرى لكل بلد بنحو منفرد. (في بعض الأحيان يشار إلى هذا المبدأ داخل الاتحاد الأوروبي باعتباره لامركزية). وبعض أوجه التنسيق ربما تكون لها منافع اقتصادية بسيطة، ولكن تظل هناك تكلفة اجتماعية لتخفيض الدرجة الخاصة بحرية التقدير والتصرف للبلد. والوصول إلى نقطة التوازن السليمة بين هذا وذاك أمر صعب. ولكن على الأقل في بعض المناطق، كانت البرامج التي فُرضت على البلدان المأزومة قد خفّضت بنحو مفرط من سيادتها الاقتصادية، مع تبرير ضئيل لذلك من جهة تخفيض آثار الخارجيات الضارة.

وفيما يلي، سأناقش تغييرين ضروريين في أطر السياسة التي تتعامل مع البلدان المأزومة.

إصلاح سياسة الأزمة الأول: من التقشف إلى النمو

أدرك القادة الأوروبيون أن مشكلات أوروبا لن تُحل من دون النمو. ولكنهم فشلوا في تفسير كيف يمكن للنمو أن يتحقق مع التقشف. وبدلا من ذلك أكدوا أن المطلوب هو استعادة الثقة. لكن التقشف لن يجلب النمو ولا الثقة. وسجل أوروبا المؤسف في السياسات الفاشلة - بعد محاولات متكررة في صياغة حلول ترقيعية للمشكلات الاقتصادية التي شُخّصت خطأ - قد قوض الثقة[41].

والإصلاحات في هيكل منطقة اليورو التي وضحتها آنفا - والتي تتضمن تبادلية الديون، والاتحاد المصرفي، وصندوق التضامن من أجل التثبيت والاستقرار - سوف تقدم مساحة للعودة إلى النمو: إذ يمكن أن يكون هناك تعزيز متبادل للتوسع في إنفاق الحكومة، فلنقل، الاستثمارات العامة المعززة للنمو. ويمكن لهذا أن يترافق مع مساعدة الحكومة على إقراض القطاع الخاص الذي يهدف إلى دعم الاستثمارات الخاصة.

وهناك جانبان إضافيان لهذا الإصلاح في السياسة[42].

(1) إدراك حدود السياسة النقدية: الاستخدام المتناغم للسياسة المالية

اعتمدت أوروبا، مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة، على السياسة النقدية في استجابتها للأزمات الاقتصادية الأخيرة. بل وقد كان هناك أكثر من الاعتماد على السياسة النقدية، في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، إذ كان هناك تقشف.

والسياسة النقدية لا يمكنها ببساطة ملء الفراغ. وقد نتج عن الاعتماد على السياسة النقدية مزيد من عدم المساواة: فقد كان الأثرياء هم الفائزين الكبار، الذين يمتلكون الأسهم وغيرها من الأصول التي زادت قيمتها نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة وسياسة التيسير الكمي، وكان أكبر الخاسرين هم المسنين، الذين وضعوا أموالهم في السندات الحكومية، فقط لرؤية أن معدلات الفائدة المتولدة تختفي تقريبا. وفي أوروبا والولايات المتحدة، كان هناك نمو متدنٍ، جمود في النشاط الاقتصادي، وبداية ما كنت قد تنبأت به في كتابي السقوط الحر Freefall بأنه سوف يكون «التوعك العظيم» Great Malaise، وما يُطلق عليه الآن أيضا من قبل صندوق النقد الدولي «التدني الجديد» New Mediocre.

والحقيقة أن الاعتماد على السياسة النقدية يُعَد بمنزلة وضع الاقتصاد على طريق مشكلات مستقبلية. لأن قناة الائتمان لم تُثبَّت، فكثير جدا من السيولة التي كانت قد خُلقت ذهبت لخلق فقاعات، لتهدد بذلك الاستقرار الاقتصادي مستقبلا. فبالنسبة إلى الشركات التي كان يمكنها الوصول إلى رأس المال بأسعار فائدة منخفضة، وعلى الرغم من أن الأجور كانت قد شهدت جمودا، كانت تكلفة رأس المال في بعض الحالات قد انخفضت حتى أكثر من الجمود في الأجور، وهو ما حفّز هذه الشركات على استخدام تقنيات أكثر كثافة في رأس المال في الإنتاج، وهو ما يسهم، على الأجل الطويل، في البطالة.

(2) إدراك مبدأ مضاعف الميزانية المتوازنة

حتى مع القيود التي فُرضت على حجم العجز، يمكن للحكومة أن تحفّز الاقتصاد: فالزيادات في الإنفاق المتناظرة مع زيادات في الضرائب تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لأن الأثر المحفز للإنفاق أكبر من الأثر الانكماشي (لكمية مناظرة من) الضرائب. ولو اختِيرت مجالات الإنفاق والضرائب بعناية - فلنقل، مدفوعات رعاية اجتماعية للفقراء وفُرضت ضرائب مواريث على الأغنياء - حينها يمكن للمضاعف أن يكون كبيرا، أي أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي يمكنها أن تكون أضعاف الزيادة في الإنفاق. وربما يمكن للاستثمارات العامة في البنية التحتية والتكنولوجيا زيادة العائدات على الاستثمارات الخاصة، وبهذا تعمل على تحفيزها.

وفي الواقع، هناك بعض الضرائب، مثل الضرائب على التلوث، التي يمكنها أن تحفّز الاقتصاد حتى وهي تحسّن من الرفاهية المجتمعية بتحسينها البيئة: ضريبة على انبعاثات الكربون، على سبيل المثال، سوف تحفّز على إنفاق المال على الاستثمارات التي تقلل الانبعاث. والضرائب الأخرى، مثل تلك التي تُفرض على السيارة الفاخرة (التي تُستورد كلها في بلد مثل اليونان) تحسن من وضع الحساب الجاري للبلد بعدم تشجيعها مثل هذه الواردات، وتحسّن من توزيع الدخل - حيث إن الضرائب المفروضة على هذه السلع يدفعها الأغنياء فقط، كما يمكنها أن تحفّز التشغيل المحلي، حيث إنها تشجع على تحويل الإنفاق من هذه السلع المستوردة إلى سلع أخرى، بعضها ينتج في البلد نفسه.

لسوء الحظ، كما ذكرنا في الفصل السابع، كان جدول الأعمال المُخفَى (وفي بعض الأحيان، ليس مُخفًى إلى هذا الحد) لمعظم النيوليبرالية هو ببساطة تخفيض حجم الحكومة.

إصلاح سياسة الأزمة الثاني: نحو إعادة هيكلة الديون

بالنسبة إلى معظم اقتصادات منطقة اليورو، ستكون هذه الإصلاحات كافية للوقت الحاضر. ولكن ربما يكون هناك البعض (مثل اليونان) حيث كان لتراكم الأخطاء الماضية - سواء تلك الأخطاء التي اقترفها البلد نفسه أو تلك التي فرضت عليه - أثرها في إملاء الحاجة إلى مزيد من الإصلاحات.

يُمثل الدين المرتفع قبضة خانقة لنمو البلد. ففي الماضي كانت هناك ثلاث سبل يمكن للبلد أن تتعامل بها مع ارتفاع معدلات الديون للناتج المحلي الإجمالي. فعديد من البلدان انخرطت في التضخم، وبذلك تنخفض القيمة الحقيقية للديون. وهذا يكون فعالا بنحو خاص لو كانت الديون طويلة الأجل. والسبيل الثانية هي نمو الاقتصاد: فلو ارتفع الناتج المحلي الإجمالي، تنخفض نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتصبح الديون غير مهمة نسبيا.

ولكن كما رأينا، كانت منطقة اليورو قد أخرجت هاتين الاستراتيجيتين خارج صندوق الأدوات التي يمكن استخدامها. فالبنك المركزي الأوروبي لن يسمح بالتضخم، ولن تسمح الترويكا للحكومات المدينة بالإنفاق للاستثمار في مستقبل بلدانها.

(الواقع، كما سبق أن رأينا، أن برامج التقشف قللت من الناتج المحلي الإجمالي، وعملت بهذا على أن تكون مستويات الديون القائمة أقل استدامة - وهو ما يفسر أن معدلات الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت أسوأ بنحو مستمر الآن عما كانت عليه عند بداية الأزمة)[43]. ويترك هذا فقط البديل الثالث، إعادة هيكلة الديون. وتُعَد إعادة هيكلة الديون جزءا أساسيا في الرأسمالية. كما ذكرنا سابقا، عادةً ما يكون للبلد قانون للإفلاس يعمل على تسهيل إعادة هيكلة الديون بطريقة مُرتبة. وبعد انفجار أزمة الأرجنتين كانت هناك دعاوى لخلق آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية، وكان من بين الخطايا العديدة للرئيس جورج بوش الابن استخدام الفيتو ضد هذه المبادرة. وفي السنوات اللاحقة، حينما لم تكن هناك أزمة ديون سيادية، كان هناك اهتمام ضئيل بهذه القضية[44].

لو كانت بعض البلدان في حاجة إلى إعادة الهيكلة لتعزيز النمو، فينبغي عمل ذلك بسرعة وبعمق. فمن المهم أن تكون عملية خفض الديون عميقة، وإلا فعدم اليقين والشكوك المتبقية في احتمال الاضطلاع بعملية إعادة هيكلة أخرى سوف تلقي بظلالها على الانتعاش الاقتصادي. وعلى المنوال نفسه، وكما ذكرنا آنفا، ربما تكون التكلفة على الاقتصادات التي تعيد الهيكلة أقل مما يفترض عادة على نطاق واسع، ويمكن أن تكون الفوائد كبيرة. وتبين كل من النظرية والممارسة أن البلدان التي تضطلع بمثل هذه العمليات من إعادة الهيكلة يمكنها فيما بعد استعادة قدرتها على الوصول إلى أسواق المال العالمية، وفي كثير من الأحيان يتحقق ذلك بسرعة[45]، ولكن حتى إن صار على البلدان الاعتماد على نفسها مستقبلا، بدلا من اللجوء إلى الأجانب من أجل الحصول على التمويل، فأي نتائج سلبية سوف تكون أقل من الفوائد التي تتلقاها من إعادة الهيكلة الفورية للديون. ففي وسع إعادة هيكلة عميقة للديون توفير مزيد من الفضاء المالي للسياسات التوسعية، مادامت الحكومة ليس لديها عجز أولي(*). فالأموال التي كانت ستذهب إلى الخارج لخدمة الديون سوف تبقى بعد عملية إعادة الهيكلة داخل الوطن.

(*) العجز الأولي هو العجز الذي تسجله الميزانية العامة للبلد قبل احتساب فوائد خدمة الدين العام. [المترجم].

وقد بيّنت الأرجنتين أيضا أن هناك حياة بعد الديون وأن هناك فوائد كبيرة من إصلاح الترتيبات النقدية. ومع هذه التغييرات، استطاعت الأرجنتين الهروب من مصيدة موت استمرت على مدار سنة، حيث ارتفعت البطالة بنحو صاروخي لتبلغ 22.5 في المائة في العام 2002م - وهي المستويات التي تسجلها اليونان حاليا - وبعد التغييرات، حققت الأرجنتين نموا اقتصاديا بمعدل 8.7 في المائة من العام 2003 إلى العام 2007 حتى وقعت الأزمة المالية العالمية، كما انخفضت معدلات البطالة في الأرجنتين إلى ما يقدر بنحو 6.5 في المائة في العام 2015.

بسبب عدم اليقين بشأن النمو في المستقبل، وبالتالي ما إذا كان مستوى معين من الديون هو مستمرا حقيقةً؛ فالسندات المرتبطة بمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي - والتي تدفع أكثر إذا ما كان أداء البلد أفضل - يمكن أن تكون مفيدة في إعادة هيكلة الديون. وتمثل مثل هذه السندات شكلا فعالا من أشكال تقاسم المخاطر بين البلد ودائنيها. ويمكن التفكير فيها، على المستوى السيادي، باعتبارها مكافِئة لتحويل الديون إلى أسهم على مستوى الشركة[46]. ولهذه السندات ميزة إضافية: إذ إنها تحقق المواءمة بين مصالح الدائنين والمدينين. ومع السندات المرتبطة بمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، تكون أحوال الدائنين لليونان أفضل إذا ما كانت أحوال اليونان أفضل. ووفقا للترتيبات الحالية تتحمل اليونان كل عواقب السياسات الخاطئة المفروضة عليها من الخارج. ومع السندات المرتبطة بمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، سوف يتوافر للدائنين مثل ألمانيا الحافز على التفكير مرتين في مثل هذه السياسات.

تعليقات ختامية

لقد أوجزتُ مجموعة من التغييرات في بنية وسياسات منطقة اليورو التي في مقدورها تمكين منطقة اليورو من العمل بنجاح، أي تحقيق الرخاء المشترك لهذه المنطقة. وبمعنى ما تُعَد هذه التغييرات تغييراتٍ معتدلة. فهي تقصر عن درجة التكامل والاندماج الاقتصادي والسياسي التي تميز الولايات المتحدة وغيرها من الهياكل الفدرالية التي تتشارك في عملة موحدة. ولكن ما هو مطلوب أكبر بكثير مما هو موجود اليوم.

لقد ركزتُ على الإصلاحات الاقتصادية التي سوف ينتج عنها التقارب بين البلدان الأوروبية وتخلق رخاء مشتركا. وهذه الإصلاحات ستبقي على الأقل باب الوعد

بالمزيد من التضامن بين البلدان الأوروبية مفتوحا، عوضا عن الانقسام الذي تميزت به السنوات الأخيرة. والمشروعات المشتركة بنحوٍ خاص - مثل مشروعات البنية التحتية التي تربط بين بلدان أوروبا معا وصناديق التضامن من أجل التثبيت والاستقرار - من المحتمل أن تحفز على التكامل والاندماج السياسي. ولكن هناك الكثير الذي ينبغي عمله[47]. وتدريس التاريخ في المدارس، على سبيل المثال، ينبغي توسيعه بحيث لا يتعلم الطلاب عن إرث الفتنة في أوروبا فقط، ولكن أيضا عن المعارك المشتركة للقارة من أجل إرساء حقوق الإنسان والديموقراطية.

وكان من المفترض أن يعمل اليورو لتهيئة المسرح للمزيد من التكامل السياسي. وفكر الكثيرون في أن ذلك سيسرع مثل هذا التكامل. واليوم، كما قد ذكرنا، نجد أن لليورو أثرا معاكسا تماما. وأشار البعض إلى أن أوروبا قد وضعت العربة أمام الحصان. من المحتمل أن يعمل التكامل السياسي الأقرب - مع التوافق العريض على ماهية السياسات الجيدة - أكثر على جعل نظام العملة الموحدة قابلا للحياة والنمو. هناك مجموعة من الإصلاحات السياسية، نوقشت على نطاق واسع داخل أوروبا، من شأنها العمل على تقوية الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو – ويكون ذلك في كثير من الأحيان، على أي حال، على حساب السياسيين الذين يهيمنون اليوم على الساحات الوطنية. وليس من المستغرب أن كثيرا من هذه الإصلاحات يقاومها السياسيون الذين يفضلون الأمن في كونهم «سمكة كبيرة في بحيرة صغيرة» على احتمال تأدية دور غير مؤكد في الاتحاد الأوروبي/منطقة اليورو الأكثر أهمية من الناحية السياسية. وببساطةٍ يُعَد من السذاجة الاعتقاد بأن التشارُك في عملة موحدة سوف يغير هذه الديناميات السياسية.

وربما ينظر البعض إلى لائحتي للإصلاحات، ويجادل بأنها بعيدة للغاية عن الحد الأدنى. وأنا أعتقد أن الإصلاحات التي تقصر عن جدول الأعمال الشامل هذا سوف تزيد بشكل كبير من الاحتمالات بأن اليورو سيفشل. وحتى لو استطاع البقاء، فسوف يبقى من دون أن يجلب الفوائد التي سبق الوعدُ بها. وقد أكدتُ مرارا أن اليورو ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لغايات أوسع. وحتى الآن لم يفشل اليورو فقط في إنجاز هذه الغايات الأوسع، بل كانت له آثار عكسية: نمو أضعف وانقسامات أكثر.

ومثل هذه الإصلاحات وما يماثلها تُعَد ضرورية لمنع التباين، وعدم الاستقرار، والجمود في النشاط الاقتصادي، والنمو في عدم المساواة، والزيادة في البطالة التي ميزت اليورو. والغرض من هذه الإصلاحات التعامل مع تبعات غياب مرونة أسعار الصرف ووجود سعر فائدة واحد سائد على امتداد إقليم متنوع، لجعل الأمر أكثر احتمالا أن يكون أداء منطقة اليورو جيدا على الرغم من القيود الملازمة للتكيف الذي تتبعه.

غياب آليات السوق العادية هذه يجعل الأمر الأكثر أهمية هو ألا يواجه نظام منطقة اليورو الاقتصادي المزيد من المعوقات، والمزيد من مصادر عدم الاستقرار و/أو الجمود في النشاط الاقتصادي.

إن المذاهب الفكرية والسياسات التي كانت شائعة منذ ربع قرن مضى تُعَد غير ملائمة للقرن الحادي والعشرين. والإصلاحات التي قُدمت في هذا الفصل مصممةٌ لتحرير منطقة اليورو من الميراث التاريخي المؤسف، ولمنحها المرونة الكافية للتعامل مع المشكلات الجديدة، ودمج أفكار جديدة في أثناء تطورها.

وقد أظهر البنك المركزي الأوروبي في ظل رئاسة دراغي مرونة أكثر مما اعتقد الكثيرون في كونه أمرا محتملا - وعمل بعض الأشياء الحاسمة التي يعتقد الكثيرون في ألمانيا أنها لا تدخل ضمن التفويض الممنوح للبنك. ومع ذلك يبقى البنك المركزي الأوروبي أكثر تقييدا بكثير، وأقل كثيرا في القدرة على التكيف مع الحقائق الاقتصادية اليوم مقارنة بنظام الاحتياط الفدرالي.

سيوافق الكثيرون في أوروبا على جدارة العديد، من الإصلاحات التي أوجزتُها، إن لم يكن معظمها. ولكن سوف يقولون: «أوروبا ديموقراطية والديموقراطيات تتحرك ببطء». وهكذا الحجة التي تُوضَع هي «كن صبورا». ولكن توقيت وتسلسل الإصلاحات أمر على درجة كبيرة من الأهمية، ويُعد هذا صحيحا بوجه خاص حينما يكون هناك عدم توافق بين التكامل الاقتصادي والسياسي. وعلاقة الدائن/المدين بين شمال وجنوب أوروبا علاقة هدامة ومخربة. وما لم تحدث الإصلاحات التي اقترحتُها (أو شيء ما آخر مماثل)، فما سيحدث هو فقط تعمُّق هذا التخريب. والضرر اللاحق سيكون من الصعب إلغاؤه.

الأسواق غير صبورة، ولن تنتظر حتى، ربما، تحدث إصلاحات إضافية. وحقيقةُ أنه ربما يكون هناك اتحاد مصرفي مع تأمين مشترك على الودائع في العام 2017 ليست

سببا لكيلا تُخرَج الأموال من بنك إسباني أو يوناني الآن. وقد كانت الدوامة الهابطة مكلفة بالفعل، وحتى لو تم وقف الهبوط، فالتعافي البطيء سيُخلّف خسائر. نمو أوروبا المحتمل في المستقبل خُفِّض نتيجة للأخطاء التي ارتُكبت اليوم. وهناك آثار مهمة متخلفة باقية: فالجيل الذي ينضم إلى قوة العمل اليوم لن يبني مهاراته، ولن يخلق من ثم رأس المال البشري الذي يجعل أبناء هذا الجيل أكثر إنتاجية في السنوات اللاحقة. ومصطلح «متخلفة» يشير ببساطة إلى عدم التماثل في الوقت وفي تكاليف التكيف: فالتخلص من الاختلالات التي خلقها اليورو في عدد محدود فقط من السنوات سوف يقتضي وقتا أطول بكثير من الوقت الذي استغرقه تكوينها، وتكلفة التخلص من هذه الاختلالات تُعَد أكبر بكثير من الفوائد التي تم تلقيها أثناء فترة تكونها. كما أنه، أيضا، بمجرد أن يترك رأس المال أو الشباب الموهوبون البلد، يصبح من العسير في الكثير من الأحيان إعادتهم إلى البلد مرة أخرى. والكثير من الجدال الاقتصادي يدور حول أي أوجه عدم التماثل تعد مهمة. على سبيل المثال، يقلق صقور التضخم من أنه بمجرد حدوث زيادات في معدل التضخم، فتخفيضه مرة أخرى مكلف، وفوائد فترة قصيرة من التضخم المرتفع (لو كانت هناك أي فوائد) تُعَد أقل بكثير من تكلفة تخفيضه. والبرهان هو أن أوجه عدم التماثل التي نركز عليها تُعَد أكثر أهمية بكثير.

ومما قد رأيته، على أي حال، هناك احتمال ضئيل لتحقيق تقدم كافٍ في إجراء الإصلاحات العميقة في هيكل منطقة اليورو بالسرعة الكافية[48]. والتأخير مكلف بطريقة أخرى: فبينما تتصارع أوروبا مع منطقة اليورو المعيبة، والتي جلبت المتاعب الاقتصادية التي أوضحتُها، نشبت أزمات أخرى - أبرزها، التهديد بتفكك الدولة-الأمة في إسبانيا، والتهديد بمغادرة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي، وهجمة المهاجرين، وخاصة نتيجة للنزاع السوري. وأزمة اليورو المستمرة والنزاع حول كيف يمكن إدارتها يجعل من الصعب أكثر تطويرَ سياسات متوافق عليها في أي من هذه المجالات، وهو توافق سيكون صعبا بشكل غير عادي على أي حال.

وهذا هو السبب وراء عدِّ أوروبا في حاجة بنحوٍ عاجل إلى بدء التفكير في بدائل لترتيب العملة الموحدة، وهي البدائل التي سأوجزها في الفصلين المقبلين. وربما بإقدام الأوروبيين على عمل ذلك يزيد تصميمهم على القيام بكل ما يلزم لخلق منطقة يورو تعمل بنجاح.

10

هل يمكن أن يكون هناك طلاق ودي؟

«في عملية طلاق ودي مُدارة بطريقة جيدة وبنحو معقول، يمكن أن يكون أداء اليونان أفضل كثيرا من أدائها في ظل البرامج الحالية المفروضة عليها من الترويكا»

قدم الفصل السابق جدول أعمال يهدف إلى جعل منطقة اليورو تعمل بنجاح، وأعتقد أن تنفيذ الإصلاحات المقترحة فيه هو أفضل مسار. وعلى أي حال، وبينما أعتقد أنها قابلة للتنفيذ إلى حد بعيد، فهناك أكثر من مجرد احتمالية قليلة أنه لن تُنفَّذ هذه الإصلاحات. وفي هذه الحالة هناك ثلاثة بدائل فقط: الأول هو الاستراتيجية الحالية القائمة على الارتجال والتخبط، وبعبارة أخرى: عمل الحد الأدنى من أجل إبقاء أعضاء منطقة اليورو معا، ولكن ليس بما يكفي لاستعادة الازدهار. والبديل الثاني هو خلق «يورو مرن»، وهو ما سوف نوضحه في الفصل المقبل. والخيار الثالث هو الطلاق الذي يجب على أوروبا السعي من أجل أن يكون طلاقا وديا قدر الإمكان[1].

في هذا الفصل سوف نناقش الشكل الذي قد يكون عليه الانفصال الودي، ليس بالضرورة التحول إلى 19 عملة مختلفة، كما كان الوضع قبل منطقة اليورو، ولكن التحول على الأقل إلى عدد محدود من العملات (عُملتين أو ثلاث) في تجمعات عملة مختلفة. والرسالة المحورية لهذا الفصل بسيطة: الطلاق الودي أمر ممكن. وفي الواقع سوف تعمل أيضا بعض الابتكارات المؤسسية التي من شأنها تسهيل هذا الطلاق، مستفيدة من تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين، في الوقت المناسب على تحسين الأداء العام للاقتصاد[2]. ولتوضيح الحجة بأن هذا الطلاق يمكن أن يحدث من دون تكلفة مرتفعة سواء للبلد الذي يترك المنطقة أو لبقية منطقة اليورو، فالتحليل يوضح ذلك بالنظر في حالة اليونان، ولكن سوف ينطبق أي تحليل مماثل على أي بلد آخر يفكر في مغادرة منطقة اليورو. هل مغادرة اليونان – غريكست Grexit - ممكنة من دون تدمير الاقتصاد اليوناني؟ أو هل هي ممكنة من دون أن تفرض تكلفة مرتفعة على بقية منطقة اليورو؟ لو كانت اليونان قادرة على إدارة مغادرتها لمنطقة اليورو فبكل تأكيد يمكن ذلك للبلدان التي يعد وضعها أفضل بكثير. وسوف تكون هناك، بالطبع، تكلفة. فالترتيبات النقدية مهمة، ومغادرة منطقة اليورو تغيير كبير. ولكن هناك تكلفة ضخمة في استراتيجية الارتجال والتخبط الحالية، كما وُضِّح ذلك في الفصل الثالث. وبالنسبة إلى منطقة اليورو، بكاملها، فقد حسبنا أن هذه التكلفة تصل إلى عدة تريليونات من الدولارات. وبالنسبة إلى اليونان التي تعد في حالة كساد من دون نهاية فخسائر اليوم تعطي مجرد لمحة عن خسائر المستقبل. والحساب الرشيد ينبغي أن يضع هذه التكاليف المعروفة والمستمرة في مقابل مخاطر الطلاق. فعلى الأقل مع الطلاق، حتى لو كانت هناك بداية صعبة للحياة الجديدة، هناك جانب إيجابي محتمل يتمثل في نهاية الكساد وبداية النمو الحقيقي[3]. ويقترح هذا الفصل أنه في عملية طلاق ودي مدارة بطريقة جيدة وبنحوٍ معقول يمكن أن يكون أداء اليونان أفضل كثيرا من أدائها في ظل البرامج الحالية المفروضة عليها من الترويكا[4].

هناك، بالطبع، أبعاد سياسية تتجاهلها الحسابات الاقتصادية. وهذه الأبعاد السياسية متعددة الأوجه. وسوف يعمل الطلاق على استعادة الكرامة للشعب اليوناني الذي أُسيئت معاملته من قِبل ألمانيا والترويكا، وسوف يستعيد الديموقراطية. كان قبول تسيبراس بمطالب الترويكا، بعد أن صوّت 62 في المائة من

المقترعين في الاستفتاء ضد برنامج التقشف، قد أزال كل شك بأن سيادة اليونان الاقتصادية قد صودرت.

وسوف يشرح القسم النهائي من هذا الفصل أنه لو كان هناك إفلاس محدود في منطقة اليورو فالأكثر منطقية هو أن تغادر ألمانيا، بدلا من البلدان التي تقع على المحيط. وسوف نخلص إلى بعض الملاحظات حول لماذا يُعد أمرا مهما جدا أن يكون لدينا طلاق ودي.

كيف يمكن أن تترك اليورو وتزدهر؟

هناك عدة صعوبات في إدارة عملية الخروج: إدارة العجز المالي، وعجز الحساب الجاري، والديون، وخلق وصيانة نظام مصرفي مستقر، مع عرض مستقر للائتمان لتمويل الاستثمارات الجديدة، وخلق نظام جديد للمعاملات المالية.

لقد سلطت الأزمة المالية العالمية في العام 2008 وما تلاها من مناقشات بشأن إصلاحات القطاع المالي الضوءَ على إخفاقات الأسواق المالية، والعواقب الوخيمة لهذه الإخفاقات على النظام الاقتصادي. وتتضمن هذه العواقب التقلبات المفرطة في خلق الائتمان، مع سوء تخصيص لرأس المال وإدارة سيئة للمخاطر، وتوجيه مزيد من الائتمان لشراء الأصول الثابتة بدلا من خلق أصول منتجة، وتدفقات مفرطة ومتقلبة عبر الحدود لرأس المال قصير الأجل، وهو ما أدى إلى تقلب في أسعار الصرف وتدفقات التجارة، وإلى رسوم مغالًى فيها لإدارة ميكانيزمات المدفوعات وطائفة متنوعة من الممارسات الاجتماعية غير المنتجة، من التلاعب في السوق إلى التداول من الداخل(*) إلى الإقراض المجحف. ولقد أوضحت العواقب على الاقتصاد الكلي، حيث أدت تدفقات الائتمان غير الصائبة على بلدان المحيط إلى خلق اختلالات مازالت أوروبا تعاني بسببها حتى الآن.

(*) «التداول من الداخل» (insider trading) هو بيع أو شراء ورقة مالية بواسطة شخص لديه مدخل لمعلومات مادية غير معلنة عن هذه الورقة. ويمكن أن يكون التداول قانونيا أو غير قانوني اعتمادا على متى نفّذ الشخص عملية التداول. وتكون عملية التداول من الداخل غير قانونية حينما تكون المعلومات المادية مازالت غير معلنة. وتحدث عملية التداول من الداخل القانونية حينما يشتري المديرون في إحدى الشركات أو يبيعون الأسهم، لكنهم يكشفون عن تعاملاتهم بشكل قانوني. [المترجم]. انظر:
https://www.investopedia.com/terms/i/insidertrading.asp

والاتحاد النقدي هو عن النقود، وبشكل أكثر عمومية، عن النظام المالي للبلد. وكان الخلل في النظام المالي لمنطقة اليورو هو الذي أدى إلى الأزمة، وكانت استعادة الاستقرار المالي هي ما ركز عليه البنك المركزي الأوروبي والترويكا، مع التفات ضئيل على ما يبدو إلى عواقب ذلك على حياة البشر المتضررين. وبمجرد مغادرة اليونان، مثلا، لنظام نقدي/مالي فاشل، يصبح السؤال الملائم هو: ما الذي ستستبدله به؟ والافتراض العادي هو أن اليونان سوف تعود مرة أخرى إلى عملتها الدراخمة، مع كل المشكلات المتعلقة بذلك. وهؤلاء الذين يصورون هذا البديل يتجاهلون عادة أنه، فلنقلْ، خلال العقدين الأخيرين من عمر الدراخمة، نمت اليونان بشكل أسرع بكثير ومع معدل بطالة منخفض مقارنة بما يقرب من عقدين مضيا على دخولها منطقة اليورو.

ولكن الكثير كان قد حدث في العقود الأربعة الماضية. فالتكنولوجيا الحديثة تمدنا بأساسيات لنظام مالي جديد. واليونان ليست في حاجة إلى الذهاب إلى الماضي. إذ يمكنها خلق النظام المالي الخاص بالمستقبل - وهو نوع النظام المالي الذي حالت بيننا وبين تأسيسه مصالح خاصة داخل القطاع المالي، تريد أن تحافظ على الريوع الضخمة التي تحتجزها لنفسها. وتوضح الأقسام اللاحقة باختصارٍ العناصر الرئيسة لمثل هذا النظام - «وسيطا للتبادل» منخفض التكلفة لتسهيل إجراء المعاملات، ونظاما لخلق الائتمان يركز على الاقتصاد الحقيقي، ويدار بطريقة تفضي إلى استقرار الاقتصاد الكلي أكثر من النظام الحالي.

تأسيس نظام للمعاملات المالية يناسب القرن الحادي والعشرين

يخدم نظامنا المصرفي والنقدي أغراضا متعددة. وواحد من هذه الأغراض هو أداؤه دور الوسيط في التبادل. وقد غيّر العالم مرات عديدة وسيطَ التبادل السائد. فقد استُخدِم الذهب ذات مرة، ثم، على الأقل في الولايات المتحدة، كان هناك انتقال لقاعدة المعدن المزدوج، حيث استُخدِم الذهب والفضة، وأخيرا انتقلنا إلى ورق النقد (أو النقود «الورقية»). وعلى مدار سنوات عديدة كان قد أُدرِك أن الانتقال إلى النقود الإلكترونية سوف يكون أكثر كفاءة، وبعيدا عن العملة. وربما يقدم خروج اليونان (غريكست) فرصة لعمل ذلك، وبطريقة يمكنها تسهيل خروج اليونان وتقوية الاقتصاد اليوناني. وقد أخذ خبراء متعددون في اعتبارهم خروج اليونان من منطقة اليورو، فقد

ظهرت مقالات في الصحف بشأن الأمور اللوجستية وما إذا كان من الممكن لليونان الحصول على عملات مطبوعة كافية، وكيف سيُدار التحول إلى الدراخمة، والتعامل مع تحويل الحسابات المصرفية، وتصميم، وطباعة، وتقديم ورقة نقدية جديدة، وكيف يمكن إضفاء قيمة على العملة الجديدة. ولن تستطيع اليونان طباعة النقود قبل تركها منطقةَ اليورو، ولم يكن واضحا ما الذي سيحدث خلال الفترة الانتقالية[5].

والأشخاص الذين يسألون مثل هذه الأسئلة من الواضح أنهم لم يلاحظوا ما حدث لميكانيزم مدفوعاتنا، أي الطريقة التي نسوي بها معاملاتنا بعضنا مع بعض. العملة، هذه القطع المضحكة من الأوراق، وعليها وجوه لأشخاص مشهورين أو مبان، هي مجرد بقايا، تماما مثلما كان الذهب والفضة ذات مرة الجزء الرئيس في ميكانيزم المدفوعات، ولكن لم يعودا كذلك. ونحن لدينا الآن ميكانيزم للدفع الإلكتروني أكثر كفاءة، وفي معظم أنحاء العالم يمكن حتى أن يكون لدينا ميكانيزم أكثر كفاءة لو انتُزِع من أيدي النظام المالي الاحتكاري. فالتحويلات الإلكترونية رخيصة بشكل غير عادي، ولكن البنوك وشركات بطاقات الائتمان تتقاضى رسوما باهظة، وتحصد أرباحا احتكارية نتيجة لذلك[6].

وتعد النقود الإلكترونية مريحة أكثر للأشخاص على كل من جانبي المعاملة، وهذا يفسر كونها أصبحت الشكل السائد للمدفوعات. فهي توفر تكلفة طباعة النقود، وهي التكلفة التي ارتفعت نتيجة ازدياد تعقّد طرق تزييفها. كما أن للنقود الإلكترونية ميزة إضافية - خصوصا في بلدان مثل اليونان حيث تسود المشروعات الصغيرة - أنها تُحجم إلى حد بعيد من مدى التجنب الضريبي[7].

ويمكن أن يُتخلى مع النقود الإلكترونية عن اليورو، من حيث المبدأ، بنحو سلس، وذلك بافتراض أن هناك تعاونا مع السلطات الأوروبية الأخرى. وعند خروج اليونان سيظهر إلى الوجود على الفور اليورو اليوناني. وسوف تكون النقود داخل النظام المصرفي اليوناني. وفي حقيقة الأمر سوف تكون هذه النقود «محبوسة». ولكن يمكن لأي شخص أن يحول الأموال من حسابه المصرفي إلى حساب أي شخص آخر. وبهذا يكون كل فرد لديه، في واقع الأمر، استخدام تام تقريبا لكل أمواله[8]. واليورو اليوناني سوف يكون مماثلا تماما لأي عملة أخرى، مع قيمة محددة جيدا قياسا إلى اليورو المعتاد.

معظم الأفراد اليوم لديهم حسابات مصرفية، ربما باستثناء الفقراء جدا فقط الذين يبقون «غير متعاملين مع البنوك»، وفي الأعوام الأخيرة بذلت الحكومات والمنظمات غير الحكومية، مثل «مؤسسة غيتس» Gates Foundation، جهودا هائلة من أجل تحويل غير المتعاملين مع البنوك إلى متعاملين معها. إذ بوسع الحكومة فتح حسابات مصرفية جديدة بسرعة للقلة من الأفراد الذين مازالوا خارج دائرة التعامل مع البنوك. وتُحوَّل الآن، في أغلب البلدان، مدفوعات المعاشات الحكومية من خلال الحسابات المصرفية، ويرجع ذلك جزئيا إلى تخفيض خطر سرقة الشيكات، وجزئيا إلى تخفيض الرسوم الباهظة التي تُتقاضى في بعض الأحيان لخدمات صرف الشيك[9].

الائتمان: تأسيس نظام مصرفي يخدم المجتمع

ذكرنا سابقا في هذا الفصل التغييرات المتعاقبة التي حدثت في الترتيبات النقدية، كـ «وسيط للتبادل». وكان التقدم الكبير الذي حدث مع استخدام النقود الورقية هو أنه أصبح في استطاعة المرء تنظيم العرض. ففي الوقت الذي كان يُستَخدَم الذهب فيه وسيطا للتبادل، حينما كانت تقع اكتشافات كبيرة للذهب - أو حينما كان عرض الذهب يزيد مع غزو إسبانيا مثلا للعالم الجديد - يكون هناك تضخم، حيث كان سعر الذهب ينخفض قياسا إلى السلع الأخرى، ولو كانت هناك اكتشافات محدودة للذهب، إذن فسوف يكون هناك انخفاض في الأسعار، أي انكماش. ويترتب على كل من التضخم والانكماش مشكلات. فالانكماش، على سبيل المثال، سوف يعيد توزيع الدخل من الدائنين إلى المدينين، ليزيد من عدم العدالة ويفرض صعوبات. وقد جرت الانتخابات الأمريكية في العام 1896 حول قضية عرض النقود. فقد أراد الدائنون زيادة عرض النقود بالتحول من الذهب وحده إلى الذهب والفضة، أي إلى قاعدة المعدنين[10].

وبينما لم يعانِ النظام المالي الحديث الذي يقوم على أساس النقود الورقية من التقلبات في اكتشافات الذهب، عانى بسبب شيء ربما كان حتى أكثر سوءا: التقلب في خلق النقود والائتمان عن طريق النظام المصرفي، ومن دون ضوابط تنظيمية كافية، وهو ما يفسح المجال أمام حدوث حالات الازدهار والكساد التي وسمت النظام الرأسمالي.

وقد زادت البنوك بفعالية من عرض النقود عن طريق زيادة عرض الائتمان. ففي الاقتصاد الحديث يضطلع البنك المركزي بعملية تنظيم خلق البنوك للنقود والائتمان،

وعادة ما يفعل هذا بشكل غير مباشر، ومن المفترض أن تضطلع البنوك بذلك بضخ الكمية الصحيحة تماما، وبهذا يكون هناك اقتصاد معتدل، أي لا بارد ولا محموم ولكن «بدرجة حرارة مضبوطة تماما».

استهداف الضوابط التنظيمية لخلق الائتمان

هناك مشكلة في هذا النظام: حيث من المعتاد أن تكون ميكانيزمات التحكم لدى البنك المركزي غير مباشرة إلى حد بعيد، والاقتصاد عادة ما يكون إما باردا وإما محموما. فأحيانا يُخلَق ائتمان كثير جدا، وهو ما يؤدي إلى إفراط في الطلب الكلي، ومن ثم ارتفاع في الأسعار، أي يكون هناك تضخم. وأحيانا يكون هناك نقص في الطلب، وانخفاض في الأسعار، أي يكون هناك انكماش.

وجزء من السبب في هذا الإخفاق أنه بينما يمكن للبنوك المركزية تنظيم عرض الائتمان بشكل معقول نسبيا، فهي لا يمكنها تنظيم استخدام ما يقدمه الائتمان (أو بمعنى أدق: لا تفعل ذلك). ويذهب معظم الائتمان إلى شراء أصول موجودة سلفا، مثل الأرض. وما يحدد ما إذا كان الاقتصاد باردا أو محموما هو شراء السلع والخدمات الجديدة (وسواء كان ذلك بغرض الاستهلاك أو الاستثمار). وهكذا بعد أزمة العام 2008 كانت هناك زيادة هائلة في السيولة، حيث ضخ الاحتياطي الفدرالي نقودا في الاقتصاد. ولكن القليل فقط من هذه السيولة ذهب لشراء سلع وخدمات في الولايات المتحدة، ولهذا فعلى الرغم من التوسع الضخم في عرض النقود كما يُقاس بشكل تقليدي، ظل الاقتصاد ضعيفا[11].

باختصار، حتى مع النقود الورقية قد يظل هناك خلل في الطلب الكلي المحلي - وهو خلل يمكن تصحيحه بسهولة: هناك العديد من الأفراد والمشروعات الذين يرغبون في الإنفاق، ولكنهم لا يستطيعون الوصول إلى الائتمان. وكما ذكرت مرارا، هذه واحدة من المشكلات المركزية في اليونان وإسبانيا. والبنك المركزي الأوروبي، مع إيمانه بالأسواق وفهمه السيئ للسياسة النقدية، وجه القليل من الاهتمام إلى تدفق الائتمان. وكون سعر الفائدة قريبا من الصفر لا يعني أن دوائر الأعمال يمكنها الوصول إلى الائتمان عند مثل هذا السعر، أو عند أي سعر.

على الرغم من السوق الموحد ليس هناك سعر موحد للإقراض. الحقيقة أن التباين في أسعار الإقراض يُعد جزءا من التباين المدمج في نظام منطقة اليورو. وليست لدى

الدول فرادى، التي سلمت أمر التحكم في نظمها النقدية، طريقة لمحاولة المساواة في تكلفة رأس المال ما بين الشركات، والعائلات، أو حتى الحكومة. وهذا هو الملعب غير المستوي المتأصل في نظام اليورو الحالي.

وطأة «الطلاق» على تدفق ائتمان البنك

يُعَد النظام المصرفي مركزيا في توفير الائتمان. وهناك قلق حيال ما إذا كان عدم مغادرة اليورو يمكن أن يؤدي إلى انهيار النظام المصرفي، وفي الحد الأدنى هل يمكن أن يؤدي إلى أزمة قلبية حادة للاقتصاد؟ في واقع الأمر، ومن بين جميع الحسابات، كان التهديد بأن هذا ما قد يحدث هو ما دفع الحكومة اليونانية إلى النزول عند مطالب الترويكا في صيف العام 2015.

ولكن مرة أخرى كان هذا خوفا زائفا. فالنظرة التقليدية إلى الصيرفة كانت تقوم على أساس اقتصاد زراعي بدائي. فالمزارعون الذين لديهم فائض من البذور - حيث المحاصيل أكبر مما يرغبون في استهلاكه وزراعته في الموسم التالي - يمكنهم جلب هذه البذور إلى البنك، وهو الذي سيُقرض هذه البذور، مع فائدة، إلى بعض المزارعين الذين يرغبون في مزيد من البذور عما هو بحوزتهم فعلا، إما للاستهلاك (فلنقل، لأنهم كان لديهم محصول سيئ في هذا العام)، وإما للزراعة. والبنك لا بد أن تكون لديه أرصدة من البذور حتى يُقرض. والواقع أن هؤلاء القلقين بشأن مسألة من أين ستحصل اليونان على الأموال الضرورية لتشغيل نظامها المصرفي كان لديهم في ذهنهم اقتصاد الذُرة هذا. فاليونانيون ليست لديهم ذُرة يضعونها في النظام المصرفي الجديد. ولماذا يجب على أي أجنبي أن يضع ذُرته في المصارف اليونانية الجديدة؟[12].

ولكن هذا المنطق مرة أخرى يُغفل تماما طبيعة الائتمان في القرن الحادي والعشرين. ففي الاقتصاد الحديث تخلق المصارف الائتمان بفعالية من العدم، مدعومة في ذلك بالثقة العامة في الحكومة، وقدرتها واستعدادها لإنقاذ المصارف، وهو ما يتضمن قدرتها على فرض الضرائب والاقتراض. وقد حد اليورو، على أي حال، من هذه القدرات، وفي غياب الاتحاد المصرفي، عمل هذا من ثم على تقويض النظم المصرفية الوطنية.

استعادة السيطرة المحلية على خلق الائتمان

بمجرد استعادة البلد سيادتَه الاقتصادية، مع ترك البلد - فلنقلْ مثلا، اليونان - منطقةَ اليورو، تُستعَاد قدرته على خلق الائتمان إلى حد بعيد. فكّرْ في هذا يحدث بأكثر الطرق مباشرة من خلال بنك حكومي. إذ يمكن لهذا البنك أن يضيف «أموالا» لميكانيزم المدفوعات بإقراض المال لمشروع صغير ذي سمعة جيدة يسعى إلى بناء فندق على جزيرة حيث يفوق الطلب على الحجرات الفندقية المعروضَ منها باستمرار.

تضع الحكومة مزيدا من «الأموال» في حساب مصرفي للمشروع، حيث يمكن للمشروع استخدامها في الدفع للمتعاقدين معه لبناء الفندق. وبالطبع، هناك دائما مع توفير الائتمان خطر عدم السداد، ويجب أن تُؤسَّس قواعد لتقييم احتمال عدم السداد.

خلال العقود الأخيرة تقلصت الثقة بقدرة الحكومة على عمل مثل هذه التقييمات، ووُضِعت الثقة في النظام المالي الخاص. وأظهرت أزمة العام 2008، إلى جانب أزمات أخرى متواترة خلال ثلث القرن الأخير، أن هذه الثقة قد أسيء وضعها. فلم تتخذ المصارف قرارات غير جيدة فقط - كما هو واضح من عمليات الإنقاذ الضخمة المتكررة لها - لكنها فشلت بشكل نظامي في تنفيذ ما كان يُنظَر إليه على أنه مسؤوليتها الرئيسة، وهو توفير الائتمان لدوائر الأعمال لخلق وظائف جديدة. ووفقا لبعض الحسابات بلغ إقراضها «الحقيقي» نحو 3 في المائة فقط من نشاطاتها، وبلغ 15 في المائة وفقا لحسابات أخرى. ولكن أيا كان نوع الحساب فإنه قد امتُصَّ تمويل البنك في اتجاهات أخرى[13].

كانت هناك مشكلات واضحة دائما في تفويض القدرة على خلق الائتمان المدعوم من قبل الحكومة إلى المؤسسات الخاصة: إذ تستخدم هذه المؤسسات قدراتها لإفادة مالكيها، فيما سبق أن عرفناه على أنه الإقراض لذوي الصلة. وتضع الضوابط التنظيمية حدا لهذا، بدافع من خبرة الإقراض السيئ ربما بأكثر من الفساد الضمني وعدم المساواة الذي يفضي إليه مثل هذا النوع من الإقراض. ولكن الحد من الإقراض لذوي الصلة لا يعالج المشكلة الرئيسة المطروحة: الائتمان نادر، ومنح المصارف الخاصة الحق في خلق الائتمان مع الدعم الحكومي يعطيها إمكانية تحقيق

«ريوع اقتصادية»(*) هائلة. ويمكن للمصارف استخدام هذه القدرة الاقتصادية لإثراء أنفسها وأصدقائها. وتقدم روسيا المثال النموذجي: إذ كان في إمكان هؤلاء الذين لديهم تراخيص صيرفة استخدام هذه القدرة لشراء ضخم لأصول قيّمة للغاية مملوكة للدولة، خصوصا في مجال الموارد الطبيعية. وقد خُلقت الأوليغاركية(**) الروسية عن طريق النظام المصرفي إلى حد بعيد. في الدول الغربية، تجري الأمور بنحو أكثر مهارة وخفية - ولكنها تؤدي إلى عدم مساواة هائل (على الرغم من أنه ليس بقدر روسيا).

في عديد من الحالات تقرض المصارف الأموال لهؤلاء الذين «تثق» بهم وتحكم على جدارتهم الائتمانية، ووفقا للضمانات التي تقدرها: باختصار يقرض المصرفيون الأموال لهؤلاء الذين يشبهونهم هم أنفسهم. وحتى لو كان المصرفي (أ) لا يستطيع إقراض نفسه أو أقاربه، ففي إمكان المصرفي (أ) إقراض أقارب المصرفي (ب)، ليقرض المصرفي (ب) أقارب المصرفي (أ). وقد ثبت بوضوح قابلية أحكامهم للخطأ مرارا: الإفراط في الإقراض لصناعة الألياف الضوئية في لحظة أولى، وإلى صناعة التكسير لاستخراج النفط والغاز الصخريين في لحظة ثانية، وإلى الإسكان في ثالثة.

وهناك خطر ثانٍ ينتج عن تفويض القدرة على خلق الائتمان إلى المصارف الخاصة. فعلى مر التاريخ كانت للمرابين سمعة سيئة، بسبب قسوتهم في استغلال

(*) هناك معنيان مختلفان لـ «الرِّيع الاقتصادي» Economic rent، المعنى الأول هو المعنى الشائع، حيث الريع هو الدخل الناتج عن تأجير الأرض أو أي سلع معمِّرة أخرى. أما المعنى الآخر فهو مقياس للقوة السوقية: أي الفارق بين ما يُدفع لعنصر الإنتاج فعليا، وما كان يمكن دفعه له لكي يبقى على استخدامه الحالي. أي أن الريع هو ما يُدفع لعنصر من عناصر الإنتاج بما يفوق ما هو مطلوب لجعل هذا العنصر مستمرا في الإنتاج بالمعدلات الحالية نفسها. وفي حالة المنافسة الكاملة من المفترض ألا يكون هناك أي ريوع اقتصادية، حيث تدخل مشروعات جديدة للسوق وتتنافس حتى تنخفض الأسعار ويُتخلص من كل الريع المدفوع. وتخفيض الريع لا يغير من قرارات الإنتاج، ولهذا يمكن فرض ضريبة على الريع الاقتصادي من دون أن تنجم عن ذلك أي آثار سلبية في الاقتصاد الحقيقي، بافتراض أن ما تُفرَض الضريبة عليه هو بالفعل ريع.

ويشير مصطلح «السعي وراء الريع» (Rent-seeking) إلى محاولة البعض اقتطاع قسم أكبر من الكعكة من دون سعي إلى تكبير حجم هذه الكعكة. أي محاولة كسب كمية أكبر من الأموال من دون تقديم مزيد من الإنتاج للعملاء. وأحد الأمثلة النموذجية على السعي وراء الريوع الاقتصادية هو الريوع الاحتكارية التي تحدث نتيجة لاتفاق تكتل من الشركات تشترك في إنتاج السلع نفسها على رفع أسعار منتجاتها. [المترجم]. انظر:
https://www.economist.com/economics-a-to-z/r#node-21529784

(**) وفق التعريف الذي يعتمده المؤلف لهذا المصطلح في الفصل الأول: «مجموعة قليلة نسبيا من العائلات لديها مقادير ضخمة من الثروة وتمارس نفوذا هائلا على الاقتصاد، وتهيمن على قطاعات اقتصادية حيوية، شاملة في ذلك المصارف والإعلام». [المترجم].

الفقراء، خصوصا في أوقات حاجتهم الشديدة، حيث من دون المال ربما يموتون هم وأطفالهم وآباؤهم. وفي مثل هذه الأوقات، يكون هناك تفاوت هائل في القوة التفاوضية، التي تمكن المرابين من الاجتياح والاستغلال. وقد حاولت عمليا كل ديانة تحريم مثل هذا الاستغلال، بتحريم الربا، وفي بعض الأحيان حتى تحريم الفائدة. وإلى حد ما، وبسبب سحر النيوليبرالية، نُسي هذا التاريخ الطويل: فالمصرفيون لم يعودوا يعانون فقط الوصم بِعار إطلاق وصف «المرابين» عليهم، بل صُعّدوا ليكونوا النماذج المثالية للرأسمالية. وفي غمرة الحماس لفضائلهم الجديدة، باعتبارها دعامات في أعمال النظام الرأسمالي ذاته، افتُرض ببساطة أن مثل هذا الاستغلال لن يحدث، ربما في ظل الاعتقاد أن المنافسة سوف تضمن عدم حدوث ذلك، وربما في ظل الاعتقاد أنه مع الازدهار الجديد للعمال لن يسمح المواطنون بحدوثه.

كل هذا كان تفكيرا في الأمنيات. فمع تحررهم من القيود، أظهر المصرفيون، مرابو القرن الحادي والعشرين، أنفسهم في كل لحظة بوصفهم بالقسوة نفسها التي كان عليها المرابون في الماضي، والحقيقة أنهم كانوا من بعض النواحي أسوأ، لأنهم اكتشفوا بعض الطرق الجديدة في استغلال كل من الفقراء والمستثمرين. فقد كانوا ينقلون الأموال من قاع الهرم الاقتصادي إلى قمته[14]. وقد أثرى القطاع المالي نفسه على ظهر مصداقية الحكومة، من دون أن يؤدي الوظائف المجتمعية التي كان من المفترض أن تؤديها المصارف. وبفعله هذا أصبح القطاع المالي واحدا من المصادر الرئيسة لزيادة عدم المساواة في أوروبا وفي أرجاء العالم[15].

وحتى مع هذا التاريخ ربما تريد الحكومة تفويض المسؤولية عن صنع قرارات الائتمان إلى المؤسسات الخاصة، ولكنها يجب أن تطور نظما قوية للحوافز والمحاسبة، بحيث يقوم النظام المالي حقيقة بالتركيز على الإقراض من أجل خلق الوظائف والمؤسسات، وبحيث لا يحقق أرباحا مفرطة عند تأديته هذه الوظائف. ويمكن وضع هذا الأمر بطريقة أخرى: ينبغي أن تُعَوض الحكومة بنحو كافٍ مقابل دعمها. والحقيقة، أنه في ظل النظام الحالي يُستولى على كل «قيمة» ضمان الحكومة للائتمان عن طريق القطاع الخاص[16].

مزادات الائتمان

مزادات الائتمان هي واحدة من الإمكانيات المطروحة لمعالجة هذه القضية وتوفير قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي، وهي الإمكانية التي تمكّن البلد الذي يغادر منطقة اليورو بقيودها وأطرها القانونية من تحقيق استفادة. أولا: ينظم البنك المركزي (الحكومة) مزادا علنيا لمنح الحق في إصدار الائتمان الجديد. وسوف تُضاف كميات الائتمان إلى «الأموال» الموجودة ضمن النظام المالي. وسوف يحدد البنك المركزي للبلد حجم الائتمان الصافي الذي يسمح بإضافته كل شهر على أساس من تقييمه لحالة الاقتصاد الكلي - أي إنه لو كان الاقتصاد أضعف، فسوف يوفر مزيدا من الائتمان لتحفيز الاقتصاد. والذين يفوزون في مزاد الائتمان يخصصون فيما بعد هذا «المال» للمقترضين، على أساس من تقييمهم لقدرتهم على سداد هذه القروض، وذلك ضمن القيود التي يفرضها البنك المركزي (ستُوضح فيما يلي)[17].

لاحظ أنه في هذا النظام، لا يمكن للمصارف خلق الائتمان من العدم، وكمية الأموال التي تُخلق كل شهر معروفة بدقة كبيرة. والفائزون بمزاد الائتمان يمكنهم فقط تحويل الأموال من حساباتهم لحسابات المقترضين.

وسوف تُلحَق شروط ببيع «الحق في الإقراض» للبنوك. فهناك حد أدنى من القروض يجب توجيهه إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإلى المشروعات الجديدة، وسوف يذهب حد أقصى إلى الإقراض العقاري (ربما يُوزع وفق الموقع، وعلى أساس من التغيرات المحلية في الأسعار)، وحد أقصى على القروض لشراء الأصول الموجودة فعلا، أو على القروض التي توجه إلى من ينخرطون في نشاطات مضاربية، مثل صناديق التحوط(*). ولا تُخصص أي قروض للنشاطات المحظورة اجتماعيا، مثل النشاطات التي تسهم في ظاهرة الاحتباس الحراري أو النشاطات المرتبطة بتشجيع الموت مثل السجائر. وباختصار سوف تكون هناك معايير دنيا للمسؤولية الاجتماعية. وسوف تكون هناك

(*) صندوق التحوط (hedge fund) هو شركة تدير محافظ استثمارية بهدف تحقيق عائد مرتفع. ويجمع صندوق التحوط الأموال من مساهمات عملائه ويُنشئ محافظ باستثمار هذه الأموال المجمّعة في عدد من الأدوات المالية. وتتمتع صناديق التحوط بقدر كبير من المرونة مقارنة بغيرها من شركات الاستثمار كصناديق الاستثمار المشتركة التي تتعامل في عدد محدد من الأدوات الاستثمارية. وعادة ما يلجأ صندوق التحوط إلى أساليب عالية المخاطر، مثل الاستثمار في الأموال المقترضة، والمشاركة في نشاطات مضاربية، على أمل تحقيق مكاسب رأسمالية كبيرة. [المترجم].
انظر:
https://www.britannica.com/topic/hedge-fund.

حدود على أسعار الفائدة التي تفرَض. وسوف تُحظر ممارسات الإقراض التمييزية وغيرها من الممارسات التعسفية لشركات بطاقات الائتمان. كما سيُحظر، أيضا، الإقراض لذوي الصلة. وسوف تكون هناك قيود إضافية لضمان أن محفظة قروض البنك آمنة وسليمة، وسوف تكون هناك رقابة مشددة من قبل الجهات التنظيمية الحكومية لضمان الانصياع إلى الضوابط التنظيمية التي تحكم أي برنامج من هذا القبيل.

في النظام المصرفي للقرن الحادي والعشرين، تُعطى قدرة البنك على الإقراض، بمعنى ما من المعاني، فترة مؤقتة فقط. فهي مشروطة بالامتثال للقواعد والمعايير القائمة. وسوف تكون الحكومة مسؤولة عن السماح بإمكان الدخول في النظام المصرفي، وواقعيا، سوف تكون إمكانية الدخول أيسر مع الفصل بين وظائف الإيداع والإقراض والمزاد العلني لحقوق إصدار الائتمان، وبالتالي فسوف تكون هناك منافسة أكثر قوة مقارنة بالترتيبات القائمة حاليا.

وعلى رغم ذلك، وحيث إن الإقراض يعد نشاطا مستندا إلى المعلومات، وجمع هذه المعلومات يعد تكلفة ثابتة، وإذا كان المرء يرغب في وجود استقرار في النظام المصرفي الجديد، فهذا يتطلب ألا تعيش المصارف على الحافة - أي ينبغي أن تكون هذه المصارف مرسملة جيدا وتحقق ربحية كافية. وبالقول «ربحية كافية»، لست أعني عائدا على السهم يبلغ 25 في المائة والذي يقدِّر واحد من البنوك الأوروبية الشهيرة، دويتشه بنك Deutsche Bank، أنه معدل معتاد. لذا سوف يُشجع دخول المؤسسات ذات رأس المال الكافي والتي تستوفي أيضا الشروط الأخرى التي تعزز من الافتراض بأنها ستكون جهات إقراض مسؤولة[18]. وسوف يضمن نظام المزايدة على الائتمان أن البنوك لن تكسب عائدات مغالى فيها، ومعظم القيمة التي تعود إلى الدعم العام في خلق النقود/ الائتمان سوف يمسك بها القطاع العام، عوضا عما يحدث الآن من وضع البنوك يدها على هذه القيمة. وفي الوقت نفسه يضمن النظام الجديد في خلق الائتمان أن تحقيق الوظائف الاجتماعية للتمويل يعد أكثر رجحانا، على الأقل بنحو أفضل مما هو حادث في ظل الترتيبات الحالية.

وهذا مثال لكيف يمكن تأسيس نظام مصرفي للقرن الحادي والعشرين، يستجيب للتقدم في التكنولوجيا الإلكترونية، ويضطلع بأشياء كان من الصعب جدا إنجازها في العقود السابقة.. نظام مصرفي يكون من المرجح أكثر أن يضمن الإقراض المسؤول

واستقرار الاقتصاد الكلي عما هو حادث في ظل النظام الحالي، ومن دون الريوع الضخمة والاستغلال التي أسهمت كثيرا جدا في عدم المساواة الذي تفشى في الدول المتقدمة حول العالم.

ولكن هذا الإصلاح يذهب إلى أبعد من مجرد كبح استغلال المصرفيين. إذ هو حول تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي. ويعد عدم استقرار عرض الائتمان واحدا من العوامل الرئيسة المساهمة في عدم استقرار الاقتصاد الكلي، خصوصا عدم الاستقرار في عرض الائتمان من أجل شراء السلع والخدمات المنتجة. وقد أوضحت أزمة العام 2008م أن كل التقدم الحادث في الأسواق وفي فهمنا للأسواق لم يؤدِ إلى استقرار أكبر في هذا المتغير الشديد الأهمية، والحقيقة أن ما حدث كان على النقيض تماما. ونظامنا المقترح لا يؤدي فقط إلى تعزيز الاستقرار في هذا المتغير الشديد الأهمية، بل يقدم الأسس لحلقة حميدة تؤدي إلى زيادة الاستقرار الكلي في الاقتصاد. وواحد من الأسباب المهمة لعدم قدرة المشروعات الصغيرة على عدم سداد القروض هو التقلبات في الاقتصاد الكلي: فلا يمكن ببساطة سداد الديون حينما يكون الاقتصاد في حالة كساد. وتأمين استقرار أكبر في الاقتصاد الكلي (مقارنة بالنظام الحالي) سوف يعمل أكثر من أي شيء آخر على ضمان جدوى وسلامة النظام المصرفي.

من أين رأس المال المصرفي؟

جمال نظام الائتمان الحديث أنه لا يحتاج حقيقة إلى رأس المال نفسه الذي كان يحتاج إليه في السابق. فإعادة رسملة البنوك المدمرة في بلد في منطقة اليورو لن يتطلب ذهبا أو الاستدانة لشراء حبوب كما كان يحدث في الأيام الخوالي. وكما رأينا يمكن للحكومة نفسها ببساطة خلق الائتمان (من خلال بنك حكومي) أو يمكنها تفويض خلق الائتمان من خلال ميكانيزم المزاد الذي أوضحناه من فورنا.

والحقيقة أن النقود التي تخلقها الحكومة يمكن استخدامها في دفع الضرائب التي هي مستحقة للحكومة، ولأن الحكومة لديها سلطة فرض الضرائب، فهذا يضمن قيمة الائتمان الذي خلقته. والواقع أنه بسبب أن الائتمان الذي خُلق هو نقود إلكترونية، والذي يمكن مراقبة تحركه بسهولة، يصبح لدى الحكومة ليس فقط القدرة على فرض الضرائب، بل إنه يعزز أيضا من قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب.

والسبب الوحيد لرأس مال البنك في هذا العالم هو أنه ضمانة جزئية بأن البنك لديه الطاقة لإعادة سداد الائتمان - «فشراء» البنك من الحكومة الحق في إصدار الائتمان هو أمر مؤقت فقط، وبالتالي الائتمان الذي خُلق ينبغي سداده للحكومة (وحقيقة أن البنك سوف يخسر رأس ماله لديها، تحفز البنك - بالإضافة إلى آثار محفزة قوية - على اتخاذ قرارات جيدة بشأن مسألة لمن يمنح الائتمان وعلى مراقبة القرض جيدا). ولكن لو أن الحكومة اضطلعت بعمل كافٍ في مراقبة المصارف وفرضت ضوابط تنظيمية ملائمة (على سبيل المثال، على الإقراض المفرط في المخاطرة والإقراض لذوي الصلة)، فسيكون رأس المال المطلوب محدودا. وهذه الحقيقة وحدها ينبغي أن تؤدي إلى مزيد من المنافسة في السوق لتوفير الائتمان، وهو ما يخفّض من العائدات المفرطة التي تُتلقى حاليا.

إدارة عجز الحساب الجاري في حالة الطلاق الودي

نجمت أزمة اليورو عن عدم قدرة اليونان على تمويل تجارتها وعجزها الحكومي، أو - على وجه أخص - عدم القدرة على تمديد أجل الديون التي هي مدينةٌ بها. وقد اعتمدت اليونان بكثافة على مساعدة منطقة اليورو، على الرغم من أنه، كما سبق أن لاحظنا، ذهبت الأغلبية العظمى مما يُطلق عليها مساعدة فعليا إلى الدائنين الأوروبيين، وليس إلى اليونان. وهذه في حد ذاتها أخبار جيدة لليونان (أو أي بلد آخر من البلدان المأزومة) بشأن القدرة على إدارة أمورها بنفسها.

مع إعادة هيكلة مناسبة للديون (سوف تُناقَش لاحقا في هذا الفصل)، سوف يكون حال البلد أسوأ قليلا، حتى لو لم يمد «شركاؤه» يد المساعدة إليه في حالة الطلاق الودي. والحقيقة أنه مع تحرره من الشروط المفروضة باعتبارها جزءا من «المساعدة»، ومع تحرره من التقشف والإصلاحات الهيكلية ذات النتائج العكسية، سوف يكون البلد فعليا في حال أفضل. وعند هذا المنعطف، بعد نحو نصف عقد على اندلاع أزمة اليورو، هناك حتى أخبار أفضل: اليونان، أكثر المنكوبين من بين البلدان المأزومة، قد تخلص عمليا من عجزه التجاري ومن عجزه (الأولي) المالي. ولو كان التخلص من هذه العجوزات هو الهدف الوحيد لبرامج الترويكا، ولا يكترث المرء بتكلفة تحقيق هذه الأهداف، عندئذ يمكن إعلان أن برامج الترويكا ناجحة.

ولكن الأهداف كانت أعرض من ذلك: حيث كانت تلك الأهداف هي جعل اليونان قادرة على الاعتماد على ذاتها، وأن يصل مستوى التشغيل إلى مستوى التشغيل الكامل، ومع النمو، ولكن، على النقيض من ذلك، اليونان في حالة كساد عميق. وكما بين هذا الكتاب، كانت تكاليف تحقيق التخفيضات في العجوزات التجارية والمالية بالقطع هائلة.

وعند التطلع إلى الأمام، سيكون الأثر الصافي هو تدفق الأموال إلى الجهة الأخرى. فالأموال لن تذهب من ألمانيا والبلدان الأخرى في أوروبا إلى اليونان، ولكن من اليونان إلى ألمانيا وأطراف الترويكا الآخرين. وهذا التدفق العكسي للأموال من المقرر أن يستمر عقودا. ولن تكون اليونان في حاجة إلى المساعدة من الخارج، كما أنها لن تتلقى أيًّا منها.

وخارج منطقة اليورو سوف تكون اليونان (أو أي من البلدان المأزومة الأخرى) قادرة على استخدام مرونة أسعار صرفها (حقيقة أن قيمة اليورو - اليوناني سوف تكون أقل من قيمة اليورو) لتصحيح أي اختلالات تجارية ولتقوية الاقتصاد. وكما رأينا، ينشأ أصل العجز التجاري عن عدم القدرة على تعديل سعر الصرف. فمع انخفاض سعر الصرف، تصبح الصادرات أكثر جاذبية والواردات أقل جاذبية، وتقليديا (على الرغم من أنه أحيانا لا يحدث ذلك على الفور)، يُمكِّن هذا من تخفيض عجز الحساب الجاري إلى مستويات من الممكن التحكم فيها وإدارتها، إن لم يُتخلص فعليا من هذا العجز تماما. والانتقال إلى اليورو - اليوناني سوف يحقق هذا التخفيض في سعر الصرف بحكم الأمر الواقع.

تصدِّر اليونان بعض السلع مثل زيت الزيتون، وقطاعها المنجمي كبير أيضا. ولكن كما في أي اقتصاد حديث، لا تبيع اليونان سلعا فقط ولكنها تبيع خدمات أيضا. الحقيقة أن الخدمات تشكل 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. السياحة اليونانية وحدها تشكل نحو 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[19]. والتخفيض الفعّال لسعر الصرف من شأنه أن يمنح اليونان ميزة تنافسية في هذا المجال، حيث يكون المستهلكون حساسين للأسعار، وسوف تزيد هذه الميزة التنافسية من عائدات اليونان من النقد الأجنبي[20].

وبالطبع، على الأجل الطويل، هناك أشياء أخرى يمكن لليونان عملها بل يجب عليها عملها. فيمكنها، كما ناقشنا، تطوير قدراتها في مجال الطاقة المتجددة. وسوف

يُمكنها تخفيض سعر الصرف من جني مزيد من اليوروهات اليونانية من بيع هذه الطاقة لبقية أوروبا. ويمكنها أيضا تطوير نفسها باعتبارها حزاما شمسيا لأوروبا (كما فعلت كل من فلوريدا وأريزونا في الولايات المتحدة)، وهي مكان جذاب للمتقاعدين (خصوصا لو حدثت تقوية لقطاع الرعاية الصحية فيها)، ولبعض مجالات الأعمال، مثل شركة أمريكان إكسبريس American Express، التي تستند إلى أساس إلكتروني والتي يمكن أن يكون موقعها بنحو أساسي في أي مكان.

وهناك مصدر إضافي للقلق: هل سيقبل هؤلاء الذين يصدّرون إلى اليونان اليورو اليوناني وسيلةً للدفع؟ يكاد يكون من المؤكد أنهم سيفعلون، خصوصا لو كانت الأسواق المالية متطورة للتحوط ضد التغيرات في قيمة اليورو اليوناني واليورو العادي. وبكل تأكيد ستكون هناك بعض التقلبات في القيمة، كما أن هناك تقلبات في قيم كثير من العملات داخل الاتحاد الأوروبي: الكورونا السويدية والجنيه الإسترليني البريطاني. ولكن الأسواق المالية الحديثة تعرف جيدا كيف تدير هذه المخاطر.

إدارة عجز الحساب الجاري من خلال قسائم التجارة

هناك إصلاح آخر سوف يحل آنيا مشكلة أي شكوك بشأن قبول اليورو اليوناني ويساعد على عملية التكيف، وهي فكرة كان قد اقترحها حتى للولايات المتحدة (التي لديها عجز مستمر في الحساب الجاري، مما يسهم في إضعاف اقتصادها) وارن بافيت Warren Buffett وليس أي أحد سواه[21]. وسوف تضمن هذه الفكرة، أيضا، التدفق الضروري للائتمان التجاري. وفي هذا المقترح (يطلق عليها قسائم التجارة، أو قسائم بافيت) سوف تقدم الحكومة اليونانية قسيمة لأي مُصدِّر، عبارة عن «مبلغ رمزي» (في هذه الحالة، مسجل إلكترونيا)، بنسبة معينة من قيمة ما صُدِّر، ومن أجل استيراد سلع باليورو اليوناني، سوف يكون مطلوبا، بالإضافة إلى قيمة ما يتم استيراده، دفع قيمة محددة باليورو اليوناني بقسائم التجارة أو «المبلغ الرمزي». وسوف تكون هناك سوق حرة للقسائم، لذا سيكون الطلب والعرض من هذه القسائم متعادلا، وبمساواة الطلب والعرض منها، سوف يتحقق التوازن في الحساب الجاري بنحو أتوماتيكي.

وفي الممارسة، قد تكون قيمة القسيمة بنحو طبيعي قليلة جدا. على سبيل المثال قبل الاضطراب الذي ضرب الاقتصاد اليوناني في بداية العام 2015م، كان لدى اليونان

فائض في الحساب الجاري، وفي هذه الحالة سوف تكون قيمة القسيمة صفرا. ولكن هذا النظام سوف يكون طريقة لإدارة المستوى المرتفع من التقلبات في اقتصادات السوق. ومع حرية تدفق رأس المال، سوف يتحدد سعر الصرف بناء على تقلبات السوق. وتلك التغيرات المتقلبة في سعر الصرف سوف تكون القوة الدافعة وراء الصادرات والواردات، والعجز التجاري والاقتراض وبفعلها ذلك تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي. وفي ظل نظام تداول قسائم التجارة، يمكن التحكم في العجز التجاري، وهو ما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار إجمالا[22].

في التحليل السابق، حيث يكون كل مستورد في حاجة إلى قسيمة، إما أن يكون هناك فائض تجاري أو توازن في التجارة. ويمكن للحكومة استخدام هذا النظام للحد من حجم العجز أو الفائض كذلك. على سبيل المثال، إذا ما كانت الحكومة ترغب في ألا تكون الواردات أكبر إلا بنحو عشرين في المائة فقط من الصادرات، فيمكنها إصدار 1.2 قسيمة استيراد لكل ما قيمته يورو من الصادرات. وحينما يكون هناك فائض مفرط، سوف يُمنح كل استيراد قسيمة «تصدير». وعندئذ فكل تصدير سوف يتطلب قسيمة. وهذا سيعمل بنحو أوتوماتيكي على خفض الصادرات إلى مستوى الواردات. وبموجب إصدار كل من قسائم الاستيراد والتصدير يمكن الحفاظُ على الميزان التجاري ضمن أي حدود تُحدَّد سلفا(*).

وحقيقة أن البلد يمكنه هكذا تثبيت حجم العجز أو الفائض التجاري لها ميزة هائلة في الاقتصاد الكلي، إذ إن ذلك يعمل على تيسير عملية تثبيت الاقتصاد الكلي ذاته. فهو يعني، على سبيل المثال، أن بلدا صغيرا ليس عليه أن يعاني بسبب تقلبات «ميزانه الخارجي»، أي عليه ألا يعاني بسبب موقف صافي الصادرات لديه. وتفرض هذه التقلبات تكاليف باهظة على المجتمع، والتي لا تعير السوق، التي تضطلع هي نفسها بعملية توليد هذه التقلبات، أي التفات لها.

(*) تماثل الفكرة من الناحية «النظرية» إجراءين لهما الأثر نفسه. الإجراء الأول يتمثل في التحكم في سعر الصرف حيث يُحدَّد سعر الصرف بنحو يمكّن من عدم زيادة مستوى الواردات إلا بنحو 20 في المائة فقط على مستوى الصادرات. وفي حالة الرغبة في تحقيق توازن للميزان التجاري عند وجود الفائض التجاري يُرفع سعر الصرف، مما يؤدي إلى خفض الصادرات وزيادة الواردات حتى يحدث توازن في الميزان التجاري. الإجراء الثاني المماثل هو وضع تعريفة جمركية في حالة العجز التجاري بنحو لا يسمح بزيادة الواردات إلا بنسبة 20 في المائة على الصادرات، وتخفيض التعريفة - أو التخلص منها تماما - في حالة تحقيق فائض تجاري بنحوٍ يمكّن من تحقيق التوازن في الميزان التجاري. [المترجم].

ولكن استقرار العجز/الفائض يولد الاستقرار على المدى الطويل، لأنه، وكما رأينا، المديونية الوطنية التي تتراكم على مدى سنوات كثيرة، يمكن أن تصبح فجأة ديونا لا يمكن تحملها. وترى السوقُ العالمَ من خلال عدسات قصيرة النظر جدا. والسوق على استعداد لأن تُقرض عاما بعد آخر إلى أن تغير رأيها فجأة. وبالحد من العجز التجاري يحد البلد فعليا من الاقتراض الوطني، ويقلل هذا الإطار إذن من مصدر رئيس من مصادر عدم الاستقرار.

وقد بينت خبرة أوروبا - وأماكن أخرى - أن الاقتراض الحكومي الكبير ليس هو ما يثير الأزمات، ولكنْ الاقتراض الوطني. ففي بعض الحالات كان الاقتراض الوطني اقتراضا حكوميا (اليونان)، ولكن في حالات أخرى كثيرة (أيرلندا وإسبانيا) كان اقتراضا خاصا. وحينما تقع الأزمة تتحرك الديون بسرعة من ميزانية القطاع الخاص إلى الميزانية العامة.

علاوة على ما سبق يمكن لنا أن نرى كيف سيساعد النظام على تقوية اليورو اليوناني. ففي غياب نظام القسائم سوف تؤدي أي زيادة في طلب اليونان على الواردات (أي، لنقلْ، زيادة الطلب على اليورو الألماني لشراء السيارات الألمانية) إلى انخفاض في أسعار اليورو اليوناني. ولكن الآن، مع عدم تشجيع الواردات بحكم ضرورة الدفع أيضا لشراء القسيمة، سوف تنعكس زيادة الطلب في شكل زيادة في ثمن القسيمة، عوضا عن الانخفاض في قيمة اليورو اليوناني. وسوف يكون اليورو اليوناني أكثر قوة مما كان يمكن أن يكون عليه في حال عدم وجود نظام القسائم. ومن ثم يمكن تجنب الانخفاض الدرامي في قيمة اليورو اليوناني الذي ربما كان متوقعا في حالة خروج اليونان من منطقة اليورو[23].

إدارة العجز المالي

خارج منطقة اليورو كان يمكن لليونان (أو البلدان المأزومة الأخرى) ألا تدير فقط عجز ميزانها التجاري من دون مساعدة، بل كان يمكنها أيضا إدارة عجزها المالي. فالنمو الأعلى سوف يولّد إيرادات ضريبية أكثر، وإعادة هيكلة الديون (التي ستُوضَّح لاحقا) سوف تقلل من نزيف موارد الأمة إلى الخارج. وعلى المدى الأطول سيحول الاستخدام الحصيف لقسائم التجارة دون تراكم ديون خارجية كبيرة (سواء

أكانت ديونا عامة أم خاصة). ومن المثير للاهتمام حقا، اليوم، أنه حتى ضمن منطقة اليورو ليست لدى اليونان مشكلة كبيرة في تمويل عجزها المالي. إذ يمكن للبلد البقاء بسهولة من دون الأموال التي يقدمها صندوق النقد الدولي ومنطقة اليورو. فاليونان اضطلعت بمثل هذا العمل الجيد في تكييف اقتصادها إلى درجة أنها، في حال صرفنا النظر ولم نأخذ في حسابنا ما تدفعه لخدمة ديونها، كان لديها فائض مالي بحلول العام 2014. وكان الاضطراب الذي حدث في العام 2015 قد أجهد الماليات بعض الشيء، ولكن مع بداية العام 2016 كانت اليونان قد عادت إلى التوازن، ومن المتوقع أن يكون لديها فائض كبير بحلول العام 2018[24].

ويمكن للطلاق الودي بالطبع أن يُسلّم، مع ذلك، بأن المساعدة خلال المسار نحو خلق عملة مستقلة سوف تكون مفيدة جدا. وسوف تكون هناك صدمات وشكوك في غمار عملية مغادرة منطقة اليورو. وعلى أوروبا تقديم المساعدة بـ «المساعدة على التكيف» خلال الفترة الانتقالية. ويشير التضامن إلى أن تكون الأموال في شكل منح[25].

وحتى لو كانت هذه المساعدة غير متوافرة يمكن إدارةُ عمليات الانتقال بسلاسة نسبية. تحتاج الحكومة إلى المال لثلاثة أغراض: لتمويل مشترياتها من السلع والخدمات المحلية، ولخدمة الديون، ولتمويل مشترياتها من السلع والخدمات الأجنبية. والغرض الأول من السهل على الأقل من الناحية النظرية معالجته. حيث يمكن للحكومة، عمليا، إصدار ائتمان لنفسها (بالطريقة التي وُضِّحت سابقا، عند مناقشتنا لكيف يمكن للحكومة إصدار ائتمان للأطراف الأخرى). وسوف تكون الزيادة اللاحقة في الطلب الكلي مفيدة للاقتصاد. والنقاد سوف يثيرون هنا مسألة القلق من التضخم. ولكن البلدان المأزومة كانت تواجه انخفاضا في الأسعار، أي نقصا في الطلب الكلي.

ولو كانت لدى الحكومة حاجة إلى التمويل تتخطى المقدار الذي يكفي لاستعادة الاقتصاد حالةَ التشغيل الكامل، حينها ستضطر الحكومة إلى زيادة الضرائب. وسوف تمكن المعلوماتُ المتاحة من خلال آلية الدفع الإلكتروني الحكومةَ من أداء عمل أفضل كثيرا في مجال تحصيل الضرائب المقررة في السجلات بالفعل، وهو ما يجعل من ضرورة رفع معدلات الضريبة أمرا أقل احتمالا.

والحاجة إلى الأموال لخدمة الديون سوف تُخفَّض إلى حد بعيد من خلال إعادة هيكلة الديون التي ينبغي أن تكون جزءا مهما من أي عملية طلاق ودية. وسوف يُناقَش ذلك في القسم التالي. والحاجة إلى النقد الأجنبي تمكن أيضا معالجتها بسهولة، لو اعتُمدت الأجزاء الأخرى في البرنامج (والتي تتضمن استخدام قسائم بافيت). إذ حينها لن يكون هناك أي «نقص» حقيقي في النقد الأجنبي[26].

إدارة هيكلة الديون

لدى أغلب البلدان المأزومة ديون ثقيلة مقومة باليورو. وكما ناقشتُ في الفصل السابق، في بعض الحالات مثل اليونان، كان من الواضح بالفعل أن الديون يجب أن تُعاد جدولتها. ولكن سوف يكون ذلك محتملا أكثر بعد أن يغادر البلد منطقة اليورو. لأنه من المحتمل أن العملة (من أجل التبسيط سنظل نطلق عليها اليورو اليوناني، بدلا من أن نطلق عليها الدراخمة) سوف تكون قيمتها أقل من اليورو العادي، الذي سوف نظل نشير إليه على أنه مجرد اليورو.

لقد شرحت في الفصل السابع أن إعادة هيكلة الديون (إشهار الإفلاس) تعد ملمحا أساسيا من ملامح الرأسمالية الحديثة. ومع ذلك فهي غالبا ما تكون مثيرة للجدل.

ويمكن للحكومة اليونانية الاضطلاع بعدة أمور قليلة لتسهيل العملية. فأولا يجب أن تعلن الحكومة أن كل الديون المقومة باليورو مستحقة الدفع باليورو اليوناني. وقد حدثت من قبل مثل هذه العمليات من إعادة تقويم الدين بعملة أخرى. فحينما تركت الولايات المتحدة قاعدة الذهب أُعيد تقويم الديون المقومة بالذهب بالدولار. والحقيقة أنه عند الالتحاق بمنطقة اليورو حُوِّلت الديون التي كانت بالعملة اليونانية الدراخمة إلى اليورو[27].

ولو كان اليورو اليوناني يُتداول بخصم قياسا على اليورو العادي، فهذا يعادل عملية إعادة هيكلة للديون، ولكنها عملية إعادة هيكلة تحدث بسلاسة، من دون اللجوء إلى التعقيدات المتضمنة في عمليات إعادة الهيكلة العادية. ومن المثير أن نظام القسائم الذي وُضِّح سابقا سوف يقلل من مدى الانخفاض في سعر الصرف[28].

في حالات قليلة - تعد اليونان واحدة من بينها - يجب أن تكون هناك عملية صريحة لشطب الديون. وكذا، أيضا، لو كانت هناك ديون مستحقة بموجب عقود

صادرة وفقا لقوانين أجنبية، ففي هذه الحالة لا يمكن للبلد المأزوم أن يعيد تقويم الديون بعملته ببساطة. (مع طلاق ودي حقيقي يجب على بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى الموافقة على أن الديون التي أصدِرت لأحد بلدان الاتحاد، ولكن في ظل ولاية قانونية أخرى لبلد أو بلدان أخرى داخل الاتحاد، يمكن إعادة تقويمها بعملة البلد المدين).

وفي حالة الديون الخاصة يجب على الحكومة تمرير قانون ينص على إعادة هيكلة معجلة للديون[29]. وقد أدركت الولايات المتحدة أهمية منح الشركات بداية جديدة، وأهمية فعل ذلك بسرعة، في الفصل الحادي عشر من قانونها للإفلاس. وحينما يواجه كثير من الشركات حالة عجز عن سداد الديون - وربما تكون هذه هي الحالة لو كانت ديونها المقومة باليورو لا يمكن إعادة تقويمها بعملة أخرى - يعد هذا هو الأمر الأكثر أهمية. وكما ذكرنا في الفصل السابق تعد البلدان المأزومة في أوروبا في حاجة إلى تبني صيغة مختلفة لهذه الفكرة، وهذا حقيقي سواء أغادروا منطقة اليورو أم لم يغادروها.

ويركز هذا الفصل على عملية طلاق ودية، ومع استحقاق أغلب الديون اليونانية لشركائها الأوروبيين، فالمرء يأمل في أنهم سيفهمون أهمية منح اليونان بداية جديدة، وأهمية وضرورة القبول بشطب عميق للديون، وبدلا من مواجهة البلد بوابل من الدعاوى القضائية، فسوف يستخدمون قواهم الذاتية ونفوذهم للحد من نطاق مثل هذه الدعاوى القضائية من دائني القطاع الخاص. وعلى خلفية التضامن الأوروبي يمكنهم المضي قدما في إعادة هيكلة للديون لأبعد من مجموعة مبادئ الحد الأدنى التي تبناها المجتمع الدولي في العام 2015، لتمكين عملية إعادة هيكلة الديون من أن تكون حتى أكثر سلاسة ونجاحا[30].

مزايا مغادرة ألمانيا

أوضحت المناقشة السابقة عددا من الإصلاحات والابتكارات المؤسسية التي من شأنها إرساء الأساس للانتقال السلس لأي بلد من البلدان المأزومة خارج منطقة اليورو. ويقترح تحليلنا، أيضا، أنه ببساطة إذا ما تُركت اليونان تغادر فلن يحل ذلك مشكلات منطقة اليورو، سواء الآن أو على المدى الطويل. فهناك بلدان

أخرى تمر بحالات كساد وركود، ولن تتخلص منها في أي وقت قريب. وبدلا من ترك كل بلد من البلدان المأزومة يغادر منطقة اليورو، واحدا إثر الآخر، أو بقاء بلدان منطقة اليورو معا، غارقين في حالة مشؤومة قريبة من الجمود في النشاط الاقتصادي، هناك حل بديل: يمكن لألمانيا وربما بعض بلدان أوروبا الشمالية (لنقلْ على سبيل المثال، هولندا وفنلندا، مع قرب تعافي البلد الأخير من مشكلاته الحالية) مغادرة منطقة اليورو. وسوف تكون هذه أسهل طريقة لإعادة أوروبا إلى الحالة الصحية[31].

وسوف تسمح مغادرة عدد من بلدان أوروبا الشمالية بعملية تعديل في سعر الصرف في البلدان التي ستبقى في منطقة اليورو بالنسبة إلى سعر صرف هذه البلدان الشمالية. وسوف يساعد هذا التعديل على استعادة التوازن في الحساب الجاري - من دون اللجوء إلى حالات ركود أو جمود(*) في النشاط الاقتصادي لكبح الواردات. وسوف يساعد سعر الصرف الأقل على زيادة الصادرات وخفض الواردات، وهو ما سوف يحفز النمو. وسوف يوفر النمو المتزايد مزيدا من العائدات للحكومة، مما يضع حدا للتقشف. وسوف تحل محلَّ الحلقة الشريرة الهابطة التي كانت جزءا من أوروبا منذ اندلاع الأزمة حلقةٌ حميدة من النمو والرخاء.

وسوف تعمل القوة المتزايدة للاقتصادات في جنوب أوروبا على تمكينهم من خدمة ديونهم، بل حتى دفع بعض من أصل الديون. ومع رحيل البلدان الشمالية سوف تظل العملة المستخدمة في البلدان الجنوبية هي اليورو (بينما العملة المستخدمة في أوروبا الشمالية سنشير إليها باعتبارها اليورو الشمالي). وبسبب كون الديون مستحقة

(*) الركود (Recession) الاقتصادي يعني تسجيل انخفاض ملحوظ في النشاط الاقتصادي يستمر مدة تتجاوز أشهرا قليلة. والمؤشر الفني إلى وجود حالة ركود هو تسجيل معدلات نمو سالبة في الناتج المحلي الإجمالي لربعين سنويين متتاليين. ويكون الركود ملحوظا في إغلاق بعض المصانع وانخفاض الإنتاج الصناعي، وارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة، وانخفاض الدخل الحقيقي وتجارة الجملة والتجزئة. أما الجمود (Stagnation) في النشاط الاقتصادي فهو فترة مطولة من النمو الضئيل أو انعدام النمو في النشاط الاقتصادي (معدل نمو صفر في المائة). وبنحو تحكمي إلى حد ما يُعد معدل النمو الأقل من 2 في المائة سنويا جمودا في النشاط الاقتصادي. ويشير إلى جمود النشاط الاقتصادي ما يحدث من تضاؤل في الاستثمارات والبطالة المرتفعة نسبيا، واضطرار جزء من القوة العاملة إلى العمل بعض الوقت فقط. ويمكن أيضا حدوث الجمود في النشاط الاقتصادي على نطاق أضيق كأن يحدث جمود في قطاعات أو صناعات معينة. [المترجم]، انظر:

https://www.investopedia.com/terms/s/stagnation.asp

https://www.investopedia.com/terms/r/recession.asp

باليورو، ولأن البلدان في الجنوب حافظت على اليورو، لن تكون هناك زيادة في الديون وخدمتها، مقارنة بما كان سيحدث لو تركت البلدان الجنوبية منطقة اليورو - مع كل الآثار السلبية المصاحبة للزيادة في الديون(*).

في أثناء ذلك، في أوروبا الشمالية، سوف يعمل اليورو الشمالي الأقوى الكثيرَ من أجل إزالة الفائض التجاري المستمر، الذي كان إشكاليا ليس فقط لشركائهم في منطقة اليورو بل للاقتصاد العالمي. وسوف تجبر ألمانيا على إيجاد طرق أخرى لتحفيز اقتصادها، بفعل بعض الأمور التي ذُكِرت في الفصل السابق، مثل زيادة الأجور عند القاع، وخفض عدم المساواة، وزيادة الإنفاق الحكومي. وفي ظل البيئة الحالية سوف تكون السياسة النقدية (حتى تلك السياسة في بلدان أوروبا الشمالية) غير فعالة نسبيا، وهكذا لو رغبت ألمانيا في الحفاظ على التشغيل الكامل فسوف يكون عليها الاعتماد على السياسة المالية.

ومع كون الشركات والعائلات، بل حتى الحكومات، في الشمال تمتلك أموالا باليورو، ومع رفع سعر صرف اليورو الشمالي بالنسبة إلى اليورو، سوف يكون هناك تقليص تلقائي للمديونية في الاقتصاد، وهو ما سوف يحفز النمو. وسوف يعمل هذا جزئيا على موازنة الآثار الانكماشية للتخلص من الفائض التجاري.

تعليقات ختامية

لقد أوضح هذا الفصل كيف يمكن للمرء إدارة عملية طلاق ودية. وقد بينا كيف يمكن معالجة كل مشكلة من المشاكل الرئيسة التي تواجه البلدان المأزومة بنحوٍ منفصل. فيمكن التخلص من عجوزات الحساب الجاري أو يمكن تحويلها حتى إلى فوائض. وستكون الحكومات قادرة على تمويل إنفاقها. ويمكن العودة بالاقتصادات إلى التشغيل الكامل - بعد أن غرقت سنوات في الركود والكساد – ومن دون أن يحدث

(*) يشير المؤلف هنا إلى أنه لو احتفظت دول جنوب أوروبا باليورو فلن تكون هناك زيادة في الديون وأعبائها، بينما لو غادرت منطقة اليورو وأصبحت لديها عملة جديدة أقل في سعر صرفها قياسا على سعر صرف اليورو فسوف تزيد الديون وأعباؤها. لنفترض مثلا أن اليونان خرجت من منطقة اليورو وعادت إلى عملتها السابقة قبل الانضمام إلى المنطقة وهي الدراخمة أو حتى اعتمدت عملة جديدة هي اليورو اليوناني كما يقترح المؤلف، ولنفترض أن قيمة الدراخمة أو اليورو اليوناني أصبحت نصف قيمة اليورو، في هذه الحالة ستصبح الديون ضعف حجمها السابق عند تقويمها باليورو اليوناني، كما ستزيد أيضا أعباء خدمة الديون بمقدار الضعف نتيجة لهذا التغير في سعر الصرف. [المترجم].

تضخم أو انخفاض في الأسعار. وقد أوضحتُ النظام الذي سيمكّن حتى الاقتصادات التقليدية «الضعيفة» من مراكمة ديون أجنبية وهي الديون التي عجلت بالأزمة مرارا وتكرارا. وحتى ضمن هذا الإطار سوف تكون هناك قرارات لا بد من اتخاذها: سأقترح عليهم، على الأقل خلال السنوات الأولى من التحول، التوجهَ صوب تحقيق فائض في الحساب الجاري، والميل بالإنفاق الحكومي نحو الاستثمار، وإدارة فائض مالي بسيط، وأيضا لو كان الأمر ضروريا استخدام مضاعف الميزانية المتوازنة لتأمين الطلب الكلي.

بالطبع نادرا ما تجري الأمور بنحوٍ سلس جدا. وكما هي العادة سوف تكون هناك مشاعر تتأذى، وبعض الأصابع تشير: من الذي ينبغي توجيه اللوم إليه؟ هل كان يمكن للزواج أن يمضي بنحوٍ مختلف فقط لو...؟ فقط لو أن اليونان تصرفت بنحوٍ أفضل؟ فقط لو أن الترويكا لم تكن بمثل هذا التعسف؟ وسوف يظهر اليونانيون بنحوٍ شبه مؤكد جوانب من شخص في علاقة مسيئة (يشار إليها أحيانا على أنها متلازمة المرأة التي تتعرض للضرب the battered woman syndrome) - وسوف يقولون، فقط لو كنا أكثر تكيفا واستيعابا... فقط لو كان لدينا...

وقد قالت الفصول السابقة على أي حال إن ما كان معيبا هو بنية منطقة اليورو ذاتها. وقد شرحت كيف أنه من غير المرجح أن النتيجة كانت ستختلف كثيرا لو كان المفاوضون اليونانيون أكثر تكيفا واستيعابا - على مدار الأزمة كان لدى اليونان مفاوضون يتمتعون بطائفة مختلفة من الأساليب، لم يحقق أي منها نتائج جيدة. وليست هناك في الحقيقة حاجة إلى توجيه الاتهام إلى الذات.

الكثيرون داخل أوروبا سيكونون حزانى لموت اليورو. ولكن هذه ليست نهاية العالم: فالعملات تأتي وتذهب. واليورو تجربة عمرها 17 سنة فقط، وقد صُمِّم اليورو بنحوٍ سيئ وهُندِس بطريقة جعلته لا يصلح للعمل بنجاح. ومايزال هناك ما هو أكثر بكثير في المشروع الأوروبي - وتأتي على رأسه رؤية أوروبا المتكاملة المندمجة - وهو يتجاوز مجرد ترتيب نقدي. وكان من المفترض أن تعزز العملة التضامن، من أجل تكامل ورخاء أكثر. ولم تنجز أيا من ذلك: وكما بُنِيَت، أصبحت عقبة أمام إنجاز كل من الهدفين، ولو كانت الإصلاحات لمنطقة اليورو التي نوقشت في الفصل الأخير أبعد من متناول منطقة اليورو اليوم، فمن الأفضل هجران اليورو لإنقاذ أوروبا والمشروع الأوروبي.

11

نحو يورو مرن

بالنظر إلى أوروبا اليوم، ربما نقول إنها في ورطة؛ إذ إنها تريد الحفاظ على اليورو، على الرغم من أن اليورو لم يكن يعمل بنجاح. وهي تحب أن تدعي أنه فقط لو امتثلت الدول الأعضاء للقواعد، وفقط لو أنه لم تكن هناك هذه الأزمة المالية الأمريكية الصنع، لكان كل شيء على خير ما يرام. ولكن لا بد أن أوروبا تدرك في صميم قلبها أن هذا ليس صحيحا. فحتى البلدان التي امتثلت للقواعد دخلت في أزمة. ولم تكن البلدان المأزومة هي تلك البلدان الواقعة في المحيط الجنوبي فقط، بل أيضا أيرلندا. وحتى فنلندا الفاضلة تواجه مشكلة في التكيف، وكان لديها معدل مرتفع غير مقبول من البطالة: 9.3 في المائة في أوائل العام 2016م.

«يعمل اليورو المرن على أمل أن يتمكن المرء من خلق نظام تستطيع فيه بلدان مختلفة أن يكون لكل منها اليورو الخاص بها».

وطبيعة اقتصاد السوق هي أن مثل «هذه الأشياء تحدث». وهذه الأشياء التي تحدث تؤثر بنحو مختلف في البلدان المختلفة، وتتطلب إجراء تعديلات كبيرة. وقد عمل اليورو على أن يكون إجراء مثل هذه التعديلات صعبا في أفضل الأحوال.

وفي حين انتقدت أوروبا الشمالية دول جنوب أوروبا على إسرافها المالي فيما يُعرف بـ «حزام الثوم» Garlic Belt، أظهرت الاضطرابات في فنلندا أن المشكلات كانت أعمق وأشد اختلافا. فقد كانت فنلندا واحدة من قصص النجاح الأوروبي. فبعد أن كانت شبه تابعة لروسيا، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1960م يبلغ ما يعادل 10500 دولار (بعد أخذ معدل التضخم في الاعتبار) وهو ما يصل إلى 68 في المائة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة في ذلك التاريخ. ثم، ومن خلال استثمارات كثيفة في التعليم، نمت إلى حد أنه بحلول العام 2007م بلغ نصيب الفرد من الدخل 42300 دولار، أو نحو 93 في المائة من نصيب الفرد من الدخل في الولايات المتحدة. ولكن بعدئذ وقعت سلسلة من المشكلات في البلاد: ففي عالم التغير السريع في التكنولوجيا الفائقة، خسرت شركتها الرائدة، نوكيا، أمام المنافسين. وكانت لفنلندا علاقات وثيقة مع إستونيا، التي تضررت بشدة من جراء أزمة العام 2008م. وفي أعقاب سقوط حائط برلين، استفادت فنلندا من التجارة القوية مع روسيا. ولكن فرض العقوبات على هذا البلد أضر بفنلندا وكذلك روسيا، والتي عانت أيضا بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز.

وقد تقلص الناتج المحلي الإجمالي لفنلندا بنسبة 8.3 في المائة في العام 2009م، وفي العام 2015م كان لايزال ناتجها المحلي الإجمالي أقل بنحو 5.5 في المائة عن مستوى الذروة التي كان قد بلغها في العام 2008م. وفي غياب اليورو، كان سعر صرف العملة الفنلندية سينخفض، وكان ما سيترتب على ذلك من انخفاض في الواردات وزيادة في الصادرات سيعمل على تحفيز الاقتصاد. وفي غياب القيود المالية التي فرضتها عضوية منطقة اليورو، لربما كان في إمكانها الاقتراض لتمويل النفقات الحكومية التي في وسعها العمل على حفز الاقتصاد. وبدلا من هذا، كانت من بين المحاصرين في موجة التقشف التي ابتُليت بها أوروبا. وكان من المفترض أن تؤدي تخفيضات خلافية في أجور العاملين في القطاع العام، بنحو أو بآخر، إلى

زيادة تنافسية الصادرات الفنلندية بطريقة غامضة. ولكن بدلا من ذلك أدى خفض الأجور إلى انخفاض الطلب، وهو ما أدى إلى تعميق التدهور الاقتصادي. باختصار عمل علاج اليورو في فنلندا ذات السلوك الحسن بنحوٍ أفضل قليلا مما عمله في مرضى الجنوب الأكثر تمردا.

وكان البديل الذي ينطوي على «أوروبا أكثر وحدة»، وخلق منطقة يورو يمكنها العمل بنجاح، بكل تأكيد أفضل طريق إلى الأمام لأوروبا. ولكنه بدا أنه كثير جدا على الأقل بالنسبة إلى قدرة بعض بلدان منطقة اليورو على الهضم. ومن جانب آخر كان البديل الذي نُوقش في الفصل السابق، الطلاق الودي، غير مستساغ على حد سواء. فبالنسبة إلى هؤلاء الذين رأوا اليورو باعتباره المرحلة التالية والحاسمة، في التكامل الأوروبي، سيكون الطلاق علامة على الاستسلام، على الاستقالة. وأنا أجادل بأن وجهة النظر هذه كانت مضللة - فالتشارك في عملة موحدة ليس، أو يجب ألا يكون، في قلب المشروع الأوروبي - ولكن الإدراك يُعد، إلى حد ما على الأقل، واقعا: لو رأى عدد كبير من الناس داخل أوروبا أنه حتى الطلاق يعد على الأقل استسلاما مؤقتا، فعندها ستكون هناك نكسة في جدول أعمال التكامل الأوروبي[1].

وهنا أريد باختصارٍ مناقشة بديل وحيد أخير، وهو البديل الذي أُطلق عليه «اليورو المرن» Flexible Euro. وهو ينطوي على الاعتراف بأن هناك بعض التقدم في إنشاء مؤسسات منطقة اليورو منذ اندلاع أزمة اليورو، على الرغم من أنه ليس تقدما بالقدر الكافي الذي يجعل نظام العملة الموحدة يعمل بنجاح. ويبني اليورو المرن على هذه النجاحات، على أمل أن يتمكن المرء من خلق نظام تستطيع فيه بلدان مختلفة (أو مجموعة من البلدان) أن يكون لكل منها اليورو الخاص بها. وسوف تتقلب قيمة اليوروهات المختلفة، ولكن ضمن حدود سوف تؤثر فيها سياسات منطقة اليورو ذاتها. ومع مرور الوقت، ربما، ومع تطور تضامن كافٍ، سوف يمكن تقليل حدود التقلب هذه، وفي نهاية المطاف، سيُنجز هدف العملة الموحدة المنصوص عليه في اتفاقية ماستريخت في العام 1992م. ولكن هذه المرة، مع وجود المؤسسات المطلوبة في مكانها، وبما يمكّن العملة الموحدة حقيقة من تحقيق أهدافها في تعزيز الرخاء، والتضامن الأوروبي، والتكامل السياسي.

الفكرة الأساسية

تعتمد الفكرة الأساسية على الفصلين التاسع والعاشر: الاعتراف بالثغرات الموجودة في بنية منطقة اليورو الآن والتي من المرجح أن تستمر في الأعوام المقبلة، ويمكننا استخدام بعض الأدوات التي سوف نستخدمها في حالة الطلاق الودي للترتيب لتنسيق كافٍ في السياسة بحيث تكون التقلبات في عملات اليورو المختلفة محدودة.

وسوف نستخدم الملاحظة التي سجلناها في الفصل السابق أننا بنحوٍ عام، قد انتقلنا في القرن الحادي والعشرين، إلى الاقتصاد الرقمي، وتسريع هذه العملية سوف يزيد من كفاءة وتسهيل التحصيل الضريبي. وعوضا عن أن تكون هناك عملة موحدة لكل ما يشكل الآن منطقة اليورو، سوف تكون هناك عدة مجموعات، ولكل مجموعة من هذه المجموعات عملتها الخاصة بها. وكل بلد أو مجموعة بلدان سوف تخلق عملة إلكترونية وفقا للخطوط التي وُضِّحت في الفصل العاشر. ويمكن تحويل المال بسهولة من حساب شخص إلى حساب شخص آخر، على سبيل المثال، عند شراء السلع والخدمات. وسوف تدفع الشركات من خلال هذه الحسابات أجور عمالها، كما سيدفعون بالمثل إلى مورديهم وسيُدفع إلى هذه الشركات في حساباتها عن طريق عملائها. وقد أوضحتُ في الفصل العاشر كيف أن المال يمكن إضافته أو خصمه من داخل النظام الإلكتروني، على سبيل المثال من خلال خلق ائتمان جديد أو خفض عرض الائتمان.

وقد أوضحت، أيضا، النظام الذي يمكن عن طريقه أن تبقى المدفوعات الصافية من وإلى الخارج متوازنة: فسوف يتلقى المصدرون قسائم بالإضافة إلى تلقي مدفوعات باليورو المحلي في حساباتهم، وهؤلاء الذين يرغبون في الاستيراد سوف يكون عليهم شراء عدد مناظر من القسائم، بالإضافة إلى دفع مبالغ من حساباتهم. وسوف يضمن نظام تداول القسائم القابلة للتسويق تساوي قيمة الصادرات مع قيمة الواردات - ولن يكون هناك تدفق صافٍ في نظام المدفوعات أو خارج منه. وكما رأينا في الفصل العاشر، يمكن للبلد أن يقرر السماح بتسجيل عجز تجاري أو الإصرار على تحقيق فائض تجاري، ببساطة بتغيير نسبة القسائم التي يتلقاها المرء مقابل يورو واحد من الصادرات قياسا إلى القسائم المطلوبة للاستيراد.

وفي هذا النظام، يمكن لقيمة يورو أحد البلدان أن تتغير قياسا إلى يورو بلد آخر (بل حتى أكثر من هذا، قياسا إلى قيمة يورو هذا البلد بالإضافة إلى ما يصاحبه من قيمة إلى القسيمة). وهذه هي المرونة في أسعار الصرف التي يفتقر إليها النظام الحاضر. وفي الوقت نفسه، شرحت كيف من المرجح أن يحد نظام القسائم من التغير في قيمة عملة يورو بلد مقابل عملة يورو بلد آخر.

تثبيت أسعار الصرف النسبية

هناك عديد من الطرق التي يمكن لأوروبا، بنحو جماعي، العمل بها للحد من مدى التحركات في أسعار الصرف في نظامنا لليورو المرن. وقد ناقشتُ هذه الطرق في الفصل التاسع، ولذا سوف أكون مختصرا هنا.

الحد من الفوائض

أولا، على البلدان (وبوجه خاص جدا ألمانيا) التي تدير بنحو تقليدي فوائض تجارية - وتفرض تكاليف خارجية كبيرة على جيرانها الأوروبيين والاقتصادات العالمية من خلال الاختلالات الحادثة – أن تلتزم بتخفيض هذه الفوائض. وسوف يعملون ذلك من خلال نظام القسائم نفسه. وهذا لن يؤدي فقط إلى التقليل من الاختلالات العالمية، فالمنطق نفسه الذي أشرنا فيه إلى أن اليورو اليوناني سوف يكون أقوى مما كان يمكن أن يكون عليه (مع عمل القسائم على الحد من العجز التجاري) ينطوي ضمنا على أن اليورو الألماني سوف يكون أضعف مما كان يمكن أن يكون عليه مع عمل القسائم على الحد من حجم الفائض.

وهكذا يمكن لقادة منطقة اليورو، إذا ما رغبوا، تحقيقُ ما يقرب من التعادل بين أسعار صرف اليوروهات المختلفة الوطنية أو الإقليمية ببساطة عن طريق تعديل نظام القسائم.

تقاسم أكثر كفاءة لأعباء التكيف

ذكرت الفصول السابقة أن الاختلالات التجارية نجمت عن جمود أسعار الصرف الحقيقية التي تلت الجمود في أسعار الصرف الاسمية. وكان منهج منطقة اليورو

في محاولة تحقيق عمليات التكيف في أسعار الصرف من خلال تعديلات سحرية في الإنتاجية (على سبيل المثال، في برامج الإصلاح الهيكلي) أو من خلال تخفيض سعر الصرف الداخلي قد ثبت ببساطة أنه منهج غير ناجح - بل وكان مؤلما جدا.

وجزء من السبب في فشل التكيف أو التعديل هو أن ألمانيا أصرت على عملية تكيف غير متكافئة، حيث يقع عبء التكيف على البلدان التي تحقق عجزا (من خلال تخفيض الأجور والأسعار) - وهذا على الرغم من كل الأدلة العملية والنظرية على أن التعديلات في الاتجاه الهابط تعد أكثر تكلفة بكثير من الاتجاه العكسي. وسوف يكون أفضل كثيرا لو أن أوروبا استطاعت أن تلزم نفسها بعملية غير متكافئة، ولكن هذه المرة، مع انحياز في الاتجاه المعاكس: يجب على البلدان التي تحقق فائضا اتباع سياسات (على سبيل المثال، سياسات مالية وسياسات أجور) تؤدي إلى تعديلات صاعدة في الأجور والأسعار.

تقارب الإنتاجية

لقد رأينا، أيضا، في الفصول السابقة، كيف وضعت أوروبا موضع التنفيذ عملية لتباين الإنتاجية، حيث إن مصادر التمويل في البلدان الضعيفة متدهورة، كما أن الاستثمارات العامة في البنية الأساسية والتعليم والتكنولوجيا منهارة.

لدى أوروبا بالفعل بعض المؤسسات في المكان المناسب يمكنها العمل على النقيض من ذلك، وتقول إنها ملتزمة بعمل المزيد. على سبيل المثال، يمكن لبنك الاستثمار الأوروبي تقوية الاستثمارات في البلدان الضعيفة. لو تابعت منطقة اليورو بسرعةٍ التزامَها بتأسيس اتحاد مصرفي حقيقي، مع نظام مشترك للتأمين على الودائع، فسوف تكون قد فعلت الكثير لمنع وصول التباينات المتطرفة إلى دائرة التمويل الخاص. ولكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان الضعيفة من المؤكد تقريبا أنها ستظل في وضع تنافسي غير مواتٍ. ومرة أخرى يمكن لمرفق الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة اليورو، خاصة مع توجيهه نحو البلدان الضعيفة، المساعدة في تصحيح هذه المثالب. لو أنشأت أوروبا صندوق تضامن لتحقيق الاستقرار أو تحملت مزيدا من المسؤولية عن الإنفاق الاجتماعي مثل مدفوعات البطالة في البلدان المنكوبة، فسوف تحرر موازنات هذه البلدان

للإقدام على مزيد من الاستثمارات التي تتطلع نحو المستقبل[2]. وكذلك، أيضا، لو عملت أوروبا على تشجيع السياسات الصناعية، بدلا من تحريمها، فإنه يمكن أن تتاح فرصة أفضل للبلدان المتخلفة عن الركب في تحقيق التقارب مع البلدان الرائدة.

الأساس المنطقي الاقتصادي

شرحت الفصول السابقة مشكلات نظام العملة الموحدة لمنطقة اليورو. فقد تراكمت اختلالات تجارية كبيرة من جانب بلدان المحيط في السنوات السابقة للأزمة، ولم يفعل النظام شيئا لوقف هذا التراكم. ثم فرض بعد ذلك تكيفا مؤلما ومكلفا في أعقاب الأزمة - حيث تُحمَّل التكاليف عادة لبلدان العجز. ولو نظرنا إلى داخل البلدان، فإن الأمور تبدو حتى أسوأ من ذلك: حيث يدفع العمال ومنشآت الأعمال الصغيرة ثمن عملية التكيف غير المتكافئة هذه، بينما كان آخرون هم الذين استفادوا من خلق الاختلالات السابقة - ففي حالة إسبانيا، على سبيل المثال، كان المستفيدون هم شركات البناء والمضاربين العقاريين. بينما نحن نسأل عابري السبيل الأبرياء أن يدفعوا ثمن أخطاء آخرين.

والنظام مملوء بخارجيات الاقتصاد الكلي - حيث تفرض تصرفات بعض الأفراد والشركات تكلفةً مرتفعةً على الآخرين. وحينما تكون هناك خارجيات تكون هناك حاجة إلى عمل عام. وهذا واضح في حالة الخارجيات البيئية مثل التلوث، فقد أدى العمل العام ردا على هذا التلوث إلى هواء وأنهار أكثر نظافة. وقد نجح ذلك. ولكن البنوك الأمريكية لوثت الاقتصاد العالمي برهونات سامة: وكان على الهيئات العاملة بالجهات التنظيمية عمل شيء حيال هذا، ولكنهم لم يفعلوا. وحدث شيء مماثل، داخل منطقة اليورو. ففي بعض الحالات (أيرلندا وإسبانيا) كانت هناك فقاعة عقارية، وفي بعضها الآخر اتخذت التجاوزات أشكالا مختلفة.

والنظام الموصوف هنا يقدم إطارا بسيطا يمكن من خلاله معالجة خارجيات الاقتصاد الكلي بطريقة أفضل. ومن المؤكد تقريبا أنه ليس هناك علاج سحري شافٍ لكل الأمراض. فسوف تظل هناك تقلبات في الاقتصاد الكلي، ولكن لو أُديرت بشكلٍ جيد، فسوف تكون أقل حدة وكذلك عواقبها. وسوف يمكّن هذا النظام أوروبا من الخروج من الجمود في النشاط الاقتصادي.

وربما يشكو البعض: ألا نكون بذلك قد تدخلنا في عمل السوق؟ منطقة اليورو نفسها تعد تدخلا هائلا في عمل السوق. فهي تثبّت سعرا حاسما من بين الأسعار، ألا وهو سعر الصرف. وهي تقول إنه ينبغي أن يكون هناك سعر فائدة واحد للمنطقة بكاملها، وهو سعر تحدده هيئة عامة، البنك المركزي الأوروبي. والسؤال هو: مع هذا الجمود الذي فرضته الحكومة، كيف سيكون أداء بقية السوق؟ هل يمكنه أن يُؤمن الاستقرار؟ هناك الآن أكثر من عقد من الأدلة، والإجابة هي «لا» بنبرة مدوية.

ينطوي هذا المقترح على حد أدنى من التدخل في السوق، وحتى في تدخله هذا، فهو يستخدم آليات السوق. وهو يصحح من خارجيات معروفة جيدا، خارجيات السوق المصاحبة للاختلالات في الموازين الخارجية. وقد ورطت أوروبا نفسها جزئيا في الفوضى الراهنة بافتراضها أن الأسواق أكثر كمالا مما هي عليه بالفعل. تُظهر السوق تقلبات هائلة في كل من الأسعار والكميات: فأسعار الفائدة المطلوبة من المقترضين من بلدان مختلفة تحركت بعنف في اتجاهات مختلفة، وتقلبت تدفقات رأس المال والائتمان بطرق لا يمكن السيطرة عليها فعليا في ظل الترتيبات المعمول بها حاليا.

ووسط ذلك كله يقال للعمال إن عليهم القبول بأن يُعصف بهم بواسطة هذه الدوامات التي ليست فعلا من أفعال الطبيعة ولكنها من صنع السوق غير الرشيدة وغير الكفئة. فعلى العمال القبول بتخفيض الأجور وخفض الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية، حتى يمكن لأسواق رأس المال الاستمتاع بـ «حريتها». ويهدف نظام اليورو المرن إلى توفير حد أدنى من النظام لهذه الفوضى، والتي لم تنتج حتى معدل النمو الأعلى في الناتج المحلي الإجمالي الذي وُعِد به - ودعك من الفوائد الاجتماعية التي كان من المفترض أن تصاحب هذا النمو الأعلى في الناتج المحلي الإجمالي.

هناك اختلافات فلسفية أساسية بين إطار منطقة اليورو المرن وإطار اليورو الموجود اليوم. إذ يفترض الإطار الأخير أنه لو حدد البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة بنحو صحيح والتزمت البلدان فرادى بحدود ديونها وعجزها، فسوف يكون كل شيء على خير ما يرام. ولكن في الواقع لم يكن كل شيء على خير ما يرام. هناك نظرية مجردة (يطلق عليها نظرية أرو-ديبرو للتوازن التنافسي The Arrow-Debreu Competitive Equilibrium Theory) والتي توضح

متى يمكن أن يعمل نظام الأسواق التنافسية غير المقيدة بحيث يؤدي إلى الكفاءة الكلية. ويتطلب ذلك أسواقا ومعلومات تعد أكثر كمالا مما هو موجود في أي مكان على سطح الكرة الأرضية. بل حتى مع ذلك لم يستطع هذان الاقتصاديان الحاصلان على جائزة نوبل إثبات أن النظام الاقتصادي كان مستقرا ديناميكيا. لقد كانت نظرية توازن، ولم يكن هناك أي تفسير لكيف يمكن للاقتصاد أن يصل إلى هذا التوازن.

في العالم الحقيقي الذي نعيش فيه من الأفضل في كثير من الأحيان عدم الاعتماد فقط على الأسعار. لنجرب - كما يفعل إطارنا لليورو المرن - التحكمَ في كمية الائتمان والصادرات الصافية، وتنظيم الاستخدامات التي يخصص لها الائتمان وكمية الديون المقومة بالعملات الأجنبية. وإدارة الاقتصاد في إطارنا المقترح تعتمد، على أي حال، على استخدام الأسعار بكثافة، ولكن ليس عليها بالكامل، فليست هناك إدارة جزئية، ولكن مزيد من الإدارة الكلية بأكثر مما هو موجود اليوم.

منذ عقود خلت تعلمنا أن على المرء ألا يدع اقتصاد السوق يدير نفسه. وهذا هو السبب، على سبيل المثال، في أن كل بلد لديه بنك مركزي يحدد أسعار الفائدة وسلطات تنظيمية تشرف على القطاع المصرفي. وربما يريد بعض غلاة المحافظين إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء، إلى عالم من دون بنوك مركزية ومع حرية النظام المصرفي، من دون أي قيود. وأي شخص يكون قد قرأ تاريخه الاقتصادي يعرف أي كارثة من المرجح أن يكون عليها الوضع الذي يدعون إليه.

لكن أي شخص يراقب الأداء الاقتصادي الكلي في السنوات الأخيرة سيرى أن الأمور لم تمض بنحوٍ طيب. وقد بين الفصل الثالث الإهدار الهائل للموارد. وسوف يكون من الخطأ عدم محاولة تحسين هذا السجل المؤسف. والإطار المُقدَّم هنا وفي الفصول السابقة يفعل هذا. وهذه تعد إصلاحات متواضعة لن تؤدي إلى تقويض النظام. ولكنها إصلاحات تعالج بشكل منهجي بعض مظاهر الضعف الرئيسة في الترتيبات الاقتصادية الحالية، وبعض حالات عدم الاستقرار الرئيسة التي أثبتت أنها مكلفة للغاية لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا.

وهناك، بطبيعة الحال، عدد كبير من التفاصيل التي ينبغي العمل عليها. والنظام بكل تأكيد ليس مثاليا. ولكن من المؤكد تقريبا كذلك أنه أفضل من النظام

الحالي، الذي فرض مثل هذه التكاليف الباهظة على الكثيرين داخل منطقة اليورو. وهذا الإطار لتعاون منطقة اليورو مع اليورو المرن يمكن أن يؤدي إلى استقرار أكبر ونمو اقتصادي أكبر[3].

الحاجة إلى تعاون منطقة اليورو

تماما مثلما أن التعاون الأوروبي مطلوب إذا كانت هناك رغبة في أن يكون هناك طلاق ودي، فسيكون التعاون الأوروبي مفيدا لضمان الأداء السلس لليورو المرن. حتى لو كان هناك تردد من قبل البعض في قبول هذا البديل المقترح[4]، يمكن للنظام أن ينفَّذ من خلال «تحالف الراغبين» أو أي تجمع داخل منطقة اليورو يمكنه اعتماد النظام: ويمكن لهذه البلدان بعد ذلك العملُ معا لضمان الاستقرار النسبي في التحركات في أسعار صرف اليوروهات المحلية، بالطريقة التي سبق أن أوضحتها في هذا الفصل. بالطبع لو أن كل، أو حتى أغلب، بلدان منطقة اليورو، ربما باستثناء ألمانيا، انضموا إلى تحالف الراغبين هذا، إذن فبحكم الأمر الواقع سوف يكون سعر صرف ألمانيا نفسه مرنا، حيث سيكون آنئذ متغيرا مقابل كل اليوروهات المحلية الأخرى. وحينها سيكون من مصلحة ألمانيا الانضمام إلى النظام العام للمساعدة على ضمان استقرار سعر صرف عملتها بالنسبة إلى أسعار صرف بقية عملات البلدان الأخرى.

وفي ضوء حدوث تضامن وتعاون أوروبي كافٍ سيؤدي هذا الإطار إلى تحرك أسعار الصرف داخل نطاقات ضيقة بنحوٍ متزايد. ومع ما يكفي من النجاح في تنسيق أسعار الصرف، وذلك مع تضييق نطاق تحرك هذه الأسعار، فربما يسمح ذلك لأوروبا، في يوم ما من الأيام، بالمضي إلى الأمام في اتجاه العملة الموحدة.

12

الطريق إلى الأمام

قدم هذا الكتاب تقييما متشائما لحالة منطقة اليورو وآفاقها المستقبلية. وقد أوضحتُ العيوب الكامنة في بنائها، وكيف أن هذه العيوب كانت ناجمة جزئيا عن الخلل في الفهم الاقتصادي، ولكنها كانت تعد جزئيا أيضا نتيجة الافتقار إلى الإرادة والتضامن السياسي. وقد رأينا أيضا كيف أن الافتقار نفسه إلى الفهم الاقتصادي والتضامن قد أدى إلى استجابة خاطئة للأزمة.

وما يُضحَّى به ليس فقط حاضرَ أوروبا بل مستقبلُها أيضا. وكان من المفترض أن يخدم اليورو الشعب الأوروبي، الذي يُطلب منه الآن القبول بأجور أقل، وضرائب أعلى، ومزايا اجتماعية أقل، من أجل إنقاذ اليورو. وليس فقط اقتصاد أوروبا هو ما يُضحَّى به بل، ومن جوانب كثيرة، الثقة بديموقراطيتها.

«ستكون الخطيئة الحقيقية هي ألا تتعلم أوروبا مما حدث خلال العقدين الماضيين»

وقد طرح الألمان وقادة آخرون في منطقة اليورو الفكرة القائلة بأنه «ليس هناك بديل آخر» (TINA) لسياساتهم المتشددة بالغة القسوة. وقد أوضحت كيف أن هناك بدائل يمكنها حتى جعل الدائنين أفضل حالا.

في هذا الفصل الختامي، أود أن أتناول ثلاثة أسئلة: إلى أين من المرجح أن تمضي منطقة اليورو؟ ولماذا تأخذ هذا المسار الذي تأخذه - هل هناك شيء آخر تحت السطح هو الذي يسيِّر الأمر؟ ولماذا يعد المشروع الأوروبي مهما جدا؟

منطقة اليورو إلى أين؟

لقد أوجزتُ ثلاثة بدائل عن الاستراتيجية الحالية القائمة على الارتجال والتخبط. وأنا أعرف أي بديل سوف أفضل إذا ما كنت مواطنا أوروبيا: الإصلاحات الواردة في الفصل التاسع والتي سوف تجعل منطقة اليورو تعمل بنجاح.

يتمتع الاقتصاديون بسجل ضعيف في مجال التنبؤ - وربما تكون الترويكا قد سجلت أرقاما قياسية جديدة في التنبؤ السيئ المتسلسل حينما يرتبط الأمر ببرامجهم في مختلف أنحاء منطقة اليورو - ولكن التنبؤ السياسي أكثر صعوبة حتى. وأنا قلق، مع ذلك، من أنه حتى عملية الطلاق الودي أو اليورو المرن سوف تُوضع جانبا، مع استمرار الاستراتيجية الحالية القائمة على الارتجال والتخبط. وسوف تُمنح البلدان المنكوبة مجرد أمل كافٍ في المستقبل لكي تبقى ضمن منطقة اليورو. وسوف تلعب ألمانيا وآخرون في منطقة اليورو على التأييد القوي في اليونان وغيرها من البلدان لمنطقة اليورو: فالمواطنون في هذه البلدان وبنحوٍ غير عقلاني يرون عدم وجودهم داخل منطقة اليورو باعتبارهم خارج أوروبا أو خارج الاتحاد الأوروبي، ويتناسون أمر الدنمارك والسويد والمملكة المتحدة الذين هم أعضاء في الاتحاد الأوروبي ولكنهم ليسوا أعضاء في منطقة اليورو، أو يتناسون أمر سويسرا وأيسلندا والنرويج، الذين ليسوا حتى أعضاء في الاتحاد الأوروبي ولكنهم جزء أساسي من أوروبا.

إذن السيناريو السياسي الخاص بالمضي إلى الأمام ليس جميلا: وذلك مع فقدان أحزاب الوسط الملتزمة باليورو التأييدَ السياسي لمصلحة أحزاب أقرب إلى التطرف، ففي حالة إسبانيا، هناك نمو مستمر في الأحزاب التي تطالب بالاستقلال الإقليمي. وفي جميع أرجاء أوروبا، مع انتشار الخوف من البطالة، من المرجح أن نرى نمو الأحزاب

التي ترفض الانفتاح الأوروبي، والتي تريد خصوصا إغلاق حدودها أمام المهاجرين. ولا يمكن لأحد أن يكون متأكدا متى سوف تنكسر الإرادة السياسية للبقاء في منطقة اليورو في واحد من البلدان أو آخر. ولكن من الواضح أن هناك مخاطرة، بل حتى احتمالا كبيرا أن ذلك سيحدث. يمكن للمرء أن يرى ذلك بالفعل في التصويت.

ومتى حدث ذلك الانكسار، هناك مخاطرة بانفتاح بوابات الانهيار على مصاريعها: فيما لو خرج أحد البلدان بسلاسة، فمن شبه المؤكد أنه سيلحق به آخرون، إلا إذا حدث قبل هذا ولانت الترويكا و/أو تعافت هذه البلدان - وفي الوقت الحاضر، من الواضح أن كلا الأمرين تبدو احتمالاته بعيدة. وأن تكون لهذه الأحداث الدرامية عواقبُ اقتصادية وسياسية عميقة ليس فقط على أوروبا، بل على العالم كله، هو أمر لم يُقدّر حق قدره.

لقد نظر قادة أوروبا إلى أنفسهم باعتبارهم أصحاب رؤية حينما خلقوا اليورو. وقد اعتقدوا أنهم ينظرون إلى أبعد من مطالب الأمد القصير التي عادة ما تشغل بال القادة السياسيين. ويعتمد مستقبل أوروبا واليورو الآن على ما إذا كان في إمكان القادة السياسيين الحاليين في منطقة اليورو الجمع بين حد أدنى من الفهم الاقتصادي وشعور حالم بالتضامن الأوروبي والحرص على ذلك.

ما الذي يجري؟ التفاعل بين السياسة والاقتصاد

لقد لاحظت عدة مرات أن هناك شيئا غريبا يتعلق بالسياسات التي فُرضت على البلدان المنكوبة بالأزمة. ومن المعتاد أن يفرض الدائنون شروطا على المقترضين من أجل تعزيز احتمالات إعادة سداد القرض. وعلى النقيض من ذلك، كانت الشروط التي فُرضت بواسطة الترويكا تقلل من قدرة هذه البلدان على إعادة السداد، وبوجه خاص في حالة اليونان. وبينما أكتب ما أكتبه الآن، تمر اليونان بحالة كساد عميق وقد كانت كذلك على مدى سنوات، مع انخفاض بنسبة 27 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي من مستوى الذروة الذي كان قد بلغه الناتج سابقا، ومع معدل بطالة يبلغ 24 في المائة، ومعدل بطالة بين الشباب بلغ ما يزيد على ضعف هذا المعدل إلى درجة أنني: لا يخطر في بالي أي كساد، على الإطلاق، كان متعمدا إلى هذا الحد وكان له مثل هذه الآثار الكارثية.

ومن الطبيعي إذن أن نسأل: ما الذي يجري؟

الأيديولوجيا مرة أخرى

أحد الاحتمالات – وهو احتمال حقيقي – هو أن مهندسي التقشف يثقون حقا بالمذاهب الاقتصادية التي يعتنقونها، على الرغم من الدلائل الدامغة المضادة لهذه المذاهب التي تراكمت على مدى أكثر من ثلاثة أرباع القرن.

ويتيح التقدم في علم الاقتصاد السلوكي وعلم النفس بعض التفسيرات في استمرار التمسك بمثل هذه المعتقدات – فنظرية تأكيد الانحياز Confirmation Bias تذهب إلى أن الأفراد يصرفون أنظارهم عن المعلومات التي لا تنسجم مع معتقداتهم المسبقة. وفي عالمنا المعقد، من السهل فعل ذلك. من الصعب، بالطبع، إنكار الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي لليونان. ولكن من الممكن طرح تفسيرات بديلة: لم تعمل اليونان كل شيء كان ينبغي عليها عمله.

وكنت قد رأيت مثل هذا التبرير من جانب صندوق النقد الدولي بشأن برامجه المتعددة الفشل في البلدان النامية والأسواق الناشئة. فقد جُودِل بأن البرامج كانت مصممة بنحو جيد، وكان الفشل في التنفيذ يرجع إلى كيفية التطبيق من جانب البلد المعني. ومثل هذه الحجج، كما أعتقد، مُخادعة؛ فهي محاولة لتحويل اللوم على فشل البرنامج من البرنامج ذاته إلى ضحية البرنامج.

لوم الضحية

كما رأينا، في حالة البرنامج المفروض على اليونان في العام 2015م، كانت هناك محاولة لتوجيه اللوم إلى اليونانيين على الأداء الضعيف، بل حتى لومهم على ضعف تصميم البرنامج. فقط لو كانت لديهم قدرة أفضل على المساومة... فقط لو كان لديهم وزير مالية أكثر توافقية ومرونة من يانيس فاروفاكيس Yanis Varou Fakis، شخص يلتزم أكثر بالاتفاقيات (يرتدي وزراء المالية دوما ربطات العنق، بينما رفض فاروفاكيس ارتداءها)، شخص لا يكون عدوانيا بمثل هذه الطريقة. بل حتى وجه كثير من اليونانيين اللوم إلى أنفسهم.

لقد راقبت مفاوضات البرامج اليونانية مع الترويكا على مدى نصف عقد من الزمن، أولا، مع الشخص الدمث، الذكي، التوافقي جورج باباندريو، ثم مع خليفته أنتونيوس سامراس، وأخيرا مع حكومة سيريزا. ومن الصعب اكتشاف وجود أي فرق كبير، إن كان هناك أي فرق على الإطلاق، في النتائج.

وليس مما يبعث على الدهشة أن ألمانيا وآخرين في منطقة اليورو وجهوا اللوم إلى اليونان. إذ إنهم يفضلون التمسك بنظرياتهم غير المتسقة التي فقدت مصداقيتها، ولإعادة التوافق بين ما حدث وما تنبأت به نظرياتهم كان عليهم أن يوجهوا اللوم إلى اليونان: المريض لم يكن يتبع تعليمات الطبيب. الحقيقة أن القليل من الديموقراطيات، إن كان هناك أي منها أصلا، كانت لديه القدرة على تحقيق مثل هذا القدر الضخم من «ضبط أوضاع المالية العامة» - تخفيض حجم العجز المالي في الموازنة العامة - في غضون سنوات قليلة مثل ذلك الذي حققته اليونان. فقد نجحوا في تحويل عجز أولي(*) كبير إلى فائض خلال خمسة أعوام.

وحتى الطريقة التي مُنحت بها اليونان المالَ كان لها أثر في جعل اليونان تبدو أكثر اعتمادا على ألمانيا وشركائها الآخرين في منطقة اليورو مما كانت عليه فعلا. فالقروض قصيرة الأجل، التي مُنحت بالقطارة على شرائح، ساعدت على تعزيز صورة اليونان السيئة. قارن قرضا قيمته 100 مليار دولار لمدة خمسة أعوام، مع سلسلة من خمسة قروض لمدة عام واحد، حيث تُرحَّل الديون. في الحالة الأخيرة، كان على اليونان أن تقترض 500 مليار دولار - ومع ذلك لاتزال غير قادرة على وضع الأمور في نصابها الصحيح. بالطبع، من حيث قيمة الأموال، يبدو القرضان متطابقين. ولكن هذا فقط بالنسبة إلى المواطنين العاديين، غير المعتادين ألاعيبَ التمويل الضخم، إذ هناك قدر كبير من الاختلاف بين ما إذا كانت اليونان قد أُقرضت 100 مليار دولار أو 500 مليار دولار. ويجعل الرقم الأخير من الواضح أن اليونان أصبحت في وضع تتراكم فيه الديون.

كما رأينا، لقد حصلت اليونان على مبلغ ضئيل من الأموال المقترضة - بينما ذهب معظمها إلى الدائنين من القطاع الخاص - ولكنها دفعت ثمنا باهظا للحفاظ على النظم المصرفية في البلدان الأخرى.

والسيناريو مماثل بنحو مخيف للإقراض المجحف المنتشر الآن في الولايات المتحدة. فشخص أمريكي فقير قد يشتري أريكة ثمنها 500 دولار، ولكنه يدفع أكثر مرتين أو ثلاث مرات حتى يحصل على ائتمان. حيث يقدم الائتمان بسعر فائدة

(*) العجز الأولي في الموازنة العامة للدولة هو العجز قبل أخذ مدفوعات الفوائد على الديون العامة في الحساب. [المترجم].

200 في المائة سنويا. وإذا تُخلِّف عن الدفع، تُضاف رسوم. وفي غضون عامين يكون الفرد الفقير مدينا بألفي دولار. ولكن ليس الأمر أنه يعيش على مستوى عالٍ من الائتمان. فقد كان إسرافه الوحيد هو أريكة ثمنها 500 دولار، بينما كان كل البقية هو فوائد، وفوائد على الفوائد، وفوائد على الفوائد على الفوائد. وفي حالة الإقراض المجحف، وفيما يتعلق بأمر المال، اكتشفت البنوك والمقرضون المجحفون الآخرون مقدار ما يمكنهم نهبه من الفقراء وفي إطار القانون.

لكن هنا يوجد شيء آخر يحدث. صندوق النقد الدولي والدائنون «الرسميون» الآخرون ليسوا في حاجة إلى المال الذي يطالبون به. كما أنهم لا يعملون في مجال أعمال بهدف تحقيق أرباح. ففي ظل سيناريو العمل على النحو المعتاد، الأكثر رجحانا أن المال الذي سيُحصل عليه من اليونان سوف يُقرَض مرة أخرى لليونان (عادة، على الفور)، لكي يُمنح مرة أخرى للمقرضين، في تمثيلية كبرى، لعبة احتيال، ولكنها لعبة ذات عواقب حقيقية.

مع مناقشة كل قرض، وكل شريحة في كل قرض، تضع الترويكا مطالب تجدها اليونان غير مقبولة. وبالطبع، من الناحية السياسية، كان من غير المستساغ لأي سياسي يوناني يهتم بشؤون بلاده أن يُلقي بالناس في الشارع بكل بساطة، كما انطوى أحد مطالب الترويكا ضمنا على ذلك. ولكن مع مقاومة اليونان مطالب الترويكا فترة بعد أخرى، بدا البلد بنحو متزايد مثل المقترض العنيد المتمرد غير النادم. ولكن على الأقل هناك في أرض الوطن، كانت حالة ألمانيا في معاملة اليونان بقسوة بالغة تلقى دعما قويا.

ليس هناك بديل (TINA)

كان الموقف الألماني الذي نُوقش في الفصل الأول (موقف: «ليس هناك بديل» والذي أُشير إليه بالاختصار TINA(*)) قد حدد نغمة المفاوضات: فيما يتعلق بالعامل الأكثر أهمية لأداء الاقتصاد الكلي، ألا وهو الفائض الأولي، فإنه كان قليلا جدا إن كان موجودا أصلا. في العام 2015م، نجحت حكومة سيريزا في تأجيل وتيرة

(*)There Is No Alternative.

التضييق بعض الشيء، مع الاعتراف بتغير الظروف، ولكن هدف تحقيق فائض أولي يبلغ 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018م بقي ثابتا. ولم تتفاوض ألمانيا حتى مع صندوق النقد الدولي بشأن مسألة إعادة هيكلة الديون، التي كان كل شخص يعرف أنها عملية يجب أن تحدث. وكما ذكرنا في الفصل السابع، أجبِرت اليونان على التوقيع على برنامج كانت كل الأطراف تعرف أنه مفكك وغير متسق، مع المماطلة والتظاهر بأنه ليست هناك حاجة إلى عملية إعادة هيكلة للديون.

ويمكن للبعض داخل أوروبا، ممن لديهم خلفية محدودة في الاقتصاد، خداع أنفسهم بأن البرنامج سوف ينجح. وحينما يأتي الأفراد إلى الموقف الذي يكونون فيه إزاء مواجهة معتقداتهم بالأدلة العملية - ويظلون متمسكين بعدم تزعزع معتقداتهم بسبب الأدلة - نقول عنهم إنهم قد أعمتهم الأيديولوجيا. وفي السنوات الأخيرة، رأينا كيف تشكل الأيديولوجيات السلوك في عدد من المجالات العامة والخاصة. وفي ميدان علم الاقتصاد، الوثيق الصلة بعلم السياسة وبالسياسات التي تشكل المجتمع، ليست هناك أدنى مفاجأة في أن الأيديولوجيات تؤدي في أغلب الأحيان دورا مهما.

الفشل في التعلم

وكما يثير الدهشة عدم تعلم الترويكا من التاريخ - أن مثل هذا التقشف الخاص والعام يجلب دائما الركود والكساد - فمما يثير الدهشة أيضا هو أن قادة أوروبا لم يتعلموا حتى من الخبرات المتراكمة داخل أوروبا ذاتها.

وينبغي الثناء على صندوق النقد الدولي لإدراكه على الأقل أن السياسات الانكماشية هي انكماشية، وإدراكه على الأقل بعض أخطاء السياسات التي فُرضت في حالات اليونان وأيرلندا[1]. ومن الواضح أن بقية أطراف الترويكا لم يكونوا سعداء بمثل هذه الأمانة[2].

والترويكا، كما سبق أن أشرنا، لاتزال تطالب اليونان بتحقيق فائض أولي في الموازنة (أي فائض في الموازنة مع استبعاد مدفوعات الفائدة) يبلغ 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2018م وما بعده. وهذا الهدف يعد هدفا عقابيا. والمفارقة، هي أن هذه السياسات لم تكلف اليونان فقط حدوث كساد، بل

إنها قد كلفت بالفعل البلدان الدائنة كميات كبيرة من الأموال، ومن المحتمل أن تكلفهم أكثر من ذلك في المستقبل.

انعدام الثقة في الديموقراطية

لماذا تتصرف أوروبا على هذا النحو؟ ولماذا عارض قادة الاتحاد الأوروبي اقتراح باباندريو الأول إجراءَ استفتاء، أو استفتاء حكومة سيريزا في العام 2015م، رافضين حتى تمديد أجل سداد اليونان للدفعة التالية لصندوق النقد الدولي والمحدد في 30 يونيو لعدة أيام قليلة؟ أليست أوروبا قاطبة تقوم على الديموقراطية؟ وكان باباندريو واثقا بأنه سوف يكسب نتيجة الاستفتاء - أي أن الأغلبية سوف تؤيد إجراءاته المؤلمة، وكان يعتقد أن مثل هذا التأييد ضروري للتنفيذ الفعال للبرنامج. وكانت حكومة سيريزا تريد التأكد من أن هناك شرعية ديموقراطية في قبولهم البرنامج والذي كان يخالف ما طالب به الكثيرون في انتخابات يناير 2015م.

ومثل هذا الاهتمام بالشرعية الشعبية لم يكن متوافقا مع سياسة منطقة اليورو، وهي المنطقة التي لم تكن قط مشروعا ديموقراطيا جدا. فأغلب حكوماتها الأعضاء لم تسعَ بنحو مباشر إلى نيل موافقة شعوبهم على تسليم سيادتهم النقدية للبنك المركزي الأوروبي. وعلاوة على هذا كانت المساءلة السياسية للبنك المركزي الأوروبي، التي تعد المؤسسة الرئيسة في منطقة اليورو ذاتها، محدودة. وحينما سعت كل من السويد والدنمارك إلى الحصول على الموافقة الشعبية على الانضمام إلى منطقة اليورو، قالت شعوبهم «لا». وربما تكون هذه الأنظمة السياسية قد أدركت أن معدل البطالة سيرتفع إذا ما حُددت سياستها النقدية من قبل بنك مركزي ينصب كل تركيزه بنحو أحادي الذهن على التضخم. في بداية التسعينيات تعلم الإسكندنافيون عواقب عدم الانتباه الكافي لعدم الاستقرار المالي، حينما شهدوا أسوأ تدهور اقتصادي تمر به بلادهم منذ الكساد العظيم.

واليوم يعد جزءا من المقاومة الشعبية لليورو نتيجة للقلق من النفوذ المفرط لألمانيا ومن الأفكار والأيديولوجيات السائدة هناك. وفي هذا الكتاب أشرنا مرارا إلى الدور الذي مارسته النيوليبرالية في تشكيل بنية منطقة اليورو وسياساتها. وفي عديد من البلدان الأخرى تتفق الآراء السائدة مع تلك الآراء التي عبّر عنها قسم البحوث

في صندوق النقد الدولي، والتي عبّر عنها هذا الكتاب: التقشف انكماشي وسياسات الترويكا تأتي بنتائج عكسية. ولكن داخل منطقة اليورو، لم تحظَ مثل هذه الأفكار إلا بقدر ضئيل من الاهتمام. وليس الأمر، بالطبع، أن ألمانيا تدير البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية، العضوين الآخرين في الترويكا إلى جانب صندوق النقد الدولي. فالواقع هو أن البنك المركزي الأوروبي لم يترأسه مواطن ألماني قط، وبعض من سياساته، مثل التيسير الكمي، انتهكت أرثوذوكسيته. وعلى رغم ذلك، فبشكل أو بآخر، كان القول المأثور القديم «من يدفع أجرة الزمار يختر اللحن» معبرا عن واقع الحال إلى حد بعيد. ولكونها أقوى اقتصاد في منطقة اليورو، لا تُعَد هيمنتها على السياسة إذن أمرا مفاجئا[3].

وربما يفكر المرء، بالتالي، في أن الألمان سوف يكونون متحمسين لليورو. فعند الوقت الذي خُلق فيه اليورو، كان كثيرون قلقين من أن اليورو - مع ارتباطه بالدول المُبذرة في جنوب أوروبا - سيكون عملة ضعيفة، وأن منطقة اليورو سوف تتسم بالتضخم. وقد حصلوا على ما طالبوا به، وربما أكثر: عملة قوية وإقليم متاخم لحالة انكماش في الأسعار. ولكن حتى في ألمانيا، أظهرت بعض استطلاعات الرأي أن نحو ثلثي مواطنيها تقريبا يعتقدون أن بلدهم سيكون أفضل حالا خارج منطقة اليورو[4]، على الرغم من أن أسبابهم في ذلك كانت مختلفة. وقد اعتقدوا أنهم سوف يرغمون في نهاية المطاف على «المشاركة» مع جيرانهم الأفقر في الجنوب في بعض عمليات الإنقاذ.

ومن المؤكد أن ما رآه المرء يتكشف بعد 16 عاما من بداية منطقة اليورو، هو النقيض التام للديموقراطية: كثير من القادة الأوروبيين أرادوا أن يروا نهاية حكومة رئيس الوزراء أليكسس تسيبراس اليسارية في اليونان. وبدا أنهم يعتقدون أنهم في نهاية المطاف يمكنهم إسقاط الحكومة اليونانية بترهيبها لكي تقبل اتفاقية تتعارض مع مهمتها المُكلفة بها من الشعب.

وفي النهاية، فشلوا في إسقاط الحكومة، ومُنح تسيبراس تكليفا جديدا في العام 2015م حتى مع أغلبية أكبر. ولكنه أُجبر على قبول شروط كانت مناقضة لما تريده الأغلبية الكاسحة من الشعب اليوناني. وقد سلّمت اليونان سيادتها الاقتصادية من أجل أن تظل ضمن منطقة اليورو. وحينما رأيت تسيبراس عائدا من بروكسل، وبعد

أن استسلم في النهاية لمطالب الترويكا، خطرت في بالي صورة الرئيس سوهارتو Suharto وهو يسلّم السيادة الاقتصادية لإندونيسيا إلى صندوق النقد الدولي قبل ثمانية عشر عاما، حيث يتحكم المدير العام لصندوق النقد الدولي، ميشيل كامديسو Michel Camdessus، فيمن كان في يوم من الأيام زعيما قويا[5].

وبما تبدو عليه الأوضاع من سوءٍ الآن، هناك اقتراحات بـ«إصلاحات» إضافية لمنطقة اليورو يمكنها أن تجعل الأمور أسوأ. فقد تمسكت ألمانيا بفكرة أنه يجب على البلدان أن تعيش في حدود ميزانيتها، فقط لو فعلت ذلك، ستكون كل الأمور على خير ما يرام. ومن أجل إنفاذ القواعد، اقترح كل من فولفجانغ شايبله، وزير مالية ألمانيا، وكارل لامرس Karl Lamers، رئيس الشؤون الخارجية السابق في حزب المحافظين الألماني، أن يكون هناك «مفوض للميزانية الأوروبية مع تخويله صلاحيات رفض الميزانيات الوطنية إذا كانت لا تتوافق مع القواعد التي اتفقنا عليها معا»[6]. وفي الواقع، ستكون لمفوض يُعيَّن القدرة على ممارسة حق النقض (الفيتو) إجراءات البرلمانات الوطنية[7].

الأيديولوجيا والسلطة

على الرغم من أن قليلين فقط هم الذين يمكن أن يعترفوا بذلك، يعد الجدال - الصراع - حول اليورو جدالا وصراعا حول السلطة والديموقراطية، وحول أيديولوجيات متنافسة، ورؤى للعالم وطبيعة المجتمع، وربما يكون أقرب إلى هذا من كونه جدالا وصراعا حول النقود والاقتصاد.

فهذا ليس ببساطة جدالا أكاديميا بين اليسار واليمين. فبعض التركيز على المعركة السياسية: الشروط القاسية التي فُرضت على حكومة سيريزا اليسارية يجب أن تعد تحذيرا لأي أحد في أوروبا بشأن ما الذي يمكن أن يحدث لهم إذا حاولوا المجابهة[8]. وركز البعض على المعركة الاقتصادية: الفرصة في أن يُفرض على اليونان إطار اقتصادي لم يكن من الممكن اعتماده بأي طريقة أخرى.

إن كيفية فشل أطراف الترويكا في إقناع مواطني اليونان، والبرتغال، وإسبانيا بمناقب سياساتهم مما يلفت النظر. وأنا أؤمن بشدة بالعمليات الديموقراطية؛ حيث تكون الطريقة لتحقيق أي إطار يعتقد المرء أنه جيد للاقتصاد هي الإقناع. ويبدو

في الحالة الحاضرة أن المواطنين اليونانيين، والبرتغاليين، والإسبان يملكون فهما أفضل للاقتصاد من وزير المالية الألماني أو الترويكا.

حتى لو لم يكن المرء شديد الالتزام بالديموقراطية والعمليات الديموقراطية، يعتمد نجاح البرامج التي تُفرض في البلدان المأزومة جزئيا على «الملكية»، على إيمان هذه البلدان بأن الدواء، على ما يسببه من ألم، هو العلاج المناسب. وقد استطاعت الترويكا إقناع البعض في البلدان المأزومة أن هذه هي الحالة (وبأكثر مما كنت أعتقد، مع وضع وزن الدلائل النظرية والعملية ضدهم في الاعتبار). ولكن نتائج الاستطلاعات تبين بنحو مقنع أن الأغلبية لم تقتنع.

وأي شخص منخرط في السياسة العامة يعرف مدى أهمية التصورات العامة. ولو كانت هذه التصورات العامة خاطئة، فتنفيذ سياسة ناجحة يقتضي التصدي لهذه التصورات. وعلى سبيل المثال، يعتمد التحصيل الضريبي في جميع البلدان إلى حد بعيد على الامتثال الطوعي، ولكن حينما يُنظر إلى النظام الضريبي باعتباره غير عادل ومنحازا، فعلى المرء ألا يتوقع امتثالا متزايدا - بغض النظر عن عدد المحاضرات التي أُلقيت حول كسل وعدم امتثال المواطنين اليونانيين. وكذا الأمر أيضا بشأن البرامج التي تتضمن عزل البيروقراطية وإضعاف معنوياتها، وهي التي من المفترض أن تتولى تنفيذ هذه البرامج، إضافة إلى تخفيض موارد هذه البيروقراطية، وهو ما سيؤدي إلى عدم تنفيذها الجيد لهذه البرامج.

في أيام الأزمات المتكررة في الأسواق الناشئة، حينما فشلت برامج صندوق النقد الدولي، كان الصندوق يقول إن البرامج مصممة تصميما جيدا. حيث كان الصندوق يريد تحويل اللوم على الفشل إلى البلدان ذاتها: فالمشكلة كانت في التنفيذ. وكذا كان الأمر أيضا فيما يتعلق بالفشل المتكرر لبرامج الترويكا. وهو أمر ينطوي على تناقض لفظي أن يقال إن البرامج مصممة تصميما جيدا حينما يكون هناك فشل متكرر ومتسق في التنفيذ. يجب أن تصمم البرامج بحيث يمكن للبشر العاديين - البيروقراطيين الذين تقيدهم الموارد، والقادة السياسيين الذين تقيدهم الهيئة الناخبة الذين يُعَدون مسؤولين أمامها - تنفيذها. ويتطلب النجاح دعم كل من الهيئة الناخبة والبيروقراطية. ويبدو أن أطراف الترويكا لم يدركوا هذا، حقيقة، مع مواقفهم المعادية للديموقراطية، والتي تتبدى على

سبيل المثال في موقفهم المعارض للاستفتاءات، وبحيث بدوا معادين بنحو علني لوجهات النظر هذه.

وأنا لست متفائلا جدا إلى حد السذاجة كي أعتقد أن سياسة الديموقراطية سوف تؤدي بالضرورة إلى سياسات اقتصادية أو اجتماعية جيدة. وعلى الأمريكيين الذين رأوا السياسات الاقتصادية التي دفع بها المحافظون في الولايات المتحدة، مع تأييد قوي من جمهور الناخبين في ولايات معينة، أن يدركوا أن النتيجة كانت في بعض الولايات التقشفَ في عصر أسعار الفائدة الحقيقية السالبة، عندما تكون العائدات الحقيقية على الاستثمارات العامة هائلة. والإحياء المتكرر لاقتصاديات جانب العرض(*)، بعد أن كان قد تبين بقوة خطأ تنبؤاتها منذ عدة سنوات قليلة فقط، يُقدِّم دليلا آخر. كما أنني لست متفائلا أيضا إلى حد السذاجة بالخبراء: فقد كان من يطلق عليهم خبراء في القطاع المالي هم من طوروا نماذج الضوابط التنظيمية وإدارة الاقتصاد الكلي التي أدت إلى أزمة العام 2008م. كما كان الخبراء هم الذين اعتقدوا أن اليورو سوف يؤدي إلى أداء اقتصادي أقوى.

في أغلب أرجاء العالم، هناك فهم متنامٍ بأن أيديولوجية اليمين قد فشلت، وكذا أيضا مذاهبها العقائدية الاقتصادية النيوليبرالية. وبوصفي أمريكيا قد رأيت ذلك وعشته: ففي البداية نحو العام 1980م، بدأ البلد، في تجربة جريئة، تخفيض الضرائب المفروضة على من هم في القمة، تحت ادعاء تحسين الحوافز، و«تحرير الاقتصاد»، والتخلص من الضوابط التنظيمية، خصوصا في القطاع المالي. والنتائج

(*) نظرية اقتصاديات جانب العرض (Supply-Side Economics) هي النظرية التي تركز على التأثير في العرض من كل من العمل والمنتجات. وتهتم السياسة المالية لاقتصاديات جانب العرض بالتركيز على جانب دوائر الأعمال. والأدوات التي تستخدمها هذه السياسة هي خفض الضرائب وخفض الضوابط التنظيمية. وتذهب النظرية إلى أنه مع خفض الضرائب وعدم تدخل الحكومة تزيد الاستثمارات من قبل الشركات وتوظف مزيدا من العمال. وهذا النمو في التوظيف يؤدي إلى مزيد من الطلب الذي يدفع نحو مزيد من النمو الاقتصادي.

ونظرية اقتصاديات جانب العرض هي النقيض للنظرية الكينزية التي ترى أن الطلب هو القوة الدافعة الرئيسة للنمو الاقتصادي وتحقيق التشغيل الكامل. وتركز السياسة المالية للنظرية الكينزية على المستهلكين، وأدواتها المستخدمة هي الإنفاق الحكومي على البنية الأساسية والتعليم، ودفع تعويضات بطالة للعاطلين عن العمل.

ظهرت اقتصاديات جانب العرض في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي ردا على أزمة الركود التضخمي التي شهدتها الولايات المتحدة. وقد وجدت النظرية طريقها إلى التطبيق مع انتخاب الرئيس الأربعين للولايات المتحدة رونالد ريغان الذي حكم خلال الفترة 1981-1988م. [المترجم]. انظر:

https://www.thebalance.com/supply-side-economics-does-it-work-3305786

https://www.britannica.com/topic/supply-side-economics

الآن هي: شهد التسعون في المائة الذين في القاع دخولهم وهي تعاني التجمد، بل وشهدت نسبٌ واسعة منهم دخولهم وهي تنخفض، وفقط من كانوا في أعلى القمة هم من كانت أحوالهم أفضل. وكان أداء الاقتصاد برمته أكثر سوءا، حيث كانت معدلات النمو أقل مما كانت عليه خلال العقود التالية للحرب العالمية الثانية. وقد أعاد اليمين صياغة قواعد اقتصاد السوق بطرق أفادت القلة، ولهذا هناك الآن حملة لإعادة كتابة القواعد مرة أخرى، ولكن هذه المرة لمصلحة الأغلبية الساحقة من الأمريكيين[9].

وكانت منطقة اليورو محاوَلةً أخرى لإعادة كتابة القواعد، محاولة أخرى أدت إلى مزيد من عدم المساواة وإلى جمود في النشاط الاقتصادي. والآن مع فشل هذه الأفكار على كل من جانبي الأطلنطي، لا وجه للعجب من أن أنصارها في مواقف دفاعية ومضطرون إلى استخدام القوة (أو في بعض الحالات مضطرون إلى الخداع وإقامة التحالفات الشريرة مع الجماعات المناهضة للمهاجرين) من أجل تحقيق أهدافهم السياسية.

التقشف انكماشي، والرأسمالية الاحتوائية - وهي النقيض التام لما تخلقه الترويكا - هي الطريقة الوحيدة لخلق رخاء مشترك ومستدام[10]. ولكن التقشف كان جزءًا فقط من استراتيجية أكبر بشأن دور الدولة. فعلى سبيل المثال زعم فولفغانغ شايبله «أنه في ظل الظروف الاقتصادية العادية يجب ألا يرتفع معدل الإنفاق العام بنحو أسرع من معدلات النمو الاسمية»[11]. على أي حال ليست هناك نظرية عامة - سواء في الاقتصاد أو الفلسفة السياسية - تدعم مثل هذا الاستنتاج. إذا كانت الحكومة، كما هي الحال في أغلب البلدان، مسؤولة عن الرعاية الصحية، فعندما يصبح الناس أكثر ثراءً ويعيشون عمرا أطول، ويقررون بوصفهم مجتمعا ديموقراطيا تكريس مزيد من الإنفاق العام للرعاية الصحية، فلماذا لا يفعلون ذلك؟

وتغيُّر هيكل اقتصادنا ومجتمعنا ربما يستدعي زيادة في نصيب النفقات العامة: في الاقتصاد القائم على الابتكار يصبح البحث الأساسي بنحو متزايد مهمًا، والحكومة وحدها هي التي تستطيع تمويل مثل هذا البحث، ومع مزيد ومزيد من الأفراد الذين يعيشون في المدن هناك حاجة متنامية إلى المرافق الحضرية التي تقدمها المؤسسات العامة، ومع ارتفاع عدم المساواة المرتبط باقتصاد السوق، ربما يرغب

مجتمع مستقر وعادل في اتخاذ إجراءات أكثر جرأة في مكافحة عدم المساواة، ومع الاحتباس الحراري والمخاطر البيئية الأخرى، ربما تكون الحكومة في حاجة إلى عمل مزيد من أجل حماية البيئة.

والقضية هنا، على أي حال، ليست مَن هو على صواب، أو أي وجهة نظر هي الصحيحة. ما يهمني هنا هو أن الإطار الاقتصادي لمنطقة اليورو استُخدِم للدفع بمجموعة معينة من وجهات النظر بشأن الاقتصاد والمجتمع، وتُفرَض هذه الرؤى بفعالية على البلدان المأزومة[12].

لماذا يُعَد المشروع الأوروبي مهمًا جدًا؟

ليس في مصلحة أوروبا - ولا في مصلحة العالم - أن يكون هناك بلد في المحيط الأوروبي ينفر منه جيرانه، خاصة الآن، حيث يعد عدم الاستقرار الجيوسياسي واضحا بالفعل. فالشرق الأوسط المجاور في حالة اضطراب، والغرب يحاول احتواء روسيا الجديدة العدوانية، والصين هي بالفعل المصدر الأكبر عالميًا للمدخرات، والبلد الأكبر تجاريا، والاقتصاد الأكبر في العالم (على أساس تعادل القوة الشرائية)، وهي تجابه الغرب بحقائق اقتصادية واستراتيجية جديدة. فليس هذا وقتا للانقسام الأوروبي والضعف الاقتصادي.

وسوف أزعم حتى بنحو أكثر قوة أن لكل الناس مصلحة في نجاح المشروع الأوروبي. فأوروبا كانت مصدر التنوير الذي نتجت عنه الزيادات في مستويات المعيشة التي تميز بها القرنان الأخيران. والتنوير، بدوره، أفسح المجال أمام ظهور العلم الحديث والتكنولوجيا. ونحن ننسى غالبًا أن مستويات المعيشة ظلت دهورا ودهورا سابقة، لم ينتبْهَا سوى تغيير ضئيل[13].

وفي أجزاء عديدة من العالم، وحتى في كثير من الأحيان داخل الولايات المتحدة، بينما يُتَمتع بثمار التنوير بسهولة، يُشكَّك في قيمه الأساسية. وعلق واحد من أصدقائي في إدارة أوباما بأنه أُرهق من الكفاح من أجل الحيلولة دون الاحتباس الحراري والتغير المناخي، إذ كان عليه كل يوم أن يعيد المرافعة عن التنوير. وأوروبا تُعَد في الجبهة الأمامية في معركة إنقاذ الكوكب، وأوروبا أكثر وحدةً سوف تكون قادرة على خوض هذه المعركة بنحو أفضل.

وقد تميز التنوير أيضًا بحس جديد من التسامح، بما في ذلك التسامح مع المختلفين عن الشخص نفسه. وأدى التنوير أيضًا إلى ظهور مفاهيم حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن يتمتع بها جميع الأفراد. وكانت أمريكا محظوظة بأن تُؤسَّس بالضبط حينما كانت هذه الأفكار تنتعش، ولذا يراها المرء تنعكس بقوة في كل من إعلان الاستقلال ووثيقة الحقوق الأمريكيين. والنضال من أجل خلق نظم سياسية واجتماعية تعكس بنحوٍ كامل قيم التنوير هذه لا ينتهي أبدا، فهناك باستمرار حدود جديدة، وفي العديد من هذه المجالات، قادت أوروبا أيضًا الطريق: من الكفاح من أجل المساواة بين الجنسين إلى الكفاح من أجل الحقوق المتعلقة بخصوصية الفرد، إلى النضال من أجل الشفافية في الحكومة و«الحق في المعرفة»، إلى دمقرطة المشاركة في جميع أوجه الحياة.

وهذه اللحظة هي التي ينادي فيها العالم الآن بهذه القيم. هناك قتال وجودي لمنع المستويات غير المقبولة من التغير المناخي. وبينما كان أوباما مناصرا قويا للتعاون العالمي فإنه مع الكثير من منكري تغير المناخ في الحزب الجمهوري وفي كونغرس الولايات المتحدة كان على أوروبا أن تؤدي دورًا محوريا. والعمل المنسق من قبل أوروبا ربما يمكّن من فرض ضرائب عابرة للحدود على السلع، من بلدان مثل الولايات المتحدة والصين، المصنوعة بطريقة غير صديقة للكربون.

العالم منخرط أيضا في حرب ضد تنظيم «داعش» والإرهاب بنحو أكثر عمومية. وعلى الفور واجه العالم أزمة هجرة إنسانية؛ الأزمة التي شهدتها أوروبا بنحوٍ واضح جدا، حينما اشتعلت في صيف العام 2015. والسبب القريب الحدوث وراء هذه الأزمة هو الحرب في سورية، وهي ذاتها جزء من حرب أوسع ضد تنظيم «داعش» والإرهاب. وتفرض هذه الأزمات تحديات متعددة أمام كل من القيم الغربية والمشروع الأوروبي. أحد هذه التحديات هو كيف يمكن شن الحرب ضد تنظيم «داعش» وضد الإرهاب من دون التضحية بالقيم ذاتها التي نسعى إلى حمايتها. وسوف تكون أوروبا محورية في ضمان حدوث استجابة عالمية فعالة ومتوازنة، وأوروبا الموحدة سوف تكون أكثر فعالية في ضمان أن تأتي هذه الاستجابات متسقة مع قيمنا.

وبينما احتفلت أمريكا منذ زمن طويل بأبوابها المفتوحة أمام المهاجرين كانت الحقيقة خلال السنوات الأخيرة على خلاف ذلك. فقد استقبلت الولايات المتحدة

نسبة ضئيلة من عدد اللاجئين من العراق - وهم اللاجئون الذين أوجدتهم الحرب الأمريكية ضد العراق - مقارنة بأعداد اللاجئين العراقيين الذين استقبلتهم دولة أصغر كثيرًا كالسويد. ومن الواضح أن إدارة بوش لم تشعر بأي مسؤولية أخلاقية تجاه الملايين من الأشخاص النازحين بسبب هذه الحرب. والعالم في حاجة إلى أوروبا موحدة لصياغة استجابة إنسانية لأزمات الهجرة تلك.

وكما أوضحت مناقشتنا في الفصول السابقة فإن إمكان أن تكون لدى أوروبا استجابة بإجماع الآراء مع تقاسم عادل للأعباء يتطلب اقتصادًا أوروبيا فعالا. ولن يريد المهاجرون الذهاب إلى بلدان تشهد بطالة كاسحة، أو بلدان في حالة ركود عميق أو حتى في حالة جمود في النشاط الاقتصادي لا يمكنها تحمل قبولهم. ويعرف المهاجرون كما تعرف الدول المضيفة لهم أنه من دون الوظائف لن يكون في وسع هؤلاء المهاجرين الجدد بدء الحياة الجديدة التي يتوقون إليها، ولو كان على المهاجرين التنافس مع هؤلاء الذين ظلوا فترةً طويلةً عاطلين عن العمل، فسوف تكون هناك إحَنٌ وعداء.

ومن المفارقات أن السياسات التي فُرِضت على اليونان ساعدت على خلق وجه واحد من أوجه أزمة المهاجرين وشكلته. فعلى سبيل المثال كانت اليونان موطنا للكثير من مواطني البلقان. ومع تدهور الاقتصاد اليوناني كان على هؤلاء المهاجرين البحث عن مكان آخر. ومع معاناة العديد من البلدان في منطقة اليورو بسبب ارتفاع البطالة، كان المكان الوحيد أمامهم للذهاب إليه هو ألمانيا وعدد قليل آخر من بلدان منطقة اليورو التي يتحقق لديها تشغيل كامل(14).

كان التدفق غير المتوازن للمهاجرين نتيجة يمكن التنبؤ بها نظرا إلى الاختلالات الاقتصادية التي خلقها اليورو في داخل أوروبا. وقد سلط الفصل الخامس الضوء على الكيفية التي أدت بها بنية منطقة اليورو الراهنة إلى التباين، ولكن البلدان القليلة نسبيًا التي أبلت اقتصاديا بلاء حسنا ستستاء هي الأخرى من أعباء اللاجئين التي ألقيت على كاهلها. ولكن في الوقت الذي كان فيه هذا الكتاب على وشك الذهاب إلى المطبعة أدى الفشل في حل أزمة المهاجرين إلى أزمة وجودية للاتحاد الأوروبي: فواحد من المبادئ الرئيسة للاتحاد الأوروبي هو حرية انتقال عنصر العمل، ولكن هذا المبدأ في ترابطه مع التباين في منطقة اليورو يتضمن حتما أن عبء المهاجرين سوف يقع

على بلدان مثل ألمانيا التي تعد نسبيا في حالة رخاء. ومن دون المشاركة في الرخاء - على الأقل المشاركة الأكبر التي من المحتمل أن توجد في ظل البنية المتباينة لمنطقة اليورو - سوف يكون من الصعب على أوروبا الالتزام بكل من مبادئها الإنسانية ومبدأ حرية الانتقال في الوقت نفسه. فلا بد من التنازل عن شيء: ولكن سيكون الأمر أفضل بكثير لو غُيِّرت الترتيبات النقدية وفقًا لواحدة من الطرق التي أوضحناها.

والتباين الاقتصادي، خاصة حينما يجتمع مع الإحساس بالظلم واختلاف عميق في وجهات النظر بشأن القيم والمبادئ الاقتصادية، يجعل من الصعب التوصل إلى توافق أوروبي حول قضايا أخرى. ومرة أخرى يرى المرء أن هذا يحدث بنحو أكثر دراماتيكية في أزمة الهجرة. فاليونان تقع على حدود تركيا والشرق الأوسط، وبعد أن أدت برامج منطقة اليورو إلى انخفاض يبلغ 27 في المائة في ناتجها المحلي الإجمالي، ليست اليونان في وضع يسمح لها بالتعامل مع الأعداد الكبيرة من المهاجرين الذين يصلون إلى حدودها. ومن الواضح أن سوء المعاملة التي تعرضت لها اليونان على يد «شركائها» جعلها أقل ثقة بالتعامل مع قضية المهاجرين. وإكراه اليونان التي تعاني بالفعل بسبب الكساد على أن تتحمل بنفسها الكثير من العبء الأكبر الناجم عن الارتفاع في أعداد المهاجرين خاصة من سورية - عمَّق من تصور أن التضامن الأوروبي، أو حتى الحد الأدنى من الإحساس بالعدل والإنصاف، قد ذَبُل.

التكامل السياسي والاقتصادي: دروس من منطقة اليورو

تعني العولمة أن العالم قد أصبح أكثر تكاملا مقارنة بأي وقت مضى. وتعني أن ما يفعله أحد البلدان يؤثر في البلدان الأخرى، وأن ما يفعله المواطنون في أحد البلدان يمكن أن تكون له آثار في المواطنين في البلدان الأخرى. ومن كثير من الجوانب أصبحنا مجتمعا عولميا؛ مجتمعا بنظام حوكمة عالمي ولكن من دون حكومة عالمية.

وهناك عملية جارية لتشكيل هذا المجتمع العولمي، والكيفية التي سيُشكَّل بها سوف تنعكس على القيم والهواجس في أجزاء العالم المختلفة. وصوت أوروبا، مع القيم التي أشرت إليها في الفقرات السابقة، في حاجة إلى أن يُسمع، وسوف يُسمع بنحو أكثر وضوحا إذا ما نجح المشروع الأوروبي. ولن يُسمع هذا الصوت لو أن أوروبا كانت تعاني حالة فوضى ولم يكن هناك رخاء مشترك.

ومن خبرات منطقة اليورو هناك درس آخر مهم لبقية العالم: كن حريصًا على ألا يتحقق التكامل الاقتصادي بوتيرة تتجاوز وتيرة التكامل السياسي. وكن متشككا في أي شخص يقترح عليك أن التكامل السياسي سوف ينبع بنحو طبيعي من التكامل الاقتصادي. وكن متشككا بوجه خاص في أي شخص يقترح عليك الوحدة النقدية في ظل غياب التكامل السياسي المناسب. وربما يكون الجانب المشرق الوحيد في ذلك الجو الأوروبي المعتم هو أنه قد تم تَعلُّم هذا الدرس: فمجموعة متنوعة من مقترحات الوحدة النقدية في أماكن أخرى من العالم قد وُضِعت بهدوء في مؤخرة الاهتمامات.

هناك العديد من الجهود التي تبذل في جميع أنحاء العالم لدفع عجلة التكامل الاقتصادي من دون تحركات مماثلة تجاه التكامل السياسي. ودوافع هذا التكامل - ومصدر العيوب في التصميم - هي في أغلب الأحيان مماثلة لتلك الدوافع والعيوب التي رأيناها في عملية خلق اليورو. فقد أُقيم اليورو على أساس الافتراض المبسط أن العملة الموحدة سوف تسهل حركة رأس المال والسلع، والتكامل الاقتصادي الناجم عن ذلك سوف يحسن الرفاه المجتمعي في كل مكان داخل منطقة اليورو. وفي حالة حدوث العديد من التغيرات الاقتصادية هناك رابحون وخاسرون، ويُدافَع عن هذه التغيرات على أساس أن مكاسب الرابحين تتجاوز خسائر الخاسرين بكثير، وأنه في الأجل الطويل سيصبح الجميع تقريبا رابحين. والواقع، كما رأينا، كان شيئا آخر: كانت ألمانيا هي الرابح الأكبر، بينما معظم بقية منطقة اليورو، وبخاصة البلدان المأزومة، كانوا من الخاسرين الكبار، وكان أداء منطقة اليورو بكاملها سيئا - فخسائر الخاسرين كانت تفوق بمراحل مكاسب الرابحين[15]. والدرس هو أن الأسواق مؤسسات معقدة، والترقيع الساذج، القائم على أساس الأيديولوجيا بدلا من الفهم المعمق لكيفية عمل الأسواق فعلا، ومن دون تقدير عميق للتعقيدات، يمكن أن يؤدي إلى نتائج كارثية.

وتدفع الولايات المتحدة اليوم بأجندة التجارة عبر المحيط الهادئ وعبر المحيط الأطلنطي، وهي الأجندة التي تستند إلى فكرة أن الانتقال الحر للسلع عبر مزيد من الحدود سوف يؤدي إلى زيادة رفاه كل البلدان المشاركة في هذا الانتقال - بل، في الواقع، سوف يفيد جميع بلدان العالم. ولكن، مرة أخرى، مع عمل أيديولوجيا السوق الحر المبسطة والمصالح الخاصة معا، أن تفي الاتفاقيات التجارية الناشئة -

اتفاقية المشاركة عبر الهادئ واتفاقية المشاركة في التجارة والاستثمار عبر الأطلنطي - بوعودها هو أمر حتى أقل احتمالا عند مقارنتها بمنطقة اليورو. وسوف يكون هناك رابحون: الشركات الكبرى، بخاصة شركات الأدوية وشركات الفحم وشركات النفط التي تهدد البيئة. ولكن كما هو الوضع في منطقة اليورو (في شكلها الحالي) سوف تفوق خسائرُ الخاسرين مكاسبَ الرابحين. وسوف تجعل الاتفاقية من كتابة وصفة طبية تذكر الأدوية بأسمائها النوعية من دون ذكر علامة تجارية محددة أمر أكثر صعوبة، وهو ما سوف يؤدي بكل تأكيد إلى مزيد من عدم المساواة، وسوف تجعل الأمور أكثر صعوبة أمام الحكومات للتدخل بالضوابط التنظيمية الخاصة بالبيئة، والصحة، والسلامة، بل حتى التدخل بضوابط تنظيمية للاقتصاد من أجل المصلحة العامة[16].

إنقاذ المشروع الأوروبي

الجدل الدائر حول اليورو - هيكله والسياسات والبرامج المفروضة على البلدان المأزومة - طرح أسئلةً عميقة عن القيم والأهداف. وفي أحيان كثيرة بدا كأن إنقاذ البنوك، أو حتى مجرد اليورو، قد أُعطي أولوية على الرخاء الإنساني. وقيس النجاح بالفرق في هوامش السندات السيادية: الفارق بين ما يُدفع باعتباره فائدة على السندات اليونانية أو الإيطالية وما يُدفع على السندات الألمانية. وحينما تنخفض هذه الهوامش يُعلَن النصر.

وكذلك الأمر أيضًا، كما لاحظنا، فيما يتعلق بالبرامج حيث يُعلَن نجاحها حينما يبدأ معدل البطالة في الانخفاض أو يبدأ الناتج المحلي الإجمالي في النمو، وليس حينما تعود معدلات البطالة إلى تسجيل مستوى مقبول أو حينما تعود مستويات المعيشة لما كان يفترض أن تكون عليه لولا وقوع الأزمة، أو حتى بنحو أكثر تواضعا، حينما تعود إلى ما كانت عليه قبل وقوع الأزمة.

من اللافت للنظر في تقييم نجاح برامج الترويكا - وهي البرامج التي غالبًا ما تكون مدفوعة بالمخاوف المتعلقة بديون الحكومة والعجوزات - أن قليلا من الاهتمام أُولي لنسبة الديون للناتج المحلي الإجمالي، وهو مقياس لمدى القدرة على تحمل الديون التي لم تتحسن. والحقيقة، وكما رأينا، أن نسبة الديون إلى

الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت في البلدان المأزومة، وارتفعت في بعض الأحيان إلى مستويات كانت ستُرى بنحو طبيعي على أنها لا يمكن تحملها، بسبب آثارها العكسية في الناتج المحلي الإجمالي[17]. فمقام النسبة خُفِض بمقدار أكبر من التقييد الذي حدث في البسط(*).

لا بد من أن يكون هناك مقياس وحيد بسيط لقياس نجاح أي برنامج اقتصادي، وهذا المقياس هو رفاهية مواطني البلد، وليس فقط رفاهية المواطنين الذين يمثلون الـ 1 في المائة عند القمة. والرفاهية تعني أكثر من مجرد الدخل، وفي عملية قياس النجاح هناك ما يزيد على مجرد تقييم ما حدث للناتج المحلي الإجمالي، أو حتى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وبالنسبة إلى كثير من الأفراد، يعد العمل الهادف واللائق جزءًا مهمًا من حياتهم، والاقتصاد الذي ينكر العمل الهادف لأقسام واسعة من سكانه - والاقتصاد الذي يحرم أقساما كبيرة، دعك من أن تكون الأغلبية، من شبابه من فرص العمل - هو اقتصاد فاشل. والنظام الاقتصادي أو مجموعة الترتيبات الاقتصادية التي تفشل بنحوٍ متكرر في تحقيق الرفاهية لأقسام كبيرة من الشعب هو نظام اقتصادي فاشل، أو هي مجموعة فاشلة من الترتيبات الاقتصادية. والنظام الاقتصادي الذي يترك أقسامًا كبيرة من السكان تواجه مستويات مرتفعة من انعدام الأمن، هو أيضًا، نظام فاشل.

بالنسبة إلى الشباب فإن احتمالات عيشهم لأحلامهم، حياة مملوءة بالأمل والطموح، تُعد أمرا بالغ الأهمية بالنسبة إلى رفاههم. وبالنسبة إلى كبار السن، يعد التقاعد بكرامة ومع بعض الأمن أساسيًا لرفاههم. والكثير من كبار السن خططو لئلا ايتقاعدوا وأن يستمروا في العمل. ولكن مع مستويات البطالة المرتفعة والتباطؤ الاقتصادي الكبير، اختفت وظائف هؤلاء الأفراد. وربما يقول المرء: كان يجب عليهم التخطيط لذلك. ولكن كيف كان يمكن لأي شخص توقُّع أن يخلق قادة أوروبا مثل هذا النظام المختل؟ أو كيف كان يمكن لأي شخص توقع أنهم سوف يفرضون سياسات ينجم عنها مثل هذه النتائج الأليمة؟ فقد كان من المفترض أن التقدم في الفهم الاقتصادي سيضع حدا لدورة الأعمال، أو على الأقل يخفف منها.

(*) أي أن الانخفاض النسبي في الناتج المحلي الإجمالي كان أكبر من الانخفاض النسبي الذي حدث في الديون، مما يؤدي إلى تدهور نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي. [المترجم].

وقد بين البحث في الرفاه الفردي والمجتمعي ربما ما كان واضحا: أن الأفراد يهتمون بكل من الأمن والوظائف. وقد أدت منطقة اليورو والسياسات التي فُرِضت على البلدان المنكوبة بالأزمة إلى زيادة انعدام الأمن وقلّصت من فرص العمل. والعرض الذي بيّن إلى أي حد أصبحت الأمور سيئة في كثير من البلدان المأزومة، كما قد لاحظنا، كان هو الزيادة الدراماتيكية في حالات الانتحار[18]. وفيما يتعلق بالهدف الأكثر أهمية للسياسة الاقتصادية، ألا وهو تعزيز الرفاهية الفردية والمجتمعية، كانت منطقة اليورو مخيبة للآمال، وهو أقل ما يمكن أن يقال.

تأتي النظم النقدية وتذهب. والترتيبات النقدية، مثل نظام بريتون وودز Bretton Woods(*) الذي هو الترتيبات التي حكمت العالم بعد العام 1944، بشرت عند إطلاقها بأنها البديل لقاعدة الذهب. وقد بدا أن هذه الترتيبات تعمل بنجاح بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن في النهاية، لم تستمر هذه الترتيبات حتى ثلاثة عقود. وكانت لحظة مجد اليورو حتى أقصر من ذلك، وكما بيَّنتُ فحتى خلال الوقت القصير الذي بدا فيه أنه يعمل بنجاح، كانت الاختلالات التي أسفرت في نهاية المطاف عن أزمة اليورو تتراكم، وكان اليورو (والترتيبات الاقتصادية التي ارتبطت به) هو إلى حد بعيد ما يجب أن يُوجَّه إليه اللوم.

لقد بيَّن هذا الكتاب أنه يمكن إنقاذ اليورو، وأنه يجب إنقاذه، ولكن يجب إنقاذه بطريقة تؤدي إلى خلق الرخاء المشترك والتضامن، وهو ما كان جزءًا من الوعد الذي ارتبط باليورو. وكان اليورو مجرد وسيلة لتحقيق غاية، وليس غاية في حد ذاته. لقد وضعتُ جدول أعمال لإصلاح بنية منطقة اليورو، ومن أجل إصلاح السياسات التي تحتاج منطقة اليورو إلى اتباعها حينما يواجه أحد أعضائها أزمة. وهذه الإصلاحات ليست صعبة اقتصاديا، بل ليست حتى صعبة مؤسسيا. ولكنها

(*) خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من يناير 1944 اجتمع ممثلو 45 دولة فيما سمي بـ «مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي» في منتجع بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية لمناقشة موضوع إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب بالإضافة إلى موضوعات مثل معالجة عدم الاستقرار في أسعار الصرف والسياسات التجارية الحمائية. ووصل المجتمعون إلى اتفاقية تعرف بـ «اتفاقية بريتون وودز» لتأسيس نظام نقدي دولي لفترة ما بعد الحرب يستند إلى قابلية العملات للتحويل فيما بينها، مع تحقيق ثبات نسبي في أسعار الصرف وتشجيع التجارة الحرة. وللعمل على تحقيق هذه الأهداف أنشئت مؤسستان هما: البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يختص بعملية إعادة الإعمار في أوروبا، وصندوق النقد الدولي وهو المؤسسة الثانية التي عُهد إليها بإدارة نظام نقدي دولي يعمل على تحقيق التعاون النقدي بين الدول وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف. [المترجم].

تتطلب التضامن الأوروبي؛ نوعا من التضامن الأساسي المختلف عن ميثاق الانتحار الذي يدعو إليه بعض القادة داخل أوروبا.

بسبب كل المشاعر التي حرض عليها اليورو، ومن أجل جميع الالتزامات التي وُضِعت للحفاظ عليه، في النهاية اليورو مجرد حيلة، مخلوق من صنع البشر، مؤسسة أخرى غير معصومة من الخطأ خلقها رجال غير معصومين. وقد خُلِق اليورو في ظل أحسن النوايا من قِبل قادة ملهمين والذين كانت رؤاهم مغيَّمة بفهم غير كامل لما تنطوي عليه الوحدة النقدية. وربما يكون هذا مفهوما، إذ لم تحدث مسبقا محاولةٌ لعمل شيء من هذا القبيل. وستكون الخطيئة الحقيقية هي ألا تتعلم أوروبا مما حدث خلال العقدين الماضيين تقريبا.

وتظهر ثلاث رسائل بكل وضوح من التحليل الذي قدمته: أن العملة المشتركة تهدد مستقبل أوروبا. والارتجال والتخبط لن ينجحا في العمل. والمشروع الأوروبي مهم للغاية بحيث لا تمكن التضحية به على صليب اليورو. فأوروبا – العالم - تستحق أفضل من هذا. وقد أوضحتُ أن هناك عدة بدائل للنظام الحالي. والانتقال بمنطقة اليورو مما هي عليه اليوم إلى واحد من هذه البدائل لن يكون أمرا سهلا، ولكنه أمر من الممكن تنفيذه. ومن أجل أوروبا، ومن أجل العالم، دعونا نأمل أن أوروبا سوف تشرع في عمل ذلك.

الهوامش

الفصل السابع

(1) See, for instance, Suzanne Daly, "Hunger on the Rise in Spain," New York Times, September 25, 2012.

(2) انظر الإدارة العامة للمفوضية الأوروبية للشؤون الاقتصادية والمالية:
"The Economic Adjustment Programme for Ireland," February 2011, available at
http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/occasional_paper/2011/pdf/ocp76_en.pdf.

(3) See IMF, "Letter of Intent of the Government of Portugal," May 17, 2011, available at
http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/occasional_paper/2014/pdf/ocp202_en.pdf, p. 71
والواقع أن معدل العجز بلغ ذروته عند أكثر من 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي قبل أن يبدأ في الانخفاض.

(4) See European Commission, "The Economic Adjustment Programme for Portugal 2011–2014," October 2014, available at
https://www.imf.org/external/np/loi/2011/prt/051711.pdf.

(5) See Ricardo Reis, "Looking for a Success: The Euro Crisis Adjustment Programs," Brookings Papers on Economic Activity, BPEA Conference Draft, September 10-11, 2015, available at
http:/www.brookings.edu/~/media/projects/bpea/fall-2015_embargoed/conferencedraft_reis_eurocrisis.pdf. See also http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/occasional_paper/2014/pdf/ocp202_en.pdf.

(6) تكون التقشف من كل من التقشف المفروض من الترويكا إلى جانب التقشف الذي طبقته الحكومة المحافظة نفسها، في محاولتها للتواؤم مع الأيديولوجيا السائدة.

(7) كتب مجلس الخبراء الاقتصاديين الألماني في 28 يوليو 2015م، في بيان صحافي بمنزلة مختصر لتقرير أطول: «إن التحولات الاقتصادية في أيرلندا، والبرتغال، وإسبانيا و- حتى نهاية العام الماضي - أيضا في اليونان تبين أن مبدأ «القروض مقابل الإصلاحات» يمكنه أن يؤدي إلى النجاح. ومن أجل نجاح البرنامج الجديد، على اليونان أن تُظهر مزيدا من توليها زمام المبادرة بإصلاحات هيكلية عميقة. وعليها أيضا أن تستفيد من الخبرات الفنية التي يقدمها لها شركاؤها الأوروبيون». انظر:
German Council of Economic Experts, "German Council of Economic Experts Discusses Reform Needs to Make the Euro Area More Stable and Proposes Sovereign Insolvency Mechanism," July 28, 2015, available at:
http://www.sachverstaendigenratwirtschaft.de/fileadmin/dateiablage/download/pressemitteilungen/gcee_press_release_07_15.pdf and German Council of Economic Experts, "Executive Summary," July 2015, available at http://www.sachverstaendigenratwirtschaft.

de/fileadmin/dateiablage/download/sondergutachten/executive_summary_special_report07-2015.pdf.)

وقد وثّق الفصل الثالث بعض الأسباب التي تجعل هذا المنظور يبدو غير مقنع. ومن أجل انتقادات أخرى، انظر:

Suzanne Daley, "For Many in Spain, a Heralded Economic Recovery Feels Like a Bust," New York Times, August 10, 2015 available at http://www.nytimes.com/2015/08/11/world/europe/for-many-in-spain-a-heralded-economic-recoveryfeels-like-a-bust.html?_r=0; and Zero Hedge, "Sorry Troika, Spain's Economic Recovery Is 'One Big Lie,'" August 12,2015, available at http://www.zerohedge.com/news/2015-08-12/sorry-troika-spains-economic-recovery-one-big-lie.

(8) كان القرار بالحظر على حبوسات الرهن العقاري حينما تكون هناك مديونية قدرها 200 ألف يورو فأقل على الرهن.

(9) كانت هذه دراما تكررت في معظم أرجاء الولايات المتحدة: فقد تدهورت بسرعة المنازل الخالية. ولم تكن البنوك قادرة على إعادة بيعها إلا بمبلغ زهيد. والمجتمعات المحلية، بالإضافة إلى العائلات، دُمرت. وكانت هناك دوامة خبيثة متجهة نحو الأسفل، إذ كانت المنازل غير المصونة جيدا تقلل من قيمة منازل الحي السكني كله، وهو ما يؤدي إلى عجز أكثر عن سداد الديون.

(10) See Kerin Hope, "Athens Backs Reforms to Unlock Bailout Funds," Financial Times, November 19, 2015.

(11) في العام 2007م، كان على اليونان أن تدفع فائدة تزيد بمقدار 0.3 في المائة على ما كانت تدفعه ألمانيا. وارتفع الرقم في العام 2010م إلى 6.4 في المائة.

Source: OECD data on long-term interest rates (rates for government bonds with 10-year maturity).

(12) بعد سنتين من بداية البرنامج، توقعوا أن الاقتصاد سيكون في وضع طيب وفي طريقه إلى الانتعاش. بل في الحقيقة، كان التباطؤ فقط هو الذي في حالة مستمرة. ولم تستطع الترويكا تجاهل الأدلة. ولكن بدلا من إعادة التفكير في البرنامج، أو حتى إعادة التفكير في نموذجهم، استمروا في اتباع النموذج نفسه، متوقعين انتعاشا سريعا، ولكن انطلاقا من قاعدة أدنى الآن. ومرة أخرى، لم يحدث هذا. وكرروا الأمر نفسه المرة بعد الأخرى. ويمكن أن نحكي القصة نفسها عن كل بلد من البلاد المأزومة، على سبيل المثال، في إسبانيا أو البرتغال.

(13) الإسقاطات هي من صندوق النقد الدولي، المصدر:

World Economic Outlook (WEO) September 2011, available at: https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2011/02/pdf/text.pdf.

(14) أصبح باباندريو رئيسا للوزراء في العام 2009م. وكما سنعلق لاحقا، انتهت مدته في العام 2011م بعد أن اقترح إجراء استفتاء على البرنامج الذي فُرض على بلده، وهو الاقتراح الذي نظر إليه زملاؤه في منطقة اليورو تقريبا بهلع. وكان والده، أندرياس باباندريو Andreas Papandreou، رئيسا للوزراء من العام 1981م حتى العام 1989م، ومن العام 1993م إلى العام 1996م، وكان مسؤولا إلى حد بعيد عن إنشاء حزب يسار الوسط الباسوك PASOK. وجده جورجيوس باباندريو Georgios Papandreou، خدم

باعتباره رئيسا للوزراء من العام 1944م إلى العام 1945م، وفي العام 1963م، و1964 - 1965م. وقد اعتُقل في أثناء الانقلاب العسكري في العام 1967م، وهو الانقلاب الذي يسود الاعتقاد على نطاق واسع أنه كان مدعوما من قبل الولايات المتحدة (أو على الأقل من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA). وكان القتال ضد الاحتلال الوحشي الألماني لليونان، مع قروض دُفعت قسريا إلى ألمانيا، وهي قروض لم تُسدد قط، قد لونت ليس فقط تاريخ اليونان بل المواقف تجاه الأحداث الأقرب عهدا.

(15) كان بعض التحايل في الموازنة قد بدأ مبكرا، مع نضال اليونان من أجل الوفاء بالشروط المطلوبة منها للالتحاق بمنطقة اليورو. وفي هذا المجال، كان هناك دور حاسم وغير شريف مارسه بنك غولدمان ساكس، وهو من أنشأ مشتقة غير شفافة ساعدت على إخفاء اليونان موقفها الحقيقي. انظر:

Louise Story, Landon Thomas Jr., and Nelson D. Schwartz, "Wall St. Helped to Mask Debt Fueling Europe's Crisis," New York Times, February 13, 2010; and Beat Balzli, "Greek Debt Crisis: How Goldman Sachs Helped Greece to Mask Its True Debt," Spiegel, February 8, 2010.

(16) مع ذلك لايزال التركيز على العجز لا يبعث على الدهشة، مع أخذ حالة الهوس بالعجز والديون المتضمنة في بناء منطقة اليورو بعين الاعتبار، وهو ما ذُكر في الفصل الرابع.

(17) في وقت من الأوقات، طالبت بأن يبلغ الفائض الأولي 6 في المائة بحلول العام 2014م! وبحلول العام 2015م، أصرّت على أن يبلغ الفائض 3.5 في المائة مع حلول العام 2018م.

(18) لقد رأيت عملية مماثلة قيد العمل حينما كنت كبير الاقتصاديين في البنك الدولي. فحيثما تكون هناك عملية إعادة هيكلة للديون مطروحة على الطاولة، فستكون التوقعات وردية - إذ كلما كانت التوقعات أكثر ورديةً كانت الحاجة أقل إلى شطب جزء من الديون، وهو ما كان يريده الدائنون، بالطبع. وما صدمني وكان غريبا بنحو خاص، هو الطريقة التي كان يُوصل بها إلى تلك التوقعات: والتي كانت تمثل إلى حد بعيد محصلة مفاوضات انطلاقا من نموذج اقتصادي.

(19) وحتى في حال حدوث زيادة في الاستثمار، فلو لم يكن من النوع الصحيح من الاستثمار، ولو لم تكن الحكومة قد شرعت في وضع السياسات الصحيحة، ربما يكون هناك أثر سلبي لهذه الزيادة في الاستثمار في معدل البطالة. هناك أثر إيجابي لجانب العرض، وهو في ظل وجود قصور في الطلب الكلي في المستقبل سوف يؤدي إلى زيادة في البطالة. وسوف يكون هذا الأثر كبيرا بنحو خاص لو كانت الاستثمارات تحل محل العمالة، على سبيل المثال، ماكينات الدفع الذاتي في محلات البقالة والصيدليات التي تحل محل العمل غير الماهر.

(20) وقد أسهم عمل آخر من أعمال الترويكا في التهرب الضريبي. فواحد من الطرق الرئيسة لخفض مدى التهرب الضريبي هو ضمان أن تكون المعاملات من خلال البنوك. فالمعاملات التي تكون بالدفع النقدي المباشر من الصعب محاسبتها ضريبيا في أي اقتصاد. ولكن إغلاق البنوك في اليونان فترة ممتدة من الوقت بمناسبة إجراء الاستفتاء في صيف العام 2015م والاقتراح بإجبار المودعين حتى الصغار منهم على القبول بخفض في ودائعهم خلال الأزمة القبرصية (على الرغم من أن هذا النص لم يُقر) شجع الأفراد على عدم الاعتماد على البنوك.

(21) انظر، على سبيل المثال:

Tariq Ali, "Diary," London Review of Books 37, no. 15 (July 30, 2015): 38-39.

وبينما كانت شركة هوشتيف Hochtief الألمانية محل النظر والتي بنت المطار، تملك فقط 45 في المائة من أسهم المطار، فقد كانت لها حقوق الإدارة المطلقة، وقد حكمت محكمة يونانية بأن هوشتيف Hochtief مدينة بكميات كبيرة من الأموال ضريبة قيمة مضافة على الخدمات التي كانت تقدمها (وهي الأموال التي وفقا لبعض التقارير الإخبارية، جُمعت بالفعل ولكن لم تُورّد وتبلغ حصيلتها نحو نصف مليار يورو). وهناك مدفوعات أخرى لم تُسدد، مثل المدفوعات لصناديق التأمين الاجتماعي، وهو ما قد يصل بالمبلغ الذي تدين به الشركة إلى نحو المليار يورو. وأشارت بعض التقارير الإخبارية أيضا إلى ضرائب القيمة المضافة التي دُفعت على أعمال بناء المطار. وهذا الملف غارق في الجدل والخلافات، حقيقة، بل حتى ما حكمت به المحكمة كان مثار جدل. والأمر الواضح هو أن المحكمة قد أصدرت حكما ضد هوشتيف. وتجادل هوشتيف بكل وضوح بأن الشركة التي تملك المطار عليها فقط دفع 167 مليون يورو غرامات وضرائب، وليس المبالغ الأكبر المذكورة في تقارير وسائل الإعلام، كما تجادل بأن إجراءات التقاضي لم تنته بعد. وتدعي هوشتيف أيضا بنحو واضح أنها ليس عليها دفع ضرائب حتى تجني أرباحا من المطار، ولكن الآخرين يقولون إنها تلاعبت في الحسابات بخصمها للتكلفة الإجمالية للاستثمار في العام الأول، بدلا من اتباع الإجراء التقليدي بوضع قيمة لإهلاك رأس المال المستثمر على مدى زمني معين - فاستثمار طويل الأجل، فلنقل، مدة خمسين عاما، سوف يتضمن خصم 2 في المائة فقط من تكلفة الإنشاء سنويا. وفيما بعد استُولي على الشركة الألمانية من قبل شركة إسبانية، ثم باعت هذه الشركة حصتها إلى آخرين. وما إذا كان هذا سيترك اليونان وقد حصلت على الضرائب التي حكمت المحكمة بأن الشركة تدين بها لايزال أمرا غير واضح.

(22) من المؤكد تقريبا، أن هناك منازعات ضريبية وقانونية أخرى بين الحكومة اليونانية وبعض الأجانب الذين يرفضون دفع الضرائب، والقوة التساومية لكل طرف تعتمد على من يمسك بالأموال. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حينما تكون هناك منازعات ضريبية ضخمة جدا، فالمعتاد، أن يسدد دافع الضرائب مقدار الضرائب المفروض عليه، ثم يتقاضى بعد ذلك أمام المحكمة الفدرالية لاسترجاع الأموال التي يعتقد أنها من حقه.

(23) انظر الفصل الخامس. لو كان هناك أي شك بشأن مخاطر إبقاء الأموال في النظام المصرفي، فقد حُوِّل هذا الشك إلى يقين حينما توقف البنك المركزي الأوروبي عن التصرف باعتباره مقرض الملاذ الأخير للبنوك اليونانية، وهو ما أدى إلى شلل في النظام المصرفي اليوناني، خصوصا مع السماح بكمية صغيرة محددة من الأموال التي يمكن سحبها كل يوم من البنوك. وكما سبق أن ذكرنا أيضا، كان الاقتراح بـ «إشراك» المودعين في الخسائر في قبرص له أثر مماثل.

(24) في هذا المقام، ربما لا يكون أمرا ذا شأن البحث فيما إذا كانت هذه المدركات دقيقة. على سبيل المثال، انظر المناقشة بشأن الشركة التي تملكها ألمانيا والمسؤولة عن إدارة مطار أثينا، والتي زُعم أنها تدين بمئات الملايين من اليوروهات للضرائب، كما سبق أن ناقشنا هذا الأمر في ملحوظة سابقة. وعلى الرغم من أن تفاصيل الحالة موضع خلاف، ضربت القصة على وتر حساس بحيث جرى تداولها على الإنترنت واكتسبت وزن الحقيقة التي لا مراء فيها. وحقيقة أن المطار كانت لديه سمعة أنه ليس من بين المطارات التي تُدار بنحو جيد في العالم (حتى ضمن النطاق الضيق لجنوب أوروبا، صُنف المطار في المرتبة الرابعة في جائزة سكاي تراكس للمطارات الدولية) ربما تكون قد جعلت الأمور أسوأ. (كما سبق أن ذكرنا، فقد أنكر المطار والشركة، بالطبع، كل

هذه الادعاءات). وكذا الأمر، أيضا، فيما يتعلق بمطالب الترويكا من أنه لن تكون هناك استقطاعات من الشركات الأجنبية - وهو المطلب الذي لم يُفسّر قط بنحو كاف.

(25) See Henry George, Progress and Poverty: An Inquiry into the Cause of Industrial Depressions and of Increase of Want with Increase of Wealth (San Francisco, W. M. Hinton & Company, printers, 1879).

(26) يمكن لبعض الضرائب بالفعل أن تحفز الاقتصاد. فضريبة مرتفعة على التركات يمكنها أن تستحث هؤلاء الذين هم على وشك الموت على الإنفاق أكثر. ولسوء الحظ، داخل منطقة اليورو، ربما تحد سهولة الانتقال من القدرة على فرض ضريبة مواريث تختلف بشدة عن تلك المفروضة في أي مكان آخر. وكذا، أيضا، يمكن لضريبة الكربون أن تشجّع القطاع الخاص على الاستثمار في التكنولوجيات الصديقة للبيئة التي تحد من انبعاثات الكربون لكي تحل محل التكنولوجيات القديمة الكثيفة في انبعاثات الكربون.

(27) الموازنة العامة تتضمن الأصول والخصوم. والفرق بين الأصول والخصوم هو القيمة الصافية. وتتضمن الخصخصة بيع الأصل من أجل الحصول مقابله على سيولة نقدية. وهكذا، فالخصخصة عند سعر السوق العادل لن يكون لها تأثير في الموازنة العامة. فهي ببساطة تحول تركيبة الأصول، من «أصول حقيقية» إلى «سيولة نقدية». ولكن، كما سأشرح لاحقا، طالبت الترويكا بعملية خصخصة سريعة مخاطرة بأن يجري البيع بأقل من القيمة الحقيقية (طويلة الأجل) أي البيع بأسعار بخسة، وفي أي من هذه الحالات، سوف تسوء أوضاع الموازنة.

(28) باعتباري كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، رأيت مرارا الآثار السلبية لعمليات الخصخصة حينما تنفذ بصورة سيئة: فقد أدت خصخصة شركة تيليمكس المكسيكية إلى ارتفاع أسعار الاتصالات السلكية واللاسلكية، وفرضت مثل هذه الأسعار المرتفعة قيودا على انتقال البلاد إلى العصر الرقمي. انظر:

Organization for Economic Co-operation and Development, OECD Review of Telecommunications Policy and Regulation in Mexico, 2011, available at https://www.oecd.org/sti/broadband/50550219.pdf.

(29) يمكن للأمور حتى أن تصبح أكثر سوءا حينما يكون المشتري الأجنبي محميا بموجب اتفاقية ثنائية للاستثمار، والتي تعطي القطاع الخاص الحق في مقاضاة الحكومة حينما يحدث أي تغيير في الضوابط التنظيمية بنحو يضر بمصالحه، حتى حينما يكون التغيير مرغوبا فيه من منظور الصحة والأمن ويكون مطبقا بطريقة عادلة ومن دون أي تمييز. ويُعد هذا له علاقة بعمليات الخصخصة باعتبارها جزءا من برامج منطقة اليورو، لأن من يفوز بالمزايدة في شراء الأصل قد يكون مؤسسة أجنبية، وقد تكون هذه المؤسسة مدرجة في منطقة هناك اتفاقية ثنائية للاستثمار معها. وحتى الآن، على أي حال، لم تكن هذه مشكلة في أي من عمليات الخصخصة التي تمت في منطقة اليورو.

(30) See NikiKitsantonis, "14 Airports in Greece to Be Privatized in $1.3 Billion Deal," New York Times, December 14, 2015.

هناك فرص هائلة لاستغلال قوة الاحتكار مرتبطة بالتحكم في مطار إقليمي. ومصدر القلق هو أن أي محاولات للتنظيم، لمنع مثل هذا الاستغلال، سوف تصبح الآن منازعات عابرة للحدود، حيث إن الحكومة الألمانية (وبالتبعية الترويكا) ستأخذ صف الشريك الألماني/ الأوليغاركية ضد المصلحة العامة.

(31) في حالة اليونان، تجعل العلاقات التاريخية المتوترة مع تركيا من التخفيضات في

الإنفاق الدفاعي أمرا صعبا، وحتى على الرغم من أنه عندما كان جورج باباندريو وزيرا للخارجية، كان هناك تقارب جدي بين البلدين.

(32) See John Henley, "'Making Us Poorer Won't Save Greece': How Pension Crisis is Hurting Its People," Guardian, June 17, 2015.

(33) Matthew Dalton, "Greece's Pension System Isn't That Generous After All," Wall Street Journal, February 27, 2015.

(34) وما إذا كان يعد جزءا من العقد الرسمي أو الضمني يظل أمرا ذا أهمية ثانوية.

(35) هناك استثناء: وذلك حينما تُزاد المعاشات زيادة غير مبررة بعد أن يكون العمل قد تم. ففي هذه الحالة، يكون قد مُنح العامل «هدية»، لم تكن جزءا من العقد. وخفض، أو حتى إلغاء، الهدية، في حالة وجود تقشف شديد في الميزانية، ربما يكون لها معنى حينئذ.

(36) في فبراير 2014.

(37) هناك جوانب غير سوية أخرى لمطالب إصلاح المعاشات. وجزء من المشكلة التي وجد نظام المعاشات نفسه فيها كان بسبب حيازته سندات الحكومة اليونانية، والتي شهدت تخفيضا كبيرا في قيمتها باعتبارها جزءا من عملية إعادة هيكلة الديون. ولو كانت قد تمت عملية إعادة الهيكلة مبكرا (في العام 2010م) ولو لم تكن الترويكا فرضت مثل هذه السياسات الانكماشية، لكان من الممكن لحجم الخفض أن يكون أقل بنحو ملحوظ. وهكذا يجب أن تُلام الترويكا نفسها جزئيا على المشكلات في نظام المعاشات.

(38) كما ذكرنا سابقا في هذا الكتاب، كان جزءا مما يجري هو إعادة رسملة خفية للنظام المصرفي.

(39) وفقا لبيانات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD لأسعار الفائدة طويلة الأجل (أسعار الفائدة على السندات الحكومية لأجل عشر سنوات).

(40) وُضعت مسألة ما إذا كان البنك المركزي الأوروبي سيكون مستعدا وقادرا على عمل كل ما يتطلبه الأمر حينما يوضع في محل الاختبار، موضع الشك بسبب المساومات المستمرة مع أعضاء مجلس إدارته الألمان - على سبيل المثال، بشأن ما إذا كان شراء سندات أي بلد يمر بأزمة أمرا مرغوبا فيه، أو حتى مسموحا به.

(41) علاوة على هذا يوفر الإنقاذ فرصة للدائنين من القطاع الخاص على المدى القصير لسحب أرصدتهم، بما يترك حتى عبئا أكبر على الباقين.

(42) هناك عدد قليل من الاستثناءات التي تستحق الذكر. فقد واجهت البرازيل في العام 1998م أزمة. وبدا أن هناك حالتين ممكنتين للتوازن: سيناريو أسعار فائدة مرتفعة، مع ارتفاع التخلف عن السداد، وسيناريو آخر حيث أسعار فائدة منخفضة، وتخلف عن السداد منخفض. وقد قدم برنامج صندوق النقد الدولي الثقة التي مكنت من الانتقال إلى التوازن «الجيد».

(43) وفقا لبيانات من صندوق النقد الدولي، ومعهد الدراسات المالية، وبنك الاحتياطي الفدرالي لسانت لويس، ومكتب الولايات المتحدة للخدمات المالية (مكتب الدين العام).

(44) وفي معظم البلدان الأوروبية، يعد القطاع المالي حتى أكثر تركزا مقارنة بوضع القطاع المالي في الولايات المتحدة.

(45) بمعنى آخر، حينما تعيد الحكومة رسملة بنك وتضطلع بذلك بنحو صحيح، وتحصل على القيمة الكاملة للأسهم مقابل الأموال التي قدمتها، فليس هناك في هذه الحالة

أي إنفاق حقيقي. فهي مجرد معاملة تغير فيها أصل من شكل إلى آخر. وقد عاملت الترويكا (وصندوق النقد الدولي) عمليات إنفاق رأس المال/ الاستثمار محاسبيا إلى حد بعيد بالطريقة نفسها التي تعامل بها الإنفاق الاستهلاكي الشره، ولكن من منظور اقتصادي، فإن العمليتين مختلفتان تماما. فليس هناك من عائلة (ولا حتى ربة المنزل الشوابية التي يضرب بها المثل)، دعك من أي شركة، سوف تعامل استثمارا ما بالطريقة نفسها التي ستعامل بها الأشكال الأخرى من الإنفاق. والتعامل المحاسبي مهم، فأطر محاسبية خاطئة تؤدي إلى سياسات خاطئة. وفي هذه الحالة، فالبلدان المأزومة مجبرة على الانخراط في تقشف مفرط.

على المنوال نفسه، ينبغي ألا يعامل العائد من بيع أصل في عملية خصخصة بالطريقة نفسها التي تعامل بها الإيرادات الضريبية. مرة أخرى، بسبب الطريقة المحاسبية المعيبة للترويكا. وخلال مدة عملي كبيرا للاقتصاديين في البنك الدولي، كان هذا الأمر موضع خلاف متكرر مع صندوق النقد الدولي.

(46) بالطبع، يمكن للمرء أن يحاجج بأن سعر الفائدة يعكس فقط علاوة مخاطر معقولة. ولكن التمثيلية التي كانت تؤديها ألمانيا والآخرون في الترويكا تقول بأنه مع البرنامج، سوف تتعافى اليونان وسوف تدفع ديونها. وهكذا في ظل البرنامج، ادّعت ألمانيا أنها يمكن أن تحقق أرباحا كبيرة من جارتها الأفقر.

(47) See Phillip Inman, "Where Did the Greek Bailout Money Go?" Guardian, June 29, 2015.

وما حدث مماثل ما وقع في الإقراض الأمريكي المجحف، ونمط هذا الإقراض مألوف: ربما يقترض فرد فقير 100 دولار، ولكنه خلال سنوات قليلة، يكون قد دفع آلاف الدولارات للبنك ويكون لايزال مدينا بما يفوق الـ 100 دولار بكثير. وكل المال الذي سدده (واقترضه) يذهب ببساطة لكي يدفع للبنك الفائدة والرسوم.

(48) أي صعوبة في دفع الفوائد على الديون ودفعات أصل الدين.

(49) حينما تكون الديون مستحقة لدائنين خاصين، يمارس الدائنون ضغوطا على حكوماتهم لكي ترغم الدول المدينة على تحمل الديون الخاصة، وللتأكد من أنه ستُدفع كامل مستحقات الدائنين، أيا كان من يدين لهم بالأموال حقيقة.

(50) هناك بعض الأدلة على أنه، في المتوسط، يتم أكثر من تعويضهم على مثل هذه المخاطر.

(51) قال لويس ماريا دراغو Luis Maria Drago، وزير خارجية الأرجنتين إبان أزمة الديون الفنزويلية في بداية القرن الماضي (وقوله هذا هو ما بات يعرف تحت عنوان عقيدة دراغو Drago Doctrine): إن الدائنين للجهات ذات السيادة ينبغي عليهم أن يعرفوا أنهم مهددون بألا تُسدد قروضهم. وقد جادل، علاوة على ذلك، بأن «الدين العام لا يمكنه أن يكون سببا للتدخل العسكري أو يعطي الحق في الاحتلال المادي لتربة أمم أمريكا من قبل القوى الأوروبية». انظر في مناقشة ذلك كتابي: Making Globalization Work.

(52) أحد المظاهر الأخرى الدالة على التسييس المرتفع لإجراءات الترويكا كان محاولة السلطات الأوروبية السكوت عن الحقيقة بمحاولة إخفاء وعدم نشر ما توصل إليه صندوق النقد الدولي من نتائج بشأن عدم القدرة على تحمل الديون اليونانية إلى ما بعد إجراء الاستفتاء بشأن القبول أو عدم القبول ببرنامج الترويكا. ومن الواضح، أنهم لم يكونوا يريدون أن يعرف جمهور الناخبين شيئا عن الموقف الحقيقي لليونان وهم في طريقهم إلى اللجان للإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء. بل إنهم حتى حاولوا الإبقاء على

إجراءاتهم لتأجيل نشر النتائج التي توصل إليها صندوق النقد الدولي سرا. انظر:
"Exclusive: Greece Needs Debt Relief Far Beyond EU Plans: Secret IMF Report," Reuters, July 14, 2015, available at http://www.reuters.com/article/us-eurozone-greece-imf-report-idUSKCN0PO1CB20150714.

(53) تتضمن عملية إعادة هيكلة الديون عادة إجراءات تقاضٍ مكثفة، كما توضح ذلك خبرة الأرجنتين. وبشكل صاف، وحتى مع وضع تكاليف إجراءات التقاضي تلك في الاعتبار سوف يشكك القليلون في استفادة الأرجنتين من عملية إعادة هيكلة ديونها. علاوة على ذلك، ربما تكون هناك سبل لمقاربة إعادة هيكلة الديون تقلل من مخاطر التقاضي. وسوف نناقش بعض هذه المقاربات في الفصول التالية.

(54) يجادل البعض بأنه في الحقيقة، تعد عملية إعادة هيكلة الديون هي الأكثر أهمية بما لا يقاس عليه، خصوصا بالنسبة إلى اليونان، لأن الزيادة في الصادرات والانخفاض في الواردات الناجمة عن تغيير أسعار الصرف تعد محدودة. وتبقى مثل هذه التأكيدات محل خلاف وجدل وتستند بنحو جزئي إلى الفشل في الأخذ في الاعتبار أن السياحة هي المصدر الأساسي لاكتساب النقد الأجنبي في اليونان، وتعد السياحة حساسة للأسعار.

(55) "Fiscal Consolidation Targets, Plans and Measures in OECD Countries," OECD, 2012, available at: http://www.oecd.org/eco/public-finance/4.3%20Blondal%20Klepsvik.pdf.

(56) See Alberto Alesina and Roberto Perotti, "Fiscal Expansions and Fiscal Adjustments in OECD Countries," NBER Working Paper No. 5214, 1995; and Alberto Alesina and Silvia Ardagna "Large Changes in Fiscal Policy: Taxes versus Spending," in Tax Policy and the Economy, vol. 24, ed. J. R. Brown (Chicago: University of Chicago Press, 2010), pp.35–68.

(57) See, for example, Dean Baker, "The Myth of Expansionary Fiscal Austerity," Center for Economic and Policy Research, October 2010, available at http://cepr.net/documents/publications/austerity-myth-2010-10.pdf; and Arjun Jayadev and Mike Konczal, "The Boom Not The Slump: The Right Time For Austerity," Roosevelt Institute, 2010, available at: http://scholarworks.umb.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1026&context=econ_faculty_pubs.

(58) See, for example, International Monetary Fund, "Will It Hurt? Macroeconomic Effects of Fiscal Consolidation," chapter 3in 2010 World Economic Outlook.

(59) أرقام مكتب الإحصاء الأوروبي لمنطقة اليورو عن شهر مارس 2016م.

(60) See, for example, International Monetary Fund, "Will It Hurt?"

(61) Carmen M. Reinhart and Kenneth S. Rogoff, "Growth in a Time of Debt," American Economic Review 100, no. 2 (May 2010): 573–78.

(62) هناك كم كبير من الأدب النظري حول الموضوع. انظر على سبيل المثال:
Thomas Herndon, Michael Ash, and Robert Pollin,"Does High Public Debt Consistently Stifle Economic Growth? A Critique of Reinhart and

Rogoff," Cambridge Journal of Economics 38, no. 2 (2014): 257-79; Ugo Panizza and Andrea F. Presbitero, "Public Debt and Economic Growth: IsThere a Causal Effect?," Journal of Macroeconomics 41 (2014):21-41; and Andrea Pescatori, Damiano Sandri, and John Simon, "Debt and Growth: Is There a Magic Threshold?," International Monetary Fund Working Paper No. 14/34,February 2014, available at https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2014/wp1434.pdf.

(63) وبالتبعية فقد تطور الكثير من الأدب النظري لتفسير لماذا كانت النماذج القياسية ذات أداء سيئ للغاية. انظر:

Joseph E. Stiglitz, "Rethinking Macroeconomics: What Failed and How to Repair It," Journal of the European Economic Association 9, no. 4 (2011): 591-645; and Joseph E. Stiglitz, "Rethinking Macroeconomics: What Went Wrong and How to Fix It,"Journal of Global Policy 2, no. 2(2011): 165-75. See also Blanchard et al., eds., In the Wake of the Crisis.

(64) كما ذكرنا في التمهيد، كان قد صاغ وأوضح وجهة النظر هذه بقوة الاقتصادي الحائز جائزة نوبل روبرت لوكاس Robert Lucas.

(65) انظر مناقشاتنا السابقة (في الفصل السادس ومواضع أخرى) للأسباب العديدة وراء كون الأمر على هذا النحو.

الفصل الثامن

(1) ولكن يمكن، على أي حال، أن تكون هناك سمات لاقتصاد معين تعيق عملية التكيف مع الوضع المتغير. وسوف نأخذ بعين الاعتبار هذه الاحتمالية لاحقا.

(2) سلّط الفصل الخامس الضوء على الدور الذي أدته الوفرة غير العقلانية الناجمة عن اليورو. وقد أسهمت صناديق التضامن الأوروبي أيضا في هذا النمو. ومع ذلك تُبين معدلات النمو التي تحققت سابقا أنه يمكن لهذه البلدان النمو بقوة، مادام هناك طلب كافٍ. وفي الحقيقة، تكذّب هذه الإحصائيات الحجة بأن انتشار الفساد واسع النطاق كان هو الذي منع اليونان من النمو. فليس هناك دليل على أن الفساد ازداد بعد العام 2008م، وإذا ما كان قد حدث أي شيء، فهو أن حكومة جورج باباندريو قد حدت منه، بنحو ما من الأشكال.

(3) ربما أخذ البعض منهم خطبهم الرنانة بجدية شديدة بحيث أصبحوا يصدقونها فعلا، على الرغم من جميع الأدلة التي تدل على العكس. وبمعنى ما، على رغم كل ذلك، لم يكن لدى قادة منطقة اليورو خيار: يمكن للمرء أن يتخيل رد فعل هذه البلدان لو كان قد قيل لهم إن مستويات معيشتهم سيُضحّى بها حتى يمكن إنقاذ هذا الترتيب النقدي سيئ التصميم، وأن مواطني هذه البلدان - بما في ذلك الأكثر فقرا بينهم - عليهم أن يعانوا حتى يمكن إعادة سداد الديون للبنوك الألمانية والفرنسية.

(4) الحقيقة أنه يمكن للأسعار الأقل في هذه القطاعات، لو كانت مرونة الطلب منخفضة نسبيا، أن تؤدي حقا إلى زيادة في الإنفاق على السلع المستوردة، وهو ما يزيد ميزان الحساب الجاري سوءا.

(5) استقت الترويكا عديدا من مطالبها من التقرير الضخم لمنظمة التعاون الاقتصادي

. والتنمية OECD في العام 2013م «مراجعات تقييم حالة المنافسة» بشأن ما يفترض أنها المناطق الإشكالية في الضوابط التنظيمية اليونانية. انظر:

OECD Competition Assessment Reviews: Greece, OECD Publishing, 2014,

Available athttp://www.oecd.org/daf/competition/Greece-Competition-Assessment-2013.pdf.

وتضمن بيان مؤتمر قمة اليورو في 12 يوليو 2015م الإشارة إلى هذا التقرير خصوصا دعواته إلى تطبيق «توصيات التقرير في مجموعة الأدوات ا، والتي تتضمن تجارة يوم الأحد، ودورات المبيعات، وملكية الصيدليات، واللبن والمخابز، وباستثناء المنتجات الصيدلانية التي لا تستلزم وجود وصفة طبية، التي سوف تُنفذ في خطوة تالية، فضلا على فتح المهن المغلقة بالغة الأهمية (على سبيل المثال النقل بالعبّارات»). من بين جملة مطالب أخرى. والتفصيل الكامل للضوابط التنظيمية القائمة والتغييرات المطلوبة يمكن العثور عليه في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

(6) انظر مقال الرأي الذي نشرتُه في جريدة النيويورك تايمز Greece, the Sacrificial Lamb, July 25, 2015.

من أجل مزيد من التفاصيل بشأن هذه الإصلاحات، خصوصا حول اللبن الطازج. وبعد نشر هذا المقال، توقعت أن أسمع شرحا مفصلا من أطراف الترويكا بشأن ما الذي كانوا يخططون له. ولم أسمع أي شيء.

(7) من المهم، بالطبع، أن يكون وزن عبوة الخبز مطابقا بدقة للفئة الوزنية المدونة على غلافها، وفي جميع البلدان، في غياب عمليات التفتيش الحكومية، يكون هناك ميل إلى الغش في الوزن.

(8) حينما يريد أي شخص دواء على وجه السرعة، فوجود صيدلية قريبة ربما يحمل قيمة اجتماعية مرتفعة. ويبدو أن الترويكا لم تأخذ في عين الاعتبار مثل هذه الفوائد في حساباتها.

(9) يحوي القانون اليوناني مجموعة متنوعة أخرى من القيود. فبعض القيود كان قد عفّى عليها الزمن، وبعضها كان وسائل صريحة لتقييد المنافسة بطريقة غير صحية. انظر: OECD Competition Assessment Reviews: Greece. ويمكن أن يكون من المبرر لليوناني الذي يقرأ في الموضوع استخلاص أن الرفاه الذي تهتم به الترويكا هو رفاه الشركات الكبيرة، بما في ذلك الشركات متعددة القوميات - وليس المستهلك اليوناني، وبكل تأكيد ليس رفاه الصيدليات المحلية. ودعا تقرير منظمة التعاون والتنمية OECD الذي يدعم إصلاح الصيدلة على وجه التحديد إلى إزالة القيود على سلاسل الصيدليات.

(10) Harriet Torry, "Germany Yet to Swallow Some Economic Medicine Prescribed for Greece: Overhauls Demanded by Greece's Creditors Go Beyond Those Enacted Earlier in Germany," Wall Street Journal, updated July 14, 2015.

(11) "The Euro-Summit 'Agreement' on Greece—annotated by Yanis Varoufakis," July 15, 2015, posted on his blog athttp://yanisvaroufakis.eu/author/yanisv/.

(12) وحينما تذهب الأرباح إلى بلد أوروبي يكون فعليا في حالة التشغيل الكامل، فالأثر

الصافي بالنسبة إلى أوروبا قاطبة يمكن أن يكون سلبيا بنحو كبير: إذ بينما تنكمش اليونان، نجد أن ألمانيا، التي هي بالفعل في حالة تشغيل كامل، لا يمكنها التوسع.

(13) من المحتمل أن تكون هذه هي الحالة على وجه الخصوص في ظل البرنامج اليوناني الجديد، فحينما تنخفض الإيرادات الحكومية، ينبغي زيادة الضرائب أو يجب إجراء خفض آخر في الإنفاق الحكومي.

(14) هناك جوانب أخرى لجدول أعمال الإصلاح كانت لها آثار عكسية أيضا، كما سبق أن ذكرنا في الفصل السابق. فالمطالبة بأن تسدد المنشآت حتى الصغيرة منها ضرائبها قبل عام من أوانها لم تشجع فقط على عدم الامتثال، بل كان لها أثر عكسي في جانب العرض: فقد خلقت عائقا كبيرا أمام الدخول إلى مجال الأعمال. فالشخص الذي لديه رأس المال الكافي لدفع ضرائبه مبكرا سنة عن أوانها هو فقط من يمكنه الدخول، أو فلنقل يبقى في مجال الأعمال. وهكذا بينما بدا هذا المطلب محايدا تجاه المنشآت الصغيرة والكبيرة، كان في الحقيقة منحازا بقوة ضد المنشآت الصغيرة، وهي المنشآت التي تشكل أكثر من 80 في المائة من الاقتصاد اليوناني - وحيث إن الوصول إلى التمويل يكون سهلا عادة بالنسبة إلى المنشآت الكبيرة، فقد كان في إمكان هذه المنشآت الاقتراض. (الشركات الكبيرة جدا يمكنها الاقتراض من الأسواق الدولية، وبالتالي هي غير منزعجة حتى من مواطن الضعف التي تشكو منها البنوك اليونانية). وقد ذكرنا أمثلة أخرى في الفصل السابق: المطالبة بأن تدفع حتى الجزر النائية ضريبة قيمة مضافة مرتفعة.

(15) See my article "The Book of Jobs" in Vanity Fair, January 2012.

(16) في الواقع، في اقتصاد المعرفة والتعلم كانت فرضية آدم سميث بأن الأسواق تعد كفئة قد عُكست: فبنحو عام، الأسواق ليست كفئة، وسوف يكون هناك قصور في الاستثمار في المعرفة. توسعت في التفاصيل بشأن هذه الموضوعات في كتابي مع بروس سي. غرين والد، Creating a Learning Society.

(17) على النقيض من النموذج النيوكلاسيكي، ليس هناك تقارب طبيعي. See Stiglitz, "Leaders and Followers."

(18) See Maria Mazzucato, The Entrepreneurial State (London: Anthem Press, 2014).

في الآونة الأخيرة، كانت وجهات نظر اليمين تدعو إلى تحجيم هذه السياسات في الولايات المتحدة، إلى النقطة التي هي عليها اليوم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تقل حصة الميزانية الفدرالية المخصصة للبحوث والتطوير بأكثر من 70 في المائة مما كانت عليه منذ خمسين عاما مضت (وفقا لبيانات من معهد الولايات للعلوم والتكنولوجيا SSTI والجمعية الأمريكية للتقدم العلمي).

(19) من أجل عيّنة من المؤلفات الكثيرة التي طُورت بشأن هذا الموضوع في السنوات الأخيرة انظر:

Ha-Joon Chang, Kicking Away the Ladder (London: Anthem Press, 2002); Justin Yifu Lin, New Structural Economics (Washington, DC: World Bank, 2012); Stiglitz and Lin, eds., The Industrial Policy Revolution I.

(20) See Joseph E. Stiglitz, "The Origins of Inequality, and Policies to Contain It," National Tax Journal 68, no. 2 (2015):425-48.

(21) See Stiglitz et al., Rewriting the Rules of the American Economy; Stiglitz, Price of Inequality; Jacob S. Hacker and Paul Pierson, "Winner Take All

Politics: Public Policy, Political Organization, and the Precipitous Rise of Top Incomes in the United States," Politics and Society 38, no. 2 (2010): 152–204.

(22) كما ناقشنا، وضعت بنية منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي ذاته عوائق أمام قدرة البلدان الأوروبية على التعامل مع هذا الأمر، فأي بلد سيفرض ضريبة تصاعدية للغاية سوف يشهد مغادرة الأغنياء جدا، حتى لو استمروا في الإبقاء على شركاتهم تقوم بالأعمال في البلد - وهو ما أثار كدر واستياء فرنسا عندما اكتشفت ذلك.

(23) See the September 2015 Oxfam report "A Europe for the Many, Not the Few," available athttps://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/file_attachments/bp206-europe-for-many-not-few-090915-en.pdf; and OECD, "Crisis Squeezes Income and Puts Pressure on Inequality and Poverty," 2013, available athttp://www.oecd.org/els/soc/OECD2013-Inequality-and-Poverty-8p.pdf.

(24) See European Commission, "The Economic Adjustment Programme for Greece," Occasional Paper No. 61, May 2010, p.28, available at http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/occasional_paper/2010/pdf/ocp61_en.pdf.

(25) مصدر هذه البيانات هو مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات)، ومن المثير للاهتمام أن التقارير الإخبارية كانت تسلط الضوء على أنه في دراسة صادرة عن اتحاد العمال اليوناني في العام 2014، وباستخدام أساليب منهجية مختلفة، وجد أن هناك زيادة درامية أكثر بكثير في الفقر. ووفقا لهذا التقرير، تضاعف معدل الفقر بين العامين 2009 و2012م - إلى حد أنه كان هناك أربعة من بين كل عشرة يونانيين يعيشون تحت خط الفقر. وبالنسبة إلى بعض فئات اليونانيين - مثل الأعداد الكبيرة المتزايدة من الذين لا يستطيعون سوى الحصول على وظائف بعضَ الوقت - يفوق معدل الفقر 50 في المائة. وحتى بالنسبة إلى العاملين الذين يعملون بدوام كامل، انخفضت الأجور كثيرا جدا إلى حد أن خمسهم تقريبا كانوا في حالة فقر - وهو ما يمثل زيادة بمقدار ثلاثة أمثال من 7.6 في المائة في العام 2009م إلى 19.7 في المائة في العام 2012م. انظر:

Ioanna Zikakou, "Four in Ten Greeks Live in Poverty," Greek Reporter, July 29, 2015, available at http://greece.greekreporter.com/2015/07/29/four-in-ten-greeks-live-in-poverty/.

(26) See 2015 Oxfam report "A Europe for the Many, Not the Few"; Anthony B. Atkinson, Inequality: What Can Be Done? (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2015); and references cited above in notes 20 and 21.

(27) See Joseph E. Stiglitz, "New Theoretical Perspectives on the Distribution of Income and Wealth Among Individuals: Part I. The Wealth Residual," NBER Working Paper No. 21189, May 2015; and Stiglitz, Price of Inequality, and the references cited there.

(28) من الواضح أنه كانت هناك مشكلات ناجمة عن محاولة الأوليغاركية استغلال النص الخاص بصناعة الشحن لتحويل الأرباح من القطاعات الأخرى إلى الشحن. ومثل هذا التحويل للأرباح يعد مشكلة رئيسة في جميع أرجاء قطاع الشركات، مع جهد رئيس

حديث من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يحاول التحجيم من مدى هذا التحويل للأرباح. وكان ينبغي على الترويكا أن تركز انتباهها على مثل هذه الإجراءات.

(29) وهكذا فشركة أبل، أكبر شركة من حيث رأس المال في العالم، ادّعت أن جزءا كبيرا من أرباحها يتولد في شركة تابعة لها في أيرلندا. فالشركات المتعددة القوميات تستطيع بسهولة الادعاء أن أرباحها اكتُسبت في إقليم تكون الضرائب فيه منخفضة. والآلية التي يتحقق بها ذلك يجب ألا تحتجزنا ونقف عندها. ففي عالم اليوم المتعولم، ينطوي المنتج النهائي على خطوات متعددة، ولدى الشركات سلطة تقديرية كبيرة في تحديد أين، على امتداد كامل خط الإنتاج، يمكن أن تحدث القيمة المضافة الحقيقية. ويطلق على هذا النظام «نظام تحويل الأرباح» Transfer Price System، لأن الشركات تتظاهر بأنها تشتري وتبيع سلعا مكتملة جزئيا من بلد إلى آخر. ومن المفترض أن تكون الأسعار مستقلة، والمشكلة هي أنه في حالة أغلب هذه السلع التي تعد مكتملة جزئيا فقط، لا يوجد سوق حقيقي لتحديد قيمتها.

(30) اقترحت لجنة دولية كنت عضوا بها، وهي اللجنة المستقلة لإصلاح ضرائب الشركات الدولية، بديلا. وفي اجتماع لمؤتمر رئيس للأمم المتحدة للتمويل من أجل التنمية جرى في أديس أبابا في يوليو 2015م، دعمت الدول النامية والأسواق الناشئة، بقيادة الهند، وبالإجماع تقريبا بدأت الأمم المتحدة في عملية النظر في هذه البدائل. وللأسف لم تؤيد أيٌّ من بلدان منطقة اليورو المبادرة، ومع المعارضة القوية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ماتت هذه المبادرة.

(31) وقد ذكرنا، أيضا، في الفصل السابق خصخصة المطارات الإقليمية، لتصبح مشاركة بين شركة ألمانية (مع نسبة كبيرة كملكية عامة في الشركة - وبهذا المعنى الانتقال من ملكية عامة يونانية إلى ملكية عامة ألمانية) والأوليغاركية اليونانية. وقد عارضت حكومة سيريزا Syriza هذه الخصخصة، التي سبقت أن وافقت عليها حكومة حزب الديموقراطية الجديدة المرتبطة بالأوليغاركية، ولكن أصرت الترويكا على أن تمضي الخصخصة قدما. ولم تكن هذه الخصخصة لتؤدي إلى تقوية نفوذ الأوليغاركية فقط، ولكنها كانت أيضا تُهيئ المسرح لخلافات في المستقبل: فالمطارات الإقليمية هي احتكارات محلية، يمكنها أن تمارس نفوذا عظيما على تنمية المنطقة المحيطة بها. وبطريقة إدارتها يمكن إفادة البعض على حساب البعض الآخر. ومثل هذه الاحتكارات «الطبيعية» تحتاج إلى أن تحكمها ضوابط تنظيمية قوية للغاية، ولكن يمكن للمرء التأكد من أنه حتى لو كانت الأوليغاركية المشاركة منخرطة في ممارسات سيئة لإثراء خزائنها على حساب الآخرين في المنطقة، كانت ستُعارض أي محاولات لتنظيم المطارات من أجل المصلحة العامة بقوة، ويشك المرء في أن موقف الترويكا حينها سيكون هو الانحياز إلى جانب المشاركة الألمانية - الأوليغاركية.

(32) كما ذكرنا سابقا، كان خلفه، أنطونيو ساماراس، من حزب الديموقراطية الجديدة، الذي ينظر إليه هو نفسه على نطاق واسع بأنه مرتبط بالأوليغاركية ومدعوم منها. وحينما استُؤنف مثل هذا الإقراض لـذوي الصلة - حتى لشركات وسائل الإعلام التي وفقا للشروط التجارية الحازمة ما كان ينبغي لها أن تحصل على قروض - غضت الترويكا الطرف. وحفلت تغطية جريدة الفايننشال تايمز للانتخابات في يناير 2015م بمثل هذا التصور الواسع الانتشار. وفي وصفها احتمال الانتصار الانتخابي لحزب سيريزا، بعد ملاحظة أن «المحللين يقولون إن السياسيين كانوا مترددين في تخفيف القبضة المسيطرة لأباطرة الأعمال على الاقتصاد، حيث إنهم كانوا يعتمدون على صدقاتهم

لتمويل الحملات الانتخابية والدفع للعاملين بالحزب، ومضت الصحيفة لتلاحظ: «من بين الانتقادات الموجهة إلى رئيس الوزراء أنطونيو ساماراس في تعامله مع خطة الإنقاذ التي قدمها مسؤولو الترويكا ما كان بشأن تردده في ملاحقة المصالح الذاتية المكتسبة في حزبه (الديموقراطية الجديدة) الممثل ليمين الوسط». والحقيقة أن المقال لاحظ أنه حتى البعض «في الترويكا كانوا يشعرون بأن هناك القليل فقط من المشاركة في توزيع أعباء برنامج التقشف اليوناني، حيث تتحمل الطبقات العاملة العبء الأكبر في خفض الإنفاق ورفع الضرائب، أما المواطنون الأكثر ثراء ودوائر الأعمال التي لديها روابط سياسية فقد حماهم حزب الديموقراطية الجديدة».

(Kerin Hope, "Taming Greek Oligarchs Is Priority for Syriza," Financial Times, January 6, 2015).

وقد وصف جورج بليوس George Pleios، رئيس قسم دراسات الاتصالات ووسائل الإعلام بجامعة كابودستيان الوطنية في أثينا في مقال بجريدة Analyze Greece! ("The Greek Media, the Oligarchs, and the New Media Law,"February 11, 2016)

الروابط بين المصالح الذاتية المكتسبة والراسخة للأوليغاركية ووسائل الإعلام. وبالطبع، نُظر إلى الروابط بين حزب الديموقراطية الجديدة والأوليغاركية بنحو نقدي خصوصا من قبل أحزاب المعارضة. ومع هزيمة حزب الديموقراطية الجديدة في الانتخابات الثانية في العام 2015 وانتخاب كرياكوس ميتسوتاكيس Kyriakos Mitsotakis، البالغ من العمر 47 عاما والابن الأكبر لزعيم حزب الديموقراطية الجديدة ورئيس الوزراء السابق كونستانتين ميتسوتاكيس زعيما للحزب، أصدر أحد أحزاب المعارضة بيانا قال فيه «إن حزب الديموقراطية الجديدة سيصبح الآن حزبا نيوليبراليا متشددا ومجرد منفذ لأوامر الأوليغاركية، وسيفقد أي صلة له بالشعب».

(Quoted in Demetris Nellas, "Reformist Lawmaker Elected Greek Opposition Leader," Associated Press, January 10, 2016).

(33) وكان يمكن أن تكون هناك، بالإضافة إلى ذلك، فوائد واضحة لأمن أوروبا، نتيجة للاعتماد الأقل على الغاز الروسي. وكان في إمكان ذلك أن يضع أوروبا في موقف أفضل للدفع بمبادئها وقيمها، على سبيل المثال، في أوكرانيا.

(34) في إندونيسيا، إبان أزمة شرق آسيا، أغلق صندوق النقد الدولي 16 بنكا، وأعلن أنه سيغلق مزيدا من البنوك، وأن المودعين لن يحظوا بالتغطية من قبل نظام التأمين على الودائع - وهو ما حرض على ما يمكن التنبؤ به من مسارعة جميع المودعين إلى سحب أموالهم من النظام المصرفي. (من أجل الرواية الأكمل لهذه القصة انظر كتابي .(Globalization and Its Discontents

(35) بيانات بنك اليونان المركزي عن مؤسسات الائتمان.

الفصل التاسع

(1) لأنه ليس هناك من يرغب في المخاطرة بأن تصبح البنوك غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، تُغلَق البنوك أو تقيَّد حينما تصبح قيمتها الصافية صغيرة جدا. حينما تذهب إلى ماكينة الصرف الآلي للحصول على نقود، وتأتيك رسالة تقول: «لا يوجد رصيد كاف»، فهذا ينبغي أن يكون بسبب أنه لا يوجد رصيد كاف في حسابك، وليس عدم وجود رصيد كاف لدى البنك.

(2) تتطلب الضوابط التنظيمية المصرفية أن يكون لدى البنوك رأسُ مالٍ كافٍ قياسا بالقروض المستحقة. والزيادة في الخسائر تقلل من رأس مال البنك. ومحاولة تجميع رأس مال في وسط تدهور اقتصادي يُعَد أمرا صعبا ومكلفا في أفضل الأحوال إذا ما تحقق النجاح في جمعه، ومستحيلا في بعض الأحيان، ولذا تستجيب البنوك عادة بتقليص الإقراض.

(3) تُصمَّم الضوابط التنظيمية التحوطية الكلية بحيث يُتجنَّب هذا المأزق: ففي الأوقات الطيبة، يُطلب من البنوك أن يكون لديها رأس مال أكثر مما تحتاج إليه، مع إدراك أنه في الأوقات السيئة، سوف ينخفض رأس المال. وحتى الآن فمثل هذه الضوابط التنظيمية لم توضع موضع التنفيذ. ودخولها حيز النفاذ يُعَد أحد الجوانب المهمة في جعل منطقة اليورو تعمل بنجاح.

(4) على الرغم من أن الكثيرين، كما ذكرنا في الفصل الخامس، قد عبروا في ألمانيا أخيرا عن بعض الهواجس بشأن ما إذا كان ينبغي وجود نظام للتأمين المشترك على الودائع.

(5) الوتيرة البطيئة للإصلاح أدت إلى مشكلات أخرى: فأيرلندا، وهي واحدة من أوائل البلدان التي حصلت على مساعدة، أصبحت تشعر بالقلق من أن البلدان التي ستتلقى المساعدة لاحقا ربما تحصل على صفقة أفضل.

(6) See Stijn Claessens, Ashoka Mody, and Shahin Vallée, "Paths to Eurobonds," IMF Working Paper No. 12/172, July 2012;Guy Verhofstadt, "Mutualizing Europe's Debt," New Perspectives Quarterly 29, no. 3 (2012): 26–28; Jörg Bibow, "Making the Euro Viable," Levy Economics Institute Working Paper No. 842, July 2015; Paul De Grauwe and Wim Moesen, "Gains for All: A Proposal for a Common Euro Bond," CEPS Commentary, April 3, 2009, available athttps://www.ceps.eu/system/files/article/2009/06/Forum.pdf; Peter Bofinger et al., "A European Redemption Pact," Vox, November 2011, available at http://voxeu.org/article/european-redemption-pact; Markus Brunnermeier et al., "European Safe Bonds (ESBies)," Working Paper, September 30, 2011, available at http://www.columbia.edu/~rr2572/papers/11-ESBies.pdf; Jacques Delpla and Jakob von Weizsäcker, "The Blue Bond Proposal," Bruegel Policy Brief, May 2010,available at http://bruegel.org/wp-content/uploads/imported/publications/1005-PB-Blue_Bonds.pdf; European Commission, "Green Paper on the Feasibility of Introducing Stability Bonds," Green Paper, November 23, 2011, available athttp://ec.europa.eu/europe2020/pdf/green_paper_en.pdf; Carlo Ambrogio Favero and Alessandro Missale, "EU Public Debt Management and Eurobonds," European Parliament, Directorate General for Internal Policies, Note, September2010, available at:
http://www.europarl.europa.eu/document/activities/cont/201106/20110607ATT20897/20110607ATT20897EN.pdf;Christian Hellwig, and Thomas Philippon, "Eurobills, not Eurobonds," Vox, September 2, 2011, available athttp://voxeu.org/article/eurobills-not-euro-bonds; and Daniel Gros and Stefano Micossi, "A Bond-Issuing EU Stability Fund Could

Rescue Europe," Europe's World, February 1, 2009, available at http://europesworld.org/2009/02/01/a-bondissuing-eu-stability-fund-could-rescue-europe/#.VxUArfkrJD8).

[على مقترحات الإصلاح التعامل مع كل من ميراث الديون القديمة، وكذا مع الاقتراض المستقبلي. هناك الكثير من التفاصيل لمثل هذه المقترحات، بما في ذلك أجَل الديون - وهذا يعني، كما أوضح هيلونغ وفليبون في المرجع المذكور آنفا، فيما إذا كان يجب أن تكون الديون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل (السندات في مواجهة الأذون)، يكون أجل السندات مدة سنة فأكثر فتصدر بعض البلدان أحيانا سندات لمدة ثلاثين عاما، أما الأذون فيكون أجلها أقل من سنة-المترجم].

(7) المصدر: بيانات المفوضية الأوروبية متاحة على الرابط https://cohesiondata.ec.europa.eu/funds/erdf. لاحظ أن هذه الأموال هي تحويلات، على خلاف الأموال المقدمة في برامج الترويكا، والتي هي مجرد قروض. بالنسبة للبعض، ربما يشير هذا إلى أن أوروبا قد أبدت كرما أقل لشركائها القدامى الذين يواجهون فترة ضائقة اقتصادية مقارنة بالداخلين الجدد.

(8) حاولت منطقة اليورو التعامل مع هذه المشكلة بالتأكيد على أنه في الأحوال العادية، يجب على بلدان المنطقة تحقيق فائض مالي كاف (أو عجز صغير مناسب) بحيث لا تُخرَق في أوقات التدهور الاقتصادي قاعدة الـ 3 في المائة.

(9) بالطبع لن تكون هذه هي الحالة إذا تغير شيء ما مفترض حول هذه الاقتصادات بحيث، لنقل، إن مستوى بطالة يبلغ 18 في المائة أو 25 في المائة يمثل «التشغيل الكامل». التعريف المعياري «للتشغيل الكامل» هو المعدل الذي حينما تهبط البطالة دونه يبدأ تضخم الأسعار أو الأجور في الزيادة. وهذا هو مفهوم معدل البطالة الطبيعي الذي قُدِّم سابقا، وهو يناظر المفهوم الذي يشير إليه الاقتصاديون بالاختصار "NAIRU" - معدل التضخم غير المتسارع للبطالة [the nonaccelerating inflation rate of unemployment] - أو بالاختصار "NAWRU"، معدل الأجور غير المتسارع للبطالة [the nonaccelerating wage rate of unemployment]. ويطلق على هذا المستوى من البطالة أحيانا «معدل البطالة الهيكلي» Structural Unempbyment Rate: هناك شيء متعلق بهيكل الاقتصاد يحول دون انخفاض البطالة تحت هذا المستوى. ومما قد يبدو كأنه أمر لا معنى له، ادعت المفوضية الأوروبية أن إسبانيا لديها معدل بطالة هيكلي يمثل هذا المستوى [يقصد المؤلف هنا مستوى 18 في المائة أو 25 في المائة-المترجم]. انظر مناقشتي السابقة في الفصل السادس.

(10) والتي حلت محل المرفق المؤقت للاستقرار المالي الأوروبي. انظر المناقشة الواردة في الفصل الأول.

(11) كما سبق أن ذكرنا هذا هو ما توفره الولايات المتحدة.

(12) كان من المفترض أن يوازن الإقراض عبر الحدود الذي تحفز عليه منطقة اليورو هذا، ولكنه لم ينجح في العمل، وفي الغالب لسبب واضح: فالمعلومات الضرورية التي تساعد على التوصل إلى الحكم اللازم للتأكد من أي من منشآت الأعمال الصغيرة هي ذات مخاطر جيدة تعد معلومات محلية للغاية بطبيعتها. (See Stiglitz and Greenwald, Towards a New Paradigm in Monetary Economics).

(13) يمكن لصندوق التضامن من أجل التثبيت والاستقرار أن يعمل مع مرفق الإقراض في تقديم القروض والضمانات الجزئية ومستهدفا المخاطر المتولدة عن بيئة الاقتصاد الكلي غير المستقرة.

(14) يعمل البنك المركزي الأوروبي لإقراض البنوك كما يعمل لشراء السندات الحكومية. ولكنه على العموم لا يُقرض القطاع الحقيقي، أي الإقراض لدوائر الأعمال أو لبناء الطرق، والموانئ، أو غيرها من مشروعات البنية التحتية. بينما طبقا لموقع بنك الاستثمار الأوروبي، يركز البنك في إقراضه على مشروعات البنية التحتية، والبيئة، والمناخ، ويوفر مداخل لتمويل المشروعات الأصغر، والابتكار والمهارات، ويحاول جعل إقراضه مضادا للتقلبات الدورية. ويصف البنك نفسه على أنه «أكبر مقترض ومقرض متعدد الأطراف من حيث الحجم»، ويوفر «التمويل والخبرات للمشروعات الاستثمارية السليمة والمستدامة والتي تسهم في تعزيز أهداف سياسة الاتحاد الأوروبي، ... المشروعات التي تكون لها مساهمات معتبرة في النمو والتشغيل في أوروبا».

See European Investment Bank, "EIB at a Glance," available at http://www.eib.org/about/.

(15) لتحقيق هذه المهمة الموسعة، سوف يكون بنك الاستثمار الأوروبي في حاجة إلى المزيد من إعادة الرسملة.

(16) في كتابي الذي كتبتُه مع بروس سي. غرينووالد، Towards a New Paradigm in Monetary Economics، تأكيد على أهمية هذه الأدوات، التي لها آثار على الاقتصاد الكلي، على الرغم من أنه بشكل تقليدي يقوم العاملون بالهيئات التنظيمية بالتركيز المنفرد على أمان وسلامة المؤسسات كل بمفردها. وينبغي تطبيق هذه المعايير التنظيمية، مع العناية المناسبة بالمرونة، بشكل مشترك بين السلطات الوطنية والسلطات الأوروبية. لقد أوضحتُ سابقا كيف أن سلطة أوروبية منفردة واسعة النطاق للضوابط التنظيمية/ الرقابة، ومن دون المرونة الكافية ومن دون تأمين مشترك على الودائع، يمكنها فعليا أن تجعل الأمور أكثر سوءا.

(17) زُوِّد الاحتياطي الفدرالي، في الولايات المتحدة، ببعض هذه الأدوات في العام 1994 (القدرة على تنظيم سوق الرهن العقاري)، ولكن الاحتياطي الفدرالي كان حريصا بشدة على رفض استخدامها، حتى عندما حذر واحد من أعضاء مجلس الاحتياطي الفدرالي من العواقب. انظر على سبيل المثال كتابي: Freefall (New York: W. W. Norton, 2010)

(18) Robert J. Gordon, The Rise and Fall of American Growth (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2016).

(19) وتجري الأمور على هذا النحو بشكل خاص لأن أغلب هذا الاستثمار العام يعد مكملا للاستثمار الخاص - أي إنه يزيد من إنتاجيته، وبالتالي يحفز هذا على المزيد من الاستثمار الخاص. وقد بين المؤرخ الاقتصادي المعروف ألكسندر فيلد كيف أنه في المراحل المبكرة من الكساد العظيم، كانت للاستثمارات العامة في مجال البنية التحتية هذه الآثار بالضبط. انظر:

Alexander J. Field, The Great Leap Forward (New Haven, CT: Yale University Press, 2011).

(20) ربما كانت سلطات البنك المركزي في الولايات المتحدة هي الأوضح تعبيرا عن تبني الأيديولوجيا النيوليبرالية: فالمرء لا يمكنه الحديث عن فقاعة إلا بعد أن تنفجر، وسوف يكون من الأرخص بكثير تنظيف آثار أي فوضى خلقتها الفقاعة بدلا من التدخل في عجائب السوق، في تخصيصه الكفء للموارد. وبينما يبدو أن صندوق النقد الدولي، الذي يلعب مثل هذا الدور المركزي في إدارة السوق المالي العالمي، قد استوعب دروس

الأزمة، فحتى بعد الأزمة سمعت بن برنانكي ومسؤولي الخزانة في الولايات المتحدة يتبنون وجهات نظر بدت بشكل ملحوظ كأنها لم ينتبْها أي تغيير ولو قليلا. انظر على سبيل المثال:

Joseph E. Stiglitz, "Macroeconomics, Monetary Policy, and the Crisis," in In the Wake of the Crisis, ed. Blanchard et al., pp. 31-42; Joseph E. Stiglitz, "The Lessons of the North Atlantic Crisis for Economic Theory and Policy," in What Have We Learned?: Macroeconomic Policy after the Crisis, ed. George Akerlof, Olivier Blanchard, David Romer, and Joseph E. Stiglitz (Cambridge, MA: MIT Press, 2014), pp. 335-47.

(21) كانت قد نوقشت بالفعل ثلاثة أجزاء أخرى من استراتيجية التقارب في البنود الثلاثة الأولى في جدول أعمال الإصلاح.

(22) على الرغم من أنه - كما لاحظنا في الفصل الرابع - أحيانا، في عصر الوفرة، يقابل الضعف في الطلب الإجمالي استثمار غير دائم.

(23) وهذا يعني، أيضا، أن الصدمات التي مصدرها خارجي سوف تؤثر في كل بلد بنحوٍ مختلف.

(24) ولذا من الطبيعي التساؤل: هل هي مجرد مصادفة أن هناك مثل هذا التماثل بين السياسات القاسية التي فرضت على أفريقيا وشرق آسيا بواسطة الدائنين الغربيين وبين تلك التي فُرضت على اليونان، على الرغم من افتراض وجود علاقة تضامن عميقة في الحالة الأخيرة لم تكن حاضرة في الحالات الأسبق؟ أو هل تُعَد السياسات مدفوعة فعلا بالأيديولوجيات والمصالح نفسها، بما فيها مصالح الدائن؟ لقد كتبتُ حول هذه الأمور بنحوٍ مكثف في كتابي «العولمة ومنغصاتها». Globalization and Its Discontents

(25) يتبعٌ منطق مثل هذه الضريبة بنحوٍ طبيعي المنطق الحاضر بفرض غرامة على انتهاك القواعد المالية. وقد فُرضت مثل هذهٍ القواعد في ضوء الرأي (الخاطئ جزئيا) أن تحقيق عجز يفرض تكلفة (خارجيات) على الآخرين. وقد أوضحنا أن الفوائض، خاصة في بلد كبير مثل ألمانيا، هي حقيقة التي تفرض تكلفة على الآخرين. والضريبة لا تشجع مثل هذا السلوك وتساعد على المواءمة بين المصالح الضيقة لبلد ما والمصالح الأوسع لمنطقة اليورو.

(26) زادت حصة الوظائف الأقل أجرا في الاقتصاد (هؤلاء الذين يتقاضون أقل من 9 يوروهات في الساعة) زيادة كبيرة. انظر:

Fabian Lindner, "Following Germany's Lead to Economic Disaster," Social Europe (website), December 16, 2011, available at https://www.socialeurope.eu/2011/12/following-germanys-lead-to-economic-disaster/.

(27) بالطبع كان هناك المزيد، كما ذكرنا بالفعل سابقا. فاندفاع النقود نحو بعض بلدان المحيط، بناء على نشوة اليورو، مع وضع فشل السوق الواضح في ملاحظة المخاطر طويلة الأمد للفقاعات العقارية والمخاطر الجديدة الناشئة بالتخلف عن سداد الدَّين السيادي الأوروبي في الاعتبار، قد أدى إلى تغذية زيادة في الأسعار والأجور في هذه البلدان، خاصة قياسا إلى انخفاض مستويات الأسعار والأجور في ألمانيا. ولكن هذه البلدان بشكل أساسي ليست لديها أي أدوات ضمن إطار اليورو لكبح هذه التجاوزات من القطاع الخاص. فالسياسة النقدية كانت تستهدف التضخم عبر منطقة اليورو،

وليس في كل بلد بنحوٍ منفرد، ومع إطلاق اليورو، سلمت هذه البلدان كل مفاتيح التحكم في سياستها النقدية. وكانت الاقتناعات المتوافرة آنذاك، السياسات النيوليبرالية، تحظر التدخل في الفقاعات العقارية. وفي بعض البلدان الأخرى، كان الكفاح من أجل الحفاظ على التشغيل الكامل، ومن دون أدوات أخرى أو مساعدة من منطقة اليورو بكاملها، قد أدى إلى تسجيل عجز مالي.

(28) هناك، كما أوضحنا في الفصل الرابع، طريقان يمكن بواسطتهما تعديل أسعار الصرف الحقيقية: تخفيض سعر الصرف الداخلي للعملات «المقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية» والتضخم للعملات المقومة بأقل من قيمتها الحقيقية. وعلى مستوى التجريد تبدو هاتان الآليتان للتعديل متشابهتان. بينما في الممارسة، تعد الآليتان مختلفتين بصورة كبيرة. فأولا، يمثل التخفيض الداخلي لسعر الصرف زيادة في الرافعة المالية، أي زيادة في القيمة الحقيقية للديون في هذه البلدان، وهكذا فقد لا تتحقق الفوائد التوسعية المأمولة. وعلى النقيض من ذلك، يُعَد التضخم شكلا من أشكال تقليص المديونية في البلدان التي تُعَد عملتها مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية، وبهذا تكون له آثار توسعية. علاوة على هذا، هناك دلائل وفيرة على «الجمود النزولي» في الأجور والأسعار، ولهذا ففي الممارسة، تُعَد هندسة التخفيض الداخلي لسعر الصرف أكثر صعوبة بكثير من إدارة زيادات محدودة في الأجور والأسعار.

(29) يمكن لمثل هذه السياسات، أن تعالج في الوقت ذاته المشكلات التي تواجهها ألمانيا عند قاع توزيع الدخل فيها.

(30) هناك الكثير من الطرق التي يمكن للبنك المركزي الأوروبي من خلالها تحقيق ذلك. إذ يمكنه، على سبيل المثال، منح شروط تفضيلية للبنوك التي تقرض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويمكنه منح شروط تفضيلية للبلدان التي يكون فيها الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مقيدا - على سبيل المثال - بسبب ضعف نظمهم المصرفية. في الولايات المتحدة الأمريكية، شجعت متطلبات قانون إعادة الاستثمار المجتمعي (CRA) الإقراض عالي الجودة للمجتمعات التي تعاني نقصا في الخدمات. (وعلى النقيض من الشكاوى المحافظة من أن مثل هذا الإقراض كان مسؤولا عن الأزمة المالية، تعد معدلات سداد مثل هذه القروض مماثلة أو تتفوق على الإقراض خارج قانون إعادة الاستثمار المجتمعي، ولم يكن لها أي دخل بالأزمة المالية.

See National Commission on the Causes of the Financial and Economic Crisis in the United States, The Financial Crisis Inquiry Report, 2011, available at https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/GPO-FCIC/pdf/GPO-FCIC.pdf; and Stiglitz, Freefall).

وتظل هناك آلية أخرى يمكن للبنك المركزي الأوروبي استخدامها لتشجيع الإقراض الإنتاجي وهي إمكانية الوصول لشباك البنك المركزي الأوروبي (أي القدرة على الاقتراض من البنك المركزي الأوروبي) مع اشتراط قيام البنوك بالإقراض للقطاع الإنتاجي، وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقييد الإقراض غير الإنتاجي. وما يمكن أن يكون مطلوبا هو الجمع بين الجزر والعصي: حوافز للسلوك الجيد (وخاصة عند الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة) وعقوبات عند عدم فعل ذلك.

(31) أو من خلال ممارسات القطاع المدمرة اجتماعيا بالإقراض المجحف، والتلاعب بالسوق، أو باستغلال وإساءة استعمال قوته السوقية.

(32) يمكن تتبع أثر الكثير من المشكلات وصولا إلى القواعد وإلى الضوابط التنظيمية التي

تحكم النظام المالي، وأخرى إلى قوانين الضرائب التي تشجع على المضاربة، وبعضها الآخر إلى قوانين الإفلاس التي تشجع على الإفراط في المخاطرة من خلال المشتقات والإفراط في الإقراض للمستهلكين، وأخرى إلى أوجه القصور في حوكمة الشركات. بالنسبة إلى الولايات المتحدة. انظر:

Stiglitz et al., Rewriting the Rules of the American Economy; and National Commission on the Causes of the Financial and Economic Crisis in the United States, Financial Crisis Inquiry Report.

ويوضح كتابي Freefall بعض المبادئ العامة.

(33) نشر تقرير لمعهد السياسة الاقتصادية (EPI) أن متوسط التعويضات السنوية المدفوعة للرئيس التنفيذي لأكبر 350 شركة في أمريكا كانت 16.3 مليون دولار في العام 2014 - وهي أكبر بنحو 303 مرات من متوسط التعويضات المدفوعة للعامل العادي («متوسط التعويضات لعامل الإنتاج/غير الإشرافي في الصناعات الرئيسة في الشركات المتضمنة في العينة»). وقد نمت متوسط التعويضات المدفوعة للرئيس التنفيذي والمعدلة وفقا لمعدل التضخم بما يقرب من 997 في المائة منذ العام 1978. انظر:

EPI's online report "Top CEOs Make 300 Times More than Typical Workers," June 21, 2015, available athttp://www.ecgi.org/ceo/2012/documents/ .unrestricted/Bolton.pdf

(34) في الولايات المتحدة الأمريكية، قدمت أحكام قانون الضرائب المزيد من التشجيع على خيارات الأسهم.

(35) انظر، بشكل خاص: Stiglitz et al., Rewriting the Rules of the American Economy

وتتضمن التغييرات في القواعد التي يمكن أن تشجع على التفكير الطويل الأجل في جانب المشروعات منح أسهم الولاء، والتي تعطي الحق في قوة تصويتية أكبر للمستثمرين طويلي الأجل عن المستثمرين قصيري الأجل. انظر:

Patrick Bolton and Frédéric Samama, "L-Shares: Rewarding Long-Term Investors," ECGI—Finance Working Paper No. 342/20132012, January 2012, available at

http://www.ecgi.org/ceo/2012/documents/unrestricted/Bolton.pdf.

(36) لقد ساعدتُ في تطوير هذه الفكرة حينما كنت في البنك الدولي في غمار أزمة شرق آسيا، حينما أعلنت 70 في المائة من الشركات الإندونيسية أو ما يقرب من ذلك التخلف عن سداد ديونها، وكانت هذه النسبة نفسها تبلغ ما يقرب من 50 في المائة من الشركات في كل من تايلاند وكوريا. انظر:

Marcus Miller and Joseph E. Stiglitz, "Bankruptcy Protection against Macroeconomic Shocks: The Case for a 'Super Chapter 11, " World Bank Conference on Capital Flows, Financial Crises, and Policies, April 15, 1999, available at

http://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/researchcentres/csgr/research/keytopic/global/milrstig.pdf; and Marcus Miller and Joseph E. Stiglitz, "Leverage and Asset Bubbles: Averting Armageddon with Chapter 11, Economic Journal120, no. 544 (May 2010), pp. 500–518.

(37) هناك إجابة يسيرة لهؤلاء القلقين من أن هذا سوف يضع الشركات الأوروبية في موقف تصبح فيه أقل تنافسية: أوروبا في حاجة إلى أن تفرض ضريبة عبر الحدود على السلع من البلدان التي لا تفرض بنحو مناظر سعرا مرتفعا على الكربون. ومثل هذا الرسم سوف يكون، كما أعتقد، متوافقا مع قواعد منظمة التجارة العالمية. انظر كتابي: Making Globalization Work

(38) ربما يكون ذلك من الأمور الواضحة: فالأقل مهارة من العمال هم من يُستغنَى عنهم أولا حينما يكون هناك تدهور اقتصادي، وخفض الإنفاق الحكومي المترافق مع حالات التدهور الاقتصادي يعد مكلفا بنحو خاص لهؤلاء الموجودين عند القاع الذين يعتمدون على إنفاق الحكومة الاجتماعي. وبينما تقول العديد من الحكومات إنها سوف «تحمي» مثل هذا الإنفاق الاجتماعي، ففي الكثير من الحالات، يعد خفض الإنفاق في الواقع تنازليا. انظر، على سبيل المثال:

Jason Furman and Joseph E. Stiglitz, "Economic Consequences of Income Inequality," in Symposium Proceedings—Income Inequality: Issues and Policy Options (Jackson Hole, WY: Federal Reserve Bank of Kansas City, 1998), pp. 221-63; and Stiglitz, Price of Inequality.

(39) كانت هذه من قبيل البصيرة المبكرة في الأدب الاقتصادي النظري في نظرية السلع العامة المحلية، حيث يمكن للأفراد الانتقال بحرية من مجتمع محلي إلى آخر. انظر، على سبيل المثال:

Joseph E. Stiglitz, "Theory of Local Public Goods," in The Economics of Public Services, ed. M. S. Feldstein and R. P. Inman (London: Macmillan, 1977), pp. 274-333. (Paper presented to IEA Conference, Turin, 1974.)

(40) إحدى الأفكار الرئيسة في كتابي «العولمة ومنغصاتها» هي أن السياسات التي من نوع «مقاس واحد يناسب الجميع» محكوم عليها بالفشل.

(41) كما ذكرنا في الفصل الرابع، هناك وجهة نظر عنيدة ترى أن الثقة يمكن استعادتها لو أقدمت الحكومة على تخفيض عجزها (نفقاتها)، ومع استعادة الثقة، سوف تنمو الاستثمارات والاقتصاد. ولم يثبت أي نموذج اقتصادي قياسي هذه المعتقدات. بل كان الأمر على النقيض من ذلك، فأثر الدرجة الأولى لتخفيض العجز هو التباطؤ في الاقتصاد، ويدمر هذا التباطؤ الثقة.

(42) في الفصل الثامن، في القسم المعنون «الإصلاحات التي كان من الممكن أن يُؤبه بها»، أوضحتُ عددا من الإصلاحات الهيكلية في البلدان المأزومة، مثل اليونان، حيث كان يمكن لهذه الإصلاحات أن تستعيد النمو والازدهار.

(43) انظر البيانات التي عُرِضت في الفصل السابق.

(44) في الآونة الأخيرة، مع مواجهة عدة بلدان لاحتمالات وقوع مثل هذه الأزمة، ومع اتخاذ محاكم الولايات المتحدة (والتي لديها ولاية قضائية على السندات التي تصدر في الولايات المتحدة) وجهات نظر غريبة، تجعل من المستحيل أساسا القيام بمثل هذه العملية من إعادة الهيكلة، هناك تجديد للمطالب بخلق إطار لإعادة هيكلة الديون السيادية. وقد قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع دعم من قبل أغلبية واسعة من البلدان، بتبني قرار بالبدء في خلق مثل هذا الإطار في سبتمبر 2014، وبعد عام من هذا التاريخ، ومع تلقي دعم أكبر، تُبُنِّيت مجموعة من المبادئ لتوجيه تصميم هذا الإطار. وقد أوضحتُ في كتابات أخرى الشكل الذي يمكن أن يكون عليه مثل هذا

الإطار. انظر:

Joseph E. Stiglitz, "Sovereign Debt: Notes on Theoretical Frameworks and Policy Analyses," in Overcoming Developing Country Debt Crises, ed. Barry Herman, Josè Antonio Ocampo, and Shari Spiegel (Oxford, UK: Oxford University Press, 2010), pp. 35–69.

(45) استعادت روسيا قدرتها على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية بعد أقل من عامين من تخلفها عن السداد في العام 1998.

(46) لمناقشة أوسع لدور إعادة هيكلة الديون في التعامل مع أزمات الديون، انظر:

Joseph E. Stiglitz and Daniel Heymann, "Introduction," in Life After Debt: The Origins and Resolutions of Debt Crisis, ed. Joseph E. Stiglitz and Daniel Heymann (Houndmills, UK, and New York: Palgrave Macmillan, 2014), pp. 1–39; and the other papers in thatvolume.

(47) كما ذكرنا في الفصل الثاني، تعد برامج إيرازموس، التي تتيح للطلبة الأوروبيين الدراسة في البلدان الأخرى، مثالا.

(48) كما لاحظنا في حالة توفير النص على التأمين على الودائع ضمن اتحاد مصرفي.

الفصل العاشر

(1) توصل مارتن وولف، في كتاباته العميقة والغنية بالأفكار حول اليورو وأزمة اليورو، إلى الاستنتاجات نفسها، وغالبا ما استخدم تورية الزواج، مشيرا إلى أن تفكك منطقة اليورو، بما في ذلك خروج اليونان، سوف يكون طلاقا فوضويا. ويبين هذا الفصل كيف يمكن أن يكون إلى حد ما أقل فوضوية - وإن كان يمكن توسيع الاقتراح بحيث يكون طلاقا وديا حقا. انظر:

Martin Wolf, The Shifts and Shocks: What We've Learned—and Have Still to Learn—from the Financial Crisis (New York: Penguin Press, 2014).

(2) لن أناقش هنا التجمعات النموذجية، ولكن عوضا عن ذلك سأركز على كيف يمكن إدارة مثل هذا الطلاق.

(3) يشير العاملون في مجال التمويل إلى الطلاق باعتباره يقدم خيارا يستحق الممارسة.

(4) ينطوي هذا المنطق، بالطبع، على أن البلدان التي تمكنت من النمو بنحو معقول ضمن حدود منطقة اليورو، سوف تكون فوائد مغادرة المنطقة بالنسبة إليها أقل من التكلفة.

(5) See, for instance, Matthew Yglesias, "How Greece Leaving the Euro Would Actually Work," Vox, July 16, 2015, available at http://www.vox.com/2015/7/6/8901303/greek-crisis-grexit-how-it-works; and Jack Ewing, "Weighing the Fallout of a Greek Exit from the Euro," New York Times, July 9, 2015.

(6) بدأت أخيرا الجهات التنظيمية، والمشرعون، والمحاكم المختصة بإجراءات مكافحة الاحتكار في التدخل لاحتواء الرسوم المرتفعة والممارسات المجحفة، ولكن الرسوم مازالت أعلى بكثير مما يجب أن تكون عليه.

(7) كما ذكرنا في الفصل السابع من بين الأخطاء الحمقاء للترويكا أن سياساتها كانت لا تشجع فعليا على استخدام النظام المصرفي، وبهذا كانت تشجع على التجنب الضريبي.

(8) الاستثناء الرئيس سيكون لشراء السلع والخدمات من الخارج، وهو ما سوف نناقشه لاحقا في هذا الفصل.

(9) الواقع أن السلطات الأوروبية شجعت على خلق مثل هذا النظام حينما فرضت قيودا على كم من النقود يمكن للأشخاص في اليونان وقبرص سحبه من حساباتهم المصرفية. وهذا النظام قد ذهب فقط إلى مدى أبعد: فعوضا عن تحجيم الكمية التي يمكن سحبها من الحساب المصرفي للشخص لتكون كمية قليلة جدا - فلنقل 60 يورو في اليوم - فهي تضع حد السحب عند صفر، مجبرة بذلك الاقتصاد على الانتقال إلى اقتصاد إلكتروني لا يُتعامَل فيه بالنقود السائلة.

(10) ذكرنا في التمهيد لهذا الكتاب الدور الذي أدته هذه القضية في الانتخابات الأمريكية في العام 1896.

(11) هناك الكثير من التطورات الأخرى غير المتوقعة التي قد تحول دون تحقق الهدف المنتظر من سياسة أو إجراء ما. فالبنوك المركزية في أوروبا، والولايات المتحدة، واليابان زادت ميزانياتها العامة بتقديم سيولة أكثر لمصارفها، ولكن هذه المصارف أعادت وضع الكثير من هذه الأموال في ودائع بالبنك المركزي، ولم تخلق حتى مزيدا من الائتمان الخاص. وحينما يُخلق الائتمان، في عالم العولمة، ليس عليه أن يبقى ضمن حدود البلد الذي خلقه. في الأيام الأولى من التيسير الكمي في الولايات المتحدة ذهبت معظم الأموال إلى الخارج حيث الأسواق الناشئة التي كانت في حالة طفرة اقتصادية. وأخيرا حتى حينما تبقى الأموال في البلد لا يمكن استخدامها فقط في شراء الأصول الموجودة بالفعل، ولكنها تستخدم أيضا في تقديم «هامش» لمقامرات المضاربة.

(12) تطور النظام المصرفي من اقتصاد الذِرة البدائي في اتجاه شكله الحديث يعد شائقا وغنيا بالمعلومات. فالمصارف المبكرة كانت حقيقة تقوم أكثر على أساس الودائع الذهبية. فهؤلاء الذين لديهم ذهب أكثر مما يريدون إنفاقه يضعونه في البنك، ويقرضه البنك للآخرين. وعلى الفور اكتشفت المصارف أنه يمكنها خلق قطع من الأوراق، بوصفها مطالبات على الذهب، وهي قطع من الأوراق سيقبلها الآخرون، وبهذا يمكنهم إنتاج مزيد من هذه القطع من الأوراق بأكثر مما لديهم من ذهب، مع معرفتهم بأن ليس كل الحائزين لهذه القطع من الأوراق سوف يطالبون بأموالهم في الوقت ذاته. وبينما ستعطي الذهب للبعض الذين يطالبون به ستتلقى هي بدورها ذهبا من آخرين.

ومن حين إلى آخر سوف تحدث حالة هلع حينما يقلق حائزو هذه القطع من الأوراق مما إذا كان البنك يمكنه تنفيذ وعوده، وبالطبع أيضا حينما يهلعون ويذهبون جميعا إلى البنك يطالبون بذهبهم لن يكون هناك ما يكفي من الذهب لتلبية مطالبهم. ويمكن للمصارف حينها أن تشهر إفلاسها، ويمكن أن يكون قد ألقي الاقتصاد في حالة كساد.

وقد ابتُكِر التأمين على الودائع للحيلولة دون حالات الهلع تلك: فالحكومة وقفت بنحو صريح وراء وعود المصارف. ويعطي هذا إيمانا أكبر بأن الوعود سوف يوفى بها (مادامَ هناك إيمان بالحكومة)، وهذا بدوره يقلل من احتمال وقوع حالة الهلع. ولكن لو كان على الحكومة أن توفر مثل هذه الضمانات، أي هذا التأمين، فعليها التأكد تمام التأكد من أن البنك يتصرف بمسؤولية - على سبيل المثال، يُقرِض الأموال لأشخاص يمكنهم حقا سداد هذه الديون، ولا يُقرِض البنك مُلاكه وأصدقاءهم. وكان جيري كابريو Gerry Caprio الذي عملت معه في البنك الدولي، ودرس عمليات الإنقاذ الحكومية للمصارف حول العالم، مغرما بالقول إن هناك نوعين من البلدان - النوع الذي لديه تأمين على الودائع ويعرف ما يعنيه ذلك، والنوع الآخر الذي لديه تأمين على الودائع ولا يعرف ما

هو. لم يكن لدى السويد، قبل أزمتها المالية في التسعينيات، تأمين على الودائع، ولكنها مع ذلك أنقذت مصارفها. وفي أزمة العام 2008 مُدّ فجأة التأمين على الودائع حول العالم لحسابات لم يكن لديها تأمين كامل قبل ذلك.

ويمكن للمرء تفهم اضطلاع الحكومة بمثل هذا الدور الجديد، جزئيا باعتباره نتيجة لحجم وتواتر حالات الهلع والتدهور الاقتصادي في اقتصاد السوق خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وعلاوة على ذلك فمع تحويل الاقتصادات المتقدمة لنفسها من اقتصادات زراعية إلى اقتصادات صناعية، ومع اعتماد قسم متزايد من السكان على الوظائف في مجال الصناعة التحويلية والوظائف الأخرى غير الزراعية، كان لمثل هذه التقلبات الاقتصادية أثر سيئ. ومادام المواطن العادي له صوت ضعيف فيما فعلته الحكومة، فما المشكلة في معاناة الكثيرين معاناة قاسية؟ ولكن مع التوسع في الحق في التصويت وتزايد المشاركة الديموقراطية، أصبح من الصعب بنحوٍ متزايد على الحكومة تجاهل مثل هذه الإخفاقات الضخمة للسوق.

(13) See, for example, John Kay, Other People's Money: The Real Business of Finance (New York: Public Affairs, 2015); and Adair Turner, Between Debt and the Devil: Money, Credit, and Fixing Global Finance (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2015).

(14) بنحوٍ أوسع أُظهِر أن معظم الزيادة في عدم المساواة في الدول المتقدمة في العقود الأخيرة ترتبط بالتمويل. انظر، بنحوٍ خاص

James K. Galbraith, Inequality and Instability: A Study of the World Economy Just before the Great Crisis (New York: Oxford University Press, 2012); and Stiglitz, Price of Inequality.

(15) في تطوير أكثر لهذا النقد انظر كتابي «السقوط الحر» Freefall.

(16) ويكون الأمر على هذا النحو خاصة من خلال خصخصة المكاسب وتعميم الخسائر وهو ما أصبح سمة معتادة للاقتصادات التي لديها مصارف أكبر من أن تفشل. (انظر Freefall).

(17) يعد النظام متماثلا. فقد يقرر البنك المركزي أن هناك الكثير جدا من النقود في النظام الاقتصادي - أي أن البنوك تقرض بنحوٍ مبالغ فيه، باستخدام «الأموال» التي تتلقاها من إعادة سداد القروض. في هذه الحالة يمكن للحكومة أن تعيد شراء الحق في إصدار الائتمان: أي تعيد شراء الأموال التي سمحت للبنوك فعليا بإدارتها بالنيابة عنها. ومرة أخرى يمكن أن يكون هناك مزاد علني لمن هم على استعداد للتخلي عن منح الائتمان. وسوف يعمل هذا حرفيا على نزح الأموال خارج النظام المصرفي.

(18) من المفترض أن يحدث الدخول عندما يكون العائد على رأس المال قبل الضريبة (العائد الذي يُقاس عبر الدورة التجارية) متجاوزا بنحوٍ طفيف العائد المعتاد على رأس المال. وربما ستكون بعض الزيادة في العائد ضرورية للحفز على مزيد من السلوك الاجتماعي المسؤول من جانب المصرفيين.

(19) وذلك طبقا لمجلس السياحة والسفر العالمي الذي يقدر أيضا أن إجمالي المساهمة الثانوية للسياحة في الاقتصاد اليوناني تبلغ نحو 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. انظر تقرير المجموعة:

"Travel & Tourism: Economic Income 2015: Greece," available at https://

www.wttc.org/-
/media/files/reports/economic20%impact20%research/countries2020%15/greece2015.pdf.

(20) لقد جادلنا سابقا بأن التخفيض الداخلي لسعر الصرف من المرجح أن تكون له فوائد قليلة وتكاليف معتبرة، لأنه سوف يعمل في الوقت نفسه على الإضرار بالقطاع الذي لا يدخل في التجارة، حتى لو عمل على تقديم مساعدة (طفيفة) لقطاع التجارة السلعية. ومن أجل تحقيق تخفيض حقيقي في سعر الصرف يتطلب هذا انخفاضات كبيرة في الأجور، وأن هذه التخفيضات في الأجور سوف تُترجم في شكل انخفاضات في سعر سلع التجارة. أما التغيير في سعر الصرف الاسمي فيُترجم على الفور في شكل تحسن في سعر الصرف الحقيقي. والمخاطر المهمة هي (أ) أن الزيادة في معدل التضخم تجعل هذه الفوائد مؤقتة فقط، و(ب) كما هو الحال مع التخفيض الداخلي لسعر الصرف سوف تؤدي الزيادة في الرافعة المالية الحقيقية حينما تُقوَّم المديونية بالعملات الأجنبية إلى انخفاض الطلب على السلع التي لا تدخل في التجارة. ولاحقا في هذا الفصل سوف أوضح الإصلاحات التي تُلطف من هذه الآثار.

(21) See Warren Buffet, "America's Growing Trade Deficit Is Selling the Nation out from Under Us. Here's a Way to Fix the Problem—And We Need to Do It Now," Fortune, November 10, 2003.

(22) للحيلولة دون تراكم القسائم - التي ربما يشتريها المضاربون بالمراهنة على أن قيمتها ستكون أكبر في المستقبل - ينبغي أن تكون القسائم مختومة بتاريخ محدد، فينبغي استخدامها، على سبيل المثال، خلال فترة عام واحد. (من المحتمل أن بعض قواعد التجارة الدولية، مثل تلك التي تشترطها منظمة التجارة العالمية حاليا، ستكون في حاجة إلى التعديل للتواؤم مع نظام القسائم. وعلى الأقل في سياق هذا النوع من التحول الذي يُفكَّر فيه هنا، حينما يواجه البلد مشكلة في الحساب الجاري، ينبغي للقواعد القائمة أن تفسح المجال أمام المرونة الكافية التي تسمح بألا تكون هناك مشكلة).

(23) الحقيقة أنه، كما ذكرنا بالفعل، تحوَّل الحساب الجاري اليوناني فعليا ليسجل فائضا في بداية العام 2015، وخلال العام 2015 تردد بين تسجيل عجز أو فائض خلال الأشهر المختلفة. ومع وضع هذا في الاعتبار، حتى من دون وجود نظام القسائم، ربما سيكون حجم تخفيض سعر الصرف محدودا. وسوف يضيف نظام القسائم، بتوفيره ضمانة للسوق بأنه لن يكون هناك عجز تجاري كبير، مزيدا من الاستقرار للسوق.

ويجب أن يكون واضحا أننا لم تتوافر لنا المساحة الكافية كي نوضح بالتفصيل العمل الكامل لنظام القسائم الإلكتروني للنقد/الائتمان. ويجب أن تكون المبادئ الأساسية، على أي حال، واضحة. فعلى سبيل المثال حينما يصدِّر مشروع يوناني الزيتون إلى الولايات المتحدة، سوف يودع الدولارات التي يتلقاها في النظام المصرفي الإلكتروني، ويتلقى ائتمانا في حسابه باليورو اليوناني بمقدار باليورو اليوناني يساوي قيمة هذه الدولارات. (وسوف يتلقى أيضا عددا مناظرا من القسائم، التي يمكنه بيعها بحرية للآخرين). وكمية «النقود» في النظام المصرفي سوف تزداد نتيجة لهذا الإيداع. وسوف يأخذ البنك المركزي ذلك في اعتباره عند تقرير كمية الائتمان التي سوف يطرحها في المزاد. والنظام مصمم بحيث يمنع التحايل - الذي يحدث على سبيل المثال من خلال إصدار فواتير بأقل من القيمة الحقيقية للبضاعة. فأي من عمليات تقليل قيمة الفاتورة هذه (إلى جانب كونها مخالفة للقانون) سوف ينتج عنها عدم تلقي المُصدر للقسائم

التي كان يحق له الحصول عليها في حالة عدم تنفيذ هذا التحايل. وليس هناك أي حافز يشجع على خلق سوق سوداء.

(24) حتى الآن فاقت النتائج التوقعات السابقة، ففي حين كان التوقع هو تسجيل اليونان عجزا ماليا أوليا صغيرا حتى يوليو 2015 تحول الأمر إلى تحقيقها فعليا فائضا كبيرا نسبيا، وهو الفائض الذي استمرت في الحفاظ عليه خلال الربع الأول من العام 2016. انظر:

Silvia Merler, "Greek Budget Update—August," August 17, 2015, blog post on the website of the European think tank Bruegel, available at http://bruegel.org/2015/08/greece-budget-update-august/

(25) الحقيقة أنه يمكن للمرء المجادلة بأن المشروطية ذات النتائج العكسية التي فُرضت على البلدان المأزومة، والتي قوضت اقتصاداتها إلى حد بعيد، ترتب التزاما أخلاقيا على جانب منطقة اليورو. ولكني أشك في أن الكثير من أعضاء منطقة اليورو سوف يدركون هذا الالتزام الأخلاقي، بل سوف يلقون بعبء فشل البرامج على البلدان المأزومة ذاتها. وفي غياب المنح يمكن لمنطقة اليورو تقديم قروض، مع مكانة الدائن الأقدم. (في الواقع، «الإقراض لسداد الديون التي حدث التأخر في سدادها». انظر المناقشة بالأسفل).

(26) بمعنى أنه يمكن ضبط سعر القسيمة بحيث يكون هناك توازن تجاري، أو حتى، كما ذكرنا سابقا، تحقيق فائض تجاري.

(27) وقد حُوِّلت هذه الديون وفقا لسعر الصرف المحدد عند الدخول في منطقة اليورو. ومع ذلك، يكون لـ «التحول» بين العملات عواقب بعيدة كل البعد عن أن تكون تافهة، سواء بالنسبة إلى الدائن أو المدين، حيث يمكن أن تكون خصائص المخاطر الخاصة بالعملتين مختلفة تماما. فالسندات الصادرة لآجال طويلة، لنقلْ، في العام 1991 بالدراخمة تُسدَّد بسعر فائدة يعكس مخاطر سعر الصرف. ومع التحول إلى اليورو خُفضت هذه المخاطر بنحوٍ ملحوظ، وهو ما سلم الدائن، عمليا، هدية كبيرة.

(28) علِى الحكومة معاملة دفع الديون الأجنبية باليورو كأنها عملية استيراد. فصاحب الحق الأجنبي سوف يمنح حقا باليورو اليوناني الذي يمكن استخدامه في شراء سلع من آخرين داخل اليونان. وعلى أي حال لو أراد الدائن تحويل اليوروهات اليونانية إلى يوروهات عادية أو يوروهات ألمانية، فعليه أن يشتري النقد الأجنبي، باستخدام القسائم.

(29) ربما نكون قد قللنا من شأن تكاليف الإفلاس: مع كون الكثير من الديون تُعوقد عليها في ظل قوانين أجنبية، وكما ذكرنا، لن تكون عملية إعادة التقويم بعملة البلد المدين ممكنة. وربما تكون هناك منازعة قانونية بشأن ما إذا كان الدفع بـ «اليورو المقيد» - أي يورو مقيد بأن يُنفَق داخل اليونان، مع فرض غرامة لاستخدامه خارج اليونان (سعر القسيمة) - هو المبلغ نفسه المدفوع باليورو غير المقيد وبهذا يفي بعقد الديون. لو لم تكن هناك إعادة تقويم فسوف تكون هناك آثار سلبية في الميزانيات - ولكنها لن تكون أسوأ من تلك الآثار التي تصاحب عملية التخفيض الداخلي لسعر الصرف. وربما يُمكّن «فصل 11 خارق»(*) المشروعات المثقلة بديون مفرطة ومقومة بعملة أجنبية وفي ظل ولاية قانونية أجنبية من أن تتوافر لها بداية جديدة سريعة. وربما يمكن تسهيل ذلك بإصدار قوانين تسمح بإعادة هيكلة سهلة للأصول - على سبيل المثال العائلة التي لديها رهن عقاري مقوم بعملة أجنبية على منزلها وصادر وفقا لقوانين أجنبية يمكنها معاملة منزلها كأنه فرع منفصل لشركة، وتحويل دين الرهن إلى أسهم في المنزل ولكن من دون إكراه الأفراد على الإفلاس الكامل. وبالمثل يمكن عمل هذا للشركات. ومع أخذ تزايد

طبيعة النزاعات القضائية للمجتمع الغربي في الاعتبار فكل هذا من المحتمل أن يصبح فوضى، لكنه يظل أقل إرهاقا من الكساد الحالي.

(30) في أي عملية إعادة هيكلة/إفلاس، يكون هناك نص يطلق عليه «الإقراض في حالة التأخر في السداد»، الذي يسمح لهؤلاء الذين يقرضون الجهة بعد بداية عملية إعادة الهيكلة بأن يحصلوا على أموالهم بالكامل، قبل سداد المستحقات الأخرى جزئيا. ويجب أن يكون هذا النص جزءا من أي عملية طلاق ودية.

(31) وضع جورج سورس George Soros هذه الفكرة ببلاغة وقوة في مقاله:

"The Tragedy of the European Union and How to Resolve It," New York Review of Books, September 7, 2012.

الحقيقة أن فكرة مغادرة ألمانيا تُقوسمت بين الاقتصاديين. فقد علق ميرفن كنغ، الرئيس السابق لبنك إنجلترا المركزي، في محطة سي إن بي سي التلفزيونية قائلا: «سوف تكون هذه أفضل طريقة للمضي قدما، وأني آمُل أن العديد من أصدقائي الأمريكيين سوف يتوقفون عن دفع الأوروبيين إلى إلقاء الأموال على المشكلة ويقولون: يجب علينا أن نجعل من اليورو قصة نجاح». نقلا عن:

Tom Di Christopher, "Germany Should Leave Euro Zone: Mervyn King," CNBC, March 21, 2016, available at http://www.cnbc.com/2016/03/21/germany-should-leaveeurozone-mervyn-king.htm

الفصل الحادي عشر

(1) على الأقل بالنسبة إلى الآمال، ولكن ربما ليس بالنسبة إلى واقع الحال.

(2) هذه الأفكار نوقشت بتفصيل أكبر في الفصل التاسع من أجل إقامة منطقة يورو تعمل بنجاح. ويجادل هذا الفصل بأنه مع تبني بعض هذه الأفكار، يمكن لأوروبا تدريجيا التحرك صوب مثل هذا النظام.

(3) هناك، بالإضافة إلى ذلك، عدد من القضايا القانونية: هل سيكون من المحتمل تسوية ديون مقومة باليورو بالدفع باليورو اليوناني أو الألماني؟ من الواضح أن أداء النظام وظيفتَه سيغدو أسهل كثيرا لو كان هذا هو الحال، كما ذكرنا في الفصل السابق.

(4) ربما لا يكون النظام، في الواقع، محققا لمصالح كل الموجودين في أوروبا: فألمانيا ربحت بصورة هائلة من النظام الحالي، والذي جعل من السهل عليها إدارة فوائض تجارية ضخمة، وهو ما أسهم في قوتها الاقتصادية، وإن كانت هذه الفوائض قد أسهمت في عدم استقرار الاقتصاد العالمي. ومن المؤكد تقريبا أن نظام اليورو المرن سيؤدي إلى يورو ألماني أقوى. وكما ذكرنا سابقا ربما لا تكون ألمانيا حتى قادرة على الحفاظ على فوائضها. ولذا ليس من المفاجئ معارضتها هذا النظام.

الفصل الثاني عشر

(1) See IMF, "Greece: Ex Post Evaluation of Exceptional Access under the 2010 Stand-By Arrangement," IMF Country Report No. 13/156, June 2013, available at https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2013/cr13156.pdf; and IMF, "Ireland: Ex Post Evaluation of Exceptional

Access under the 2010 Stand-By Arrangement," IMF Country Report No. 15/20, January 2015, available at https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr1520.pdf.

(2) See Richard Koo, "EU Refuses to Acknowledge Mistakes Made in Greek Bailout," Nomura Research Institute, July 14, 2015, available at http://ineteconomics.org/ideas-papers/blog/eu-refuses-to-acknowledge-mistakes-made-in-greek-bailout.

(3) هناك العديد من الأسباب الممكنة لمثل هذه السياسة، وأحد هذه الأسباب هو أن العديد من البلدان الأخرى في منطقة اليورو، التي لم تقع بعد في أزمة، قلقة من أنها قد تقع فيها، وقد تكون هي أيضا في حاجة إلى خطط إنقاذ في وقت ما في المستقبل، وهم لا يرغبون في أن يواجهوا الجانب السيئ من ألمانيا. وفي أوطانهم، يتحدث قادة هذه البلدان بصرامة عن كيفية الوقوف بحزم في مواجهة ألمانيا. بينما بنحو أو بآخر تعكس نتائج الاجتماعات أن آراءهم على الأغلب تكون على الهامش.

وتتطلب خطط الإنقاذ عادة موافقة بالإجماع من كل البلدان، وفي حالة ألمانيا، ينبغي أن تُعرَض خطة الإنقاذ على البرلمان. والمشاعر القوية المضادة لخطط الإنقاذ في ألمانيا تعني أنها فعليا يمكن أن يكون لديها حق النقض (الفيتو): إذا لم يكن اتفاق الإنقاذ يتوافق بنحو كافٍ مع ما يفكر فيه ويريده قادة ألمانيا، ففرص تمرير البرلمان للاتفاق تكون هزيلة.

وقد عُرِضت إجراءات البنك المركزي الأوروبي في مناسبات عدة أمام المحاكم الألمانية على أساس أن هذه الإجراءات تمثل انتهاكا للدستور الألماني. وقد أحالت المحاكم الألمانية حتى الآن هذه القضايا إلى المحاكم الأوروبية الأعلى - على سبيل المثال في 15 يناير 2015 حكمت محكمة العدل الأوروبية لمصلحة مخطط البنك المركزي الأوروبي بشراء السندات الحكومية، في دعوى رُفِعت في الأصل أمام المحكمة الدستورية الألمانية بواسطة عدة مدعين ألمان. لكن التهديد المستمر برفع دعاوى يلقي بظلاله على إجراءات البنك المركزي الأوروبي.

(4) وذلك وفقا لاستطلاع رأي أجرته في العام 2012 مؤسسة الاستطلاعات TNS Emnid، انظر:

"Most Germans Oppose Euro, French Also Losing Faith: Polls," Reuters, September 17, 2012, available at http://www.reuters.com/article/us-eurozone-germany-pollidUSBRE88G0Y720120917.

(5) See Seth Mydans, "Crisis Aside, What Pains Indonesia Is the Humiliation," New York Times, March 10, 1998.

الصورة الفعلية للرجلين متاحة على نطاق واسع على الإنترنت: كامديسو يقف بصرامة مكتوف اليدين بينما انحنى سوهارتو ليوقع على الاتفاق.

(6) See Karl Lamers and Wolfgang Schäuble, "More Integration Is Still the Right Goal for Europe," Financial Times, August 31, 2014.

(7) See Yanis Varoufakis, "Greek Debt Denial: A Modest Debt Restructuring Proposal and Why It Was Ignored," in Too Little, Too Late: The Quest to Resolve Sovereign Debt Crises, ed. Martin Guzman, José Antonio Ocampo, and Joseph E. Stiglitz (New York: Columbia University Press,

2016).

(8) حينما عبّر 62 في المائة من المصوتين البرتغاليين عن معارضتهم للتقشف (وهو رقم مماثل بنحو لافت للنظر لنظيره في اليونان)، عبر رئيس البرتغال المحافظ عن تردده في تنصيب الائتلاف المناهض للتقشف والذي كان قد كسب الانتخابات بأغلبية ساحقة (وكان ائتلاف «البرتغال إلى الأمام» المؤيد للتقشف - الائتلاف بين حزب الشعب CDS والحزب الاشتراكي الديموقراطي PSD - قد كسب أصوات الأكثرية، لأن الأصوات المعارضة للتقشف توزعت بين العديد من الأحزاب. ولم تكن هناك طريقة لإمكانية تشكيله ائتلافا للاستمرار في سياسات التقشف التي تستحث الكساد). وربما كان الأمر جزئيا - وبطريقة مناهضة للديموقراطية - أنه لم يكن يريد للبلاد أن تغير مسارها. ولكن ربما كان ذلك جزئيًا بسبب قلق متأصل: ما الذي سوف يحدث حقيقةً إذا حاولت الحكومة تطبيق سياسات تنسجم مع الوعود الانتخابية؟ وربما كان يخشى انتقام أوروبا. وكانت الأخبار الجيدة بالنسبة إلى البرتغال أنها كانت خارج برنامج الترويكا، ولذا كانت قبضة الترويكا على البرتغال أقل بكثير. ولكن الكثيرين في البرتغال أدركوا تقلبات السوق: حتى لو فعلتِ البرتغال كل شيء بنحو صحيح، فمشاعر السوق يمكن أن تكون متقلبة للغاية، ولو أُغلقت أسواق رأس المال أمامها مرة أخرى، فما الخيارات التي تمتلكها؟

يُعد تأويل نتائج الانتخابات دائما أمرا صعبا: فهي عادة لا تتأثر فقط بالسياسات والمشاعر السياسية، بل أيضًا بالشخصيات وأحداث اللحظة الجارية. وهكذا في الانتخابات الرئاسية التالية في البرتغال كسب مرشح حزب يمين الوسط الانتخابات بنسبة 52 في المائة من الأصوات في يناير 2016. وفي الأثناء نفسها، في فبراير 2016، انقلب الأيرلنديون، الذين بدوا الأكثر قبولا بسياسات التقشف التي فرضت عليهم، على الحكومة التي فرضت هذه السياسات عليهم، على الرغم من أنه في نهاية المطاف، وبعد أشهر من المساومات، كان في وسع رئيس الوزراء إيندا كاني Enda Kenny تشكيل حكومة أقلية هشة والاحتفاظ بالقيادة.

(9) Stiglitz et al., Rewriting the Rules of the American Economy

(10) أظهر قادة منطقة اليورو في كثير من الأحيان تعاطفهم من خلال الالتزام بتبني شبكة أمان اجتماعي. والسؤال هو، على الرغم من ذلك، ما مدى انخفاض شبكة الأمان؟ وسوف أزعم بأن شبكة الأمان التي تترك أقساما من السكان، بل حتى أقساما أكبر من الأطفال، في الفقر تعد شبكة أمان غير كافية، وتعد بعيدة كل البعد عن النمو الاحتوائي. وشبكة الأمان التي قُدمت بوصفها جزءا من البرنامج اليوناني بهذا المعنى لم تكن شبكة أمان كافية.

(11) See "Europe: The Current Situation and the Way Forward," Leaders in Global Economy Lecture, Columbia University, April 15, 2015, available at: http://www.bundesfinanzministerium.de/Content/EN/Reden/2015/2015-04-15-columbiauniversity.html.

وفي المحاضرة نفسها، كشف شيئا يتعلق بالمواقف الاجتماعية الأوسع. وبينما كان يسعى إلى تفسير الركود الكبير ردد نظرة شعبية داخل دوائر غلاة المحافظين حول العالم: حاول صناع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية تشجيع العمال ذوي المهارة المحدودة على امتلاك المنازل بتوفير ممارسات أقل تشددا في الإقراض. وقد عورضت هذه النظرة بشدة من قبل اللجنة المشتركة للتحقيق في الأزمة المالية وهي اللجنة التي

شُكِّلت من الحزبين الجمهوري والديموقراطي. الحقيقة أنه أصبح واضحا بنحو متزايد أنه ينبغي عدم إلقاء اللوم على الأحكام السيئة الصادرة عن هؤلاء الموجودين في القطاع الخاص فقط، ولكن على الممارسات الاحتيالية أيضا. انظر:

National Commission on the Causes of the Financial and Economic Crisis in the United States, Financial Crisis Inquiry Report, 2011.

(12) كما سبق أن ناقشنا في الفصل الثاني ما هو على المحك ليس مسألة وجهات نظر حول كيف يعمل الاقتصاد فقط، ولكنها أيضًا مسألة قيم. على سبيل المثال أشرنا في أكثر من موضع في هذا الكتاب إلى التأييد النظري والعملي لأطروحة أن الاقتصادات التي بها عدم مساواة أقل ومساواة أكثر في الفرص يكون أداؤها أفضل. وتنمو هذه الاقتصادات أسرع ونموها يكون مستداما أكثر. ولكن المشاركة في الرخاء تعد أيضا أمرا خاصا بالقيم. والالتزام في الأمم المتحدة بأهداف التنمية المستدامة في 25 سبتمبر 2015، يمكن النظر إليه على أنه توافق عالمي عريض يساند أفكار النمو الاحتوائي. انظر:

("Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development," available at
https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld).

(13) الحقيقة أن حياة الفلاح في العام 1700 كانت أفضل قليلا مما كانت عليه خلال الألفيتين السابقتين لهذا التاريخ. انظر:

Stiglitz and Greenwald, Creating a Learning Society.

(14) تسمي ألمانيا هؤلاء المهاجرين بالمهاجرين الاقتصاديين، لتمييزهم عن المهاجرين لأسباب إنسانية، بمن في ذلك هؤلاء الذين فروا من الحرب في سورية. ولكن «المهاجر الاقتصادي» الذي يُنظر إليه باعتباره بديلا للمهاجرين حين يشاهد عائلته وهي تعاني الجوع سيرى الأمور من خلال عدسة مختلفة تمام الاختلاف.

(15) بهذا المعنى تعد الوحدة النقدية مختلفة عن التكامل التجاري. وهنا يعتقد معظم الاقتصاديين أن اتفاقيات التجارة المبكرة قد خلقت مكاسب إجمالية صغيرة، على الرغم من أن الآثار التوزيعية غالبا ما تطغى على هذه المكاسب، ولهذا تكون شرائح كبيرة من السكان أسوأ حالا. (وكما سنلاحظ، اتفاقيات التجارة الأجدد المقترحة، مثل الوحدة النقدية، ربما حتى لا تتولد عنها أي مكاسب إجمالية).

(16) ما يطلق عليه ISDS (فض النزاعات بين المستثمر والحكومة) يسمح للشركات بمقاضاة الحكومات عند تمرير أي ضوابط تنظيمية تخفض من الأرباح المتوقعة لهذه الشركات - بغض النظر عن إلى أي حد تنجم هذه الأرباح عن طريق فرض أضرار على الآخرين. انظر العمود الذي كتبته مع آدم هيرش Adam Hersh:

"The Trans-Pacific Free-Trade Charade," Project Syndicate, October 2, 2015, available at https://www.project-syndicate.org/commentary/trans-pacific-partnership-charade-by-joseph-e--stiglitz-andadam-s--hersh-2015-10.

(17) انظر الفصل الثامن.

(18) انظر المناقشة التي وردت في الفصل الأول.

جوزيف إي. ستيغلتز

- اقتصادي أمريكي حاز جائزة نوبل في الاقتصاد للعام 2001.
- عمل كبيرا للاقتصاديين في البنك الدولي.
- يُدرِّس الاقتصاد في جامعة كولومبيا، ويعمل كبيرا للاقتصاديين في معهد روزفلت.

مجدي صبحي يوسف

- درس الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.
- عمل باحثا فخبيرا اقتصاديا في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة «الأهرام» - القاهرة.
- صدرتْ له من قبلُ في سلسلة «عالم المعرفة» ترجمة كتاب «تاريخ إيران الحديثة»، العدد 409، فبراير 2014.

عددنا المقبل

رأسمالية الكوارث

كيف تجني الحكومات والشركات العالمية أرباحًا طائلة من ويلات الحروب ومصائب البشرية

Disaster Capitalism:

Making a Killing Out of Catastrophe

تأليف: أنتوني لوينشتاين

ترجمة: أحمد عبدالحميد

في هذا الكتاب، يوثّق المؤلف أبشع وجوه الرأسمالية بشكلها المعاصر منتهجا الصحافة الاستقصائية، حيث يزور مجموعة من الدول لدراسة وعرض ما يسميه بـ «رأسمالية الكوارث»، تلك الرأسمالية التي تعتاش على الكوارث بكل أشكالها، الطبيعية وبشرية الصنع.

هذا الكتاب...

يشير هذا الكتاب إلى الأزمة الاقتصادية في أوروبا منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في العام 2008. فهناك بُلدان مرت بكساد اقتصادي عميق، مثل اليونان، وأضحى نصف شبابها عاطلين عن العمل. ومرت أوروبا كاملةً بعقد ضائع من الزمن، حيث أصبح نصيب الفرد من الناتج أقل مما كان عليه قبل تفجُّر الأزمة العالمية.

ويرى المؤلف أن السبب في جميع هذه المآسي هو قرار تبنِّي العملة الموحدة، من دون توفير المؤسسات التي تمكّنها من العمل. فترتيبات العملة الجيدة لا يمكنها ضمان تحقيق الرخاء، ولكن ترتيبات العملة المَعيبة يمكنها أن تؤدي إلى الركود والكساد.

وهذا الفشل الأوروبي مهم؛ إذ في عالم تحكمه العولمة، أي شيء يؤدي إلى الركود في مثل هذا الجزء المهم من الاقتصاد العالمي من شأنه أن يؤذي، من دون شك، بقيةَ أرجاء العالم.

والأطروحة المركزية لهذا الكتاب هي أن هناك أفكارا معينة شكلت بناء منطقة اليورو، وهذه الأفكار هي في أفضل الأحوال موضع شك، وفي أسوئها أفكار خاطئة. فالأفكار حول كفاءة واستقرار الأسواق الحرة (مجموعة الأفكار التي يشار إليها باسم «النيوليبرالية») قد شكّلت ليس فقط السياسات ولكن المؤسسات خلال ثلث القرن الفائت، كما أنها كانت وراء السياسات التي هيمنت على خطاب التنمية، والتي تُسمى بسياسات توافق واشنطن. وقد شكلت هذه الأفكار نفسها ما نُظر إليه على أنه الخطوة التالية في مشروع التكامل الأوروبي، التشارك في عملة واحدة، وهو ما حَرَف هذا التكامل عن مساره. إذ يرى المؤلف أن التشارك في عملة موحدة ليس، أو يجب ألا يكون، في قلب المشروع الأوروبي.

ويعارض الكتاب التركيز البالغ على التقشف المالي (المتأثر بالأفكار والسياسة الألمانية) بمحاولة تخفيض الإنفاق الحكومي، بما في ذلك الإنفاق على البنية التحتية التي هناك حاجة إليها، وفي الوقت الذي مازالت فيه البطالة مرتفعة. كما يعارض السياسة النقدية التي تُلزم البنك المركزي الأوروبي بمكافحة التضخم بوصفها هدفا وحيدا، بينما تتجاهل أهدافا أخرى مثل النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة.

وقد أدى اليورو إلى زيادة عدم المساواة. فقد عمّق الانقسام، حيث أضحت البلدان الضعيفة أكثر ضعفا، والقوية أكثر قوة. والعلامة الواضحة التي يعتمدها المؤلف على الاقتصاد الجيد هي النمو السريع، واقتسام ثماره بنحوٍ واسع بين المواطنين، مع تحقيق معدل بطالة منخفض. وما حدث في أوروبا كان على العكس من ذلك.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 648 - 5